

لحن العامة
والتطور اللغوي

تأليف
الدكتور رمضان عبد التواب
عميد كلية الآداب
جامعة عين شمس

الناشر
مكتبة زهراء الشرق
١١٦ ش محمد فريد - القاهرة ت: ٣٩٢٩١٩٢



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

لحن العامة
والتطور اللغوى

تأليف
الدكتور رمضان عبد التواب
عميد كلية الآداب
جامعة عين شمس

الناشر
مكتبة زهراء الشرق
١١٦ ش محمد فريد - القاهرة ت: ٣٩٢٩١٩٢

حقوق الطبع محفوظة

اسم الكتاب	لحن العامة
اسم المؤلف	الأستاذ الدكتور / رمضان عبد التواب
عدد الصفحات	٤
رقم الإيداع	٢٦٢٠ / ٢٠٠٠
الترقيم الدولي	I. S. B. N. 977 - 314 - 066
رقم الطبعة	الطبعة الأولى
	دار المعارف ١٩٦٧
	الطبعة الثانية
	مكتبة زهراء الشرق
سنة النشر	٢٠٠٠
الناشر	مكتبة زهراء الشرق
العنوان	١١٦ شارع محمد فريد
البلد	القاهرة ـ جمهورية مصر العربية
تليفون	٣٩٢٩١٩٢
فاكس	٣٩٢٩١٩٢ ـ ٣٩٣٣٩٠٩

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

نشر هذا الكتاب لأول مرة سنة ١٩٦٧م بدار المعارف بالقاهرة ، وكنت أصحح بعض تجاربه فى دار البلاغ ، على ضوء الشموع ، وصوت المدافع ، وأزيز الطائرات ، فى حرب يونية ، المشهورة بالنكسة .

ويعدّ هذا الكتاب أول مؤلف ، يؤرخ لظاهرة اللحن فى العربية ، ويسبر أغوارها ، ويبرز مظاهرها ، ويوضح العلل فى وجودها . وقد تجوّل هذا الكتاب بين القوائم التى ألفت فى اللحن ، فى العصر الحاضر ، وبيّن عيوبها ، وقد حاول إصلاح الخلل الواقع فيها ، وخرج بعد كل هذا بقائمة مبرّأة من العيوب، مستوفية الأركان ، مرتبة ترتيبا تاريخيا ، بحسب الوفيات ، لكتب اللحن منذ أول تأليف فى هذا الجانب المهم من جوانب العربية . وفى الكتاب إحصاء لمعانى كلمة : « اللحن » فى اللغة ، ومحاولة درس العلاقة بين اللحن والتطور ، وأهداف المؤلفين فى ظاهرة اللحن . وقد بينا أهمية تراث لحن العامة لموضوع التطور اللغوى ، وأبرزنا قوانين التطور ، التى تخضع لها اللغة عبر العصور، وعرضنا ما وصل إلينا من لحن العوام فى العصور المتعاقبة ، على هذه القوانين ، ليعرف على وجه اليقين ، أن التطور اللغوى ، لا يخبط خبط عشواء ولا يسير بلا ضابط ولا قانون .

وقد نفدت هذه الطبعة بعد صدورها بشهور قليلة ، وصرفت عن التفكير فى إعادة نشر الكتاب ، بغيره من الكتب الكثيرة ، التى ألفناها ، أو حققناها ، أو ترجمناها إلى العربية . وكان لشواغل الزمن ، وألاعيب الصبية الصغار ، الذين يملئون الساحة ، أثر كذلك فى الانصراف عن التفكير فى إعادة نشر هذا الكتاب ، فى حينه .

وكثر الطلب على الكتاب بعد أكثر من ثلاثين سنة على صدور نشرته الأولى ، وألحّ الكثير من الزملاء الأعزاء ، والتلامذة الأصدقاء ، على ضرورة إعادة نشر هذا الكتاب ، الذى وصفه بعضهم متفضلا ، بأنه فريد فى بابه ، محيط بنواحى موضوعه ، فلم يكن بد من العمل على تحقيق رغبتهم ، ولكن الزمن الذى تغيّر ، والمؤلفات الكثيرة التى ظهرت فى خلال الأعوام المنصرمة ، إلى جانب الخبرات الكثيرة ، التى أفدناها مع تقدم العمر ، ومناقشات العلماء ، والمطالعات الكثيرة عبر الزمن ، جعلت إعادة نشر الكتاب بصورته القديمة ، مخالفة خطيرة للمنهج العلمى ، الذى ننادى به فى كل مكان .

لكل هذا استقر رأينا ، على إعمال القلم فى صفحات الكتاب ، بالزيادة والحذف ، والتصحيح والتنقيح . ولهذا ترى بعض الموضوعات ، تعالج فى هذه الطبعة للمرة الأولى ؛ مثل كتاب : « خير الكلام فى التقصى عن أغلاط العوام » لابن بالى ، وكتاب : « إصلاح غلط المحدثين » للخطابى ، وكتاب : « إيراد اللآل من إنشاد الضوال » لابن خاتمة الأنصارى ، وكتاب : « دفع الإصر عن كلام أهل مصر » للشيخ يوسف المغربى وكتاب : « فائت الفصيح » لأبى عمر الزاهد ، وكتاب : « تمام فصيح الكلام » لابن فارس اللغوى ، وغير ذلك.

وكانت النشرة الأولى ، تدرس كتاب : « تهذيب الألفاظ العامية » للشيخ محمد على الدسوقى فى طبعته الأولى . وفى هذه النشرة الجديدة ، عثرنا على الطبعة الثانية من هذا الكتاب ، فحلت فى الدراسة هنا محل الطبعة الأولى ، التى كانت فى حوالى مائتى صفحة ، فى مقابل أكثر من ٧٠٠ صفحة ، فى جزأين للطبعة الثانية .

كما تحتوى هذه الطبعة الجديدة ، دراسات حول كتاب : « الفصيح »

لثعلب ، لم تكن موجودة فى الطبعة الأولى . ومن ذلك ما أضفناه من نصوص « لحن العامة » لأبى حاتم السجستانى ، من كتاب : « الشوارد » للصاغانى ، وغير ذلك .

وقد استغرق إعداد هذه النشرة الجديدة وقتا طويلا ، غير أن هذا لم يمنعنى من مواصلة العمل ليلا ونهارا ، فى القراءة والبحث والإعداد ، فى شوق ولهفة إلى رؤية العمل مطبوعا فى صورة جديدة ؛ وكان لتشجيع الناشر الأستاذ محمود حجاج ، صاحب « زهراء الشرق » أثر كبير فى مضاعفة الهمة والنشاط .

ولا شك أن الزملاء الأعزاء ، والتلامذة الأصدقاء ، سيفرحون فرحًا زائداً بهذه النشرة الجديدة الأنيقة . أما صبية الملاعب ، وخفافيش الظلام ، الذين يخشون النور ، وهم يظنون أنهم دعاة للتنوير ، ويطعنون فى المعتقدات والموروثات ، ويرون فى معارضتهم حجرا على الآراء الحرة ، ومحاولات للإرهاب والتكفير ؛ فإن حياتهم كلها أحقاد فى أحقاد على الإسلام وأهله ، والرسول الكريم وصحابته ، ومحاولات للقضاء على ما يذكرهم بمصيرهم المخزى فى نار جهنم وبئس المصير .

يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون . ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا . والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله . وبالله التوفيق إنه نعم المولى ونعم النصير .

مدينة نصر فى ١٩٩٩/٢/٢١م　　　　أ. د رمضان عبد التواب



رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

يقصد هذا البحث إلى دراسة ما تبقى لنا من تراث لحن العامة فى ضوء قوانين التطور اللغوى ، التى أرسى قواعدها المحدثون من اللغويين . ونحن نحسب أن أحداً لم ينهج هذا النهج من قبل . ولسنا ندعى أننا قمنا بإحصاء كامل لكل المؤلفات فى لحن العامة ، بل نحن على يقين من أنه قد فاتنا منها شىء ، والأيام كفيلة بإظهاره فى المستقبل ، ليأخذ مكانه بين هذه المجموعة التى تناولناها بالدراسة والتحليل فى هذا الكتاب .

كما أننا لسنا ندعى أننا عرضنا كل كلمة وردت فى هذه المجموعة على قوانين التطور اللغوى ، فذلك مالا يمكن أن تفى به مجلدات ومجلدات ، ويكفينا هنا أننا مهدنا طريقاً وعراً ، ووضعنا فيه الصوى والأعلام .

ولسنا بهذا البحث نروج للحن ، أو ندعو إلى هجر الفصحى ، فهى لغة الكتاب الكريم ، وقد كفل الله لها الحفظ مادام يحفظ دينه ، فقال عز من قائل: ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾ . ولا شك فى أن اللغة العربية لها ظروف لم تتوفر لأية لغة من لغات العالم ، ولولا أن شرفها الله عز وجل ، فأنزل بها كتابه وقيض له من خلقه من يتلوه صباح مساء ، ووعد بحفظه على تعاقب الأزمان ــ لولا كل هذا لأمست العربية الفصحى لغة أثرية تشبه اللاتينية ، أو قل السنسكريتية ، ولسادت اللهجات العربية المختلفة ، وازدادت على مر الزمان بعداً عن الأصل الذى انسلخت منه .

شىء آخر يختلف عن هذا تماماً هو ما نقصد إليه بهذا البحث ، ذلك هو ما نؤمن به من أن اللغات لا تسير فى حياتها على نحو من الصدفة المطلقة ، ولا

تخبط فى تنقلها على ألسنة الناس خبط عشواء ، بل يحكمها فى هذا وذاك قوانين تكاد ترقى إلى مكانة القوانين الطبيعية ثباتاً وقوة ، ولا يعنى جهلنا بهذه القوانين فى بعض الأحيان أنها غير موجودة ، ومهمة العلم هو البحث عن هذه القوانين ، يكتشفها ولا يخترعها ، ومع ذلك فالمجتمع ذو أنظمة متشابكة ، واللغة أحد هذه الأنظمة . إنك قد تسيء فهم صديق لك يتحدث إليك ، ولغته قطعة من نفسه ، تفيض بالحياة فى نبرات صوته وإشارات جوارحه ، فما بالك بنص مكتوب لا حياة فيه ولا روح ، كتب فى زمن له عاداته وتقاليده ، وسلوك أفراده وجماعاته ؟ إننا فى كثير من الأحيان لا ندرى السر فى تغير لفظه ما ، أو تطور معنى معين ، لأننا لا نعرف ماذا كان فى مخيلة قائلها فى ذلك الزمان السحيق .

إن مهمة عالم اللغة فى العصر الحديث ليست هى تقييم اللغة ، والحكم لها أو عليها ، بل مهمته دراسة اللغة فى ذاتها ومن أجل ذاتها دراسة وصفية ، محاولا تقرير الواقع ، والكشف عن السر الذى يكمن وراء هذا الواقع .

إننا حين نبحث لغة العامة فى العصور المختلفة ، لا يعنى ذلك تفضيل لغة العامة على اللغة الفصحى ، وإنما يعنى بحثنا إياها الإجابة عن هذا التساؤل : كيف تكونت العامية ؟ ولماذا تكونت ؟ وماذا يعنى بكلمة العامية ؟ وماذا يعنى بكلمة الفصحى ؟ وما المقاييس التى تخضع أحكامنا لها فى الحالتين ؟ وهل يتحدث العامة بكلامهم كيفما اتفق دون قاعدة أو قانون ؟ وما السر فى انحرافهم عن الفصحى ؟

كل هذه الأمور يمكن أن تفيد منها العربية فائدة كبيرة فى معرفة خط سيرها وتطورها ، والظروف التى يمكن أن تساعد على نموها وانتشارها فى بقاع الأرض المختلفة .

إن كل ميدان بكر عرضة لأن تزل فيه القدم ، وتتعثر الخطوات ، ومع ذلك فالنية الطيبة والعزم الصادق قد يمحو عند المنصف كل أثر للزلل أو الخطأ ، فإن أك أصبت فالخير أردت .

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

رمضان عبد التواب

رَفْعُ
عبد الرَّحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الباب الأول

اللحن والتطور



رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

١ - معنى اللحن

لا شك في أن الذى نقصده هنا بكلمة اللحن هو مخالفة العربية الفصحى في الأصوات ، أو في الصيغ ، أو في تركيب الجملة وحركات الإعراب ، أو في دلالة الألفاظ . وهذا هو ما كان يعنيه كل من ألف في لحن العامة من القدامى والمحدثين ، ويظهر ذلك بوضوح من الأمثلة التي عالجوها في كتبهم .

وتطلق كلمة « اللحن » في اللغة العربية على عدة معان جمعها « ابن برى » في قوله [١] « للحن ستة معان : الخطأ في الإعراب ، واللغة ، والغناء ، والفطنة ، والتعريض ، والمعنى »[٢] .

كما يقول الخوارزمى : « اللحن : إسقاط الإعراب ، والفهم والفطنة ... ومعنى القول ، والإيماء ، واللغة ... وترجيع الصوت »[٣] .

أما « اللحن » بالمعنى الأول ، وهو الخطأ في الإعراب ، فالظاهر أنه كان يقصد به مخالفة الفصحى بوجه من الوجوه السابقة ، وإن ظفرت حركات الإعراب باهتمام السابقين من اللغويين والنحويين . وليس هذا المعنى أقدم معاني كلمة « اللحن » في العربية ؛ إذ لا نملك له نصوصاً قبل العصر الأموى .

وأقدم نص وردت فيه كلمة « اللحن » بمعنى الخطأ في الكلام ينسب إلى « عبد الملك بن مروان » أحد خلفاء الدولة الأموية [٤] ، فقد روى عنه أنه قال :

---

(١) لسان العرب (لحن) ١٧ / ٢٦٥ .

(٢) كما جمعها الميداني في كتابه : السامى ٣٢٦ في قوله : « اللحن : ترجيع الصوت ، والفهم ، ومعنى القول ، واسقاط الإعراب ، واللغة ، والإيماء » .

(٣) مختصر الوجوه والنظائر ٩٥ .

(٤) توفى سنة ٨٦هـ انظر تاريخ الطبرى ٤١٨/٦ وعنوان المعارف ٥/٤٥ .

« الإعراب جمال للوضيع ، واللحن هجنة على الشريف » [١] . كما قال أيضًا: « اللحن فى الكلام أقبح من التفتيق فى الثوب والجدرى فى الوجه» [٢] . وقيل له يومًا : « لقد أسرع إليك الشيب ! قال شيبنى صعود المنابر والخوف من اللحن » [٣]

وكذلك وردت كلمة « اللحن » بمعنى الخطأ على لسان الحجاج بن يوسف الثقفى [٤] ، فقد روى أنه سأل النحوى « يحيى بن يعمر » ، فقال له[٥]: « أتسمعنى ألحنُ على المنبر ؟ قال : « الأمير أفصح من ذلك » . فألح عليه فقال : « حرفا » ! قال : « أيا » ؟ قال : « فى القرآن ! » . قال الحجاج : « ذلك اشنع له ، فما هو ؟ » قال : تقول : قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم ... إلى قوله عز وجل : أحبَّ ، فتقرؤها : أحبُّ ، بالرفع ، والوجه أن تقرأ بالنصب على خبر كان [٦] » قال : « لا جرم ! لا تسمع لى لحنًا أبدًا » ، فألحقه بخراسان .

وقد عرفت كلمة « اللحن » بمعنى « الخطأ فى الكلام » فى بداية العصر الأموى كذلك ، غير أنها لم تكن قد شاعت بهذا المعنى بعد ، بدليل أن «معاوية بن أبى سفيان» حين ذكرت أمامه كلمة « اللحن » لم يفطن إلى هذا المعنى ، وظن أنها بمعنى « الفطنة » ، فقد روى عن عيسى بن عمر أنه

---

(١) العقد الفريد ٢ / ٤٧٩ وفى بيان الجاحظ ٢١٦/٢ عن عبد الملك : « اللحن هجنة على الشريف والعجب آفة الرأى » . وانظر كذلك بهجة المجالس ٦٥/١ .

(٢) العقد الفريد ٤٧٨/٢ وانظر كذلك بهجة المجالس ٦٥/١ .

(٣) الفخرى فى الآداب السلطانية ١١٢/٥ والعقد الفريد ٤٧٩/٢ .

(٤) توفى ٩٥هـ . انظر تاريخ الطبرى ٤٩٣/٦ والوزراء للجهشيارى ٤٣/١ .

(٥) طبقات الزبيدى ٢٢/٧ وفى العقد الفريد ٤٧٩/٢ : « أتسمعنى ألحن ؟ قال : لا ، إلا أنه ربما سبقك لسانك ببعضه فى آن وآن » .

(٦) من هذه القصة نرى أن اللحن الذى وقع من الحجاج كان خطأ فى «الإعراب» بالفعل .

قال[١] : « قال معاوية للناس : كيف ابن زياد فيكم ؟ قالوا : ظريف ، على أنه يلحن . قال : فذاك أظرف له . ذهب معاوية إلى اللحن الذى هو الفطنة ، وذهبوا هم إلى اللحن الذى هو الخطأ » .

وأقدم شعر وردت فيه كلمة « اللحن » بمعنى الخطأ فى الكلام بيت مالك ابن أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة الفزازى ، من شعراء الدولة الأموية[٢] :

منطقٌ صائبٌ وتلحنُ أحيا   ناً وخيرُ الحديث ما كان لحنا[٣]

وقد ثار بين العلماء جدل كبير حول هذا البيت ؛ فقد ذهب الجاحظ إلى أن « اللحن » فيه هو الخطأ فى الكلام ، كما ذهب إلى مثل ذلك ابن قتيبة وابن عبد ربه .

أما الجاحظ فيقول فى البيان والتبيين ١٤٧/١ : « وقد قال مالك بن أسماء

---

(١) الأضداد لابن الأنبارى ٤/٢٣٩ والأمالى ٧/١ والنهاية فى غريب الحديث ٢٤٢/٥ ولسان العرب (لحن) ٢٦٤/١٧ وفى رواية أخرى عن ابن دريد فى الملاحن ٨/٦ والكلمات الفاخرة ٣/٢٧٥ ومجمع الأمثال ١٣٧/٢ : « وقيل لمعاوية : إن عبيد الله بن زياد يلحن . فقال : أو ليس بظريف لابن أخى أن يتكلم الفارسية ؟ فظن معاوية أنهم عنوا بقولهم : عبيد الله يلحن ، أى يتكلم بالفارسية ، إذ كان التكلم بها معدولا عن جهة العربية » .

(٢) كانت أخته هند بنت أسماء عند الحجاج بن يوسف الثقفى . انظر أمالى المرتضى ١٥/١ .

(٣) البيت فى مقطوعة فى سمط اللآلى ١٦/١ ومعه آخران فى بيان الجاحظ ١٤٧/١ ؛ ٢٢٧/١ ومجالس ثعلب ٥٣١/٢ وعيون الأخبار ١/ك ؛ ١٦١/١ وقبله بيت فى معجم الأدباء ٨٩/١٦ والملاحن ١٠/٦ والدرة الفاخرة ٣٨٠/٢ ومجمع الأمثال ١٣٨/٢ وأضداد ابن الأنبارى ٢٤١ وأمالى القالى ٦/١ واللسان (لحن) ٢٦٤/١٧ وأمالى المرتضى ١٤/١ وشرح الشافية ١٧٩/٤ وحماسة الخالديين ٥٤/١ والبيت وحده فى التنبيه على حدوث التصحيف ٤٧ب وشرح ما يقع فيه التصحيف ٩١ وأدب الكتاب للصولى ١٣٠ والعقد الفريد ٤٨٠/٢ والعمدة ٢١٠/١ وأساس البلاغة ٤٠٦ .

في استملاح اللحن من بعض نسائه » . ثم ذكر البيت ومعه آخران . وقال مرة أخرى ١/ ٢٧٧ : « وقال مالك بن أسماء في بعض نسائه ، وكانت لا تصيب الكلام كثيراً وربما لحنت » . ثم ذكر الأبيات الثلاثة .

أما ابن قتيبة فقال في عيون الأخبار ١/ ك : « ... وكذلك اللحن إن مرّ بك في حديث من النوادر ، فلا يذهبن عليك أنا تعمدناه ، وأردنا منك أن تتعمده ؛ لأن الإعراب ربما سلب بعضَ الحديث نفسه حسنه ، وشاطر النادرة حلاوتها ، وسأمثل لك مثالاً : قيل لمزيد المديني ـ وقد أكل طعامًا كظّه : « قى » ، فقال : « ما أقي ؟ أقِي نَقَا ولَحْمَ جَدى ! مَرَتى طالق ، لو وجدت هذا قَيًّا لأكلته » . ألا ترى أن هذه الألفاظ لو وفيت بالإعراب والهمز حقوقها ، لذهبت طلاوتها، ولاستبشعها سامعها ، وكان أحسن أحوالها أن يكافيء لطف معناها ثقل ألفاظها .. إلى أن قال : « ولمثل هذا قال مالك بن أسماء في جارية له » . ثم ذكر الأبيات الثلاثة . وقد رواها مرة أخرى في كتابه ٢/ ١٦١ وروى بعدها عن ابن دريد أنه قال : « استثقل منها الإعراب » .

وأما ابن عبد ربه فيقول في العقد الفريد ٢/ ٤٨٠ : « وقد يستثقل الإعراب في بعض المواضع ، كما يستخف اللحن في بعضها . وقال مالك بن أسماء بن خارجة الفزارى :

منطقٌ بارعٌ وتلحنُ أحيا نًا وخيرُ الحديث ما كان لحنًا

وذلك أنه من حكى نادرة مضحكة ، وأراد أن يوفى حروفها حظها من الإعراب طمس حسنها ، وأخرجها عن مقدارها ، ألا ترى أن مزيداً المدينى أكل طعامًا فكظه ، فقيل له : ألا تَقِي ؟ قال : وما أقِي ؟ خبز نقى ولحم طرى ! مرتى طالق ، لو وجدت هذا قيئا لأكَلته » .

ويقال إن الجاحظ تراجع عن رأيه السابق فى تفسير « اللحن » هنا بالخطأ فى الكلام بعد أن نبهه إلى خطئه « على بن يحيى المنجم [١] » ؛ فقد روى عن هذا الأخير أنه قال [٢] : « قلت للجاحظ : مثلك فى علمك ومقدارك فى الأدب يقول فى كتاب البيان والتبيين : ويكره للجارية أن تشبه بالرجال فى فصاحتها ، ألا ترى إلى قول مالك بن أسماء الفزارى :

وحديث ألذّه هو مما　　　ينعتُ الناعتون يُوزَنُ وزْنا

منطق صائب وتلحن أحيا　　　نًا وخير الحديث ما كان لحنًا

فتراه من لحن الإعراب ، وإنما وصفها بالظرف والفطنة ، وأنها تلحن أى تورّى فى لفظها عن أشياء وتتنكب ما قصدت له . فقال : فطنت لذلك . قلت : فغيّره . قال : فكيف لى بما سارت به الركبان ؟ فهو فى كتابه على خطئه » .

ومن العجيب أن ابن دريد يأخذ على الجاحظ هو الآخر تفسيره « اللحن » هنا بالخطأ فى الكلام ، مع أنه هو الذى روى عنه ابن قتيبة فيما سبق أنه قال فى تفسير بيت مالك بن أسماء : « استثقل منها الإعراب » ؛ فقد روى عنه حمزة الإصفهانى فى التنبيه على حدوث التصحيف[٣] ٤٧ب/٩ وأبو أحمد

(١) توفى سنة ٢٧٥هـ . انظر ترجمته فى معجم الأدباء ١٤٤/١٥ .

(٢) انظر معجم الأدباء ٨٩/١٦ وتاريخ بغداد ٢١٤/١٢ والأغانى ٤٣/١٦ وشرح ما يقع فيه التصحيف ٩١ وأمالى المرتضى ١٥/١ وأدب الكتاب للصولى ١٨/١٣٠ وشرح الشافية ١٨٢/٤ .

(٣) روى عنه حمزة كذلك فى كتاب الكلمات الفاخرة ٢٧٥ ونقله عنه الميدانى فى مجمع الأمثال ١٣٧/٢ أنه قال : « وقد غلط بعض الكبار من العلماء فى تفسير بيت الفزارى ، وهو عمرو بن بحر وأودعه كتاب البيان ، فقال : معنى قوله : « خير الحديث ما كان لحنا » هو أنه يعجب من الجارية أن تكون غير فصيحة ، وأن يعترى كلامها لحن ، فهذه عثرة منه لا تقال » .

العسكرى فى شرح ما يقع فيه التصحيف ١٩١/ ١ أنه قال : « وأخطأ فى هذا الكتاب (البيان والتبيين) أيضًا فى تفسير قول مالك بن أسماء بن خارجة حين وصف جارية ، فقال :

منطــقٌ رائــعٌ وتلحــنُ أحيــا   نًا وخير الحديث ما كان لحنًا

فقال الجاحظ : يستظرف من الجارية أن تكون غير فصيحة ، وأن يعترى منطقها اللحن . قال ابن دريد : وليس معنى اللحن ها هنا ما ذكره ، وإنما أراد أنها تتكلم بالشيء وهى تريد غيره من فطنتها وذكائها » .

والخلاف فى فهم معنى « اللحن » فى بيت مالك بن أسماء هذا ، أقدم من ابن دريد وابن المنجم وابن قتيبة والجاحظ . فقد روى لنا أن الحجاج بن يوسف الثقفى فهمه على أنه « التعريض والتورية » فى حين ترى زوجة الحجاج « هند بنت أسماء » أخت الشاعر أن كلمة « اللحن » فى بيت أخيها تعنى الخطأ فى الكلام [١] قالوا : « تكلمت هند بنت أسماء بن خارجة ، فلحنت وهى عند الحجاج ، فقال لها : أتلحنين وأنت شريفة فى بيت قيس ؟ ! فقالت : أما سمعت قول أخى مالك لامرأته الأنصارية ؟ قال : وما هو ؟ قالت : قال :

منطقٌ صائبٌ وتلحنُ أحيا   نًا وخير الحديث ما كان لحنًا

فقال لها الحجاج : إنما عنى أخوك اللحن فى القول ، إذا كنّى المحدث عما يريد ولم يرد اللحن فى العربية ، فأصلحى لسانك [٢] .

وكان السبب فى تراجع الجاحظ عن قوله هو سماعه برأى الحجاج هذا بعد أن نقله إليه « على بن يحيى المنجم » فقد قال أبو عبيد البكرى فى سمط

---

(١) يعلق الأستاذ عبد العزيز الميمنى على ذلك بقوله فى هامش سمط اللآلى ١٧/١ « قلت : والذى عرفته العربية بسليقتها أحسن مما فهمه الحجاج بعلمه » .

(٢) أمالى المرتضى ١٥/١ وانظر الأغانى ٤٣/١٦ وشرح الشافية ١٨٢/٤ .

اللآلى ١٦/١ : « وقال عمرو بن بحر : هذا الشعر لمالك بن أسماء يقول فى استملاح اللحن فى الكلام من بعض جواريه . وهذا من أوهام أبى عثمان المعدودة . قال على بن الحسين (أبو الفرج الإصفهانى) : أخبرنى يحيى بن على المنجم قال : حدثنى أبى قال : قلت للجاحظ : إنى قرأت فى فصل من كتابك المسمى كتاب البيان : أن مما يستحسن من النساء اللحن فى الكلام ، وأنشدت بيتى مالك بن أسماء . قال : هو كذلك . قلت : أما سمعت بخبر هند بنت أسماء مع الحجاج حين لحنت فى كلامها فعاب ذلك عليها ، فاحتجت ببيت أخيها ، فقال لها : إنما أراد أخوك أن المرأة فطنة فهى تلحن بالكلام إلى غير المعنى فى الظاهر ، لتورى عنه ويفهمه من أرادت بالتعريض ، كما قال الله سبحانه : ﴿ وَلَتَعْرِفَنَّهم فى لَحْنِ القَوْلِ ﴾ لم يرد أخوك الخطأ فى الكلام والخطأ لا يستحسن من أحد . فوجم الجاحظ وقال : لو سقط إلى هذا الخبر ما قلت ما تقدم . قال : فقلت له : أصلحه . قال : الآن وقد سار الكتاب فى الآفاق ! » .

وهكذا نرى أن الحجاج هو المسئول الأول عن هذا الجدل الذى ثار بين العلماء حول معنى كلمة « اللحن » فى بيت مالك بن أسماء هذا على الرغم من وضوح دلالتها على الخطأ فى الكلام بدليل المقابلة بينها وبين « الصواب » فى قوله « منطق صائب » وبدليل فهم هند بنت أسماء لهذا المعنى أيضًا ، وهى عربية أصيلة . وكان كلام الحجاج ، وهو المشهور بفصاحته سببًا فى تراجع الجاحظ ، وتمحل العلماء فى التدليل على أن اللحن فى البيت يعنى الكناية والتعريض ، وأن المنطق الصائب لا يعنى القول الصواب ، وأن العرب تستقبح اللحن من النساء ، بل إن « اللحن » يصبح معناه عند بعض العلماء : «الصواب» وتصبح الكلمة من كلمات الأضداد [1] .

(١) انظر الأضداد لابن الأنبارى ٢٣٨ وأضداد ابن الدهان ١٠٥ / ١٦ .

وهـذا هو القالى يقول[١] : « قال أبو علـى (القالى) : ... فيكون معنى « صـائب » أى قاصـد للصـواب وإن لـم يصب . « وتلحن أحيانا » أى تصيب وتفطن . ثم قال : « وخير الحديث ما كان لحناً » أى إصابة وفطنة .

ويقـول ابن الأنبـارى[٢] : « وأنشـد أبو العبـاس وغيـره ... بيتـى مـالك بن أسماء بن خارجة ، وقال : أراد « تلحن » تصيب وتفطن ، وأراد بقـوله « ما كان لحنا » ما كـان صـوابا . وقال ابن قتيبة : اللحن فى هذا البيت : الخطأ ، وهذا الشاعر استملح من هذه المرأة ما يقع فى كلامها من الخطأ . وقال أبو بكر (بن الأنبارى) : وقوله عندنا محال ؛ لأن العرب لم تزل تستقبح اللحن من النسـاء ، كـمـا تستقبحه من الرجال ، ويستملحون البارع من كلام النساء كما يستملحونه من الرجال . الدليل على هذا قول ذى الرمة يصف امرأة :

لها بشر مثل الحريـر ومنطـق   رخيم الحواشى لا هراء ولا نزر

فوصفها بحسن الكلام ، واللحن لا يكون عند العرب حسنا إذا كان بتأويل الخطأ ؛ لأنه يقلب المعنى ، ويفسد التأويل الذى يقصد به المتكلم ... »

ومـضى ابن الأنبـارى يدلل فى كـلام طويل على أن العـرب كـانت تكره اللحن بمعنى الخطأ ، ويقول فى آخره : « وهذا باب طويل إن أسهبنا فيه انقطعنا عن ذكر ما نحن إلى شرحه أحوج مما يوافق الكتاب ، وكله يدل على أن اللحن تستخفه العرب فى جميع الأحوال من ذكر وأنثى » .

هذا وقد ذهب إلى مـا ذهبنا إليه من القـول بأن « اللحن » فى هذا البيت

---

(١) الأمالى ١ / ٨ .

(٢) فى الأضداد له ٢٤١ .

يعنى الخطأ فى الكلام ، أبو حيان التوحيدى من قبل ؛ فقد ذكر ياقوت فى معجم الأدباء ١٦/ ٩٠ ما يأتى : « قال المؤلف : وقد انتصر أبو حيان لهذا القول الذى اعترف الجاحظ بخطئه فيه ، فقال : وعندى أن المسألة محتملة للكلام ؛ لأن مقابل المنطق الصائب المنطق الملحون ، واللحن من الغوانى والفتيات غير منكر ولا مكروه بل يستحب ذلك ؛ لأنه بالتأنيث أشبه ، وللشهوة أدعى ، ومع الغزل أحرى ، والإعراب جِدٌ ، وليس الجد من التغزل والتعشق والتناجى فى شىء . وعلى مذهب على بن يحيى (المنجم) أن المنطق الصائب هو الكلام الصريح وأن اللحن هو التعريض ، وأنها تعرف هذا وهذا ، فهب أن هذا المعنى مقبول ، ولِم ينَبغى أن يكون المعنى الآخر لَهوُجًا (غير ناضج) ومردوداً ؟ وقد يجوز أن يكون مراد الشاعر ذاك ؛ لأن الشاعر يشعر بهذا كما يشعر بهذا »[1] .

وقد ذكر رأى أبى حيان هذا فى حواشى نسختين من نسخ أمالى المرتضى كذلك [2] ، وزيد عليه ما يلى : « ثم ما الموجب لأن يتمحل للبيت وجه يسلبه حسن الطباق ، ولو أراد به الملاحنة التى هى الفطانة لكان ملغيا بذكر اللحن ، لأن اللحن فى هذا المعنى صائب فيذهب الاتساق بذهاب الطباق ، فبان لك أن المعنى هو اللحن الذى يضاد صواب الإعراب وإقامته ، وإن كان كذلك المعنى الثانى محتملاً » .

واحتمال المعنيين هو ما تقول به بعض المصادر ؛ ففى لسان العرب (لحن) ١٧/ ٢٦٥ مثلا : « .. تأويله : وخير الحديث من مثلَ هذه الجارية ما كان لا

---

(١) علق الأستاذ عبد العزيز الميمنى على قول أبى حيان التوحيدى بقوله فى هامش سمط اللآلى ١/ ١٧ « ولعمرى أنه طبق الإصابة ، غير أنها إن كانت فى الأنصارية فإنها عربية لا تلحن ! » .

(٢) انظر أمالى المرتضى ١/ ١٤ هامش ٤ .

يعرفه كل أحد إنما يعرف أمرها فى أنحاء قولها . وقيل معنى قوله : وتلحن أحياناً أنها تخطىء فى الإعراب ، وذلك أنه يستلمح من الجوارى ذلك إذا كان خفيفاً ، ويستثقل منهم لزوم حاقّ الإعراب » .

ومن أقدم الشواهد على استعمال كلمة « لحن » بمعنى الخطأ فى الكلام قول الحكم بن عبدل الأسدى[١] فى محمد بن عمير كاتب عبد الملك بن بشر بن مروان[٢] وكان ابن عبدل كلما مدح عبد الملك بشىء فأمر له بجائزة دافعه بها هذا الكاتب وعارضه فيها : [٣]

ليتَ الأميرَ أطاعني فشفيتهُ مِنْ كلِّ مَنْ يُكفى القصيدَ ويلحنُ [٤]

ومن الشواهد القديمة كذلك على استعمال كلمة « اللحن » فى معنى الخطأ فى الكلام بيت ليحيى بن نوفل الحميرى [٥] فى هجاء خالد بن عبد الله القسرى والى العراق [٦] :

وألحن الناس كلِّ الناس قاطبةً وكان يولَعُ بالتشديق فى الخُطَبِ [٧]

---

(١) شاعر هجاء خبيث اللسان من شعراء الدولة الأموية . انظر ترجمته فى الأغانى ٢/٤٠٤ .

(٢) كان عبد الملك بن بشر بن مروان عاملا على البصرة سنة ١٠٢هـ . انظر تاريخ الطبرى ٦/٦١٨ .

(٣) انظر الأغانى ٢/٤٣٤ .

(٤) البيت فى الحيوان للجاحظ ١/٢٤٩ من قصيدة بعضها فى الأغانى ٢/٤٢٤ ويرى يوهان فك فى كتابه (العربية ٢٥٥) Arabiya, S. 135, 17 أن هذا البيت أقدم شاهد على استعمال كلمة لحن فى معنى الخطأ اللغوى ، فإن كان يقصد أنه أقدم شاهد صريح لا جدال فيه ، فهو على صواب ، وإلا فإننا قد بينا من قبل أن كلمة « اللحن » فى بيت مالك بن أسماء الفزارى السابق تدل على الخطأ اللغوى فى أرجح الأقوال .

(٥) شاعر أموى معاصر للحكم بن عبدل الأسدى ، وله معه خبر فى الأغانى ٢/٤٠٤ .

(٦) ولى خالد العراق فى شوال سنة ١٠٥هـ ثم عزل فى جمادى الأولى سنة ١٢٠هـ . انظر تاريخ الطبرى ٧/١٥٤ .

(٧) البيت فى بيان الجاحظ ١/١٢٢ ؛ ٢/٢١٦ والكامل للمبرد ١/٣٠٢ .

ويقول يحيى بن نوفل أيضاً ، فيمن اسمه زيد :

إنْ يك زيدٌ فصيحَ اللسانِ خطيباً فإن استه تَلْحَنُ[١]

وقد ورد استعمال « اللحن » بمعنى الخطأ اللغوى أيضًا فى شعر رؤبة بن العجاج [٢] فى قوله يمدح بلال بن أبى بردة قاضى البصرة :

فُزْتَ بِقِدْحَىْ مُعْرِبٍ لمْ يَلْحَنِ [٣]

***

أما استخدام « اللحن » بمعنى اللغة ـ وهو المعنى الثانى فى كلام ابن برى السابق ـ فيبدو أنه أقدم من استعماله بمعنى الخطأ فى الكلام ؛ إذ ورد فى أحاديث يرجع بعضها إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ؛ فقد روى عنه أنه قال: « تعلموا الفرائض والسنن واللحن[٤]» ، كما روى عنه أنه قال أيضا : « تعلموا اللحن فى القرآن ، كما تتعلمونه [٥]» . وقد اختلف العلماء فى شرح هذا الحديث الأخير ، فيرى الأزهرى أن معناه : « تعلموا لغة العرب فى القرآن

---

(١) انظر البيان للجاحظ ٢١٤/٢ .

(٢) توفى رؤبة فى عام ١٤٥هـ . انظر ترجمته فى GAL 1 60, S 1 90 ومعجم الأدباء ١٤٩/١١ .

(٣) البيت فى ديوانه ق ١٥٤/٥٧ ص ١٦٤ واللسان (لحن) ٢٦٣/١٧ والمحكم ٢٥٨/٣.

(٤) انظر أمالى القالى ٧/١ والنهاية فى غريب الحديث ٢٤١/٥ واللسان (لحن) ٢٦٥/١٧ والأساس ٤٠٦ وأضداد ابن الأنبارى ٢٣٩ وفى البيان للجاحظ ٢١٩/٢ : « تعلموا النحو (كذا وهو تحريف) كما تتعلمون السنن والفرائض » . وينسب هذا القول الأخير فى العقد الفريد ٤٧٩/٢ إلى عبد الملك بن مروان .

(٥) انظر النهاية فى غريب الحديث ٢٤١/٥ واللسان (لحن) ١٧ / ٢٦٥ وينسب فى أضداد ابن الأنبارى ٢٣٩ إلى أبى بن كعب .

واعرفوا معانيه ، كقوله تعالى : ﴿ ولتعرفنهم فى لحن القول ﴾ ، أى معناه وفحواه » [١] .

ويقول شمر : « قال أبو عدنان : سألت الكلابيين عن قول عمر : تعلموا اللحن فى القرآن كما تعلمونه ، فقالوا : كتب هذا عن قوم ليس لهم لغو كلغونا. قلت : وما اللغو ؟ قال : الفاسد من الكلام . وقال الكلابيون : اللحن اللغة ؛ فالمعنى فى قول عمر : تعلموا اللحن فيه ، ويقول : تعلموا كيف لغة العرب فيه الذين نزل القرآن بلغتهم[٢] » .

وعبارة « كتب هذا عن قوم ليس لهم لغو كلغونا » للاحتراز أن يظن بكلمة اللحن هنا الخطأ فى الكلام ، كما أن تمثيل الأزهرى بالآية الكريمة ﴿ ولتعرفنهم فى لحن القول ﴾ يدل على أنه شعر بالمعنى الذى يقصد إليه عمر ، وهو يعنى أن يتعلم الناس طريقة العرب فى أداء القراءة ، ولا يتبعوا طريقة الأعاجم فى تلاوة القرآن . وبذلك لا يكون معنى « اللحن » هنا « اللغة » كما ذهب إليه الأزهرى والكلابيون ، كما لا يصح أن يكون معناه « الخطأ فى الكلام » أو «صواب الكلام» كما ذهب إلى ذلك أبو عبيد القاسم بن سلام ، وأبو بكر بن الأنبارى .

ففى النهاية فى غريب الحديث[٣] : « وقال أبو عبيد : قول عمر : تعلموا اللحن ، أى الخطأ فى الكلام لتحترزوا منه » .

وفى الأضداد لابن الأنبارى ٢٣٩ : « قال أبو بكر : فيجوز أن يكون اللحن

---

(١) انظر المرجعين السابقين : النهاية واللسان .

(٢) انظر اللسان (لحن) ١٧ / ٢٦٤ .

(٣) ٥ / ٢٤٢ وعنها فى اللسان (لحن) ٢٦٤/١٧ .

فى هذا الحديث الصواب ، ويجوز أن يكون الخطأ ، لأنه إذا عرف القارئ الخطأ عرف الصواب » .

وروى عن عمر بن الخطاب أيضًا حديث ثالث يقول : « أُبيٌّ أقرؤنا ، وإنا لنرغب عن كثير من لحنه[١] » ، ولعل هذا أوضح الأحاديث الثلاثة فى دلالة كلمة اللحن على اللغة ، لأن أبى بن كعب كان يقرأ بحروف مختلفة ، مثل : ﴿ للذين يقسمون من نسائهم ﴾ بدل ﴿ للذين يؤلون من نسائهم ﴾ (البقرة ٢/ ٢٢٦) ومثل : ﴿ فلا جناح عليه ألا يَطُوف بهما ﴾ بدل ﴿ فلا جناح عليه أن يَطَّوف بهما (البقرة ٢/ ١٥٨) وغير ذلك[٢] .

وقد استخدم التابعى عمرو بن شرحبيل أبو ميسرة الهمدانى[٣] كلمة « اللحن » بمعنى اللغة فى تفسير قوله تعالى : ﴿ فأرسلنا عليهم سَيْلَ العَرِمِ ﴾ (سبأ ١٦/٣٤) فقال : « العَرِم المُسنّاة بلحن اليمن [٤] » أى بلغة اليمن . والمسناة حاجز يبنى للسيل ليمسك الماء .

وقد وردت كلمة « اللحن » بمعنى « اللغة أو اللهجة » على لسان « أبى المهدية الأعرابى[٥] » ؛ فقد روى عن الأصمعى أنه قال : جاء عيسى بن عمر

---

(١) النهاية فى غريب الحديث ٢٤٢/٥ واللسان (لحن) ٢٦٥/١٧ .

(٢) انظر فى ذلك كتاب المصاحف للسجستانى ٣٥ .

(٣) تابعى جليل عرض القراءة على ابن مسعود ، وروى عن عمر وعلى . توفى فى أيام عبيد الله بن زياد . انظر غاية النهاية لابن الجزرى ٦٠١/١ رقم ٢٤٥٣ .

(٤) الأمالى ٧/١ والنهاية فى غريب الحديث ٢٤٢/٥ وأضداد ابن الأنبارى ٢٤٠ واللسان (لحن) ٢٦٥/١٧ .

(٥) وردت القصة التالية فى كل من ذيل الأمالى ٤/٤٠ وعنها فى المزهر ٢٧٧/٢ والأشباه والنظائر للسيوطى ٢٣/٣ عن أمالى الزجاجى (ملحق ٢٤١) وطبقات الزبيدى ٣٨ وقطعة منها فى حيوان الجاحظ ٣٠٩/٥ وقد سمى الأعرابى فى بعض هذه المصادر « أبا=

الثقفى ونحن عند أبى عمرو بن العلاء فقال : يا أبا عمرو ماشىء بلغنى عنك تجيزه ؟ قال : وما هو ؟ قال : بلغنى عنك أنك تجيز « ليس الطِّيبُ إلا المسْكُ » بالرفع . فقال أبو عمرو : نمت يا أبا عمرو وأدلج الناس ! ليس فى الأرض حجازى إلا وهو ينصب ، وليس فى الأرض تميمى إلا وهو يرفع . ثم قال أبو عمرو : قم يا يحيى ـ يعنى اليزيدى ـ وأنت يا خلف ـ يعنى خلفا الأحمر ، فاذهبا إلى أبى المهدية فلقناه الرفع فإنه لا يرفع ، واذهبا إلى المنتجع بن نبهان التميمى ، فلقناه النصب فإنه لا ينصب .

قال : فذهبا فأتيا أبا المهدية ، وإذا هو يصلى ، وكان به عارض ، وإذا هو يقول : أخسأنانّ عنى ، ثم قضى صلاته ، والتفت إلينا وقال : ما خطبكما ؟ قلنا : جئناك نسألك عن شىء . قال : هاتيا . فقلنا : كيف تقول : ليس الطِّيبُ إلا المسْكُ ؟ فقال : أتأمرانى بالكذب على كَبْرَة سنىّ ، فأين الجادىّ وأين بَنّة الإبلِ الصادرة ؟ فقال له خلف الأحمر : ليس الشَّرَاب إلا العَسَلُ ، فقال : فما يصنع سُودان هجر ما لهم شراب غير هذا التمر ؟ قال اليزيدى : فلما رأيت ذلك

= المهدى » .وصوب الميمنى (ذيل السمط ٢١/٣ هامش ٧) اسم « أبى المهدية » هنا وقال : « وأبو مهدى أعرابى أخذ عنه الأصمعى » . وهما شخصان ورد ذكرهما فى الغريب المصنف لأبى عبيد يسمى أحدهما « أبو مهدى الباهلى » ويروى عنه الأصمعى هناك ، كما يروى عنه كذلك فى القلب والإبدال لابن السكيت ٢٤ كما يروى عنه أبو زيد الأنصارى فى كتابه الهمز ٢٩ ، وقد ورد ذكره فى الأغانى ٦٩/٧ والأمالى ٢ / ٢٢ وذيل الأمالى ١٧/٥٩ ؛ ١٤/٦٣ وإصلاح المنطق ١٧/١٢٦ ؛ ١٥١ / ٥ ؛ ١٣ /٢٠١ ؛ ٣٥١ / ٩ ؛ ٣٥٦ / ٩ ؛ ١٩/٣٨٨ والثانى « أبو مهدية الكلابى » ويروى عنه أبو عبيد فى الغريب المصنف عن طريق أبى عبيدة . وله ترجمة فى الفهرست ٧٥ والمعارف ٧/٥٤٦ كما ذكره ابن جنى فى الخصائص ٢٣٩/١ والجاحظ فى الحيوان ٤٣٤/٣ والمرزبانى فى معجم الشعراء ٤/٥١٤ واللسان (خسأ) والأساس ٤٠٦ وله قطعة شعر من خمسة أبيات فى الأصمعيات رقم ٣٥ صفحة ١٣١ وانظر كذلك ترجمته فى طبقات الزبيدى ١٧٥ وإنباه الرواة ١٧٧/٤ .

منه قلت : ليس ملاكُ الأمر إلا طاعةُ الله والعملُ بها فقال : هذا كلام لادخل فيه ، ليس ملاك الأمر إلا طاعةَ الله والعملَ بها ، فقال اليزيدى : ليس ملاكُ الأمر إلا طاعةُ الله والعملُ بها فقال : ليس هذا لحنى ولا لحن قومى . فكتبنا ما سمعناه منه ، ثم أتينا المنتجع فأتينا رجلا يعقل ، فقال له خلف : كيف تقول : ليس الطيبُ إلا المسكَ ؟ ونصبنا ، فقال . ليس الطيبُ إلا المسكُ، ورفع ، وجهدنا به أن ينصب فلم ينصب . فرجعنا إلى أبى عمرو ، وعنده عيسى بن عمر لم يبرح ، فأخبرناه بما سمعنا ، فأخرج عيسى بن عمر خاتمه من يده فدفعه إلى أبى عمرو ، وقال : لك الخاتم ، بهذا والله فقت الناس » .فقول أبى المهدية « ليس هذا لحنى ولا لحن قومى » معناه : ليس هذا من لهجتى ولا لهجة قومى .

ومن الشواهد الشعرية على استخدام كلمة « اللحن » بمعنى اللغة ، قول ذى الرمة :

من الطنابير يزهى صوتُه ثَملٌ   فى لحنِهِ عن لغات العُرْب تَعجيمُ (١)

ويقول أبو المطراب عبيد بن أيوب ، أحد لصوص العرب فى القرن الثانى للهجرة مستخدما كلمة « اللحن » بمعنى اللغة كذلك :

أرنَّت بلحنٍ بعد لحنٍ وأوقدتْ   حوالىَّ نيرانًا تلوح وتزهرُ (٢)

وهناك بيت أنشدته الكلبية أبا عدنان هو :

---

(١) البيت فى ديوانه ق ٤٤/٧٥ ص ٥٧٨ مع مصادر أخرى فى هامشه .

(٢)البيت فى حيوان الجاحظ ٤٨٣/٤ ؛ ١٢٣/٥ ؛ ١٦٥/٦ وإعجاز القرآن للباقلانى ٤٠ والشعر والشعراء ٤٩٣ وشرح شواهد المغنى ٨/١٠٧ ولسان العرب (لحن) ٢٦٤/١٧ .

وقومٍ لهم لحنٌ سوى لحنِ قومنا   وشكلٌ وبيت الله لسنا نشاكله [(١)]

***

أما « اللحن » بمعنى الغناء ، وهو المعنى الثالث فى كلام ابن برى السابق - فيقصد به التطريب وترجيع الصوت ، وتحسين القراءة والشعر والغناء . وهذا المعنى أقدم كذلك من المعنى الأول وهو الخطأ في الكلام ؛ ففى الحديث : «اقرءوا القرآن بلحون العرب وأصواتها ، وإياكم ولحونَ أهل العشق ولحون أهل الكتابين [(٢)] » . واللحون والألحان جمع لحن . ويقول ابن الأثير فى النهاية ٢٤٢/٥ : « ويشبه أن يكون أراد هذا الذى يفعله قراء الزمان من اللحون التى يقرءون بها النظائر فى المحافل ، فإن اليهود والنصارى يقرءون كتبهم نحوا من ذلك » .

ويتصل بهذا المعنى أفعل التفضيل « ألحن » بمعنى أحسن صوتًا وغناء فى المثلين : « ألحن من قينتى يزيد[(٣)] » و « ألحن من الجرادتين[(٤)]» اللذين رواهما حمزة الأصبهانى فى كتابه « الكلمات الفاخرة » .

يقول حمزة فى المثل الأول : « وأما قولهم : ألحن من قينتى يزيد ، فإنهم يعنون لحن الغناء والمثل من أمثال أهل الشام . ويزيد هو يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وقينتاه حبابة وسلامة القس ، وكانتا ألحن من روى له فى دولة الإسلام من قيان النساء ... » .

---

(١) لسان العرب (لحن) ٢٦٤/١٧ .

(٢) انظر النهاية فى غريب الحديث ٢٤٢/٥ ولسان العرب ٢٦٧/١٧ .

(٣) الكلمات الفاخرة ٧/٢٧٣ ونقله فى مجمع الأمثال ١٣٧/٢ .

(٤) الكلمات الفاخرة ١٧/٢٧٦ ونقله عنه مجمع الأمثال ١٣٨/٢ .

ويقـول فى المثل الثـانى : « وأما قـولهم : ألحن من الجـرادتين ، فإن المثل عادى قديم . والجرادتان كانت قينتين لمعاوية بن بسكر العمليقى سيد العماليق الذين كانوا نازلين بمكة فى قديم الدهر واسمهما يعاد ويماد ، وبهما ضرب المثل الآخر فى سالف الدهر ، فقيل : صار فلان حديثًا للجرادتين ، إذا اشتهر أمره » .

وقد وردت كلمة « لحن » بمعنى الغناء فى الشعر العربى للدلالة على هديل الحمام وغنائه . يقول بريه بن النعمان الأشعرى :

يميـل بهـا وتركبُـه بلحـن إذا مـاعَنَّ للمحـزون أنّا (١)

ويقول على بن عمير الجرمى :

صَدوحُ الضحى معروفة اللحن لم تزل تقود الهوى من مُسْعِدٍ ويقودُها(٢)

ويقول الشاعر كذلك :

باتا على غصن بان فـى ذُرا فَنَنٍ يـردِّدان لحونًا ذات ألـوانِ (٣)

ويرى القالى فى الأمالى ٧/١ تفسير ألحان الحمام فى هذه الأبيات الثلاثة باللغات ، على أن « اللحن » هو اللغة ، ويقول البكرى ردًّا على القالى (سمط ١/ ٢١) : « هذا وهم من أبى على ، وإنما المراد به اللحن الذى هو ضرب من الأصوات المصوغة للتغنى . والدليل على ذلك قوله : مُطوَّقةٌ على فَنَنٍ تَغَنَّى ،

---

(١) البيت فى الأمالى ٧/١ وسمط اللآلى ٢٠/١ واللسان (لحن) ٢٦٥/١٧ وفى الأخير « ليزيد بن النعمان » تحريف .

(٢) البيت فى الأمالى ٧/١ وسمط اللآلى ١٩/١ وأضداد ابن الأنبارى ٢٤١ .

(٣) البيت فى الأمالى ٧/١ وسمط اللآلى ٢١/١ وأضداد ابن الأنبارى ٢٤١ واللسان (لحن) ٢٦٥/١٧ .

وقول الآخر يردوان لحونًا ذات ألوانٍ ، من الترجيع ..»

وقال جحدر العكلي أحد لصوص العرب ، ومعاصر الحجاج بن يوسف الثقفي في حمامتين من قصيدة طويلة :

تجاوبَتَا بلحـــن أعجمـيٍّ   على غصنين من غَرَبٍ وبانِ [(١)]

* * *

ومن المعاني القديمة لكلمة « اللحن » الفطنة والفهم ، وهو رابع المعاني التي ذكرها ابن برى في كلامه السابق . ومن أمثلته ما يروى عن رسول الله ﷺ أنه قال : « إنكم لتختصمون إليّ وعسى أن يكون بعضكم ألحن بحجته من الآخر ، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه ، فإنما أقطع له قطعة من النار[(٢)] » ، أى أعرف بالحجة وأفطن لها ، وأغوص عليها من غيره .

ومن اللحن بهذا المعنى أيضا قول عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى : «عجبت لمن لاحن الناس ولاحنوه كيف لا يعرف جوامع الكلم [(٣)]» أى فاطنهم وجادلهم .

---

(١) البيت من قصيدة في الأمالي ٢٨٥/١ والعقد الفريد ١٤/٥ والكامل للمبرد ١٤٦/١ وشرح شواهد المغنى ٥/١٤٠ وينسب لسوار بن المضرب في الأصمعيات ق ٣٩/٩١ ص ٢٨٤ وللمعلوط في عيون الأخبار ١٤٩/١ وصدره فيهما : « تنادى الطائران ببين سلمى » وعلى ذلك فلا شاهد فيه .

(٢) الحديث في النهاية لابن الأثير ٢٤١/٥ واللسان (لحن) ٢٦٣/١٧ وأمالي القالي ٦/١ وأمالي المرتضى ١٤/١ والملاحن لابن دريد ١/٤ والكلمات الفاخرة ١٦/٢٧٤ ومجمع الأمثال ١٣٧/٢ والمحكم ٢٥٨/٣ وفي البخاري (باب من قضى له بحق أخيه من كتاب الأحكام) ١٦٣/٤ « فلعل بعضكم أن يكون أبلغ من بعض » .

(٣) انظر النهاية في غريب الحديث ٢٤١/٥ والأمالي ٦/١ وأضداد ابن الأنباري ٢٤٠ واللسان (لحن) ٢٦٤/١٧ والمحكم ٢٥٨/٣ .

ومن الشواهد الشعرية على استعمال كلمة « اللحن » بمعنى الفطنة والفهم قول لبيد :

متعودٌ لَحِنٌ يُعيد بكفّه قلماً على عُسُب ذَبُلْنَ وبَانِ (١)

وقال ابن أحمر الباهلي يصف صحيفة كتبها :

وتعرفُ في عنوانها بعض لحنها وفي جَوفها صَمْعاءُ تبلى النّواصيا (٢)

وقال قَعْنب بن أم صاحب ، وكان في عهد الوليد بن عبد الملك :

غَمسْتُ عنهم وما ظني مخافتهم وسوف يعرفهم ذو اللّب واللّحَنِ (٣)

وقد سبق أن عرفنا أنهم فسروا بيت مالك بن أسماء بن خارجة :

منطق صائب وتلحن أحيا نا وخير الحديث ما كان لحنا

بالفطنة والفهم .

***

أما المعنى الخامس من معاني كلمة « اللحن » وهو التعريض والتورية ، فيبدو أنه أقدم معاني الكلمة . يقول ابن دريد(٤) : « وأصل اللحن أن تريد الشيء فتوري عنه بقول آخر » . ويظهر أن هذا المعنى هو أصل للمعنى الأول ، وهو الخطأ في اللغة . والجامع بينهما هو العدول عن شيء إلى شيء آخر ؛ ففي

---

(١) البيت في ديوانه ق١٦/٣ ص ١٣٨ مع مصادر أخرى والأمالي ٦/١ وأضداد ابن الأنباري ٢٤٠ واللسان (لحن) ٢٦٤/١٧ .

(٢) البيت في الأضداد لابن الأنباري ٢٤٠ واللسان (لحن) ٢٦٦/١٧ .

(٣) البيت في أدب الكتاب للصولي ٢/١٣٢ .

(٤) الملاحن ٣/٤ .

التعريض عدول عن التصريح ، وفى الخطأ عدول عن الصواب .

وقد فطن إلى هذا ابن دريد فقال [١] : « واللحن فى العربية راجع إلى هذا؛ لأنه العدول عن الصواب ، لأنك إذا قلت : ضرب عبد الله زيد ، لم تدر أيهما الضارب وأيهما المضروب ، فكأنك قد عدلت عن جهته » .

وقد جرت كلمة « اللحن » بمعنى التعريض والتورية على لسان رسول الله ﷺ حين نقضت بنو قريظة العهد الذى كان مبرمًا بينهم وبين الرسول . روى ابن هشام [٢] فى السيرة ٢٢١/٣ : « بعث رسول الله ﷺ سعد بن معاذ بن النعمان ، وهو يومئذ سيد الأوس ، وسعد بن عبادة بن دليم ، أحد بنى ساعدة ابن كعب بن الخزرج ، وهو يومئذ سيد الخزرج ، ومعهما عبد الله بن رواحة ، أخو بنى الحارث بن الخزرج ، وخوات بن جبير ، أخو بنى عمرو بن عوف ، فقال : انطلقوا حتى تنظروا ، أحق ما بلغنا عن هؤلاء القوم أم لا ؟ فإن كان حقا فالحنوا لى لحنا أعرفه ، ولا تفتوا فى أعضاد الناس ، وإن كانوا على الوفاء فيما بيننا وبينهم فاجهروا به للناس » .

ومن الشواهد الشعرية على استعمال كلمة « اللحن » بمعنى التعريض والتلويح بيت القتال الكلابى المشهور :

ولقد وحيت لكم لكيما تفهموا　　ولحنت لحنا ليس بالمرتاب [٣]

---

(١) الملاحن ٣/٧ وعنه فى الكلمات الفاخرة ٧/٢٧٥ ومجمع الأمثال ١٣٧/٢ ولسان العرب (لحن) ٢٦٤/١٧ .

(٢) وانظر كذلك الكامل للمبرد ٣١٨/٣ والنهاية فى غريب الحديث ٢٤١/٥ ولسان العرب (لحن) ٢٦٦/١٧ .

(٣) البيت فى ديوانه ق ٢/٧ ص ٣٦ وأمالى القالى ٦/١ والكلمات الفاخرة ٧/٢٧٥ ومجمع الأمثال ١٣٧/٢ والتنبيه على حدوث التصحيف ٤٧ب وشرح ما يقع فيه التصحيف ٩١ ومعجم الأدباء ٩٠/١٦ وأمالى المرتضى ١٤/١ وأضداد ابن الأنبارى ٢٤٠ وأدب الكتاب ١٣/١٣٠ واللسان (لحن) ٢٦٦/١٧ .

ويقول الطرماح بن حكيم :

وأدّت إليَّ القول عنهن زولـةٌ تُلاحن أو ترنو لقول الُملاحنِ[١]

أى تتكلم بمعنى كلام لا يفطن له ، ويخفى على الناس غيرى .

وإذا كان يراد من « اللحن » بمعنى التعريض والتورية الرمز إلى السامع بغير ما يفهم من صريح الكلام ، فإن « اللحن » يستعمل كذلك لقصد المعنى غير الظاهر للفظ ، كما فى حالة استعمال الألفاظ المشتركة فى معان غير متبادرة منها . وقد ظن كثيرون ، إذا أقسموا يمينًا على شيء ، أنهم يرضون ضمائرهم بالقصد إلى معنى غير ما يفهمه السامع[٢] ، فإذا قال إنسان : والله ما سألت فلانا حاجة قط ، فإنه يقصد فى نفسه من لفظ « حاجة » معنى آخر غير المعنى الشائع لهذه اللفظة ، و « الحاجة » : ضرب من الشجر له شوك ، وهذا هو المعنى الغامض الذى يقصد إليه الحالف هنا .

وقد ألف ابن دريد الإمام اللغوى المشهور المتوفى سنة ٣٢١هـ كتابه « الملاحن » لهذا الغرض ، وقال فى مقدمته ٧/٣ : « هذا كتاب ألفناه ليفزع إليه المجبر المضطهد على اليمين[٣] المكره عليها ، فيعارض بما رسمناه ، ويضمر خلاف ما يظهر ليسلم من عادية الظالم ويتخلص من حيف الغاشم ، وسميناه كتاب الملاحن ، واشتققنا له هذا الاسم من اللغة العربية الفصيحة التى لا يشوبها الكدر ، ولا يستولى عليها التكلف » .

وقد جمع ابن دريد فى كتابه هذا نحو أربعمائة كلمة من كلمات الحيل

---

(١) البيت فى ديوانه ق ٥/٤٧ واللسان (لحن) ٢٦٣/١٧ .

(٢) انظر ليوهان فك : Arabiya, S. 133, 20 .

(٣) من هنا نرى أن هذا الكتاب ليس من كتب لحن العامة ، على عكس ما ظنه « ريزيتانو » فى قائمته ، كما سنذكر ذلك بعد .

فى القسم من المشترك اللفظى فى اللغة العربية .

***

ونأتى الآن إلى المعنى السادس والأخير لكلمة « لحن » ، وهو المعنى والفحوى والمذهب والطريقة ، ويفسر به كلمة « اللحن » التى وردت فى موضع واحد من القرآن الكريم فى قوله تعالى : ﴿ أم حسب الذين فى قلوبهم مرض أن لن يخرج الله أضغانهم . ولو نشاء لأريناكهم فلعرفتهم بسيماهم ، ولتعرفنهم فى لحن القول ﴾ (محمد ٤٧/ ٢٩ ـ ٣٠) أى فى معنى القول ومذهبه وفحواه [١] .

ويقول « يوهان فك »[٢] فى تعليقه على هذه الآية الكريمة : « ولا يوجد أفصح ولا أبلغ ولا أنصع ولا أبين فى إصابة المحز من ذلك التعبير : لحن القول ، فى وصف طريقة التعبير المعسولة التى لا يبدو فى ظاهر جرسها سوء ، والتى يرمز بها أعداء محمد صلى الله عليه وسلم إلى معان يفهمها إخوانهم فى الرياء والنفاق » .

وقد أخطأ ابن الأنبارى فى قوله فى كتاب الأضداد ٢٣٨ : « واللحن حرف من الأضداد ، يقال للخطأ لحن ، وللصواب لحن ، فأما كون اللحن على معنى الخطأ فلا يحتاج فيه إلى شاهد ، وأما كونه على معنى الصواب فشاهده قول الله عز وجل : ﴿ ولتعرفنهم فى لحن القول ﴾ معناه : « فى صواب القول وصحته » . فقد نسى ابن الأنبارى أن هذه الآية نزلت فى شأن المنافقين ، ولا يمكن أن يوصف قولهم بالصواب !

---

(١) انظر فى ذلك الأمالى ٦/١ وبيان الجاحظ ٢١٧/٢ والنهاية فى غريب الحديث ٢٤١/٥ واللسان (لحن) ٢٦٦/١٧ والمحكم ٢٥٩/٢ .

(٢) Arabiya, S. 133, 7 .

٢ - العلاقة بين اللحن بمعنى الخطأ ، والتطور اللغوي

اللغة كائن حى تخضع لما يخضع له الكائن الحى فى نشأته ونموه وتطوره ، وهى ظاهرة اجتماعية تحيا فى أحضان المجتمع وتستمد كيانها منه ومن عاداته وتقاليده وسلوك أفراده ، وهى تتطور بتطور هذا المجتمع ، فترقى برقيه وتنحط بانحطاطه .

وليست اللغة من صنع فرد أو أفراد ، وإنما هى نتيجة حتمية للحياة فى مجتمع يجد أفراده أنفسهم مضطرين إلى اتخاذ وسيلة معينة للتفاهم والتعبير عما يجول بالنفس ، وتبادل الأفكار . تلك الوسيلة هى اللغة .

« واللغة ـ شأنها فى ذلك شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى ـ عرضة للتطور المطرد فى مختلف عناصرها : أصواتها وقواعدها ومتنها ودلالاتها . وتطورها هذا لا يجرى تبعا للأهواء والمصادفات ، أو وفقا لإرادة الأفراد ، وإنما يخضع فى سيره لقوانين جبرية ثابتة ، مطردة النتائج ، واضحة المعالم ، محققة الآثار ، لا يد لأحد على وقف عملها ، أو تغيير ما تؤدى إليه .

« فليس فى قدرة الأفراد أن يقفوا تطور لغة ما ، أو يجعلوها تجمد على وضع خاص ، أو يسيروا بها فى سبيل غير السبيل التى رسمتها لها سنن التطور الطبيعى . فمهما أجادوا فى وضع معجماتها ، وتحديد ألفاظها ومدلولاتها ، وضبط أصواتها وقواعدها ، ومهما أجهدوا أنفسهم فى إتقان تعليمها للأطفال قراءة وكتابة ونطقا ، وفى وضع طرق ثابتة سليمة يسير عليها المعلمون بهذا الصدد ، ومهما بذلوا من قوة فى محاربة ما يطرأ عليها من لحن ، وخطأ ، وتحريف ، فإنها لا تلبث أن تحطم هذه الأغلال ، وتفلت من هذه

القيود ، وتسير في السبيل التي تريدها على السير فيها سنن التطور والارتقاء الطبيعيين[١]» .

وإذا كانت اللغة تتطور هكذا ، كانت مهمة العالم اللغوى هى الوصف والتسجيل واستنباط القوانين التى تخضع لها ظاهرة التطور اللغوى فى أية لغة من اللغات . أما ما وراء ذلك من فرض نظام لغوى معين ، والقول بصواب هذا النظام وخطأ ذلك ، وإباحة هذا ومنع ذلك ، فهو عمل « المعلم » لا « العالم » . ومع ذلك فليس للمعلم أن يبالغ فى فرض أسلوب معين من التعبير اللغوى ويمنع ما سواه ، لأن التطور اللغوى يمتاز بقوة قهرية لا شعورية ، لا يعوقها عائق إلا بالقدر الذى لا يمكن معه وقف تيار التطور .

وقد أصاب المستشرق الألمانى « برجشتراسر » حين يقول[٢] : « والذى منع علماء الشرق - مع بذل الجهد العجيب فى درس اللغة العربية من جهة الصرف والنحو ومن جهة المفردات - عن الاعتناء الكافى بالكشف عن تطور اللغة بعد الإسلام ، سببان مرتبطان أحدهما بالآخر ، أولهما : مداومتهم على السؤال عن الجائز فى اللغة وضده ، وعلى المنع عن كثير من العبارات . وهذا وإن كان واجبا نافعا فهو عمل المعلم لا العالم ، فالعالم يفحص عما يكون فى الحقيقة ، لا عما كان ينبغى أن يكون ، والمعلم لا يظن أن تعليمه أقوى من الحياة ، فإن نسى هذه النصيحة ، واجتهد أن يقهر حياة اللغة ويعوقها جازته وغفلت عن تعليمه . فيتسع إذاً الشق الحاجز بين اللغة الحقيقية الحية ، وما يعلمه النحويون ، كما نشاهد ذلك فى تاريخ اللغة العربية . والسبب الثانى : اعتقاد علماء الشرق

---

(١) اللغة والمجتمع للدكتور على عبد الواحد وافى ٧٨ .
(٢) التطور النحوى ٢١/١٧ .

أن أكمل ما كانت عليه اللغة العربية وأتقنه وأحسنه ما يوجد فى الشعر القديم . وهذا حكم غير علمى ... » .

يجب أن يكون معلوما لدينا إذاً أن اللغة تتطور ، وأن ندرك حتمية هذا التطور، ونفهم أن عمل العالم اللغوى لا يصح أن يتجاوز عملية وصف هذا التطور ، وتسجيله ومحاولة الكشف عن القوانين التى تقف وراءه .

ولم يكن هذا المنهج الذى أشرنا إليه معروفا لدى القدامى من اللغويين العرب ، ولذلك وجدناهم يتعدون وظيفة العالم إلى وظيفة المعلم ، فكانوا وهم يلحظون هذا التطور فى اللغة ، لا يهمهم أن يسجلوه ويقارنوا بينه وبين أصوله ، بقدر ما كان يعنيهم أن يقفوا فى وجهه وهم يعيبونه ، ويحاولون إرجاع الناس إلى القديم . وهم فى ذلك كله مدفوعون بعاطفة نبيلة ، هى الغيرة على هذا التراث القديم ، والخوف من اندثاره .

ويمثل رأيهم وعاطفتهم هذه أصدق تمثيل « حفنى ناصف » حين يقول[1] : « وقد جربنا القديم مئات من السنين فقام بالكفاية ، ولم نر للآن منفعة فى الألفاظ الجديدة ، بل الضرر محقق ، لأننا لو فتحنا الباب لدخول الجديد لاستعجم على الخالفين فهم كل المؤلفات منذ ألف سنة إلى الآن ، وانقطع الاتصال بين السابق واللاحق ، وضاع على المتأخرين تراث أسلافهم المتقدمين » .

وكل هذا لا غبار عليه ، غير أنه من عمل المعلم الذى ينبغى له أن يدرك أنه يعلم لغة فترة معينة وتراثا معينا ، وأنه ليس من السهل أن يمحو تعليمه كل أثر للتطور .

---

(١) الأسماء العربية لمحدثات الحضارة والمدنية ٢١/١٧ .

وكان غموض المنهج مؤدياً إلى إغفال تسجيل التطور تسجيلا كاملا ، غير أنهم كانوا يلاحظون أن المثقفين ومن يحاول الحديث بهذه اللغة الفصحى تدخل فى كلامه ألفاظ وعبارات من تلك اللغة المتطورة التى تجرى بها ألسنة العامة ، فأخذوا ينبهون هؤلاء إلى مخالفتهم لقوانين الفصحى ، وأنهم يلحنون ، أى يخطئون إذا قيست لغتهم بالعربية الفصحى ، فكلامهم لحن وخطأ - فى مقابل هذه اللغة - عند هؤلاء ، ونمو وتطور لهذه اللغة من وجهة نظر علم اللغة الحديث ؛ إذ لا يتم هذا اللحن والخطأ بطريقة عشوائية ، بل يخضع لقوانين التطور اللغوى التى نحدد خطوطها العامة فيما يأتى .

***

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٢ - قوانين التطور اللغوى

(١) مجالات التطور ونواحيه

إذا نظرنا إلى جملة مثل : « إنَّ مِنَ البَيَانِ لَسِحْراً » نجد أنها مكونة من وحدات صغيرة هى ما نطلق عليه اسم الكلمات مثل « إنَّ » و « من » و « البيان » ... الخ . وهذه الكلمات يمكن تقسيمها هى الأخرى إلى وحدات أصغر منها ، هى ما تعرف باسم المقاطع الصوتية ، فكلمة « إنَّ » مثلا تتكون من مقطعين هما : إنْ + نَ (in + na) . ولا تتحدد المقاطع الصوتية فى داخل الجملة العربية بنهاية الكلمات فيها ، بل قد تشترك خاتمة كلمة وبداية أخرى فى مقطع واحد ، مثال ذلك « من البيان » فإنها تتكون من المقاطع التالية : مِ + نَلْ + بَـ + يَا + نِ (mi + nal + ba + yâ + ni) . وأصغر وحدات الكلام اللغوى هو الصوت سواء كان صوتا ساكنا Consonant أو صوت علة Vowel أو ما كان يسميه قدامى اللغويين العرب بالحرف والحركة .

كل هذه الأمور : الجملة ، والكلمة ، والمقطع ، والصوت ، يمكن أن يدخل عليه أى نوع من أنواع التطور ، هذا بالإضافة إلى دلالة الكلمات والجمل على المعانى ، إذ تتطور هى الأخرى تبعا لقوانين مختلفة .

وقبل أن نشرح هذه القوانين نحب أن نشير هنا إلى أنه ليس من اللازم اطرادها ، فقد يعوق سير هذه القوانين مثلا ما يسمى « بطرد الباب على وتيرة واحدة » . مثال ذلك أن القانون الصوتى يحتم أن ينطق الفعل « سجد » عند إسناده إلى تاء الفاعل هكذا : سَجَتُّ » بإدغام الدال فى التاء غير أن القياس على باقى صيغ تصريف هذا الفعل مثل : « سجدوا ـ سجدا » يحتم الإبقاء

على الدال لكى يطرد الباب على وتيرة واحدة ، وعندئذ نرى العرب يفصلون بين صوتى الدال والتاء بحركة مخطوفة ، هى ما سماها اللغويون فيما بعد « بقلقلة » الدال حتى لا تتأثر صوتيا بالتاء .

(٢) القوانين الصوتية

نحب أن ننبه هنا إلى أن هناك انقلابات صوتية لا تخضع للقوانين التى نشرحها هنا ؛ بل تخضع لما يسمى بالعادة اللغوية لمنطقة ما (Substrat) ؛ فانقلاب الفتحة الطويلة المنبورة إلى ضمة طويلة ممالة قد حدث فى كل اللغات التى دخلت إلى منطقة سوريا وفلسطين ؛ « فكأس » فى العربية ، هى « كوس » Kôs فى العبرية . و « ملْكَا » بمعنى « الملك » فى السريانية الشرقية (بالعراق) هى « مَلْكُو » malkô فى السريانية الغربية [١] (بسوريا وفلسطين) . ومثل ذلك حدث للفتحة الطويلة فى العربية الموجودة بمنطقة اللاذقية ، والأماكن المجاورة لقرية « المعلولة » التى لا تزال تتحدث السريانية حتى الآن [٢] .

ويمكن أن يعزى إلى هذه العلة انقلاب القاف همزة فى نطق القاهرة وبعض المدن ، وإن كان « برجشتراسر » [٣] يعلل ذلك بذوق العصر ، فيقول : « وعلة أخرى هى ذوق العصر ، مثال ذلك فى اللغة العربية : أن بعض أهل القاهرة كان استخشن نطق القاف واستغلظه فأبدله بالهمزة ، وهذه العادة سادت بين أهل القاهرة الخاصة ثم العامة ، ثم سرت منها إلى بعض المدن الكبيرة كدمشق ثم اتجهت إلى أصغر منها كالقدس الشريف ! » .

---

(١) انظر بروكلمان Syrische Grammatik صفحة ٢/٧ .

(٢) انظر برجشتراسر Sprachatlas von Syrien u. Plästina براجراف ١٦ صفحة ٢٢ .

(٣) التطور النحوى ٢٠/١٧ .

وهناك انقلابات صوتية أخرى ليست إلا نتيجة لأخطاء السمع ، فإن الطفل يعتمد فى تلقى اللغة عن المحيطين به على حاسة السمع ، ولما كانت هذه الحاسة عرضة للزلل فى إدراكها للأصوات ، ولا سيما تلك الأصوات المتقاربة فى المخارج ، كان من الطبيعى أن يجانب الطفل السدادُ فى بعض ما ينطق به محاكياً من حوله ، وليس ذلك قاصراً على الطفل ، إذ قد يخطئ الشخص البالغ كذلك فى السمع ، ويخلط بعض الأصوات بأصوات أخرى قريبة منها فى المخرج، وأذكر أننا كنا نكتب وراء مُمل ينطق بكلمة « شَعَث » فكتبها بعضنا : « شعَف » بالفاء لا بالثاء .

وإلى هذا السبب ، وهو الخطأ السمعى ، يرجع فى نظرى معظم أمثلة ما يسمى فى اللغة العربية بحالات « تعاقب الأصوات » ؛ فقد عقد القالى فى كتابه الأمالى (٢/ ٣٦) فصلاً للكلمات التى تتعاقب فيها الفاء والثاء [١] عدَّد من بينها : « جَدَف » و « جَدَث » للقبر ، و « الحُثالة » و « الحُفالة » للردىء من كل شىء ، و « الفناء » و « الثناء » لفناء الدار ، و « الفُوم » و « الثُّوم » للحنطة ، وأورد قراءة ابن مسعود : ﴿ وثُومها وعدسها ﴾ و « اللِّفام » و « اللِّثام » لغطاء الوجه ... وغير ذلك . كما عقد فصلاً آخر (٢/ ٥٤) للكلمات التى تتعاقب فيها الميم والباء ، مثل « قحمة » و « قحبة » للمرأة العجوز . وأصابتنا « أزمة » و « أزبة » و « كمحته » و « كبحته » إذا جذبت عنانه . و « مهلا » و « بهلا » ... وغير ذلك . وقد ذكر أمثلة كثيرة من هذا القبيل ونحوه كل من « ابن السكيت » فى كتابه « القلب والإبدال » و « أبى الطيب اللغوى » فى كتابه الضخم فى « الإبدال » .

---

(١) حدث مثل ذلك فى اللغات المختلفة ؛ فمثلا : Theodor هى فى الروسية : Feodor وكذلك : Athen هى فى الروسية Afinni وانظر : كفلر ص ٨٦ ج .

وقد عدَّ القدماء هذه الأمثلة وما شابهها من المترادفات . وهى فى الواقع ليست من الترادف بمعناه الحديث فى شىء [١] ، بل نشأت من الأخطاء السمعية لشدة تقارب هذه الأصوات . وعدم وضوح الفرق بينها فى السمع تماماً .

وأهم القوانين الصوتية قانونان هما : قانون المماثلة ، وقانون المخالفة . أما الأول فيدعو صوتين مختلفين إلى التماثل أو التقارب ، فى حين يدعو الثانى صوتين متماثلين إلى التخالف والتباعد .

قانون المماثلة (Assimilation) : (٢)

تتأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض عند النطق بها فى الكلمات والجمل فتتغير مخارج بعض الأصوات أو صفاتها لكى تتفق فى المخرج أو فى الصفة مع الأصوات الأخرى المحيطة بها فى الكلام ، فيحدث عن ذلك نوع من الانسجام بين الأصوات المتنافرة فى المخارج أو فى الصفات .

وهذا التأثر كما يحدث بين الأصوات الساكنة ، يحدث كذلك بين أصوات العلة ، كما يحدث أيضا بين الأصوات الساكنة وأصوات العلة .

وقد يتأثر صوت بما قبله أو بما بعده ، ويسمى التأثر فى الحالة الأولى تأثراً تقدمياً ، وفى الحالة الثانية تأثراً رجعيًّا [٢] . وقد يكون هذا التأثر فى كلتا الحالتين

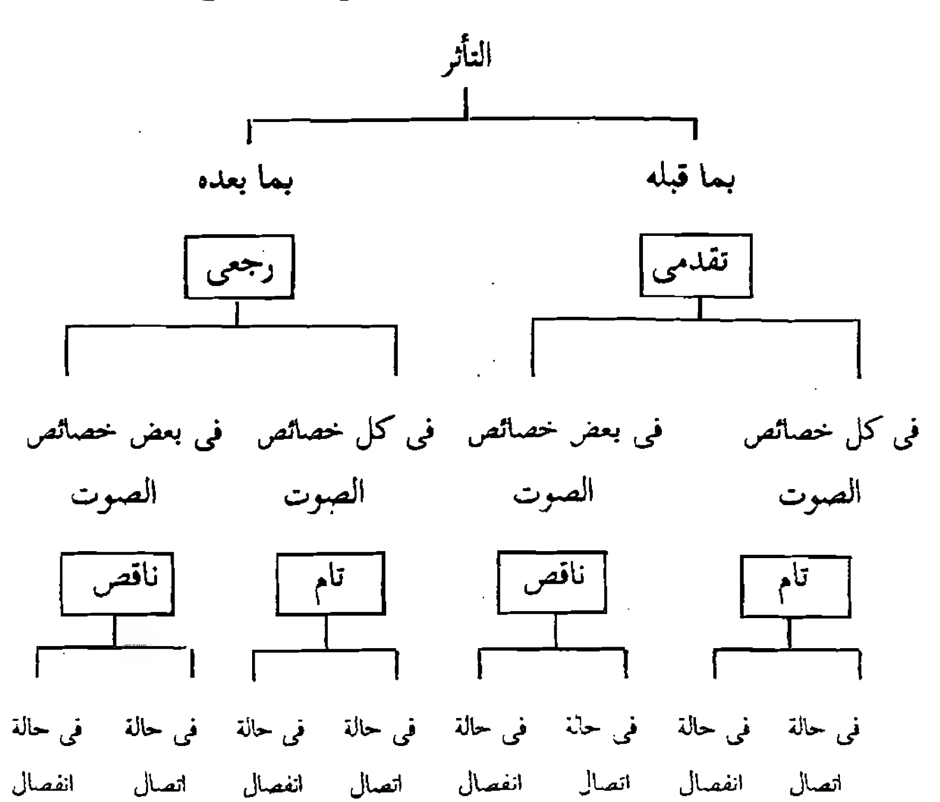
---

(١) انظر للدكتور إبراهيم أنيس : فى اللهجات العربية ١٦٦ .

(٢) حين استخدمت هذين المصطلحين فيما مضى ، لم تكن المسحة السياسية قد ظللتهما ؛ ولذلك آثرت الابتعاد عنهما فى مؤلفاتى بعد ذلك ، واستبدلت بهما مصطلحى التأثير المقبل والتأثير المدبر .
انظر كتابنا : « التطور اللغوى مظاهره وعلله وقوانينه » .

كاملا ، بمعنى أن ينقلب الصوت إلى صوت آخر مماثل لما قبله أو لما بعده مماثلة تامة ، وعندئذ يسمى التأثر تأثراً تاماً . وقد يكون التأثر فى بعض خصائص الصوت لا فيها كلها ، بحيث يقترب الصوت المتأثر من الصوت المؤثر نوعا ما من الاقتراب ، وعندئذ يسمى التأثر تأثراً ناقصاً . وفى كل حالة من هذه الحالات الأربع قد يكون الصوتان متصلين تماماً بحيث لا يفصل بينهما فاصل ، سواء أكان هذا الفاصل صوتاً ساكناً أو صوت علة ، وقد يكون الصوتان منفصلين بعضهما عن بعض بفاصل ، سواء أكان صوتا ساكناً أم صوت علة كذلك .

ويمكن تلخيص بيان أشكال التأثر الصوتى على النحو التالى :



فتلك ثمانية أنواع من التأثر الصوتي الذى يؤدى إلى التماثل أو التقارب بين الأصوات :

(١) فالتأثر التقدمى التام فى حالة الاتصال، مثل : « ادَّعَى » وأصلها « ادْتَعَى ».

(٢) والتأثر التقدمى التام فى حالة الانفصال ، مثل : « خيْزَرَان » فى لهجة الأندلس العربية فى القرن الرابع الهجرى ، وأصلها « خيْزُرَان » .

(٣) والتأثر التقدمى الناقص فى حالة الاتصال ، مثل : « اضطجع » وأصلها « اضتجع » .

(٤) والتأثر التقدمى الناقص فى حالة الانفصال ، مثل : « أخْرَص » وأصلها « أخْرس » .

ومثل : « رَقَص » وأصلها « رَقَس » . والراء ذات قيمة تفخيمية تميل إلى تفخيم الأصوات المجاورة [1].

(٥) والتأثر الرجعى التام فى حالة الاتصال ، مثل نطقنا لكلمة « عَبَدْتُ » : « عَبتُّ » .

(٦) والتأثر الرجعى التام فى حالة الانفصال ، مثل نطقنا : « فِهِم » و « فِرِح » فى : « فَهِمَ وفَرِحَ » .

(٧) والتأثر الرجعى الناقص فى حالة الاتصال ، مثل قولنا : « يِجْدِب » بالجيم القاهرية فى « يَكْذِب » .

(٨) والتأثر الرجعى الناقص فى حالة الانفصال ، مثل : « زعتر » فى « سعتر »

---

(١) انظر بروكلمان Grundriss I 155; 157

و « صور » فى « سور » .

ونحب أن نشير فى نهاية حديثنا عن قانون المماثلة إلى شىء مهم ، وهو أن الصوت لا يمكن أن ينقلب إلى صوت آخر بعيد عنه فى المخرج جداً ، فلا ينقلب صوت من أصوات الشفة أو الأسنان مثلاً إلى صوت آخر من أصوات الحلق ، وكذلك العكس .

وقد تنبه إلى هذه الحقيقة ابن جنى فى كتابه سر صناعة الإعراب (١/ ١٩٧) فقال : فأما قول من قال فى قول تأبط شرًّا :

كأنَّما حَثْحثُوا حُصًّا قَوَادِمُه   أو أمُّ خِشْفٍ بذى شَثٍّ وطُبَّاقِ

إنه أراد « حثثوا » فأبدل الثاء الوسطى حاء ، فمردود عندنا . وإنما ذهب إليه البغداديون ، وأبو بكر [بن السراج] معهم . وسألت أبا على عن فساده ، فقال: العلة فى فساده أن أصل القلب فى الحروف إنما هو فيما تقارب منها ، وذلك : الدال والطاء والتاء ، والذال والظاء والثاء ، والهاء والهمزة ، والميم والنون، وغير ذلك مما تدانت مخارجه . فأما الحاء فبعيدة من الثاء ، وبينهما تفاوت يمنع من قلب إحداهما إلى أختها . قال : وإنما « حثحث » أصل رباعى و « حثث » أصل ثلاثى ، وليس واحد منهما من لفظ صاحبه ، إلا أن « حثحث » من

حرية كبيرة إلى حد ما فى ترتيب أجزائه

قانون المخالفة (Dissimilation) : (٤)

معنى المخالفة أنه إذا كان هناك صوتان متماثلان تمامًا فى كلمة من الكلمات فإن أحدهما قد يتغير إلى صوت من أصوات العلة الطويلة فى الغالب أو إلى صوت من الأصوات المائعة ، ولا سيما اللام والنون . مثال ذلك :

« قيراط » و« دينـار » بدلا من « قِرّاط » و« دِنّار » بدليـل الجمع « قراريط » و« دنانير » ، وكذلك « قصّيت أظفارى » بدلا من قصصت » و« قرنبيط » فى قَنّبيط » إلى غير ذلك من الأمثلة .

وليس من اللازم أن يكون الصوتان متجاورين فى الكلمة ، فكلمة «عنوان» تنطق فى بعض اللهجات عندنا « علوان » . وكلمة « لَعَلّ » فيها عشر لغات مشهورة [١] ، ومن هذه اللغات « لَعَنّ » وهى أثر من آثار قانون المخالفة .

وقد فطن قدامى اللغويين العرب إلى هذه الظاهرة ، وكانوا يعبرون عنها أحياناً « بكراهية التضعيف » أو « كراهيـة اجتماع حرفين من جنس واحد » أو « اجتمـاع الأمثال مكروه » أو « استثقلوا اجتماع المثلين » وغير ذلك ، فقد عقد سيبويه لذلك بابا فى كتابه [٢] بعنوان : « هـذا باب ماشذ فأبدل مكان الـلام اليـاء لكراهيـة التضعيـف وليـس بمطـرد » ، ذكـر فيـه : « تسرّيت » و« تظنّيت » و« تقصّيت » من القصة ، و« أمليت » .

والسبب فى المخالفة من الناحية الصوتية هو أن الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى جهد عضلى فى النطق بهما فى كلمة واحدة ، ولتيسير هذا المجهود العضلى يقلب أحد الصوتين صوتاً آخر من تلك الأصوات التى لا تتطلب جهداً عضلياً مثل أشباه صوت العلة (الواو والياء) وبعض الأصوات المتوسطة كاللام والنون والراء ، ويعد ذلك مظهراً من مظاهر قانون التيسير اللغوى ، الذى سنشرحه فيما بعد .

---

(١) انظر فى ذلك شرح الاشمونى على ألفية ابن مالك ٢٧١/١ .
(٢) الكتاب ٤٠١/٢ .

ويرى « برجشتراسر » أن العلة في التخالف « نفسية محضة ، نظيره الخطأ في النطق ، فإنا نرى الناس كثيراً ما يخطئون في النطق ، ويلفظون بشيء غير الذى أرادوه ، وأكثر ما يكون هذا إذا تتابعت حروف شبيهة بعضها ببعض ؛ لأن النفس يوجد فيها ـ قبل النطق بكلمة ـ تصورات الحركات اللازمة على ترتيبها ويصعب عليها إعادة تصور بعينه بعد حصوله بمدة قصيرة ، ومن هنا ينشأ الخطأ إذا أسرع الإنسان في نطق جملة محتوية على كلمات تتكرر وتتابع فيها حروف متشابهة [1] » .

٥) القياس الخاطئ (Falsche Analogie) :

تبدأ مراحل النمو اللغوى عند الطفل بأن يسمع من الكبار حوله كتلا لغوية أو عبارات كاملة ، فيلتقطها عبارة عبارة وكتلة كتلة ، دون تحليل لعناصرها المختلفة بل يربط بينها وبين ما يترتب عليها من الأحداث حوله . وتبدأ عملية التحليل اللغوى عند الطفل عندما يتكرر سماعه للكلمات المختلفة في جمل متعددة وعبارات شتى ، فيقوم عندئذ بعملية اختزان للكلمات في مجاميع خاصة بها في ذاكرته ، يستخدمها عند الحاجة إليها ، غير أنه يحدث أحياناً أن يفتقد في ذخيرته اللغوية ما يحتاج إليه من الكلمات فلا يجده فيها ، بمعنى أنه قد يصادف شيئاً لم يسمع كلمة تدل عليه فسرعان ما يخترع كلمة من عنده بالقياس على ما لديه من كلمات تشبهها ، فيضع مثلا كلمة « مسَّاحة » (للأستيكة !) و« وقَّافة » (للفرملة !) ، وغير ذلك . وهكذا يشب الطفل وينمو ، وهو في مراحل حياته المختلفة ، إلى أن يصير رجلاً ، يتبع هذا الطريق .

---

(١) التطور النحوى ٢١/١١ .

فليس كل ما ننطق به قد سمعناه من قبل ، بل يلعب القياس دوراً كبيراً في كلامنا ، ونحن إذا سمعنا متحدثاً ينطق بصيغة من الصيغ ، فمن الصعب الحكم عما إذا كانت هذه الصيغة قد سمعها هذا المتحدث من قبل ، أو أنها بنت الساعة ، قد كونها هو على قياس ما سمع من قبل ، ومن الصعب أن نحكم بهذا أو بذاك على الأخص حينما يكون القياس صحيحاً موافقاً لما تتطلبه اللغة وشاع فيها ، أما إذا خالف هذا القياس ما شاع في اللغة ، فإننا حينئذ نعلم أنه من عمل الفرد ، وليس مما سمعه من قبل ، وهذا هو ما يسميه اللغويون المحدثون « بالقياس الخاطئ » .

والقياس الخاطئ ، يبدأ عادة عند فرد يقوم به للمرة الأولى ، ثم قد لا يصلح له ، فينتشر ويزيد ، ويقلده غيره من الناس . ومن هنا ينشأ ما يسمى « بالأخطاء اللغوية الشائعة » التي يمكن أن تتطور ، وتغلب على القديم، وتسود وحدها في أذهان الناس . ونحن لا نعرف في هذه الحالة الشخص الذي بدأت عملية هذا القياس الخاطئ عنده لأول مرة ، كما أننا لا نعرف في الكثير الغالب الكلمة التي قاس عليها في كلامه .

وللقياس الخاطئ أثر كبير في تطور الصيغ والدلالة في بعض الأحيان ؛ فتشابه كلمة « سراويل » وهي مفردة في اللغة الفارسية ، بصيغة من صيغ الجمع المكسر في العربية ، وهي صيغة « فعاليل » ، جعل العرب يقيسونها على تلك الصيغة من صيغ الجمع ، ويشتقون لها مفرداً قياساً على مفردات ذلك الجمع ، فيقولون « سروال » [1] .

---

(١) يقول الأزهري : « جاء السراويل على لفظ الجماعة ، وهي واحدة ، وقد سمعت غير واحد من الاعراب يقول سروال » . انظر تهذيب اللغة ٣٩٠/١٢ .

وكذلك كلمة « عتيد » بمعنى « حاضر » كما ورد فى الأشعار القديمة والقرآن الكريم ، قد شاعت فى أيامنا هذه بمعنى « عتيق قديم » أو « جبّار قوى » ، وما ذلك إلا لأنها تشترك فى أكثر أصواتها مع كلمتى « عتيق » و « عنيد » ، فقيست قياساً خاطئاً فى معناها عليهما .

وقد كتب لى بعض الطلبة بحثاً قرأت فيه : « فى القرآن تقريظ للكفار » ، وهو يقصد « تقريع للكفار » ، فقد اشتبه على هذا الطالب التقريع بالتقريظ ، لاشتراكهما فى أكثر الأصوات ، فقاس الواحدة على الأخرى فى المعنى قياساً خاطئاً .

كما سمعت خطيباً يقول : « تبْعاً لكذا » بدلا من « تَبَعاً لكذا » . ولا شك فى أنه قاس قياسا خاطئاً على « طبْقاً لكذا » ، وما شيوع « عَرِفتُ كذا » بكسر الراء إلا لقياسها على « عَلِمْت كَذا » قياساً خاطئاً كذلك .

وقد عرف القدماء هذه الظاهرة ، ظاهرة القياس الخاطىء ، وسموها « بالتوهم » أو « الحمل » أو « القياس الخاطىء » أيضا ، يقول سيبويه مثلا (٢ : ٣٦٧ / ٩) : « فأما قولهم مصائب ، فإنه غلط منهم ، وذلك أنهم توهموا أن مُصِيبَة فعيلة ، وإنما هى مفْعِلة » .

ويقول ابن هشام فى تذكرته[1] : « رضى عدوُّها بِعلَى حملاً على سخط . قاله الكسائى » .

ويقول ابن خالويه فى شرح الفصيح[2] : كان الفراء يجيز كسر النون فى

---

(١) عن الأشباه والنظائر للسيوطى ١ : ١٩٦ / ٢٣ وانظر التنبيه لابن جنى ٨٨ والخصائص ٣١١/٢ .

(٢) عن الأشباه والنظائر للسيوطى ٢ : ٥٠٤ / ٤ .

شتّانِ ، تشبيها بسيَّانِ ، وهو خطأ بالإجماع ، فإن قيل : الفراء ثقة ، ولعله سمعه ، فالجواب : إن كان الفراء قاله قياسا فقد أخطأ القياس ، وإن كان سمعه من عربى ، فإن الغلط على ذلك العربى ، لأنه خالف سائر العرب ، وأتى بلغة مرغوب عنها » .

(٦) نظرية السهولة والتيسير :

تذهب هذه النظرية إلى أن اللغة تميل فى تطورها نحو السهولة والتيسير ، فتحاول التخلص من الأصوات العسيرة ، وتستبدل بها أصواتا أخرى لا تتطلب مجهودا عضليا كبيراً ، كما أنها تحاول أن تتفادى تلك التفريعات المعقدة ، والأنظمة المختلفة للظاهرة الواحدة .

« وليس معنى هذا أن هذه النظرية تنطبق على كل الحالات ، وإنما يمكن تطبيقها على كثير من التطورات الصوتية فى اللغة . فإذا وجد الباحث أن التطور الصوتى كان عكسياً ، أى من السهل إلى الصعب ـ كما وجد فعلا فى بعض الحالات ـ فعليه أن يبحث عن أسباب أخرى خاصة تبرز هذا التطور ، وهو ولا شك سيجدها فى ظروف خاصة باللغة التى قد يحدث فيها هذا النوع من التطور . فليس ينقض هذه النظرية أن نجد أحيانا أصواتا سهلة ، تطورت إلى أصعب منها فى بعض الحالات[١] » .

ومما ينطبق عليه هذه النظرية ظاهرة « الهمزة » فى اللغة العربية ، ومحاولة بعض القبائل العربية القديمة التخلص منها ، وعلى الأخص قبائل الحجاز ، كما تخلصت منها بعض اللهجات العربية الحديثة . وصوت الهمز صوت عسير

---

(١) الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ١٦٩/٨ .

النطق ؛ لأنه يتم بانحباس الهواء خلف الأوتار الصوتية ثم انفراج هذه الأوتار فجأة ، وهذه عملية تحتاج إلى جهد عضلى كبير .

وانكماش « الأصوات المركبة » (Diphthong) ظاهرة من ظواهر السهولة والتيسير فى اللغة ، فتحول الصوت المركب (aw) إلى ضمة طويلة ممالة (ô) فى مثل نطقنا لكلمة « يُوم » بدلا من « يَوْم » . وكذلك تحول الصوت المركب (ay) إلى كسرة طويلة ممالة (ê) فى مثل نطقنا لكلمة « بِيت » بدلا من « بَيْت » ـ كل ذلك سببه إيثار اللغة الانتقال من العسير إلى اليسير من الأصوات .

وكذلك اندثار الأصوات الأسنانية فى اللهجات العربية الحديثة يعد مظهراً آخر من مظاهر السهولة والتيسير فى اللغة . والأصوات الأسنانية فى العربية هى : الذال والثاء والظاء ، وهى التى تتطلب إخراج طرف اللسان ووضعه بين الأسنان عند النطق بها ، ولا شك أن ذلك جهد عضلى تخلصت منه لغة الكلام بنقل المخرج إلى ما وراء الأسنان، أما الذال فقد حل محلها الدال فى مثل : « دهب » بدلا من « ذَهَبٌ » أو الزاى فى مثل : « زكر » بدلا من « ذَكَرٌ » و « زُلّ » بدلا من « ذُلّ » . وأما الثاء فقد حل محلها التاء فى مثل كلمة : « توب » بدلا من « ثَوْب » أو السين فى مثل « سابت » بدلا من « ثابت » . وأما الظاء فقد حل محلها الضاد مثل « ضِلّ » بدلا من « ظِلّ » أو الزاى المفخمة مثل : « زهر » بدلا من « ظَهَرَ » .

وهكذا نرى أن مخرج هذه الأصوات قد رجع إلى الخلف مع احتفاظها بصفة الرخاوة تارة ، أو تحولها إلى صفة الشدة تارة أخرى . ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن الذال والثاء والظاء أصبحت فى لغة الكلام أصواتا شديدة هى

الدال والتاء والضاد ، وهذا وَهَمٌ منه جعله يزعم فى تعليله لضياع هذه الأصوات الثلاثة من الكلام أن الأصوات الشديدة أسهل من الأصوات الرخوة فى النطق ! « لأنه قد يكون أسهل على المرء وهو يجرى بأقصى سرعته أن يصطدم بحائط أمامه ، من أن يحاول الوقوف قبل الحائط بمسافة قصيرة ، وكذلك اللسان قد يسهل عليه الاصطدام بالحنك والالتقاء به التقاء محكماً ينحبس منه النفس ، وهو ما يكون مع الأصوات الشديدة ، من أن تقف حركته عند مسافة قصيرة من الحنك ، ليكون بينهما مجرى يتسرب منه الهواء ، كما يحدث فى الأصوات الرخوة[١] » .

ومن مظاهر قانون السهولة والتيسير كذلك ، القضاء على التفريعات الكثيرة والأنواع المختلفة للظاهرة الواحدة فى داخل اللغة ، وقد حدث ذلك فى اللهجات العربية الحديثة بالنسبة لعلامات التأنيث فى العربية [٢] ، فنحن نعرف أن العربية الفصحى تملك ثلاث علامات للتأنيث هى : التاء ، والألف المقصورة ، والألف الممدودة ، كما نلاحظ أن العلامتين الثانية والثالثة قد ضاعتا فى اللهجات العربية الحديثة ، وحلت محلهما العلامة الأولى ، وهى التاء ، فنحن نقول فى : حمراء ، وبيضاء ، وصفراء ، وعمياء ، وميناء ، وعرجاء : حمره ، وبيضه ، وصحره ، وعميه ، ومينه ، وعرجه ، كما نقول فى : حُبْلى ، وسَلمى ، وخُبّازى ، وعَدْوَى ، وفَتْوَى : حبله ، وسلمه ، وخُبّيزه ، وعَدْوه ، وفتوَه .

والسر فى زوال هاتين العلامتين ، وحلول العلامة الأولى ، وهى التاء ،

---

(١) الأصوات اللغوية ١٧١/٦ .

(٢) انظر للمؤلف : التذكير والتأنيث فى اللغة ٥/٧ .

محلهما هو ميل اللغة إلى أن تسير فى طريق السهولة والتيسير ، فبدلاً من أن يكون فى اللغة الواحدة ثلاث علامات للتأنيث تصبح فيها علامة واحدة لكل أنواع المؤنث .

ونحن نلحظ هذا الميل إلى السهولة والتيسير فى هذه الظاهرة فى لغة الطفل الذى نجـده يميـل إلـى تأنيث المؤنث بالتـاء وحدها ، لأنهـا هى العـلامـة الكثيرة الشيوع فى لغة الكبار من حوله ، فتراه يقول مثلاً : « قلم أحمر وكراسة أحمرة » ، وهو بهذا يعمل عن غير قصد على اطراد القاعدة ، وهذا مفيد فعلاً ، وكل لغة من اللغات فى تطورها وتقدمها تحاول أن تسلك هذا الطريق ، وأن تجعل قواعدها يسيرة مطردة ، وذلك بالقضاء على الشاذ فيها ، وبذلك يصبح صحيحا فى الاستعمال ما كان خطأ من قبل أن يشيع استعماله .

ظاهرة القلب المكانى (Metathesis) : (٧)

القلب المكانى عبارة عن تقديم بعض أصوات الكلمة على بعض لصعوبة تتابعـها الأصلى على الذوق اللغوى ، ومن هنا نرى أن هذه الظاهرة يمكن تعليلها بنظرية السهولة والتيسير السابقة .

ولهذه الظاهرة أمثلة لا تحصى كثرة فى العربية الفصحى ، فقد خصص السيـوطى فى كـتـابه المزهر فى اللغة (١/ ٤٧٦ ـ ٤٧٩) النوع الثـالث والثلاثين لمعرفة القلب ، وذكر فيه حوالى مائة كلمة من هذا النوع ، مثل جَذَب وجَبَذ ، وسحاب مكفهر ومكرهف ، واضمحلّ وامضحلّ ، ولزج ولجز، والأوباش والأوشاب .

وفى تهذيب اللغة للأزهرى (١ / ٦٣) : « القعقعة والعقعقة ، والخشخشة والشخشخة ، والخفخفة والفخفخة ، والنشنشة والشنشنة ، كله

حركة القرطاس والثوب الجديد » .

وفي المذكر والمؤنث للفراء (٢٣ / ١٥) : « عَبنْقَاة وعَقَنْبَاة وبَعنْقَاة . ثلاثة أوجه . وهذا من المقلوب » .

ومن الملاحظ أن بعض الكلمات المقلوبة ، بعد أن تشيع على الألسنة ، تأخذ مجراها الطبيعي في اللغة باستعمال باقي المشتقات منها ، ولما لم يدرك اللغويون العرب ذلك حكموا بأصالة بعض المقلوبات ، ويقول النحاس في شرح المعلقات[1] : « القلب الصحيح عند البصريين مثل شاكي السلاح وشائك ، وجرف هار وهائر . وأما ما يسميه الكوفيون القلب نحو جبذ وجذب فليس هذا بقلب عند البصريين . وإنما هما لغتان » .

ويقول السخاوي في شرح المفصل [2] : « إذ قلبوا لم يجعلوا للفرع مصدراً لئلا يلتبس بالأصل ، بل يقتصر على مصدر الأصل ، ليكون شاهداً للأصالة ، نحو يئس يأسا ، وأيس مقلوب منه ، ولا مصدر ، فإذا وجد المصدران حكم النحاة بأن كل واحد من الفعلين أصل ، وليس بمقلوب عن الآخر نحو جبذ وجذب . وأهل اللغة يقولون : إن ذلك كله مقلوب » . وانظر كذلك : سيبويه ٣٨٠/٢

ويقول الحريري [3] : « قال شيخنا أبو القاسم الفضل بن محمد النحوي رحمه الله : فأما قولهم جذب وجبذ ، فليست هاتان اللفظتان عند المحققين من النحويين من قبل المقلوب ، كما ذكر أهل اللغة ، بل هما لغتان ، وكل

---

(١) عن المزهر للسيوطي ٤٨١/١ .

(٢) عن المزهر للسيوطي ٤٨١/١ .

(٣) درة الغواص في أوهام الخواص ١١٦/١٠٩ .

واحدة منهما أصل فى نفسهما ، ولهذا اشتق لكل منهما مصدر من لفظه ، فقيل فى مصدر « جَبَذَ جَبْذ » كما قيل فى مصدر « جَذَب جَذْب » .

ومن أمثلة القلب المكانى فى اللهجات العامية قولنا : « معلقة » فى « ملعقة » و « اتلوى » فى « التوى » و « أنارب » فى أرانب » و « لخبط » فى « خلبط » و « جنزبيل » فى « زنجبيل » و « عماويد » فى « عواميد » و « جواز » فى « زواج » و « مرسح » فى « مسرح » . وقد سمعت طفلا يقول : « فشارة » فى « فراشة » .

(٨) تغيير نظام المقاطع :

المقطع الصوتى هو عبارة عن كمية من الأصوات يمكن الابتداء بها والوقوف عليها من وجهة نظر اللغة موضوع الدراسة ؛ ففى اللغة العربية مثلا لا يجوز الابتداء بصوت علة ، وعلى ذلك فكل مقطع فيها يبدأ بصوت من الأصوات الساكنة .

وأنواع المقاطع العربية خمسة : مقطع قصير مفتوح ، وهو ما تكون من صوت ساكن وصوت علة قصيرة مثل : « كَ » (Ka) . ومقطع طويل مفتوح، وهو ما تكون من صوت ساكن وصوت علة طويلة مثل « كا » (Kâ) ومقطع طويل مغلق حركته قصيرة ، وهو ما تكون من صوتين ساكنين بينهما صوت علة قصير مثل « مِنْ » (min) . ومقطع مغلق حركته طويلة ، وهو ما تكون من صوتين ساكنين بينهما صوت علة طويل ، مثل « باب » (bâb) فى الوقف عليه . ومقطع زائد فى الطول وهو ما بدأ بصوت ساكن وتلاه صوت علة قصير ثم صوتان ساكنان متواليان مثل « بنت » (bint) فى حالة الوقف .

والمقطع الرابع لا يجوز فى اللغة العربية الفصحى إلا فى آخر الكلمة فى

حالة الوقف عليها ، أو في وسطها ، بشرط أن يكون المقطع التالي له مبتدئا بساكن يماثل الساكن الذي ختم به المقطع السابق . وهذه الحالة الأخيرة هي ما عبر عنها اللغويون العرب القدامي « بالتقاء الساكنين على حدّهما » وهو أن يكون الأول حرف لين والثاني مدغما في مثله[1] . نحو « الضآلّين » و « شابّة » و « مدها مّتان » .

ولا يصح ورود هذا المقطع في غير هاتين الحالتين وهذا هو السر في تقصير حركته في الفعل المضارع المعتل الوسط عند جزمه في عبارة مثل «: لم يَنمْ محمد الليلة » وأصله : « ينام » (yanâm) . وقد عمم ذلك في حالتي الوصل والوقف هنا طردا للباب على وتيرة واحدة ؛ فيقال : « لم يَنمْ محمد » كما يقال « محمد لم يَنمْ » حين الوقف أيضا .

وقد تطور ذلك في العربية الحديثة ، فتغير نظام هذا المقطع ، وأصبح من الجائز وروده في أثناء الكلام غير مشروط بالشروط السابقة ، وذلك مثل : « قومْ روحْ هاتْ كتابك » . وترتب على هذا تغير في شكل صيغة الأمر فلم يحذف منها شيء كما كان يحدث في الفصحى .

وهذا المقطع الرابع لا يجوز في الشعر أصلا إلا في الوقف ، أي أنه لا يجوز فيه أمثال : « الضالّين » و « شابّة » و « مدهامّتان » ، وإن كان المبرد يرى أنه يجوز في بحر المتقارب ؛ فيقول في كتابه الكامل ١/ ٢٥ : « وحمارّة القيظ : اشتداد حره واحتدامه ، وحَمَارّة مما لا يجوز أن يحتج عليه ببيت شعر ؛ لأن كل ما كان فيه من الحروف التقاء ساكنين لا يقع في وزن إلا في ضرب منه يقال له المتقارب ، فإنه جُوّز فيه على بعد التقاء الساكنين ، وهو قوله :

---

(١) انظر شرح ابن يعيش للمفصل ٩/١٢٠ .

فذاكَ القِصاصُ وكان التَّقَا   صُّ فَرْضاً وحَـتْماً على المُسْلمينا [١]

ولو قال : وكان القصاص فرضا وحتما ، كان أجود وأحسن . ولكن قد أجازوا هذا في هذه العروض ، ولا نظير له في غيرها من الأعاريض » .

وقد ذكر المبرد ذلك مرة أخرى في كتابه الكامل ١١١/٢ عند قوله : « مُشْعَانّ الرأس : يعني منتفخ الشعر متفرقه . ومثل هذا لا يكون في شعر ؛ لأن في هذا التقاء ساكنين ، ولا يقع مثل هذا في وزن الشعر إلا فيما تقدم ذكره في المتقارب » .

والذي نظنه نحن أن هذا النوع من المقاطع لا يجوز في الشعر إطلاقا ، لا في وزن المتقارب ولا في غيره ، وأن البيت السابق إن كان صحيح الرواية ، فلا بد أن الشاعر قاله بتخفيف الصاد لا بتشديدها ، إن لم تكن الكلمة محرفة أصلاً عن : « القصاص » . وقد قال ابن سيدة تعليقاً على هذا البيت[٢] : قوله : التقاصّ شاذ لأنه جمع بين الساكنين في الشعر ، ولذلك رواه بعضهم : وكان القصاص » . ولا نظير له إلا بيت واحد أنشده الأخفش :

ولولا خداشٌ أخذتُ دَوا   بَّ سَعْدٍ ولم أعْطِه ما عليها

قال أبو إسحاق : أحسب هذا البيت إن كان صحيحا فهو : ولولا خداش أخذت دوابب سعد ؛ لأن إظهار التضعيف جائز في الشعر ، أو : أخذت رواحل سعد » .

(١) نقل البطليوسي كلام المبرد في شرحه لفصيح ثعلب . انظر المزهر للسيوطي ١٠٧/٢ . وانظر كذلك خزانة الأدب ١٩٠/٤ والعمدة ١٩٠/١ ولسان العرب (قصص) ٣٤٤/٨ ويرى الأخفش أن « دابة لا تقع في الشعر لأن فيه حرفين ساكنين ملتقيين ، أحدهما الألف والآخر الباء المدغمة » انظر نور القبس ٩/٩٨ .

(٢) انظر لسان العرب (قصص) ٣٤٤/٨ .

وإذا كان الشعر العربى لا يقبل مثل هذا النوع من المقاطع ، فإن الشاعر إذا أراد استخدام كلمة تحتوى على هذا المقطع الجائز فى النثر ، أقحم همزة فى الكلمة . أو بعبارة أخرى قسم المقطع إلى مقطعين ، مثل قول كثير :

وأنتَ ابنَ ليلى خيرُ قومكَ مَشْهداً إذا ما احمأرّتْ بالعبيطِ العَوامِلِ (١)

ويقول كثير أيضاً :

وللأرْضِ أمّا سُودُها فتَجلّلتْ بياضاً وأما بيضها فَادْ هأمّت (٢)

ويقول الحطيئة :

وَضيّعْتُ الكرامةَ فَاْرْ مأدّتْ وقبَضْتُ السّقا فى جوْفِ سلْمِ (٣)

ويقول دُكَين الراجز :

رَاكدَةٌ مِخْلاتُهُ ومَحْلَبُهُ وجلهُ حتّى ابيَأضّ مَلْبَبُهُ (٤)

ويقول الراجز كذلك :

يا عَجَباً لقد رأيتُ عَجَباً حِمارَ قَبّانٍ يسوقُ أرنبا

خاطِمهَا زَأمّها أن تَذْهَبا (٥)

---

(١) انظر لسان العرب (جنن) ٢٤٩/١٦ وديوان محجن ٤/١٠٦ ويروى « إذا ما العوالى بالعبيط احمأرت » فى الخصائص ١٢٦/٣ ؛ ١٤٨/٣ .

(٢) البيت فى شرح شواهد الشافية ١٧٠/٤ ويروى « فاسوأدت » فى الخصائص ١٢٧/٣ ؛ ١٤٨/٣ .

(٣) ديوانه ق ٨/٩٢ ص ٣٤٩ وفيه « السقاء » بالهمز ، وهو تحريف تشاغل محققه عن إصلاحه بذلك الهراء الذى كتبه فى مقدمة الديوان .

(٤) الرجز فى شرح الشافية ١٧٠/٤ والخصائص ١٤٨/٣ واللسان (جنن) ٢٤٩/١٦ .

(٥) الرجز فى لسان العرب (جنن) ٢٤٩/١٦ والخصائص ١٤٨/٣ وشرح شواهد الشافية ١٦٧/٤ وإعراب ثلاثين سورة ٣٤ وشرح ابن يعيش للمفصل ١٣٠/٩ .

كما قال الشاعر :

وبَعْدَ انْتِهاضِ الشَّيْب في كلِّ جانبٍ عَلَى لِمَّتِي حتى اشْعَألَّ بَهِيمها [١]

ومن هنا يبدو أن كل صيغة على وزن « افْعَألَّ » قد جاءت فى العربية عن هذا الطريق ، حتى ولو لم يوجد إلى جانبها صيغة « افعالّ » فى الاستعمال[٢] ، وذلك مثل « اشمأزّ » و « احزألّ » و « اطمأنّ » .

وهناك طريقة أخرى للتخلص من هذا النوع من المقاطع فى الشعر ، وذلك بترك التضعيف ؛ مثل قول عمران بن حطان :

وقد كنتُ جارَك حَوْلاَ ما تُرَوِّعُني فيه روائعُ من إنسٍ ومن جَانِ [٣]

وقول أبى نواس :

لا يَعْجَبِ السامعونَ من صِفَتِي كذلك الثَّلْــجُ باردٌ حــارُ[٤]

٩) *تغيير موضع النبر :*

حين يتحدث الإنسان بلغته ، يميل فى العادة إلى الضغط على مقطع خاص من كل كلمة ليجعله بارزا أوضح فى السمع مما عداه من مقاطع الكلمة . وهذا الضغط هو الذى يسميه المحدثون من اللغويين « بالنبر » (Akzent) .

وقد اختلفت آراء العلماء حول وجود النبر فى العربية الفصحى ، ومكانه

---

(١) البيت فى لسان العرب (شعل) ٣٧٦/١٣ وشرح ابن يعيش للمفصل ١٣٠/٩ .

(٢) انظر فى ذلك نولدكه : Zur Grammatik صفحة ٨ (الفقرة الخامسة) .

(٣) الكامل للمبرد ١٧٠/٣ ولسان العرب (جنن) ٢٤٩/١٦ .

(٤) عيون الاخبار ٧/٢ والحيوان للجاحظ ٣٩/١ .

في الكلمة ؛ فبينما يقول بروكلمان [١] : « في اللغة العربية القديمة يدخل نوع من النبر تغلب عليه الموسيقية ، ويتوقف على كمية المقطع ، فإنه يسير من مؤخرة الكلمة نحو مقدمتها حتى يقابل مقطعًا طويلا فيقف عنده ، فإذا لم يكن في الكلمة مقطع طويل ، فإن النبر يقع على المقطع الأول منها » ـ يرى برجشتراسر [٢] « أنه لا نص نستند عليه في إجابة مسألة كيف كان حال العربية الفصيحة في هذا الشأن . ومما يتضح من اللغة العربية نفسها ، ومن وزن شعرها أن الضغط لم يوجد فيها أو لم يكد يوجد ؛ وذلك أن اللغة الضاغطة يكثر فيها حذف الحركات غير المضغوطة ، وتقصيرها ، وتضعيفها ، ومد الحركات المضغوطة ، وقد رأينا أن كل ذلك نادر في اللغة العربية . وإذا نظرنا إلى اللهجات العربية الدراجة وجدنا فيها كلها ـ فيما أعرف ـ الضغط ، وهو في بعضها قوى وفي بعضها متوسط ، غير أنها تتخالف في موضعه من الكلمة في كثير من الحالات ؛ فمن المعلوم أن المصريين يضغطون في مثل (مطبعة) المقطع الثاني ، وغيرهم يضغطون الأول ، فلو أن الضغط كان قويًا في الزمان العتيق لكانت اللهجات ـ على أغلب الاحتمال ـ حافظت على موضعه من الكلمات ولم تنقله من مقطع إلى مقطع آخر » .

هذا هو رأى برجشتراسر . أما أنه لا يوجد لدينا نص نستند إليه في معرفة حالة النبر في العربية القديمة فهذا صحيح ، وأما أن العربية لم تكن تنبر فإننا نشك في ذلك الذى قاله برجشتراسر ، وهو يغفل في كلامه التطور اللغوى ، وتأثير الشعوب المختلفة التي غزتها العربية بعاداتها القديمة في النبر ، وأثر ذلك في اختلاف موضعه من الكلمة ، كما يبدو لنا الآن في تعدد طرق النبر في مثل كلمة « مطبعة » .

---

(١) في كتابه Semitische Sprachwissenschaft صفحة ٢٢/٦١ .

(٢) التطور النحوى ٤٦/٤٤ .

أما الدكتور إبراهيم أنيس[١] فإنه يسلم بأنه « ليس لدينا من دليل يهدينا إلى موضع النبر فى اللغة العربية ، كما كان ينطق بها فى العصور الإسلامية الأولى؛ إذ لم يتعرض له أحد من المؤلفين القدماء . أما كما ينطق بها قراء القرآن الآن فى مصر فلها قانون تخضع له ، ولا تكاد تشذ عنه » .

وقد لخص الدكتور إبراهيم أنيس مواضع النبر فى الكلمة العربية فقال[٢] « ينظر أولا إلى المقطع الأخير ، فإن كان من النوعين الرابع والخامس ، كان هو موضع النبر ، وإلا نظر إلى المقطع الذى قبل الأخير ، فإن كان من النوع الثانى أو الثالث حكمنا بأنه موضع النبر ، أما إذا كان من النوع الأول ، نظر إلى ما قبله ، فإن كان مثله أى من النوع الأول أيضاً كان النبر على هذا المقطع الثالث حين نعدّ من آخر الكلمة ، ولا يكون النبر على المقطع الرابع حين نعدّ من الآخر إلا فى حالة واحدة ، وهى أن تكون المقاطع الثلاثة التى قبل الأخير ، من النوع الأول » .

فالنبر يقع على المقطع الأخير مثل « نستعين » و « ذا كَرْتْ » . وعلى المقطع قبل الأخير فى مثل « تعلَّمْ » و « يعادى » و « قَاتَلَ » و « يَكْتُبُ » كما يقع على المقطع الثالث من الآخر فى مثل « كَتَبَ » و « اجْتَمعَ » . وعلى المقطع الرابع من الآخر فى مثل « بَلَحَةٌ » و « سَمَكَةٌ » .

وتغير موضع النبر فى الكلام ، أو بعبارة أخرى « انتقال النبر » يؤثر فى صيغ الكلمات ، وسقوط بعض أصوات الكلمة ، أو طول الحركات ، وما إلى ذلك .

---

(١) الأصوات اللغوية ١٦/١٠٤ .

(٢) الأصوات اللغوية ٩/١٠٦ وارجع إلى تقسيمنا السابق للمقاطع .

فمثلا من طبيعة العربية الفصحى أن تقصر الحركة الطويلة فى المقطع المفتوح ، إذا كان يسبق مقطعاً آخر منبوراً ذا حركة طويلة ، فأصل مصدر « فَاعَلَ » فى العربية القديمة هو « فِيعَال » بنبر المقطع الثانى ، وترتب على خلو المقطع الأول من النبر أن قصرت حركته فصار المصدر « فِعَال » ، مثل : (قاتل قِتَالاً) بدلا من (قاتل قِيتَالاً)[1] . وعلى العكس من ذلك بقيت تلك الحركة الطويلة فى مثل « دينار » و « ميعاد » فى المقطع الأول ، لوجود نبر ثانوى على هذا المقطع ، وقد زال هذا النبر فى بعض اللهجات الحديثة فقصرت الحركة ، وأصبحنا نقول : « دِنَار » و « مِعَاد » . وذلك على العكس من لهجة الأندلس العربية فى القرن الرابع الهجرى[2] مثلا ، فإنها كانت تنبر المقطع الأول من وزن « فِعَال » فتطول حركته إن كانت قصيرة ؛ مثل « طيحال » و « ثيمار » فى « طِحَال » و « ثِمَار » وغير ذلك .

(١٠) قوانين تطور الدلالة :

للتطور الدلالى عوامل مختلفة تؤدى إليه ، ومظاهر معينة يسلكها هذا التطور . ونشرح فيما يلى هذين الأمرين[3] :

أما عوامل التطور ، فمنها عوامل مقصودة متعمدة ، كقيام المجامع اللغوية والهيئات العلمية عند وجود الحاجة إلى خلع دلالات جديدة على بعض الألفاظ التى تطلبتها حياة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية جديدة ، وهذه

---

(١) انظر : شرحان على مراح الأرواح ٥/١٦ . وفيعال رويت لنا فى مصادر فاعل فى لغة اليمن . انظر : كفلر ص ٨٠ ب .

(٢) انظر خصائص هذه اللهجة عند حديثنا عن كتاب (لحن العوام) لأبى بكر الزبيدى .

(٣) حديثنا عن هذه النقطة يعتمد فى بعضه على كتابى دلالة الألفاظ لإبراهيم أنيس وعلم اللغة لعلى عبد الواحد وافى .

العوامل المتعمدة لا تهمنا هنا .

وهناك عوامل أخرى لا شعورية تتم دون تعمد أو قصد ، منها سوء الفهم، وهو عامل له صلة بما ذكرناه من قبل فى موضوع القياس الخاطىء ، لأن الإنسان يقيس ما لم يعرف على ما عرف من قبل ، ويستنبط على أساس هذا القياس ، فيصيب فى استنباطه حينا ، ويصل إلى الدلالة الصحيحة ، ويخطىء حيناً آخر فيستخرج دلالة جديدة قد تصادف الشيوع والذيوع بين الناس . وقد سبق أن عرفنا أن كلمة « عتيد » تطورت دلالتها فى أذهان الناس إلى معنى « عتيق » أو « عنيد » ، بسبب القياس الخاطىء على هاتين الكلمتين .

ومن العوامل كذلك تطور أصوات الكلمة بحيث تصبح تلك الكلمة مماثلة لكلمة أخرى لها معنى آخر ، فإن كلمة « كماش » الفارسية بمعنى نسيج من قطن خشن قد تطورت فيها الكاف فأصبحت قافا فشابهت الكلمة العربية « قماش » بمعنى أراذل الناس ، وما وقع على الأرض من فتات الأشياء ، ومتاع البيت ، فأصبحت هذه الكلمة العربية ذات دلالة جديدة على المنسوجات .

وهناك عامل ثالث هو الابتذال الذى يصيب الألفاظ فى كل لغة لظروف سياسية أو اجتماعية أو عاطفية ، فمثلا كلمة « الحاجب » كانت تعنى فى الدولة الأندلسية « رئيس الوزراء » ثم صارت على النحو المألوف الآن .

ومن الألفاظ الدائمة التطور والتغير فى دلالتها تلك التى تشير إلى التبول والتبرز والعملية الجنسية وأعضاء التناسل ، فلا يكاد اللفظ منها يشيع حتى يمجه الذوق الاجتماعى ، وتأباه الآداب العامة ، فيستعاض عنه بآخر من نفس اللغة أو من لغة أجنبية .

وأهم مظاهر التطور الدلالى ثلاثة : تخصيص الدلالة ، وتعميم الدلالة ، وتغيير مجال استعمال الكلمة. فمن أمثلة النوع الأول تخصيص كلمة

«الطهارة» لمعنى « الختان » في أذهان الناس ، وكذلك تخصيص كلمة « الحريم » للدلالة على النساء بعد أن كانت تطلق على كل محرم . وكذلك إطلاق كلمة «العيش» على « الخبز » في اللهجة المصرية ، وغير ذلك .

ومن أمثلة تعميم الدلالة إطلاق « البأس » على كل شدة ، وهي في الأصل بمعنى « الحرب » . وكذلك إطلاق « الورد » على كل « زهر » . وإطلاق « البحر » على النهر والبحر ، وغير ذلك .

وأما تغيير مجال الاستعمال ، فمن أمثلته كلمة « الشجرة » بمعنى «النخلة» . و « الطير » بمعنى : « الذبّان » . و « الوغى » بمعنى « الحرب » ، وأصلها اختلاط الأصوات في الحرب ، وما إلى ذلك .

(١١) الإعراب وترتيب أجزاء الجملة :

كانت الجملة العربية تظفر بحرية كبيرة إلى حد ما في ترتيب أجزائها ، بسبب وجود الإعراب في الفصحى ، والاكتفاء به في كثير من الأحيان للدلالة على وظيفة الكلمة في الجملة . ومن هنا تعددت أشكال الجملة العربية من ناحية موقع كل جزء فيها ؛ فجملة مثل : « ضرب محمد عليا » يمكن أن تقال في العربية الفصحى بأوجه أخرى ، مثل : «ضرب عليا محمد» أو « محمد ضرب عليا » أو « عليا ضرب محمد » تبعا لاختلاف المقصود من الكلام ، والجزء الذي يعنى المتحدث إبرازه والاهتمام به .

وقد ساعد على هذه الحرية في بناء الجملة العربية وجود الإعراب ، فلما فقد هذا الإعراب كان الواجب أن يلزم بناء الجملة نظامًا واحداً ، وهو ما حدث في اللهجات العربية الحديثة ، فإن جملة « ضرب محمد عليا » مثلا أصبحت في اللهجات الحديثة : « محمد ضرب على » بتقديم الفاعل والتثنية بالفعل ثم الإتيان بالمفعول به[١] .

(١) انظر للمؤلف مقالة بعنوان : « قضية الإعراب بين أيدى الدارسين » في مجلة : « المجلة » العدد ١١٤ صفحة ١٠٢ _ ١٠٩ .

ويقول « أنطوان مييه » في علم اللسان (النقد المنهجي عند العرب لمحمد مندور - القاهرة ١٩٦٩م) ص ٤٤٧ : « ووجود إعراب غني بالحالات ، بحيث يكفي للعبارة عما هو ضروري لبناء الجملة - يعفي من الاعتماد على قواعد الترتيب . وعلى العكس من ذلك يجب أن تكون هناك قواعد دقيقة لترتيب الكلمات ، عندما لا يوجد أي عنصر من عناصر الإعراب ، كما هو الحال في اللغة الصينية ، أو عندما لا يوجد إلا عدد محدود ، كما هو الحال في الفرنسية » . وانظر في حرية الجملة المعربة في اللاتينية مثلا : « اللغة لفندريس ١٨٧ » .

* * *

هذه هي قوانين التطور اللغوي ، ذكرتها باختصار في الطبعة الأولى من هذا الكتاب ثم فصلت القول فيها في كتابنا : « التطور اللغوي ، مظاهره وعلله وقوانينه » ، وزدت عليها هناك كثيرا من القوانين التي تعمل عملها في حياة اللغة ؛ مثل : التأثير المتبادل بين الأصوات ، والمماثلة بين الحركات والصوامت، والحذلقة أو المبالغة في التفصح ، والعادات اللغوية للشعوب ، وقانون الأصوات الحنكية ، وبلى الألفاظ ، والفصل الخاطىء ، وسياحة الألفاظ ، وشاهد الحال، وتعاقب التطور ، وسيادة الحالة الإعرابية ، والاشتقاق الشعبي ، وأخطاء السمع ، وتجديد الألفاظ ، وغيرها .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٤ - أصحاب المعاجم العربية وظاهرة التطور

كان المقصود من تأليف المعاجم العربية هو تدوين اللغة القديمة ؛ لذا فإن الناظر في تلك المعاجم يرى أن مادتها قد قام بجمعها الرعيل الأول من اللغويين الذين ساحوا فى الجزيرة العربية يجمعون اللغة من أفواه العرب ؛ فقد روى عن الكسائى مثلا أنه أنفد خمس عشرة قنينة حبر فى الكتابة عن العرب سوى ما حفظ [١] . وروى عن ابن الأعرابى أنه قال مرة فى كلمة رواها الأصمعى : « سمعت من ألف أعرابى خلاف ما قاله الأصمعى[٢] » .

وقد شارك كثير من علماء القرنين الأول والثانى من الهجرة فى هذا المجهود الرائع ، فشافهوا الأعراب وساءلوهم ، ودونوا ما أخذوه عنهم فى رسائل صغيرة من تلك الرسائل التى تعالج موضوعًا واحداً من موضوعات اللغة ، كرسالة النبات والشجر ، للأصمعى (توفى سنة ٢١٦هـ) ، وخلق الإنسان ، والإبل ، والشاه ، والوحوش له كذلك . والخيل ، لابن الكلبى (توفى سنة ٢٠٤هـ) . والخيل ، والبئر ، لابن الأعرابى (توفى سنة ٢٣١هـ) . والأيام والليالى ، للفراء (توفى سنة ٢٠٧هـ) . والخيل لأبى عبيدة معمر بن المثنى (توفى سنة ٢١٠هـ) وغير ذلك .

وقد وقفت حركة الجمع هذه بعد فترة ، واقتصر جهد اللاحقين من اللغويين على تنظيم تلك المادة التى جمعها السابقون ، وتبويبها طبقًا لمناهج مختلفة ؛ فنشأت عندنا ثلاثة أنواع من المعاجم العربية ، أحدها ينظم المادة على حسب المعانى والموضوعات ، بجمع تلك الرسائل المختلفة فى مؤلف واحد يضم أبوابًا تشبه عناوينها عناوين الرسائل القديمة . ومن هذا النوع من المعاجم

(١) إنباه الرواة ، للقفطى ٢٥٨/٢.
(٢) معجم الأدباء ، لياقوت ١٩٠/١٨

« الغريب المنصف » لأبى عبيد القاسم بن سلام (توفى سنة ٢٢٤هـ) ، و « المخصص » لابن سيدة (توفى سنة ٤٥٨هـ) . والنوع الثانى يرتب المادة اللغوية على حسب مخارج الألفاظ وطريقة التقاليب ، كما فعل الخليل بن أحمد (توفى سنة ١٧٥هـ) فى كتاب « العين » ، والأزهرى (توفى سنة ٣٧٠هـ) فى « تهذيب اللغة » ، وابن سيدة الأندلسى (توفى سنة ٤٥٨هـ) فى « المحكم والمحيط الأعظم » . والنوع الثالث من المعاجم يرتب المادة اللغوية على الترتيب الأبجدى المعروف لنا ، إما بحسب الأصل الأخير للكلمة مع مرعاة الأصل الأول أيضًا ، كما فعل الجوهرى (توفى سنة ٤٠٠ هـ) فى « الصحاح » ، وابن منظور الإفريقى (توفى سنة ٧١١هـ) فى « لسان العرب » . وإما بحسب الأصل الأول للكلمة ، كما فعل الزمخشري (توفى سنة ٥٣٨هـ) فى « أساس البلاغة » ، والفيومى (توفى سنة ٧٧٠هـ) فى « المصباح المنير » .

واقتصر جهد هؤلاء وغيرهم ، على ترتيب المادة اللغوية التى سبق جمعها، ولم يضيفوا إليها شيئا جديداً سمعوه عن العرب ، فيما عدا الأزهرى ، وابن جنى ؛ فقد وقع الأول فى إسار القرامطة ، وهم من العرب الخُلّص الذين ـ كما يقوالمنعقو[1] « نشئوا فى البادية يتتبعون مساقط الغيث أيام النجع ، ويرجعون إلى أعداد المياه ويرعون النعم ، ويعيشون بألبانها ، ويتكلمون بطباعهم البدوية وقرائحهم التى اعتادوها ، ولا يكاد يقع فى منطقهم لحن أو خطأ فاحش » .

وقد أفاد الأزهرى من مخالطته لهؤلاء القوم ألفاظًا كثيرة نشرها فى

(١) تهذيب اللغة ٧/١ .

كتابه « تهذيب اللغة » الذى استقى مادته الأصلية مما جمعه اللغويون السابقون، نعرف ذلك من قوله : « فبقيت فى إسارهم دهراً طويلا ، وكنا نشتّى الدهناء ، ونتربّع الصمّان ، ونتقيظ الستارين ، واستفدت من مخاطباتهم ومحاورة بعضهم بعضاً ألفاظًا جمة ونوادر كثيرة أوقعت أكثرها فى مواقعها من الكتاب » .

أما ابن جنى فكان يروى أحيانا عن أعرابى بدوى يدعى محمد بن العساف العقيلى ، ويسجل فى بعض كتبه ما يسمعه من هذا الأعرابى ، كقوله فى كتابه الخصائص (٧٦/١ = ٢٥٠/١) : « وسألت يومًا أبا عبد الله محمد بن العساف العقيلى الجُوثِىّ التميمى - تميم جوثة - فقلت له : كيف تقول : ضربت أخوك ؟ فقال أقول : ضربت أخاك . فأدرته على الرفع ، فأبى ، وقال : لا أقول : أخوك أبداً . قلت : فكيف تقول : ضربنى أخوك : فرفع . فقلت : ألست تزعم أنك لا تقول : أخوك أبداً ؟ فقال : أيش هذا ! اختلفت جهتا الكلام » .

ولا نعلم فيما عدا الأزهرى وابن جنى لغويًا آخر أضاف إلى ما جمعه علماء القرنين الأول والثانى مادة جديدة ؛ فقد اقتصرت جهود اللاحقين على تنظيم ما جمعه أسلافهم ، ولم يحاول واحد منهم أن يدوّن ملاحظاته على الفروق بين تلك اللغة القديمة ، لغة البدو فى القرون الأولى ، ولغة معاصريه ، فلم يحاول واحد من علماء القرن الخامس الهجرى مثلا أن يبين لنا المعنى الذى يفهمه معاصروه من لفظة جمعها زميل له فى القرن الثانى الهجرى ، كما أنه لم يبين لنا كيف كان معاصروه ينطقون بهذه اللفظة فى أحاديثهم اليومية ، وهل كان هذا اللفظ لا يزال على قيد الحياة ، أم أنه كان قد اندثر ، ولحقه البلى ، وأصبح فى ذمة التاريخ اللغوى !

وخلاصة ذلك كله أنهم لم يعيروا تطور اللغة التفاتاً ، بل كان كل همهم هو تدوين اللغة القديمة ، لغة البدو أصحاب السليقة اللغوية الخالصة ، كما كان شغلهم الشاغل هو تنظيم هذه المادة ، مادة العربية الفصحى التى جمعها اللغويــون الأوائل وكانــوا ينظرون إلى هذا التطور على أنه نوع من المولد أو اللحن .

نعم . ليست لدينا مؤلفات كاملة عن لغة العامة فى تلك الأجيال المتعاقبة التى عاشت بعد تلك الحقبة السعيدة فى تاريخ اللغة العربية ، ولم يصل إلينا إلا إشارات مقتضبة فيما بقى لنا مما يسمى « بكتب لحن العامة » ، وهى عبارة عن رسائل صغيرة ألفت على مر العصور ، وفى مختلف الأصقاع التى تتكلم اللغة العربية .

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٥ - أهداف من ألف في لحن العامة:

بالطبع لم يكن من أهداف أولئك الذين ألفوا فى لحن العامة أن يسجلوا لنا شيئا من مظاهر تطور اللغة ، بل كان همهم الأكبر هو إعادة هؤلاء الخارجين على الفصحى إلى حظيرة اللغة القديمة ، فلم يذكروا لنا نصوصا متكاملة بلغة تلك العصور المتلاحقة ، كما فعلوا بالنسبة لنصوص القرون الأولى شعرا ونثرا ، بل كانوا يكتفون بإيراد بعض الكلمات التى تكبلها الكتابة العربية بقيدها الثقيل فتطمس كثيرا من معالم التطور الصوتى فيها ، ولا سيما فيما يخص أصوات العلة فى هذه الكلمات ، وهم لا يفتئون يسبون العامة ويلعنون الخاصة لمتابعتهم هؤلاء المجانين فى تلك الأوهام الفاضحة ، والألفاظ الواضحة ، واللحن القبيح ، والخطأ الصريح ، واللفظ الذى هو معرة لكاتبه والمتلفظ به ، كما يقول « الحريرى » ، أحد من كتبوا فى موضوع اللحن .

وكان كل هم هؤلاء المؤلفين فى لحن العامة أن يجمعوا طائفة من الألفاظ التى يخطىء فيها الناس فى زمانهم ، ويبرهنوا على خطئها ، بالرجوع إلى المادة التى جمعها اللغويون الأوائل من أفواه العرب .

وليس المقصود من العامة هنا الدهماء وخشارة الناس ، فما كان يهم اللغويين من أمرهم شىء ، وإنما المقصود بهم عند هؤلاء هم المثقفون الذين تتسرب لغة التخاطب والحياة اليومية إلى لغتهم الفصحى فى كتاباتهم أو أحاديثهم فى المجالات العلمية والمواقف الجدية ، كموقف الخطابة والوعظ مثلا[1] . بل لقد وصل ببعضهم الأمر أن يخصوا بكتاباتهم خاصة المثقفين ، كالحريرى مثلا الذى يسمى كتابه « درة الغواص فى أوهام الخواص » .

---

(١) يشهد بذلك الصولى ، وإن كان يعلل له بعلة غير مقبولة ، فيقول فى أدب الكتاب ٩/١٣٠ : « اللحن فى الكتاب أقبح منه فى الخطاب ، وأكثر العلماء يلحن فى كلامه لئلا ينسب إلى الثقل والبغض ، فأما فى الكتاب وإنشاد الشعر فإن ذلك قبيح جداً وغير جائز » .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٦- أهمية تراث لحن العامة لموضوع التطور اللغوى

إذا كان هؤلاء اللغويون لم يعنوا بتسجيل نصوص كاملة من اللغة الدارجة فى تلك العصور التى تلت عصور الاحتجاج اللغوى ـ كما يسمونها ـ فإنهم فى تآليفهم قد أطلعونا على بعض جوانب التطور اللغوى الذى حدث آنذاك ، والذى لا يزال بعضه مستعملا وشائعا حتى اليوم . ونستطيع من خلال تلك الكلمات التى جمعوها فى كتبهم (١) أن نلحظ بعض ملامح ذلك التطور اللغوى ، لا سيما فى نواحى الأصوات والصيغ والدلالة . أما الجملة العربية ، ونظام الكلمات فى بنائها ، فإننا لا نستطيع معرفة نوع التطور الذى أصابها ؛ لأن المادة التى بين أيدينا لا يدخل فى حسابها الجمل والتراكيب ، ولا تمدنا إلا بالمفردات المجردة .

هذا ولم يحاول أولئك الذين ألفوا فى لحن العامة أن يعللوا لنشوء هذا اللحن ، أو بعبارة أخرى لهذا التطور ، بل كانوا ـ كما سبق أن ذكرنا ـ يعيبونه ويتقززون منه ، وينعون على أصحابه وقوعهم فيه . وهكذا لا تقابلنا فى كتبهم إلا النادر من التعليقات الخاطفة بخصوص علة التطور ، كقول الزبيدى فى كتابه « لحن العوام » ٩/١٩ : « وإنما دخل غليهم لقولهم صئبان ، فتوهموا أن واحدته صئبانة وظنوه من الجمع الذى ليس بينه وبين واحده إلا الهاء » .

وكذلك قول الحريرى فى كتابه « درة الغواص » ٣٦/ ٢٤: « وأظن أن الذى وهمهم لزوم تكرير لفظة (بين) مع الظاهر ، ما رأوه من تكريرها مع المضمر فى مثل قوله عز وجل : ﴿ هذا فراق بينى وبينك ﴾ . وقد وهموا فى المماثلة بين الموطنين ، وخفى عليهم الفرق الواضح بين الموضعين » .

---

(١) مع استبعاد الكلمات التى تستر الكتابة العربية بعض مظاهر التطور بها ، مثل الإبقاء على كتابة القاف التقليدية فى كلمات ينطقها المصريون مثلا بالهمزة .

رَفعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٧ - قوائم كتب لحن العامة

ظهرت أول قائمة لكتب « لحن العامة » في عام ١٨٧١م . جمعها « توربيكه » Thorbecke ونشرها في مقدمة تحقيقه لكتاب « درة الغواص في أوهام الخواص » للحريري . وقد احتوت تلك القائمة على الأسماء الآتية :

١ - أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ٢٠٧ هـ.

٢ - أبو عبيدة معمر بن المثنى البصري ٢١٠ هـ .

٣ - أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي ٢٣١هـ .

٤ - أبو عثمان بكر بن محمد المازني ٢٤٨ هـ .

٥ - أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني ٢٥٥ هـ.

٦ - أبو زيد عمر بن شبة البصري ٢٦٣هـ (النحو ومن كان يلحن من النحويين) .

٧ - ابن قتيبة الدينوري ٢٧٦ هـ (أدب الكاتب) .

٨ - أبو حنيفة أحمد بن داود الدينوري ٢٨٢ هـ.

٩ - أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ٢٩١ هـ.

١٠ - أبو طالب المفضل الضبي . حوالي ٣٠٠ هـ .

١١ أبو الهيذام كلاب بن حمزة . حوالي ٣٠٠ هـ .

١٢ - أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه ٣٧٠ هـ (ليس في كلام العرب) .

١٣ - أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي ٣٧٩ هـ .

١٤ - أبو الفتح عثمان بن جني ٣٩٢هـ (الفصل بين الكلام الخاص والعام) .

١٥ ـ أبو هلال العسكرى ٣٩٥ هـ .

١٦ ـ إسماعيل بن حماد الجوهرى ٤٠٠ هـ (فى مواضع كثيرة من كتابه الصحاح) .

١٧ ـ القاسم بن على الحريرى ٥١٦هـ (درة الغواص فى أوهام الخواص) .

١٨ ـ أبو منصور الجواليقى ٥٤٠ هـ (التكملة) .

١٩ ـ أبو سعيد محمد بن على العراقى ٥٦١ هـ (نزهة الأنفس وروضة المجلس) .

٢٠ ـ أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزى ٥٩٧ هـ .

٢١ ـ ابن هشام محمد بن أحمد اللخمى . قبل ٥٩٧ هـ.

٢٢ ـ ابن هانىء محمد بن على السبتى ٧٣٣ هـ .

وقد صحح المستشرق « جولد تسيهر » Goldziher بعض أخطاء هذه القائمة فى مقالة له على صورة خطابين منه إلى « فليشر » Fleischer نشرا فى مجلة جمعية المستشرقين الألمانية ZDMG, Bd. 27 (سنة ١٨٧٣) صفحة ١٥٥ وما بعدها .

ومن رأيه أن كتاب « الفصل بين الكلام الخاص والعام » لابن جنى ، ليس من كتب لحن العامة ، وإنما هو من كتب المترادفات ، وأن « الكلام العام » يطابق « الكليات » فى الباب الأول من كتاب « فقه اللغة » للثعالبى ، وهى ـ كما يقول الثعالبى : ما أطلق أئمة اللغة فى تفسيره لفظة كل ، مثل: كل ما علاك فأظلك فهو سماه . وفى « المزهر » فصل خاص بذلك عنوانه « معرفة الخاص والعام » ويقابله عند الثعالبى : « فصل فى العموم

والخصوص [١] » مثل قوله : البُغض عام ، والفِرْك فيما بين الزوجين خاص . التشهِّى عام ، والوحم للحبلى خاص » .

كما نبه « جولد تسيهر » إلى أن كتاب « إصلاح المنطق » يحتوى على أبواب فيما تلحن فيه العامة وما تضعه فى غير موضعه . وذكر أن أبا القاسم على ابن حمزة البصرى ألف كتابا بعنوان : « التنبيهات على أغلاط الرواة » نبه فيه على أغلاط ثعلب والمبرد وابن السكيت وغيرهم . وذكر أن المبرد عرض لبعض اللحن فى كتابه الكامل ٢٥١/ ٢ فقال : « هذا مما يغلط فيه عامة أهل البصرة » .

وكتب « جولد تسيهر » مقالا آخر فى مجلة ZDMG, Bd. 35 (سنة ١٨٨١) ص ١٤٧ ـ ١٥٢ عن مصادر لحن العامة ، ونبه فيه إلى أن كتاب « ابن مكى الصقلى » منه اقتباس فى شرح النووى على مسلم ، وأن كتاب «الكشكول» للعاملى به اقتباس من كتاب « تقويم اللسان » لابن الجوزى ، وإن كان يشك فى نسبة العاملى هذا الكتاب إلى ابن الجوزى ، ويظن أن العاملى يقصد الفصل الخاص بتقويم اللسان من كتاب « أدب الكاتب » لابن قتيبة . وهذا وهم من جولد تسيهر ، فالاقتباس مأخوذ بالفعل من كتاب ابن الجوزى .

كما نبه « جولد تسيهر » كذلك إلى أن ابن حجر العسقلانى ذكر فى كتابه : « الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة » كتابا فى لحن العامة هو « الفوائد العامة فى لحن العامة » للعالم الأندلسى أبى القاسم محمد بن أحمد الكلبى الغرناطى ، المتوفى سنة ٧٤١ هـ .

---

(١) فقه اللغة للثعالبى ٤٦٢ .

ويلاحظ على قائمة « توربيكه » عدا ما لاحظه عليها جولد تسيهر ـ أنه ذكر أبا طالب المفضل الضبى من بين من ألف فى لحن العامة ، وكتابه « الفاخر » ليس إلا كتابا فى الأمثال والتعبيرات اللغوية . أما تسمية صاحب الفهرست (١٥٥/ ٢٣) له « الفاخر فيما يلحن فيه العامة » ، وكذلك تسمية صاحب البغية (٢/ ٢٩٧) له « الفاخر فى لحن العامة » ، فالظاهر أنه وهم سببه قول المفضل فى أول كتابه الفاخر (١/ ٨) : « هذا كتاب معانى ما يجرى على ألسن العامة فى أمثالهم ومحاوراتهم من كلام العرب ، وهم لا يدرون معنى ما يتكلمون به من ذلك » . هذا واسم مؤلف « الفاخر » هو : « أبو طالب المفضل بن سلمة بن عاصم » ، وليس يلقب بالضبى ، وإنما الذى يلقب بالضبى هو « المفضل محمد بن يعلى الضبى » صاحب المفضليات المشهور [١] .

هذا ونلاحظ كذلك أن « توربيكه » ذكر كتاب « ليس لابن خالويه » وليس فيه فى الواقع ذكر للحن العامة إلا فى النادر ، وإنما هو مؤلف أساسًا فى الكلمات والصيغ التى لا توجد فى العربية ، وليس معنى هذا أن العامة يستخدمونها .

وأخيرا فإن كتاب « الصحاح » للجوهرى ، ليس متخصصا فى علاج لحن العامة ، حتى يعد وحده من بين المعاجم العربية ضمن كتب لحن العامة؛ ففى التهذيب للأزهرى ، والبارع للقالى ، واللسان لابن منظور ، وتاج العروس للزبيدى ، ذكر لبعض كلمات اللحن الذى يقع من العامة ، وهى منقولة فيما يبدو من الكتب المؤلفة فى لحن العامة .

* * *

---

(١) انظر مقدمة محقق الفاخر : الأستاذ عبد العليم الطحاوى ، صفحة ق .

وفى عام ١٩٣٤ كتب عيسى إسكندر المعلوف مقالا بعنوان : « اللهجة العربية العامية » فى أول عدد صدر من مجلة مجمع اللغة العربية بمصر ص ٣٥٠ ـ ٣٦٨ تناول فيه مؤلفات القدماء فى اللهجة العامية العربية أو الدخيلة والمعربة . ثم تابع البحث فى مقال آخر بعنوان : « اللهجة العربية العامية » أيضا فى العدد الثالث من مجلة مجمع اللغة العربية ص ٣٤٩ ـ ٣٧١ .

وقد ذكر فى المقالين حوالى ٢٥٠ كتابا تضم أبحاثاً مختلفة للمستشرقين فى اللهجات العامية ، وكتبا فى الألفاظ المعربة والدخيلة فى اللغة العربية ، إلى جانب الكثير من كتب « لحن العامة » ، غير أنه عدّ من بينها كتبا ليست من لحن العامة فى شىء ؛ مثل :

١ ـ النوادر ، لابن الأعرابى ٢٣١هـ . فهو كتاب فى نوادر لغوية .

٢ ـ الفاخر فيما يلحن فيه العامة ، للمفضل بن سلمة ٢٩١ هـ. فهو كتاب فى الأمثال والتعبيرات اللغوية .

٣ ـ الاشتقاق ، لأبي بكر محمد بن السرى المعروف بابن السراج ٣١٦هـ فهو مثل « الاشتقاق » لابن دريد .

٤ ـ استدراك الغلط ، لأبى بكر الزبيدى ٣٧٩ هـ . فهو استدراك على كتاب العين للخليل بن أحمد .

أما كتب « لحن العامة » التى ذكرها المعلوف فى مقالتيه فهى :

١ ـ ما تلحن فيه العوام ، للكسائى ١٨٩ هـ .

٢ ـ البهاء فى ما تلحن فيه العامة ، للفراء ٢٠٧ هـ .

٣ ـ ما تلحن فيه العامة ، لأبى الهيذام . من علماء القرن الثالث .

٤ ـ لحن العامة ، لأبي عبيدة ٢٠٩ هـ.

٥ ـ ما تلحن فيه العامة ، لأبي نصر الباهلي ٢٣١ هـ (٣٢١ هـ خطأ) .

٦ ـ لحن العامة ، للمازني ٢٤٨ هـ.

٧ ـ لحن العامة ، للسجستاني ٢٥٥ هـ .

٨ ـ لحن العامة ، لأبي حنيفة الدينوري ٢٩٠ هـ .

٩ ـ الفصيح ، لثعلب ٢٩١ هـ (ذكره مرة أخرى باسم : ما تلحن فيه العامة) .

١٠ ـ لحن العامة ، للزبيدي ٣٧٩ هـ .

١١ ـ لحن الخاصة ، لأبي هلال العسكري ٣٩٥ هـ .

١٢ ـ درة الغواص ، للحريري ٥١٦ هـ .

١٣ ـ ما تلحن فيه العامة ، لسلامة بن غياض الكفرطابي ٥٣٣ هـ .

١٤ ـ التكملة فيما تلحن فيه العامة ، للجواليقي ٥٣٩ هـ (٤٦٥ هـ خطأ).

١٥ ـ نزهة الأنفس وروضة المجلس ، لمحمد بن علي العراقي ٥٦١هـ .

١٦ ـ الرد على الزبيدي في لحن العوام ، لابن هشام اللخمي ٥٧٧ هـ.

١٧ ـ غلط الضعفاء ، لابن بري ٥٨٢ هـ .

١٨ ـ لحن العامة ، لابن الجوزي ٥٩٧ هـ (٩٥٨هـ خطأ) .

١٩ ـ تثقيف اللسان ، للصقلي ، من علماء القرن السادس الهجري .

٢٠ ـ الفوائد العامة في لحن العامة . لمحمد بن جُزَيّ الكلبي ٧٤١ هـ .

٢١ ـ لحن العامة ، لمحمد بن على بن هانى (مصحفًا : بانى) السبتى ٧٣٣هـ .

٢٢ ـ تصحيح التصحيف ، للصفدى ٧٦٤ هـ .

٢٣ ـ الجمانة فى إزالة الرطانة ، لمحمد بن القاضى التونسى (!) ٨٢٧ هـ .

٢٤ ـ التنبيه على غلط الجاهل والنبيه ، لابن كمال باشا ٩٤٠هـ .

٢٥ ـ القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغة العرب ، لابن أبى السرور ١٠٨٧ هـ .

٢٦ ـ أصول الكلمات العامية ، لحسن توفيق .

٢٧ ـ تهذيب الألفاظ العامية ، للشيخ محمد على الدسوقى .

٢٨ ـ تذكرة الكاتب ، لأسعد خليل داغر .

أما الكتب التالية ، فهى وإن كانت فى لحن العامة إلا أنها فى الحقيقة منسوبة إلى غير أصحابها ، وقد استطعنا بمقارنتها بغيرها أن ننسبها إلى مؤلفيها الحقيقيين . كما استطعنا أن ننسب كتبا أخرى كانت مجهولة المؤلف ، إلى أصحابها ، كما سنعرف عند حديثنا عن قائمة « ريزيتانو » الإيطالى :

١ ـ الأغلاطى[1] ، لصفى الدين بن سرايا الحلى ٧٥٠هـ (وهو من مخطوطات الإسكوريال بأسبانيا) .

٢ ـ غلطات العوام ، لجلال الدين السيوطى ٩١١ هـ (منه نسخة فى الخزانة الكوبرلية فى الآستانة) .

٣ ـ غلطات العوام ، لخسرو زاده ٩٩٨ هـ .

* * *

(١) كذا . والمعروف أن الكتاب يسمى « أغلاطى » بدون أل التعريفية التى لا محل لها مع الإضافة . وانظر كتالوج الإسكوريال، صنعة ديرنبورج ص٧٦ رقم ١٢٣ .

وعلى الرغم من التقدم الذى أحرزه البحث فى هذا الموضوع بظهور قائمتى « توربيكه » و « المعلوف » فإن عدم الإطلاع على هاتين القائمتين كان السبب فى أن بعض الدارسين بدأ ، بعد ظهورهما ، يعدّ قوائم هزيلة لكتب « لحن العامة » ، ويحاول غيره أن يكملها ، فيضيف إليها قوائم هزيلة أخرى .

ففى عام ١٩٣٦ م ، نشر عز الدين التنوحى كتاب « تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة » للجواليقى ، بمجلة المجمع العلمى بدمشق (مجلد ١٤ ص ١٦٣ ـ ٢٢٦) وعمل فى مقدمة نشرته لهذا الكتاب القائمة التالية (ص ١٦٧) :

١ ـ ما تلحن فيه العامة ، للكسائى ١٨٩هـ (٢٨٩ هـ خطأ).

٢ ـ لحن العامة ، لأبى حنيفة الدينورى ٢٩٠ هـ.

٣ ـ لحن الخاصة ، لأبى هلال العسكرى ٣٩٥ هـ .

٤ ـ تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ، للجواليقى ٥٣٩ هـ .

٥ ـ اللحن الخفى ، لهاشم بن أحمد الحلبى ٥٧٧ هـ .

٦ ـ لحن العامة ، لابن هانئ محمد بن على السبتى ٧٣٣هـ (مصحفا : القامة لابن بانى) .

٧ ـ لحن العامة ، لأبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى ٣٧٩ هـ.

وقد تعقبه صلاح الدين المنجد فى مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق ، مجلد ١٦ (سنة ١٩٤١) فقال فى مقال له بعنوان : « نظائر التكملة للجواليقى » (٢٨٧ ـ ٢٨٨) : « وقد اهتديت أثناء مطالعاتى إلى كتب أخرى تشاكل التكملة وتناظرها ، أردت ذكرها للفائدة » ! ثم ذكر الكتب التالية :

١ ـ ما يلحن فيه العامة ، لأبى نصر أحمد بن حاتم الباهلى ٢٣١ هـ .

٢ ـ ما تلحن فيه العامة ، لأبى عثمان بكر بن محمد المازنى ٢٤٩ هـ .

٣ ـ ما تلحن فيه العامة ، لأبى الهيذام اللغوى ، القرن الثالث الهجرى .

٤ ـ ما تلحن فيه العامة ، لأبى حاتم سهل بن محمد السجستانى ٢٥٥ هـ .

٥ ـ الفاخر فيما يلحن فيه العامة ، للمفضل بن سلمة اللغوى ٢٩١هـ.

٦ ـ ما يلحن فيه العامة ، لأبى عبيدة معمر بن المثنى ٢١٠هـ .

وقد عرفنا من قبل أن كتاب « الفاخر للمفضل بن سلمة » كتاب فى الأمثال والتعبيرات اللغوية الواردة عن العرب .

ثم تعقبهما كوركيس عواد ، فكتب مقالة فى مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق ، مجلد ١٧ (سنة ١٩٤٢) ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣ بعنوان : « نظائر أخرى لتكملة الجواليقى » . ذكر فيه القائمة التالية :

١ ـ البهاء فيما يلحن فيه العامة ، ليحيى بن زياد الفراء ٢٠٧هـ.

٢ ـ ما يلحن فيه العامة ، لأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب ٢٩١هـ .

٣ ـ ما يلحن فيه عوام الأندلس ، لأبى بكر الزبيدى ٣٧٩هـ[١] .

٤ ـ ما يلحن فيه العامة ، لأبى الخير سلامة بن غياض الكفرطابى ٥٣٣ هـ .

٥ ـ ما يلحن فيه العامة ، لأبى الفرج عبد الرحمن بن الجوزى ٥٩٧هـ.

وجاء بعد هؤلاء الثلاثة عبد القادر المغربى ، فاستدرك عليهم قائمة أخرى نشرها فى مقال له بمجلة المجمع العلمى العربى بدمشق ، مجلد ٢٥ (سنة ١٩٥٠) ص ٤٧١ ـ ٤٧٧ بعنوان : « كتاب تصحيح التصحيف ، للصلاح

(١) ذكره التنوخى من قبل ، فلا محل لاستدراك كوركيس عواد عليه هنا .

الصفدى » . وذكر فيها الكتب التالية :

١ - أدب الكاتب ، لابن قتيبة ٢٧٦ هـ .

٢ - التصحيف ، للدارقطنى ٣٨٥ هـ .

٣ - درة الغواص ، للحريرى ٥١٦ هـ.

٤ - ذيل فصيح ثعلب ، لعبد اللطيف البغدادى ٦٢٩ هـ .

٥ - أغلاطى ، للصفى الحلى ٧٥٠ هـ .

٦ - تصحيح التصحيف ، للصفدى ٧٦٤ هـ .

٧ - التنبيه على غلط الجاهل والنبيه ، لابن كمال باشا ٩٤٠ هـ .

٨ - غلطات العوام ، لخسرو زاده ٩٨٨ هـ .

هذا و « التصحيف » ليس من « لحن العامة » . إنما هو من أخطاء القراءة والكتابة . وسنذكر فيما بعد - عند حديثنا عن قائمة « ريزيتانو » الإيطالى - أن « أغلاطى » للحلى ، و « غلطات العوام » لخسرو زاده ، كتابان فى لحن العامة منسوبان إلى غير مؤلفهما .

* * *

وفى عام ١٩٥٣ م نشر « حسن حسنى عبد الوهاب الصمادحى » كتاب « الجمانة فى إزالة الرطانة » لأحد علماء المغرب فى القرن التاسع الهجرى . وأحصى مما ألفه علماء المغرب والأندلس فى لحن العامة أحد عشر كتاباً هى :

١ - لحن العامة ، لأبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى ٣٧٩ هـ .

٢ - الرد على الزبيدى فى لحن العوام ، لمحمد بن أحمد بن هشام اللخمى السبتى حوالى ٥٥٧ هـ .

٣ ـ المدخل فى تقويم اللسان ، لعلى بن محمد الغافقى المعروف بابن الشارى، مع صاحبه محمد بن حسن بن عطية (خطأ : فهو نفس الكتاب السابق) .

٤ ـ إنشاد الضوال وإرشاد السؤال ، لمحمد بن [على بن] هانى اللخمى السبتى ٧٣٣ هـ .

٥ ـ إيراد اللآل من إنشاد الضوال ، لأبى جعفر أحمد بن على بن خاتمة الأنصارى . بعد سنة ٧٧٠ هـ .

٦ ـ الفوائد العامة فى لحن العامة ، لأبى القاسم محمد بن أحمد بن جُزَىّ الكلبى ٧٤١ هـ .

٧ ـ تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ، لأبى حفص عمر بن خلف [بن مكى] الصقلى . النصف الثانى من القرن السادس الهجرى .

٨ ـ لحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام ، لأبى على عمر بن محمد بن خليل السكونى الإشبيلى ٧١٧هـ .

٩ ـ الرد على تثقيف اللسان ، لإبراهيم بن إسحاق الأجدابى اللواتى . قبل سنة ٦٠٠ هـ .

١٠ ـ الجمانة فى إزالة الرطانة ، لأحد علماء القرن التاسع الهجرى .

١١ ـ مقدمة تقويم المنطق الحضرى بكف اللسان المضرى ، لمحمد النيفر أحد أساتذة جامع الزيتونة .

* * *

وفى عام ١٩٥٦ ظهر كتاب « المعجم العربى نشأته وتطوره » للدكتور حسين نصار ؛ وقد عقد فيه مؤلفه فصلا بعنوان « كتب لحن العامة » ذكر فيه

من الكتب القديمة : لحن العامة للكسائي ، ودرة الغواص للحريرى ، وإصلاح المنطق لابن السكيت ، وأدب الكاتب لابن قتيبة ، والفصيح لثعلب ، والتكملة للجواليقى ، وذيل الفصيح للبغدادى ، وتقويم اللسان لابن الجوزى . ثم ذكر ١٤ كتابا من الكتب الحديثة وهى :

١ ـ أخطاؤنا فى الصحف والدواوين ، للزعبلاوى .

٢ ـ لف القماط ، لصديق بن حسن خان القنوجى .

٣ ـ الدليل إلى مرادف العامى والدخيل ، لرشيد عطية .

٤ ـ معجم عطية فى العامى والدخيل ، لرشيد عطية .

٥ ـ أصول الكلمات العامية ، لحسن توفيق .

٦ ـ معجم الألفاظ الحديثة ، لمحمد دياب .

٧ ـ القول المقتضب ، لمحمد بن أبى السرور البكرى .

٨ ـ التحفة الوفائية فى اللغة العامية المصرية ، للسيد وفا محمد القونى .

٩ ـ الدرر السنية ، لحسين فتوح ، ومحمد على عبد الرحمن .

١٠ ـ تهذيب العامى والمحرف ، لحسن على الدراوى .

١١ ـ تهذيب الألفاظ العامية ، لمحمد على الدسوقى .

١٢ ـ الخلاصة المرضية ، لعبد الرؤوف إبراهيم وسيد على الألفى .

١٣ ـ المحرف والعامى ، لحليم فهمى .

١٤ ـ قاموس العوام ، لحليم دموس .

***

وفى عام ١٩٥٦ كذلك ظهرت قائمة مطولة من عمل المستشرق الإيطالى « أمبرتو ريزيتانو » Umberto Rizzitano بمناسبة دراسته لمخطوطة : « تثقيف اللسان وتلقيح الجنان » لابن مكى الصقلى . وقد نشر هذه الدراسة وقائمة كتب لحن العامة فى : Studia et Documenta Orientalia 5. Cairo, Centro di Studi orientali della Custodia Francescana di Terra Santa 1956.

وتحتوى قائمة « ريزيتانو » على ٤٦ كتابا (مع مراعاة التكرير فى رقم ٧) بالإضافة إلى كتاب « تثقيف اللسان » للصقلى ، وقد قسم « ريزيتانو » القائمة إلى قسمين ، جعل الأول منهما للكتب المفقودة ، والثانى للكتب الموجودة ، على النحو التالى :

(أ) كتب مفقودة :

١ ـ ما تلحن فيه العامة ، لأبى عبيدة معمر بن المثنى (١١٠/ ٧٢٨ ـ ٢٠٨ / ٨٢٥).

٢ ـ كتاب فيما يلحن فيه العامة ، لأبى سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعى (١٢٢/ ٧٣٩ ـ ٢١٦ / ٨٣١).

٣ ـ ما يلحن فيه العامة ، لكلاب بن حمزة العقيلى أبو الهيذام (٢٠٧ / ٨٢٢) !

٤ ـ البهاء فيما تلحن فيه العامة ، ليحيى بن زياد الديلمى الفراء (٢٠٧/ ٨٢٢).

٥ ـ ما خالف فيه العامة لغات العرب ، لأبى عبيد القاسم بن سلام الهروى (٢٢٣/ ٨٣٧).

٦ ـ كتاب ما يلحن فيه العامة ، لأبى عثمان بكر بن محمد المازنى ٢٤٩/ ٨٦٣) .

٧ ـ ما تلحن فيه العامة ، لأبى حاتم سهل بن محمد السجستانى (٢٥٠/ ٨٦٤) .

٧ ـ (مكرر) كتاب النحو ومن كان يلحن من النحويين ، لأبى زيد عمر بن شبة البصرى (١٧٣/ ٧٨٩ ـ ٢٦٢ / ٨٧٧) .

٨ ما يلحن فيه العامة ، لأبى حنيفة أحمد بن داود الدينورى (٢٩٠ / ٨٠٣) .

٩ ـ ما تلحن فيه العامة ، لأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٠٠ / ٨١٥ ـ ٢٩١ / ٩٠٤) .

١٠ ـ ما يلحن فيه العامة ، لأبى نصر أحمد بن حاتم الباهلى (٢٣١ / ٨٤٥) .

١١ ما تلحن فيه الخاصة ، لأبى هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكرى (٣٩٥ / ١٠٠٥) .

١٢ ـ ما تلحن فيه العامة ، لأبى الخير سلامة بن غياض الكفرطابى (٥٣٣ / ١١٣٨) .

١٣ ـ اللحن الخفى ، لهاشم بن أحمد بن عبد الواحد الحلبى الأسدى (٤٩٦ / ١١٠٢ ـ ٥٥٧ / ١١٨١) .

١٤ ـ الرد على تثقيف اللسان (لابن مكى) ، لأبى إسحاق إبراهيم الأجدابى اللواتى (قبل ٦٠٠ / ١٢٠٣) .

١٥ ـ الفوائد العامة فى لحن العامة ، لأبى القاسم محمد بن أحمد بن جُزَىّ الكلبى (٧٤١/ ١٣٤٠) .

١٦ ـ إنشاد الضوال وإرشاد السؤال ، لمحمد بن هانى اللخمى السبتى (٧٣٣/ ١٣٣٣) .

١٧ ـ إيراد اللآل من إنشاد الضوال ، لأبى جعفر أحمد بن على بن خاتمة الأنصارى (٧٢٧/ ١٣٢٤ ـ حوالى ٧٧٠/ ١٣٦٩) .

(ب) كتب موجودة :

١٨ ـ كتاب لحن العامة ، لأبى الحسن على بن حمزة الكسائى (١٨٩ / ٨٠٥)

١٩ ـ كتاب الملاحن ، لأبى بكر محمد بن الحسن بن دريد (٢٢٣/ ٨٣٧ ـ ٣٢١ / ٩٣٤) .

٢٠ ـ التنبيه على حدوث التصحيف ، لأبى عبد الله حمزة بن الحسن الإصفهانى (قبل ٣٦٠/ ٩٧٠) .

٢١ ـ لحن العوام ، لأبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى الإشبيلى (٣٧٩/ ٩٨٩)

٢٢ ـ استدراك الغلط ، للمؤلف السابق .

٢٣ ـ درة الغواص فى أوهام الخواص ، لأبى محمد القاسم بن على الحريرى (٤٤٦/ ١٠٥٤ ـ ٥١٦/ ١١٢٢).

٢٤ ـ تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ، لأبى منصور الجواليقى (٤٦٦/ ١٠٧٣ ـ ٥٣٩ / ١١٤٥) .

٢٥ ـ غلطات العوام ، لجمال الدين أبى الفرج عبد الرحمن بن الجوزى (٥١٠/ ١١١٦ ـ ٥٩٧ / ١٢٠٠).

٢٦ ـ كتاب غلط الضعفاء من الفقهاء ، لأبى محمد عبد الله بن برى المصرى (٤٩٩ / ١١٠٦ ـ ٥٨٢ / ١١٨٧) .

٢٧ ـ الرد على الزبيدى ، لمحمد بن أحمد بن هشام اللخمى السبتى (كان يحيا فى عام ٥٥٧ / ١١٦٢) .

٢٨ ـ المدخل إلى تقويم اللسان ، لعلى بن محمد الغافقى المعروف بابن الشارى ، ومحمد بن حسن بن عطية .

٢٩ ـ تهذيب الخواص من درة الغواص (للحريرى) ، لابن منظور الإفريقى (٦٣٠/ ١٢٣٢ ـ ٧١١ / ١٣١١).

٣٠ ـ لحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام ، لأبى على عمر بن محمد بن خليل السكونى (٧١٧/ ١٣١٧).

٣١ ـ أغلاطى [1]، لصفى الدين بن السرايا الحلِّى (٦٧٧/ ١٢٧٨ ـ ٧٤٩/ ١٣٤٩).

٣٢ ـ تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدى (٦٩٦ / ١٢٩٦ـ ٧٦٤ / ١٣٨٣).

٣٣ ـ الجمانة فى إزالة الرطانة ، لمولف مجهول (نهاية القرن التاسع وبداية العاشر الهجرى) .

٣٤ ـ غلطات العوام ، لجلال الدين السيوطى (٩١١ / ١٥٠٥).

٣٥ ـ غلطات العوام ، لشمس الدين محمد بن أحمد بن سليمان بن كمال باشا (٩٤٠/ ١٥٣٣).

---

(١) فى الأصل « الأغلاطى » . وانظر ما سبق أن قلناه فى نقد قائمة المعلوف .

٣٦ - عقد الخلاص فى نقد كلام الخواص ، لرضى الدين بن الحنبلى (٨٧٧/١٤٢ - ٩٧١/ ١٥٦٣).

٣٧ - بحر العوام فيما أصاب فيه العوام ، للمؤلف السابق .

٣٨ - غلطات العوام ، لمصطفى بن محمد خسرو زاده (٩٨٨/ ١٥٩٠).

٣٩ - تنبيه الأنام فى توجيه الكلام ، للمؤلف السابق .

٤٠ - كتاب الملاحن ، لشهاب الدين أحمد بن سلامة القليوبى (١٠٦٩/ ١٦٥٨)

٤١ - النصيحة التامة للخاصة والعامة ، لمحمد بن أحمد بن العلائى الحنفى (لا يعرف تاريخ وفاته) .

٤٢ - مختصر من إيراد اللآل من إنشاد الضوال . (مجهول العنوان والمؤلف) .

٤٣ - سقطات العوام ، لمؤلف مجهول .

٤٤ - أغلاط العوام والخواص ، لمؤلف مجهول .

٤٥ - التنبيه على اللحن الجلى واللحن الخفى ، لأبى الحسن على بن جعفر ابن محمد الرازى السعيدى (لا يعرف تاريخ وفاته) .

تلك هى قائمة « ريزيتانو » بالإضافة إلى كتاب « تثقيف اللسان » لابن مكى الصقلى . وقد صحح « جورج كروتكوف G. Krotkoff » بعض أخطاء هذه القائمة فى مقال له عن مخطوطة : « لحن العوام » لأبى بكر الزبيدى ، نشره فى مجلة كلية الآداب والعلوم ببغداد (الجزء الثانى ١٩٥٧) . كما اقترح إضافة بعض الكتب إليها .

وقد اطلعت أنا على كل كتب هذه المجموعة الضخمة ، وفحصتها فحصاً

جيداً ، ودرستها بعناية ، وأعددت الكثير منها للنشر فى سلسلة كتب لحن العامة . وقد استطعت أن أكتشف فى قائمة « ريزيتانو » عيوبا أخرى ننبه إليها فيما يلى :

عيوب قائمة ريزيتانو

تتلخص عيوب قائمة ريزيتانو فى ثلاثة أمور :

(أ) أشياء تحذف ، وهى :

١ ـ رقم ١٩ كتاب « الملاحن » لابن دريد . فليس موضوعه فى لحن العامة ، بل فى استعمال الألفاظ المشتركة فى معان غير متبادرة منها فى الحلف للخروج من ورطة الحنث فى اليمين ، كما سبق أن عرفنا ذلك عند حديثنا عن معانى كلمة « لحن » .

٢ ـ رقم ٢٠ كتاب « التنبيه على حدوث التصحيف » لحمزة الإصفهانى ، فموضوعه الأخطاء التى سببها الكتابة العربية وقبولها للتصحيف والتحريف، وليس سببها التطور اللغوى الخاضع للقوانين الصوتية والقياس وتطور الدلالة . وسنفصل الحديث عن هذا الكتاب فى الباب الثانى .

٣ ـ رقم ٢٢ كتاب « استدراك الغلط » لأبى بكر الزبيدى ؛ لأنه كتاب فى نقد كتاب « العين » للخليل بن أحمد ، واسمه بالكامل : « استدراك الغلط الواقع فى كتاب العين » . وقد ذكره السيوطى فى كتابه المزهر ١/ ٧٩ ونقل منه مقدمته ، كما اقتبس منه نصوصاً أخرى فى المزهر ١/٣٥؛ ٢٨٧ ؛ ٢/ ٤٨؛ ٧٧؛ ١٠٠ ؛ ٣٨١ تحت اسم : « الاستدراك على العين » .

وهذا الكتاب للزبيدى مفقود . ويخطىء ريزيتانو حين يزعم أن المستشرق جويدى Guidi قد نشره ؛ إذ إن الذى نشره جويدى من كتب الزبيدى هو : « الاستدراك على سيبويه فى كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذباً » وطبعه فى روما سنة ١٨٩٠ (وانظر ص ٢٧ من مقدمتنا لتحقيق لحن العوام ، لأبى بكر الزبيدى) .

٤ ـ رقم ٣٠ كتاب « لحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام » لأبى على التونسى ، فليس هذا الكتاب فى اللحن اللغوى ، وإنما هو الأخطاء التى تمس العقيدة وتوحيد الله ، فى كلام الناس ، فالتراكيب صحيحة غير أنها توهم عدم تنزيه الله تعالى عما لا يليق بعظمته سبحانه وتعالى . وسنتحدث عن هذا الكتاب بالتفصيل فى الباب الثانى .

٥ ـ رقم ٤٠ كتاب « الملاحن » لشهاب الدين أحمد بن سلامة القليوبى ، فقد نقل ريزيتانو هنا عن بروكلمان (GAL II 365 Nr. 14) خطأً ؛ إذ إن اسم الكتاب عند بروكلمان « كتاب الملاحم » نقلا عن الفهرس القديم لدار الكتب المصرية ، وقد رجعت إليه فوجدت فيه (٥/ ٣٧٢) وصف الكتاب على النحو التالى : « ملاحم العلامة شهاب الدين أحمد ابن سلامة القليوبى ، المتوفى فى أواخر شوال سنة ١٠٦٩هـ أولها : فصل فيما يتعلق بالسنة الرومية على اختلاف دخول أول كانون الآخر من أيام الأسبوع . تكلم فيها على أوائل السنين الرومية والقبطية والعربية ، وما يحدث فيها من الرعد والبرق والرياح من جهة دلالتها على ما يحدث من الفتن والحروب والخصب والجدب والغلاء والرخص وغير ذلك ، يليها أوراق فى ذكر ما يوافق أيام الشهور القبطية من نحو الأعمال الزراعية ، وزيادة النيل على ما نقله المصريون عن قدمائهم » .

وهكذا نرى أن ريزيتانو قرأ اسم الكتاب عند بروكلمان al-Malâhin بدلا من al-Malâhim لقرب صورة الحرف (m) من الحرف (n) في اللاتينية . ولكن ما أبعد الكتاب وموضوعه عن كتب لحن العامة ! فموضوعه تقويم السنين والفلك والتنجيم ، وما إلى ذلك .

(ب) أشياء تعدل ، وهي :

١ ـ رقم ٥ كتاب « ما خالفت العامة فيه لغات العرب » لأبي عبيد القاسم بن سلام . ذكره ريزيتانو في قائمة كتب لحن العامة المفقودة متابعا في ذلك بروكلمان GALS I 167 والحقيقة أنه فصل من كتاب أبي عبيد «الغريب المصنف في اللغة» الذي حققناه وسيظهر قريبا .

٢ ـ رقم ٢٨ كتاب « المدخل إلى تقويم اللسان » لعلي بن محمد الغافقي المعروف بابن الشاري ، مع صاحبه محمد بن حسن بن عطية . نسبه ريزيتانو لهذين المؤلفين متابعا في هذا الأستاذين حسن حسني عبد الوهاب في الجمانة ، وفؤاد السيد في فهرس معهد المخطوطات . والحقيقة أن مؤلفه هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي . أما ابن الشاري وابن عطية ، فهما من رواه الكتاب (انظر حديثنا عن المدخل إلى تقويم اللسان للخمي ، فيما بعد) .

٣ ـ رقم ٣١ كتاب « أغلاطي » لصفي الدين بن السرايا الحلي . هذا الكتاب ليس إلا نسخة أخرى ناقصة من كتاب : « تصحيح التصحيف وتحرير التحريف » لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي .

٤ ـ رقم ٣٤ كتاب « غلطات العوام » لجلال الدين السيوطي . وهذا الكتاب ينسب للسيوطي خطأ . وهو في الواقع كتاب « تقويم اللسان »

لجمال الدين أبى الفرج عبد الرحمن الجوزى . انظر حديثنا عنه فى الباب الثانى .

٥ - رقم ٣٥ كتاب « غلطات العوام » لشمس الدين محمد بن أحمد بن سليمان بن كمال باشا . اسم هذا الكتاب فى الحقيقة : « التنبيه على غلط الجاهل والنبيه » . انظر حديثنا عنه فى الباب الثانى .

٦ - رقم ٣٨ كتاب « غلطات العوام » لمصطفى بن محمد خسرو زاده . ينسب هذا الكتاب إلى خسرو زاده خطأ . وهو فى الواقع نسخة أخرى من كتاب « تقويم اللسان » لجمال الدين أبى الفرج عبد الرحمن بن الجوزى .

٧ - رقم ٣٩ كتاب « تنبيه الأنام فى توجيه الكلام » لمصطفى بن محمد خسرو زاده . ليس هذا الكتاب لخسرو زاده ، وإنما هو منتخب من كتاب له عنوانه : « نفائس عرائس الكلام » . وهذا المنتخب من عمل شخص مجهول (انظر حديثنا عن كتاب نفائس عرائس الكلام ، فيما بعد) .

٨ - رقم ٤٣ كتاب « سقطات العوام » لمؤلف مجهول . وهو كتاب : « التنبيه على غلط الجاهل والنبيه » لابن كمال باشا .

٩ - رقم ٤٤ كتاب « أغلاط العوام والخواص » لمؤلف مجهول . وهو كتاب « التنبيه على غلط الجاهل والنبيه » لابن كمال باشا أيضا .

(ج) أشياء تضاف ، وهى :

١ - إصلاح المنطق، لأبى يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت ٢٤٤ هـ .

٢ - أدب الكاتب ، لأبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ٢٧٦ هـ .

٣ ـ لحن العامة ، لأبى على أحمد بن جعفر الدينورى ٢٨٩ هـ (مفقود) .

٤ ـ الفصيح ، لأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب ٢٩١هـ . ويجوز أن يكون هو المراد برقم ٩ فى قائمة ريزيتانو .

٥ ـ تقويم اللسان ، لأبى بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدى ٣٢١هـ (مفقود) .

٦ ـ تقويم الألسنة ، لأبى محمد القاسم بن محمد الديمرتى ، من علماء القرن الرابع (مفقود) .

٧ ـ ما لحن فيه الخواص من العلماء ، لأبى أحمد العسكرى ٣٨٢هـ (مفقود) .

٨ ـ إصلاح غلط المحدثين ، للخطابى ٣٨٨ هـ .

٩ ـ ذيل فصيح ثعلب ، لأبى محمد موفق الدين عبد اللطيف البغدادى ٦٢٩هـ.

١٠ إيراد اللآل من إنشاد الضوالّ ، لابن خاتمة الأنصارى حوالى ٧٧٠هـ .

١١ ـ سهم الألحاظ فى وهم الألفاظ ، لرضى الدين بن الحنبلى ٩٧١ هـ .

١٢ ـ خير الكلام فى التقصى عن أغلاط العوام ، لعلى بن بالى القسطنطينى ٩٩٢هـ .

١٣ ـ دفع الإصر عن كلام أهل مصر ، للشيخ يوسف المغربى ١٠١٩هـ .

١٤ ـ القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغات العرب ، لابن أبى السرور البكرى ١٠٨٧ هـ.

١٥ ـ أصول الكلمات العامية ، لحسن توفيق عبد الرحمن العدل ١٣٢٢هـ .

١٦ - لغة الجرائد ، للشيخ إبراهيم ناصيف اليازجي ١٣٢٤ هـ.

١٧ - تهذيب الألفاظ العامية ، للشيخ محمد على الدسوقى (نشر سنة ١٣٣١ هـ) .

١٨ - تذكرة الكاتب ، لأسعد خليل داغر ١٣٥٤ هـ.

١٩ - أخطاؤنا فى الصحف والدواوين ، لصلاح الدين سعدى الزعبلاوى (نشر سنة ١٣٥٨ هـ).

٢٠ - المحكم فى أصول الكلمات العامية ، للدكتور أحمد عيسى بك ١٣٦٥هـ .

٢١ - عثرات اللسان فى اللغة ، لعبد القادر المغربى ١٣٧٥ هـ.

٢٢ - حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتاب ، لأحمد أبى الخضر منسى (نشر سنة ١٣٨٣ هـ) .

* * *

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

دراسات سابقة عن لحن العامة

تناول ثلاثة من المؤلفين المحدثين كتب « لحن العامة » بالدراسة ، وإن اتبعوا منهجًا يختلف عن منهجنا ، وما نرمى إليه فى هذا الكتاب ، وهم : المستشرق « يوهان فك » J. Fück فى كتابه : « العربية » . والدكتور حسين نصار فى فصل من كتابه : « المعجم العربى » .. والشيخ محمد على النجار فى كتابه : «الأخطاء اللغوية الشائعة» .

(أ) كتاب « العربية » ليوهان فك

تتبع فيه مؤلفه حياة العربية منذ أقدم نصوصها ، وتعقب الأخبار التى تروى عن وقوع اللحن من الشعراء والخلفاء والعلماء وغيرهم فى جميع العصور .

وينقسم كتابه إلى تمهيد يليه ثلاثة عشر فصلا ، وملحق على النحو التالى:

١ ـ الروابط اللغوية فى عهد الدولة العربية (يقصد الدولة الأموية) .

٢ ـ عربية الدولة ولغة الشعب فى أوائل العصر العباسى .

٣ ـ اللغة العربية فى عصر هرون .

٤ ـ العربية المولدة .

٥ ـ العلاقات اللغوية فى عصر المأمون ، وعقيدة الاعتزال الرسمية .

٦ ـ العربية لغة الأدب الفصحى فى النصف الثانى من القرن الثالث .

٧ ـ عربية الأدب فى القرن الرابع .

٨ ـ العربية ولهجات البدو فى القرن الرابع .

---

(١) اعتمدنا هنا على ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب لهذا الكتاب .

٩ ـ العربية واللغة المولدة فى القرن الرابع .

١٠ ـ ظهور اللغة الدارجة فى أشعار القرن الرابع .

١١ ـ وصف المقدسى للعلاقات اللغوية فى المحيط الإسلامى إبان القرن الرابع الهجرى .

١٢ ـ اللغة العربية فى عهد السلجوقيين .

١٣ ـ عود على بدء .

أما الملحق ، فقد عالج فيه المستشرق « يوهان فك » مادة « لحن » ومشتقاتها . وتناول فى فصل « اللغة العربية فى عصر هرون » من كتب « لحن العامة » بالدراسة كتاب « الكسائى » ، وعالج نسبته إليه ، كما شك فى هذه النسبة .

كما ذكر فى هذا الفصل (ص ٩٧) أن اليهود والنصارى لم يستخدموا لأول عهدهم بالكتابة . العربية الفصحى ، بل اللغة الدارجة فى عصرهم ؛ ومن هنا كانت الآثار المسيحية العربية الأولى التى ترجع إلى القرن الثانى الهجرى ذات قيمة ممتازة أيضًا بالنظر إلى تاريخ اللغة العربية ؛ إذ فيها نجد النصوص الأولى للعربية المولدة فى صورة متماسكة » .

ويعتمد المؤلف فى الأمثلة التى ساقهـا هنا على كتاب « جراف » Graf « لغة المصادر العربية المسيحية القديمة » .

وفى فصل العربية المولدة (ص ١١٣) يرى المستشرق « فك » أن «الطبيعة الحقيقية للعربية المولدة ، والفرق الخاص الذى يميزها تجاه العربية الفصحى ، إنما يقوم على تغير فى تكوينها ، ويعدّ ترك الإعراب من أماراته الظاهرة » .

وفى فصل « عصر المأمون » أخذ الجاحظ فى كتاب « البيان والتبيين » مركز الصدارة فى رسم الأحوال اللغوية فى عصره .

وفى فصل « العربية لغة الأدب الفصحى » يبرز ابن قتيبة وكتابه « أدب الكاتب » الذى يعدّ فى نظر فك (ص ١٤٠) أحد الكتب الأساسية الأولى لمبدأ التنقية اللغوية ، ولا يزال يدرس فى العالم العربى حتى اليوم بعناية واجتهاد لغزارة مادته . كما يبرز ثعلب وكتابه « الفصيح » الذى يصفه المؤلف (ص ١٤٩) بأنه « من أكثر الكتب الأساسية فى مبدأ تنقية اللغة العربية تداولا بين القراء ، وكان له تأثير باقى الأثر بعيد الخطر بعد قرون طويلة » .

وفى الفصل الخاص « بالعربية ولهجات البدو » يتناول المستشرق « فك » كتاب « صفة جزيرة العرب للهمدانى » ذلك الكتاب الذى تعرّض فيه صاحبه (المتوفى سنة ٣٣٤هـ) لوصف لغات البلدان العربية التى زارها فى الجزيرة العربية ، وهو يخص بلاد اليمن بقسط كبير من ملاحظاته اللغوية ، ويبدو من كلامه أن اللغة الحميرية كانت لا تزال سائدة فى بعض المناطق تتخللها لهجات من العربية الشمالية . ويقول يوهان فك (ص ١٦١) : « وقد ضاعف من عناء الهمدانى وتعبه فى تصويره هذه الأخلاط من اللهجات أنه لم يكن يرى فقط أن لغة الكتابة هى القدوة والمثال ، بل كان يرى فوق ذلك أنها تصور اللغة الأصلية الخالصة البعيدة عن التغيير والتبديل ، والتى تفرعت منها تدريجيًا الألسنة ، ويصف اللهجات التى كانت سائده فى عصره بالفساد والتحريف . وعلى هذا النحو وحده يتضح كيف استطاع أن يفترض أن صنعاء كانت فيها بقايا من العربية المحضة .. » .

وفى فصل « العربية واللغة المولدة » يتحدث « فك » عن كتاب « أحسن

التقاسيم فى معرفة الأقاليم » للمقدسى ، الذى ألفه فى عام ٣٤٥هـ ليصف به رحلته خلال العالم الإسلامى آنذاك ، محاولاً ـ كما يقول فك (ص ١٧٤) « تمييز كل إقليم من الوجهة اللغوية ، بذكر التعبيرات المحلية الخاصة به، وبهذا كان كتابه الذى يصور ذروة الأدب الجغرافى للعصر الإسلامى الأوسط كنزاً لتاريخ العربية المولدة ندين له ببيانات نفيسة القيمة ، لا سيما بالنظر إلى جغرافية الكلمات » .

(ب) فصل من " المعجم العربي " لحسين نصّار :

عقد الدكتور حسين نصار فى كتابه الضخم عن نشأة المعجم العربى وتطوره فصلاً بعنوان « كتب لحن العامة » (٩٦ ـ ١١٥) صنف فيه هذه الكتب وفقًا للمنهج الذى اتبعه فى ترتيبها ثلاثة أصناف : الصنف الأول لم يسر على طريقة معينة ، وإنما أورد الألفاظ والأساليب كيفما اتفق الحال . والصنف الثانى اتبع التقسيم إلى فصول تحتوى على أنواع متشابهة متفقة . أما الصنف الثالث فاتخذ طريقة الجداول .

وقد ذكر الدكتور حسين نصار تحت كل صنف منها عدة كتب ، واهتم فى عرضها بالناحية الشكلية من جهة التنظيم ، والإكثار من الشواهد والإقلال منها ، واعتماد بعضها على الآخر وغير ذلك . ولم يتعدّ ذلك إلى شرح قضية التطور اللغوى فى نواحيه المختلفة .

غير أنه ختم الفصل بتبيين أهمية كتب « لحن العامة » فى محيط المعاجم العربية ؛ فقال (١١٤ / ٨) : « وجملة القول فى كتب لحن العامة والخاصة بعد هذه الجولة السريعة أن أهميتها تقوم على تصويرها الشعب العربى وحياته فى جميع الأقاليم تصويراً دقيقًا محكماً لا تعطيناه معاجم اللغة الفصيحة . فقد

كانت هذه المعاجم يعتمد المتأخر منها على المتقدم ، ويحاول أن يفسر اللفظ بالمعانى التى كان يستعمله فيها الجاهليون والإسلاميون الأول وحدهم ، بينما عنيت هذه الرسائل باللغات الحية فى الأقاليم ودلالاتها ، فكانت أصدق تصويراً، بل صورت مع العامية لغة الخاصة بعد أن تسربت إليها الأخطاء » .

(ج) الأخطاء اللغوية الشائعة ، للشيخ محمد على النجار :

يقع هذا الكتاب فى كراستين صغيرتين وهو عبارة عن محاضرات ألقاها الشيخ النجار على طلبة الدراسات العليا فى معهد جامعة الدول العربية .

وقد تحدث فيه عن بعض كتب « لحن العامة » ، وقدم لها بدراسة اعتمد فى أكثرها على خزانة الأدب للبغدادى ، والوساطة بين المتنبى وخصومه للجرجانى ، والموشح للمرزبانى ، والخصائص لابن جنى ، والبيان للجاحظ وغير ذلك . وتناول فى هذه الدراسة عدة قضايا من بينها قضية : « هل يخطىء العربى ؟ » (١/ ١) ، وقد ساق فيها رأى البغدادى فى الخزانة من « أن العرب يخطئون فى المعانى لا فى الألفاظ » ، ثم ضرب الأمثلة على خطئهم فى المعانى غير أنه عاد فعقد فصلاً عن « خطأ العرب فى الألفاظ » (١/ ٤) وقال فيه : « إن العربى القح لا يخطىء فى تأليف الكلام وبناء الكلم ، وإنما يقع فى الخطأ من خالط العجم » ، فكأنه يرى بذلك أن اللغة التى لم يخالط أهلها العجم كانت بمنأى عن التطور ! ! وهو يعزو كثيراً من الخطأ فى الألفاظ إلى ما يسميه اللغويون العرب « بالتوهم » وهو ما سبق أن سميناه «بالقياس الخاطىء» فقال فى فصل بعنوان « الانحراف عن سنن العربية للتوهم » (١/ ٩) : « يقع فى فصيح الكلام بعض الشىء نادراً من نظائره يجذبه إلى غير بابه توهم مشاكلته لباب آخر من الكلام ، ويقال إن هذا الغلط للتوهم ، وما هو بالغلط إذ

صدر عن العرب أهل اللسان وذوى الفصاحة » . وهو هنا يقصد العرب فى عصور الاحتجاج ، فهؤلاء في نظره لا يخطئون إذا توهموا ، أما غيرهم فالتوهم حرام عليهم !

وقد ضرب الشيخ النجار أمثلة للتوهم فى بناء المفردات مثل ما حكاه سيبويه (٢/ ٣٦٧) من همز مثل مصائب ومنائر فى مصاوب ومناور . كما ضرب أمثلة أخرى للتوهم في الإعراب ، كقول سيبويه ٢٩٠/١ « واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون » .

كما عقد فصلاً عن « الانحراف للإتباع والمزاوجة أو للضرورة (١/ ٧) ذكر من أمثلته قول الرسول ﷺ فى نسوة أردن تشييع الجنازة : « ارجعن مأزورات غير مأجورات » فمأزورات من الوزر ، وهو الذنب والإثم ، فأصله موزورات ، وإنما قال مأزورات إتباعا لمأجورات .

ويتحدث الشيخ النجار بعد ذلك عن « الشذوذ اللغوى » (١ / ٩) فيقول : « ليس من الخطأ ما جاء عن العرب شاذاً عن القياس ، فهو مقبول عن العرب ولا يتجاوز به ما قالوه » ! ! وذكر من أمثلته : « استحوذ » وقياسها : « استحاذ » مثل « استقام » التى أصلها « استقوم » .

ثم تحدث عن اللحن وأوليته فى اللغة العربية ، وفرق بين لحن العامة ولحن الخاصة ، وتناول بعض المؤلفات التى عالجت لحن العامة ، وأقدمها كتاب « ما تلحن فيه العوام » للكسائى . وقد اكتفى بسرد بعض ما فيه ، بعد أن ذكر شيئاً يسيراً عن صاحبه ، وكذلك فعل فى الكتب الأخرى التى عرض لها ، وهى : إصلاح المنطق لابن السكيت ، وما يلحن فيه العامة ، لأبى حاتم السجستانى (وقد ذكر له مثالا عن الاقتضاب للبطليوسى) ، وأدب الكاتب

لابن قتيبة ، والنوادر لأبى على القالى (فى ثلاثة مواضع منه) ، وما تلحن فيه العامة للزبيدى (واعتمد فيه على الاقتباسات المذكورة منه فى كتاب تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدى) ، ودرة الغواص فى أوهام الخواص للحريرى ، وتكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة للجواليقى ، ولغة الجرائد لليازجى ، وتذكرة الكاتب لأسعد خليل داغر وبذلك ينتهى الكتاب .

* * *

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الباب الثاني

تراث لحن العامة

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

منهجنا فى الدراسة

يتلخص منهجنا فى الدراسة هنا فيما يلى :

١ ـ اتباع المنهج التاريخى فى ترتيب تراث لحن العامة حسب وفاة مؤلف كل كتاب بالتقويم الهجرى .

٢ ـ ترجمة موجزة للمؤلف نعرض فيها للخطوط الرئيسية فى حياته ، ونتحدث عن المشهورين من شيوخه وتلاميذه ، ونشير إلى بعض مصادر ترجمته .

٣ ـ وصف منهجه فى كتابه إن كان هذا الكتاب موجوداً سواء أكان مطبوعا أم مخطوطا ، وتبيين مركزه بين المؤلفين فى لحن العامة ، وأصالته فى تأليفه أو تقليده غيره . فإن كان الكتاب مفقوداً ، ومنه اقتباسات فى كتب أخرى ، جمعناها وأقمنا عليها دراستنا .

٤ ـ دراسة لأهم السمات التى ينفرد بها الكتاب عن غيره من كتب لحن العامة .

٥ ـ محاولة لتطبيق قوانين التطور اللغوى على بعض أمثلة ذلك الكتاب ، مع ربط هذه الأمثلة إلى حد ما فى مختلف العصور بخيط التطور ومراحله .

وفيما يلى قائمة الكتب التى تعرضنا لها فى هذا الباب بالدراسة والبحث والتحليل :

١ ـ ما تلحن فيه العوام ، للكسائى ١٨٩ هـ .

٢ ـ ما يلحن فيه العامة ، لأبى الهيذام ، من علماء القرن الثالث الهجرى .

٣ ـ البهاء فيما تلحن فيه العامة ، للفراء ٢٠٧ هـ .

٤ ـ ما تلحن فيه العامة ، لأبى عبيدة ٢٠٨ هـ .

٥ ـ ما يلحن فيه العامة ، للأصمعى ٢١٦ هـ .

٦ ـ ما خالفت العامة فيه لغات العرب ، لأبى عبيد ٢٢٤ هـ .

٧ ــ ما يلحن فيه العامة ، لأبى نصر الباهلى ٢٣١ هـ .

٨ ــ إصلاح المنطق ، لابن السكيت ٢٤٤ هـ .

٩ ــ ما يلحن فيه العامة ، للمازنى ٢٤٩ هـ .

١٠ ــ ما تلحن فيه العامة ، لأبى حاتم السجستانى ٢٥٥ هـ .

١١ ــ النحو ومن كان يلحن من النحويين ، لابن شبة ٢٦٢ هـ .

١٢ ــ أدب الكاتب ، لابن قتيبة الدينورى ٢٧٦ هـ .

١٣ ــ ما يلحن فيه العامة ، لأبى حنيفة الدينورى ٢٨٠ هـ .

١٤ ــ لحن العامة ، لأبى على الدينورى ٢٨٩ هـ .

١٥ ــ الفصيح ، لأبى العباس ثعلب ٢٩١ هـ .

١٦ ــ تقويم اللسان ، لابن دريد الأزدى ٣٢١ هـ .

١٧ ــ تقويم الألسنة ، للديمرتى ، من علماء القرن الرابع الهجرى .

١٨ ــ فائت الفصيح ، لأبى عمر الزاهد ٣٤٥ هـ .

١٩ ــ إصلاح غلط المحدثين ، للخطابى ٣٨٨ هـ .

٢٠ ــ تمام فصيح الكلام ، لابن فارس اللغوى ٣٩٥ هـ .

٢١ ــ التنبيه على حدوث التصحيف ، لحمزة الإصفهانى ٣٥٠ هـ .

٢٢ ــ ليس فى كلام العرب ، لابن خالويه ٣٧٩ هـ .

٢٣ ــ لحن العوام ، لأبى بكر الزبيدى ٣٧٩ هـ.

٢٤ ــ ما يلحن فيه الخواص من العلماء ، لأبى أحمد العسكرى ٣٨٢ هـ .

٢٥ ــ ما تلحن فيه الخاصة ، لأبى هلال العسكرى ، بعد ٣٩٥ هـ .

٢٦ ــ تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ، لابن مكى الصقلى ٥٠١ هـ .

٢٧ ــ درة الغواص فى أوهام الخواص ، للحريرى ٥١٦ هـ .

٢٨ ــ ما تلحن فيه العامة ، للكفر طابى ٥٣٣ هـ .

٢٩ ـ اللحن الخفى لهارون بن أحمد الحلبى ٥٣٧ هـ .

٣٠ ـ التكملة فيما يلحن فيه العامة ، للجواليقى ٥٣٩ هـ .

٣١ ـ المدخل إلى تقويم اللسان ، لابن هشام اللخمى ٥٧٧ هـ .

٣٢ ـ غلط الضعاء من الفقهاء ، لابن برى ٥٨٢ هـ .

٣٣ ـ تقويم اللسان ، لابن الجوزى ٥٩٧ هـ .

٣٤ ـ ذيل فصيح ثعلب ، لعبد اللطيف البغدادى ٦٢٩ هـ .

٣٥ ـ تهذيب الخواص من درة الغواص ، لابن منظور ٧١١ هـ .

٣٦ ـ لحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام، لأبى على التونسى ٧١٧ هـ .

٣٧ ـ الفوائد العامة فى لحن العامة ، لابن جزى الكلبى ٧٤١ هـ .

٣٨ ـ تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ، للصفدى ٧٦٤ هـ .

٣٩ ـ إيراد اللآل من إنشاد الضوالّ ، لابن خاتمة الأنصارى . حوالى ٧٧٠هـ .

٤٠ ـ الجمانة فى إزالة الرطانة ، لابن الإمام . بعد ٨٢٧ هـ .

٤١ ـ غلطات العوام ، المنسوب للسيوطى ٩١١ هـ .

٤٢ ـ التنبيه على غلط الجاهل والنبيه ، لابن كمال باشا ٩٤٠ هـ .

٤٣ ـ عقد الخلاص فى نقد كلام الخواص ، لرضى الدين بن الحنبلى ٩٧١هـ .

٤٤ ـ بحر العوّام فيما أصاب فيه العوامّ ، لرضى الدين بن الحنبلى ٩٧١ هـ .

٤٥ ـ سهم الألحاظ فى وهم الألفاظ ، لرضى الدين بن الحنبلى ٩٧١ هـ .

٤٦ ـ خير الكلام فى التقصىّ عن أغلاط العوام ، لعلى بن بالى القسطنطينى ٩٩٢هـ.

٤٧ ـ نفائس عرائس الكلام ، لخسرو زاده ٩٩٨ هـ .

٤٨ ـ دفع الإصر عن كلام أهل مصر ، للشيخ يوسف المغربى ١٠١٩ هـ .

٤٩ ـ القول المقتضب ، لابن أبى السرور ١٠٨٧ هـ.

٥٠ ـ أصول الكلمات العامية ، لحسن توفيق ١٣٢٢ هـ .

٥١ ـ لغة الجرائد ، للشيخ إبراهيم اليازجى ١٣٢٤ هـ .

٥٢ ـ تهذيب الألفاظ العامية ، للشيخ محمد على الدسوقى . نشره سنة ١٣٣١ هـ.

٥٣ ـ تذكرة الكاتب ، لأسعد خليل داغر ١٣٥٤ هـ .

٥٤ ـ أخطاؤنا فى الصحف والدواوين ، للزعبلاوى . نشره سنة ١٣٥٨ هـ .

٥٥ ـ المحكم فى أصول الكلمات العامية ، للدكتور أحمد عيسى بك ١٣٦٥هـ.

٥٦ ـ عثرات اللسان فى اللغة ، لعبد القادر المغربى ١٣٧٥ هـ .

٥٧ ـ حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتّاب لأحمد أبى الخضر منسى . نشره سنة ١٣٨٣ هـ .

***

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

١ - ما تلحن فيه العامة للكسائي (١٨٩ هـ)

نشر هذا الكتاب من قبل ، مرتين ، الأولى بعناية المستشرق « كارل بروكلمان » C. Brokelmann في مجلة الآشوريات ZA المجلد الثالث عشر (ص ٢٩ ـ ٤٦) ثم نشره الأستاذ عبد العزيز الميمني سنة ١٣٤٤ هـ في مجموعة بعنوان: « ثلاث رسائل » تحتوى على : مقالة « كلّا » وما جاء منها في كتاب الله ، لابن فارس . وكتاب « ما تلحن فيه العوام » للكسائي . ورسالة الشيخ ابن عربي إلى الإمام الفخر الرازي . ثم نشرناه نحن بالقاهرة سنة ١٩٨٢م .

ومؤلف الكتاب هو أبو الحسن علي بن حمزة بن بهمن بن فيروز الأسدي المشهور بالكسائي ، رأس مدرسة الكوفة ، وأحد القراء السبعة . أخذ عن الخليل بن أحمد ، وعيسى بن عمر الثقفي ، والمفضل الضبي ، ويونس ابن حبيب ، ومعاذ الهراء ، وحمزة بن حبيب الزيات ، وغيرهم . وانتفع بعلمه خلق كثير منهم : أبو زكريا الفراء ، وابن الأعرابي ، وأبو عبيد القاسم بن سلام ، وعلي بن المبارك الأحمر ، وغيرهم . توفي سنة ١٨٩هـ[1] .

هذا ، ولم يبق لنا من مؤلفات الكسائي سوى عدد قليل ، منها هذا المؤلف الصغير . وإنه على الرغم من أننا نملك منه أربع مخطوطات ، إحداها اعتمد عليها بروكلمان في برلين بألمانيا ، والثانية اعتمد عليها عبد العزيز الميمني في بومباي بالهند ، والثالثة في مكتب المتحف العراقي ببغداد ، والرابعة بعنوان : « الإفهام فيما تلحن فيه العوام » في مكتبة طلعت (مجاميع) بدار الكتب

---

(١) انظر مصادر ترجمته في كتاب بروكلمان . CAL I 115; SI 177 وإنباه الرواة٢/٢٥٦ .

المصـرية ـ فإن الكتـاب لم يرد له ذكـر فى كـتب الطبـقـات التى ترجـمت للكسائى، مما يشكك فى صحته .

وقد رجح « بروكلمان » أن يكون الكتاب من تأليف الكسائى ؛ إذ يبدو عليه مسحة التأليف القديم ، مثل استعماله كلمة « حرف » بمعنى «كلمة». وكلمة « الألف » للدلالة على « الهمزة » حتى وإن كانت مكتوبة بالياء . وكلمـة « ميم » لحـرف الجـر « مـن » قياسـا علـى « البـاء » و « الـلام » و« الكاف » .

هذا ، ويرى بروكلمـان أن من الأدلة على صحة نسبـة هذا الكتـاب للكسائى كذلك مقدمته التى تقول : « هذا كتاب ما تلحن فيه العوام مما وضعه على بن حمزة الكسائى للرشيد هرون ولا بدَّ لأهل الفصاحة من معرفته » فإن الكسائى كان يؤدب ولدى الرشيد : الأمين والمأمون .

ويتحير « الميمنى » فى نسبه الكتاب إلى الكسائى ، فيقول فى مقدمة نشرته له (ص ٢٢/ ٧) : « وقد نقبت عن الكتاب فى جل المظان الحاضرة ، لعلى أقف منه على عين أو أثر أو خُبر أو خَبر ، فلم يقدَّر لى الظفر بالوطر . غير أنه معزو إليه فى الأصل ، كما قد أثبت صورته هنا . وأما مضمون الكتاب فجلُّه لا يلائم ما رواه اللغويون عن الكسائى ... وفيه ما يلائمه بعض الملاءمة أو تمامها ... وفيه مما فات القاموس ، واستدركه البلكرامى : المسرحة للمشط ، ورجال كثير ونساء كثير ، والناطف لنوع من الحلوى . وفيه من خلاف المشهور قوله : لا يقال ضحية ، ولا أهرقت ، ولا سكن من غضبه ، ولا نصحته أو شكرته ، وقوله قُربوس بالضم ، وأن الجهد فى قولهم جهدت به كل الجهد بالضم لا بالفتح . فلا أدرى أهى أقوال له شاذة أم الذى وصلنا من اللغة

ليس على غرّه الأول ، والله أعلم » .

وقد تناول الكتاب بالدراسة الدكتور حسيـن نصـار فى كتابه « المعجم العربى » (٩٧ ـ ٩٨) فشك فى نسبته إلى الكسائى ، ورأى أنه من تأليف أحد تلامذة أبى زيد الأنصارى ، فقال (٩٨/ ٨) : « وفى النفس شىء من نسبة هذا الكتاب إلى الكسائى ، فإنى لم أجد أحداً عزا إليه كتاباً من هذا النوع واعترف الناشر بذلك ، ونبه على أمر أخطر منه ؛ إذ صرح بأن جل مضمون الكتاب لا يلائم مارواه اللغويون عن الكسائى . ورأيته فى إحدى فقراته (ص ٣٠) يروى عن أبى زيد الأنصارى البصرى ، ولم نسمع ذلك عن الكسائى ، وإنما سمعنا أنه روى عن يونس من البصريين ، ولذلك فإنى أكثر ميلا إلى نسبته إلى أحد تلاميذ أبى زيد ، إن لم تكن هذه الفقرة مقحمة على الكتاب ، والذين يروون عن أبى زيد ، وينسب إليهم كتب فى لحن العامة ، هم أبو عبيدة، والأصمعى ، وأبو نصر أحمد بن حاتم ، والمازنى ، وأبو حاتم السجستانى . ولا نستطيع أن نعزوه إلى أحد منهم بعينه ، لأن كتبهم لم توصف، ولكننا نستطيع أن نبعد منهم الأصمعى ، فقد اقتبس ابن يعيش فقرة من كتابه ، ليست فى هذا الكتاب ، وكذلك الأمر مع أبى حاتم السجستانى الذى روى صاحب المؤتلف والمختلف من كتابه بيتاً من الشعر غير موجود فى هذا الكتاب » .

هذا هو رأى الدكتور حسين نصار ، ونحن لا نتفق معه فى استنباطاته تلك؛ إذ لا يعنى سكوت كتب الطبقات عن ذكر كتاب معين لعالم من العلماء أن نسبة هذا الكتاب إليه زيف على وجه الإطلاق ، فلم يقل أحد إن كتب التراجم والطبقات أحصت جميع مؤلفات العلماء الذين يرد لهم ذكر

فيها . ولدينا الأمثلة على ذلك ؛ فكتاب « الأمثال » لمؤرج السدوسي [١]، لولا اقتباسات منه في « جمهرة الأمثال » للعسكرى ، و « مجمع الأمثال » للميدانى ، و « خزانة الأدب » للبغدادى ، لشك المرء فى نسبته إليه ؛ إذ لم يرد له ذكر بين كتب المؤرج التى تروى له فى كتب الطبقات . وكذلك كتاب « البئر » لابن الأعرابى [٢]، لم يذكر فى كتب الطبقات التى ترجمت لابن الأعرابى ، على كثرتها وإنما ذكر فى « فهرسه ابن خير » وحدها . إلى غير ذلك من الحالات الكثيرة التى يظهر فيها كتاب معين لعالم من العلماء لم تنبه عليه الكتب التى ترجمت له [٣].

أما الفقرة التى ذكر فيها أبو زيد الأنصارى فى الكتاب ، فهى مقحمة على النص ، لا شك فى ذلك ؛ فقد أضاف النساخ والوراقون وبعض العلماء أحيانا نصوصا وتعليقات إلى بعض التصانيف . وكتاب « العين » للخليل بن أحمد خير شاهد على هذه القضية ؛ ففيه إضافات متأخرة عن عصر الخليل ، ومن أمثلتها مواضع ثلاثة مروية عن أبى عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤هـ[٤].

وتلك هى الفقرة التى ذكر فيها « أبو زيد الأنصارى » فى كتاب « ما تلحن فيه العوام » للكسائى (صفحة ١١٢ رقم ٣٠) : « وتقول هى طَرَسُوس ــ بفتح الطاء والراء جميعا . ومثله أسود حالك وحَلَكُوك . قال أبو زيد الأنصارى : عقَيل وعامر يقولون فى ذلك : طرسوس بضم الطاء وتسكين الراء ، ويزعمون أنهم ليسوا يعرفون حلكوكا اسماً ثانياً » .

---

(١) انظر مقدمة تحقيقنا لكتاب الأمثال لمؤرج السدوسى ٢٢ ـ ٢٣ .

(٢) انظر مقدمة تحقيقنا لكتاب البئر لابن الأعرابى ٢٩ .

(٣) انظر مقدمة تحقيقنا لكتاب « قواعد الشعر » لثعلب ، صفحة ١٤ .

(٤) انظر Wild.-Das K. al-Ain صفحة ١٧ هامش ٤٥ والمعجم العربى ٢٢٦ ـ ٢٧٠ .

بقى اعتراض آخر أثاره الميمنى [١] فى مقدمته لتحقيق الكتاب ـ تلك المقدمة التى ذكرنا بعضها فيما سبق ـ وهو أن « جلّ مضمون الكتاب لا يلائم ما رواه اللغويون عن الكسائى » . وإننا إذا تتبعنا كلمات الكتاب ، وقارناها بما يرويه اللغويون عن الكسائى ، فإننا نجد خمس كلمات لا غير ، لا يتفق فيها رأى الكسائى مع ما رواه عنه اللغويون ، وهذه الكلمات هى :

١ ـ فى صفحة ١٠٠ (رقم ٢) : « وتقول : ما نَقَمْتُ منه إلا عَجَلَته ، بفتح القاف لا يقال غيره . قال الله عز وجل : ﴿ وما نَقَمُوا منهم إلا أن يؤمنوا بالله ﴾ .

وفى إصلاح المنطق لابن السكيت ٩/٢٠٧ : « ويقال ما نقَمْتَ منه إلا الإحسانَ فأنت تنقِم . قال الكسائى : ونقِمتَ تَنقَم لغة » .

وفى الصحاح للجوهرى ٥/ ٢٠٤٥ : « وقال الكسائى : نقمت بالكسر لغة » . ومثل ذلك نقله عن الصحاح كل من اللسان (بيروت) ١٢/ ٥٩١ وتاج العروس ٨٤/٩ .

٢ ـ فى الكتاب صفحة ١٠٦ (رقم ٢٠) : وتقول وَدِدْتُ أنى فى منزلى بكسر الدال الأولى .

قال بعض الأعراب :

أُحِبُّ بنيتى وَوَدِدْتُ أنى حفرتُ لها برابيةٍ قُبَيْرَا » .

وفى لسان العرب (بيروت) ٣/ ٤٥٤ : « وحكى الزجاجى عن

---

(١) اعتمد على هذا الاعتراض فيما يبدو ـ يوهان فك فى كتابه « العربية » ٩٨ عندما شك فى نسبة الكتاب .

الكسائى : وَوَدَدْتُ الرجل ، بالفتح » . ومثل ذلك فى تاج العروس ٢/ ٥٢٩ .

٣ - فى الكتاب صفحة ١٢٠ (رقم ٤٨) : وتقول جرو لولد الكلب - بكسر الجيم ، وكذلك ثوب رِخو ، وكذلك رِطل للذى يكال فيه . قال الشاعر:

لها رِطلٌ تكيلُ الزيتَ فيه وفلاح يَسُوق لها حمارا »

وفى إصلاح المنطق لابن السكيت ٨ /٣٢ : « الكسائى : رَطل ورِطل ، للذى يكال فيه » .

٤ - فى الكتاب صفحة ١٣٦ (رقم ٩٢) : « وتقول أقبستُه العلم بالألف ، وقَبَسْتُه النار بلا ألف » .

وفى أدب الكاتب لابن قتيبة ٣٨٥ : « أقبست الرجل علما وقبسته ناراً إذا جئته بها ، فإن كان طلبها له قال : أقبسته . وهذا قول اليزيدى . وقال الكسائى: أقبسته ناراً وعِلْماً سواء ، قال : وقبسته أيضاً فيهما جميعا » . ومثل ذلك بالنص فى الصحاح للجوهرى ٢/ ٩٥٧ وفى لسان العرب (بيروت) ٦/ ١٦٧ : « وقال الكسائى : أقبسته ناراً أو عِلْماً سواء . قال : ويجوز طرح الألف منهما » .

وفى شرح نهج البلاغة ٦/ ١٤١ : « وقال الكسائى : أقبسته نارا وعلما سواء . قال : ويجوز : قبسته ، بغير همزة فيهما » .

٥ - فى الكتاب صفحة ١٣٨ (رقم ١٠٧) : « ويقال : المال ينْمو ، والخضاب وأشباهه ينْمِى .

قال الشاعر :

يا حبَّ ليلى لا تغيَّرْ وازْدَدِ

وانْمُ كما ينمِي الخِضابُ فى اليد » .

وفى الغريب المصنف لأبى عبيد القاسم بن سلام ١٥/٦٠٣ : « قال الكسائى : نما الشىء ينمى بالياء لا غير . قال : ولم أسمعه إلا بالواو من أخوين من بنى سليم : ينمو ، ثم سألت عنه بنى سليم ، فلم يعرفوه بالواو » وعنه بالنص فى المزهر للسيوطى ١/ ١٥٠ .

وفى الصحاح للجوهرى ٦/ ٢٥١٥ : « نما المال وغيره ينمى نماء ، وربما قالوا : ينمو نموا ، وأنماه الله . قال الكسائى : ولم أسمعه بالواو إلا من أخوين من بنى سليم ، ثم سألت عنه بنى سليم فلم يعرفوه بالواو » . وانظر اللسان (بيروت) ٣٤١/١٥ .

هذه هذ الكلمات الخمس التى يختلف فيها رأى الكسائى فى كتابه عما رواه عنه اللغويون . وليست هذه الكلمات الخمس جل الكتاب كما يزعم الميمنى ، فالكتاب فيه أكثر من ٢٥٠ كلمة .

ولعل السبب فى هذا الاختلاف والتناقض بين رأى الكسائى فى كتابه ، وما ورواه عنه اللغويون أنه ربما كان رأيا قديما للكسائى دوّنه فى كتابه ، ثم بدا له مع كثرة الرواية ومشافهة الأعراب ـ بعد ذلك ـ خطؤه فتركه وقال بغيره فى بعض كتبه الأخرى التى لم يصل إلينا منها شىء ، ورواه عنه اللغويون فى كتبهم . أو ربما كان رأيه فى كتابه : « ما تلحن فيه العوام » أحدث من تلك الآراء الأخرى التى تناقلها اللغويون . إننا لا نستطيع أن نرجح واحداً من هذين الاحتمالين ؛ لأننا لا نعرف متى ألف الكسائى كتابه : « ما تلحن فيه العوام » أكان ذلك أول تأليف له أم آخر تأليف ؟ لسنا ندرى !

والدليل على أن الكسائى ، كان يغير رأيه فى بعض مسائل العلم ، قول الفراء : « وقال الكسائى بأخرة : واحد الزبانية زِبْنِىّ . وكان قبل ذلك يقول :

لم أسمع لها بواحد . قال الفراء : ولست أدرى ، أقياسا منه أم سماعا ؟ [١] » .

على أن كثيرا من كلمات الكتاب مما يتفق مع ما رواه عنه اللغويون . ومن أمثلة ذلك :

١ ـ فى الكتاب صفحة ١٠٥ (رقم ١٨) : « تقول دَمَعَت عينى ، بفتح الميم » .

وفى لسان العرب (بيروت) ٨/ ٩١ : « وقال الكسائى وأبو زيد : دَمَعَت بفتح الميم لا غير » .

٢ ـ فى الكتاب صفحة ١٢٨ (رقم ٦٥) : « وتقول مشيت حتى أعييتُ بالألف ولا تقول : عَيِيتُ ، إنما يقال فى الأمر الذى ينسدّ عليك » .

وقد وقع الكسائى نفسه فى هذا اللحن ذات مرة ، فَعُيِّرَ بذلك ، فكانت سبب طلبه النحو ؛ روى الفراء أن الكسائى إنما تعلم النحو على الكبر ، وكان سبب تعلمه أنه جاء يوما ، وقد مشى حتى أعيى ، فجلس إلى قوم فيهم فضل ـ وكان يجالسهم كثيرا ـ فقال : قد عَيَّيْتُ ، فقالوا له : أتجالسنا وأنت تلحن ! فقال : كيف لحنت ؟ قالوا له : إن كنت أردت من التعب فقل : أعييت ، وإن كنت أردت من انقطاع الحيلة والتحير فى الأمر ، فقل : عيِيت مخففة ، فأنف من هذه الكلمة ، ثم قام من فوره ذلك ، فسأل عمن يعلم النحو [٢] .

٣ ـ فى الكتاب صفحة ١٢٨ (رقم ٦٦) : برذون وبرذونة ، وغلام وغلامة ، ورجل ورجلة ، وشيخ وشيخة » .

---

(١) معانى القرآن للفراء ٢٨٠/٣ .

(٢) انظر القصة كاملة فى تاريخ بغداد ٤٠٤/١١ وإنباه الرواة ٢٥٧/٢ ومعجم الأدباء ١٨٤/٥ وبغية الوعاة ١٦٣/٢ ونزهة الألباء ٤٣ .

وفى الصحاح للجوهرى ٥/ ٢٠٧٨ « البرذون : الدابة . قال الكسائى : الأنثى من البراذين برذونة » .

٤ ـ فى الكتاب صفحة ١٢٩ (رقم ٦٨) : « وحَدَدْتُ أنا عليه ، فأنا أحِدُّ حِدَّةً ، من الغضب » .

وفى الصحاح للجوهرى (حدد) ١/ ٤٦٠ : « والحدّة : ما يعترى الإنسان من النَّزَق والغضب . وتقول : حَدَدْت على الرجل أَحِدُّ حِدَّةً وحَدّاً ، عن الكسائى » .

٥ ـ فى الكتاب صفحة ١٣٠ (رقم ٧٠) : « .. وتقول أصحو هى أم غيم ؟ » .

وفى الصحاح للجوهرى ٦/ ٢٣٩٩ : « وأصحت السماء أى انقشع عنها الغيم ، فهى مصحية . وقال الكسائى : فهى صحو ولا تقل مصحية » . وانظر اللسان (بيروت) ١٤/ ٤٥٢ .

٦ ـ فى الكتاب صفحة١٣٤ (رقم ٨٤) : « وتقول أعقدت العسل والناطف بالألف .. » .

وفى الصحاح ١/ ٥٠٧ واللسان (بيروت) ٣/ ٢٩٨ : « قال الكسائى: يقال للقطران والرُّب ونحوه : أعقدته حتى تعقّد » .

٧ ـ فى الكتاب صفحة ١٣٦ (رقم ٦٥) : « وتقول دع الثوب حتى يَجِفّ، بكسر الجيم » .

وفى الصحاح ٤/ ١٣٣٨ : « وجفّ الثوب وغيره يجفّ بالكسر .. ويَجَفّ لغة فيه ، حكاها أبو زيد ، وردها الكسائى » . وانظر اللسان (بيروت) ٩/ ٢٨ .

إلى غير ذلك من الكلمات التى يتفق فيها رأى الكسائى هنا مع ما رواه عنه أصحاب المعاجم .

* * *

ونصل الآن إلى أسلوب الكتاب وطريقة معالجته للحن فى عصره ، فنرى أنه غير منهجى على الإطلاق ؛ إذ تسرد فيه الكلمات سرداً وتعد عداً دون أى نوع من الترتيب أو التقسيم ، وليس هذا بغريب على أول تأليف فى موضوع « لحن العامة » ، فهو لا يهتم بجمع النظير إلى نظيره ؛ فالأرقام (١) حَرَِص (٢) نَقَم (٥) عَجَز (١١) عَسَيْتُ (١٨) دَمَع (٦٢) نَكَل عن . كل هذه الأرقام مثلا يجمعها أنها تعالج أفعالاً مفتوحة العين ، وكسرها لحن عند الكسائى .

وكذلك الأرقام (٧) صرفت فلانا (٢٧) شغلنى فلان عن عملى (٤٧) قد حرمته (٧٩) كبت الله عدوك (٨٠) قد خصيت الفحل (٨٨) هديت العروس إلى زوجها (٩٤) حاطك الله بعونه (١٠٢) دفقت الإناء وهرقته . كل هذه الأرقام يجمعها هى الأخرى جامع واحد ، وهو أنها تتعدى بنفسها ، ولا تحتاج إلى همزة التعدية ، فلا يقال : أصرفت ولا أشغلنى ... إلخ .

وكان انعدام المنهج والترتيب فى كتاب الكسائى داعيًا لمن يسمى : «محمد بن أحمد الحنفى العلائى [١] » إلى إعادة كتابته من جديد على الترتيب الأبجدى ، وقد سمى ابن الحنفى كتابه هذا : « النصيحة التامة للخاصة والعامة » [٢] . ومن هذا الكتاب نسخة مخطوطة بمكتبة نور عثمانية

---

(١) لعله محمد بن أحمد العربى الحنفى من علماء القرن العاشر الهجرى . انظر كتاب بروكلمان فى تاريخ الأدب العربى GAL.S II 427 .

(٢) انظر الحديث عنه بتفصيل فى وصف المخطوطات ، فى مقدمة تحقيقنا لكتاب : « ما تلحن فيه العامة » للكسائى ٨٢ ــ ٨٥ .

رقم ٤٨٨٤ تقع فى ست ورقات عنوانها : « النصيحة التامة للخاصة والعامة . وأصلها كتاب البهى فيما يلحن فيه العامة ، أبدعه الإمام أبو الحسن على الكسائى للخليفة هرون الرشيد . ترتيب راقمه الفقّير إلى الله محمد بن أحمد الحنفى العلائى » .

ومن هذا العنوان نعرف شيئا جديدا ، وهو أن كتاب الكسائى يسمى : «البهى فيما يلحن فيه العامة » . وهو اسم لا يوجد على مخطوطات كتاب الكسائى نفسه . كما أننا نعرف هذا العنوان ، لكتاب مفقود فى لحن العامة للفراء [1] .

ومخطوطة العلائى بخط يده ، وهى المسوّدة ، بدليل وجود بعض الفراغات فى بعض الحروف الهجائية ، وزيادات على الهامش لضيق المكان فى بعض الحروف الأخرى .

وتبدأ هذه المخطوطة بالعبارات التالية : « بسم الله الرحمن الرحيم . ما تلحن فيه العامة ويشتبه على بعض الخاصة مما أسسه الإمام العلامة أبو الحسن على الكسائى ، للخليفة المفخم هرون الرشيد رحمة الله عليهما . رتبته على حروف المعجم ، ليسهل تناوله على كل من يفهم ، وسميته بالنصيحة التامة للخاصة والعامة ، مضيفا إليه ما أمكن إلحاقه وزيادته لتتم بذلك فائدته » .

وتبدأ كل فقرة فى كتاب الكسائى بعبارة : « وتقول » أو « ويقال » . وهو يكتفى فى بعض الأحيان بذكر الصواب فحسب ، وبذلك لا نعرف كيف كان نطق الناس فى زمن الكسائى للكلمة التى يتحدث عنها ؛ فهو يقول مثلا (رقم ٨) : « وتقول : قد اشتريت بطانة جيدة بكسر الباء . وقال الله جل

(١) انظر مقدمة تحقيقنالكتابه فى المذكر والمؤنث ٢٥ ـ ٢٧ .

ذكره: ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم ﴾ ، فلا ندرى أكانت تنطق « بطانة » بفتح الباء أو بضمها ! وذلك على العكس من قوله مثلا (رقم ٤٩) : « وتقول : غثت نفسى ، ولا يقال غثيت بالياء ، وكذلك غلَت القدر بلا ياء » ؛ إذ إنه دلنا هنا على أن الناس كانت تقول فى عصره : « غثيت نفسى وغليت القدر » لكن مثل هذا البيان قليل فى كتابه .

ويحرص الكسائى فى كثير من الأحيان على الاستشهاد لما يذكر بالقرآن الكريم والشعر .

ونستفيد من كتاب الكسائى تطورات صوتية ، وأخرى فى الصيغ فحسب ولا يحتوى على أمثلة لظواهر التطور فى الدلالة أو فى النحو .

فمن أمثلة التطور الصوتى قوله (رقم ٣١) : « وتقول : سَمُّور وشَبُّوط وكَلُّوب وسَفُّود ، وكل ما كان على فَعُّول بتشديد العين مفتوح الأول . وكذلك دَبُّوق وعَبُّود وحَسُّون ، إلا حرفين فإن العرب تكلمت بهما بالضم والفتح ، وهما السُّبُّوح والقُدُّوس . وبعضهم يقول : السَّبُّوح والقَدُّوس » .

ففى هذه الأمثلة تطورت اللغة بضم أول الكلمة لكى تنسجم هذه الحركة مع حركة الضم التالية لها ، وذلك من أنواع التأثر الرجعى التام فى حالة الانفصال .

ومن أمثلة التطور الصوتى كذلك قوله (رقم ٧٨) : « ويقال : فلان مَعْدِن العلم ، ولا يقال : مَعْدَن بفتح الدال » ؛ فقد تطورت الكلمة هنا بفتح الدال لتنسجم مع فتحة الميم . وذلك من أنواع التأثر التقدمى التام فى حال الانفصال .

ومن أمثلة المخالفة الصوتية ، وهى إبدال أحد الصوتين المتماثلين صوتا آخر يغلب أن يكون صوتا متوسطا أو صوت علة ـ قول الكسائى (رقم ٣٨) : « ويقال أُترجّ ، وإجانة ، وإجّاص . هذه الأحرف بإسقاط النون » .

فحين ينطق عامة بغداد فى زمن الكسائى هذه الأمثلة : أترنج ، وإنجانة ، وإنجاص ؛ فإن ذلك يعنى بالنسبة للغويين المحدثين حدوث تطور فى الأصوات نتيجة لتأثير قانون المخالفة .

ومن أمثلة التطور فى الصيغة قوله (رقم ٤٩) : « وتقول هذه أتان ، للأنثى من الحمير ، بغير هاء » ؛ إذ يعنى هذا أن العوام كانوا ينطقون هذه الكلمة : « أتانة » بتطور الصيغة من التأنيث بدون علامة إلى التأنيث بالتاء ، بسبب قانون السهولة والتيسير .

ومن أمثلة التطور فى الصيغة كذلك قوله (رقم ٥٠) : « وتقول غثت نفسى ولا يقال غَثيت بالياء . وكذلك غَلَت القدر بلا ياء » ، ففى هذه الأمثلة قياس خاطئ لصيغة (فَعَل) بفتح العين من الناقص على صيغة (فَعِل) بكسر العين كرَضِىَ ، عند اتصالها بتاء التأنيث .

ومن أمثلة التطور فى الصيغة كذلك قوله (رقم ٥١) : « وأغلقت الباب فهو مغلق ، ولا يقال مغلوق » ؛ ففى هذا المثال تطور لصيغة « مغلق » إلى « مغلوق » قياسا على مفتوح ؛ بسبب التلازم والتقابل فى المعنى بين مفتوح ومغلوق .

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٢ - ما يلحن فيه العامة
لأبي الهيذام (القرن الثالث)

هذا الكتاب مفقـود . أما صاحبـه فهو من اللغويـين الشعـراء . واسمـه « كلاب بن حمزة العقيلي » .

وقد ترجم له كل من ابن النديم في الفهرست ١٢٨ وياقوت في معجم الأدباء ٢٠/١٧ والسيوطي في بغية الوعاة ٢٦٦/٢ والمرزباني في معجم الشعراء ٢٤٨ وذكر الثلاثة الأول كتاب « ما يلحن فيه العامة » من بين مؤلفاته .

وقد قال عنه ابن النديم إنه « من أهل حران ، وقد أقام بالبادية ، وقيل إنه كان معلماً ، ودخل الحضرة في أيام القاسم بن عبيد الله ومدحه ، وكان عالماً شاعراً ، وخطه معروف ، وخلط المذهبين » .

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٣- البهاء فيما تلحن فيه العامة

للفراء (٢٠٧ هـ)

هذا الكتاب مفقود لم يصل إلينا . أما صاحبه ، فهو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء ، تلميذ الكسائي وأشهر أصحابه . يقول عنه ثعلب : « لولا الفراء ما كانت اللغة ؛ لأنه حصلها وضبطها ، ولولاه لسقطت العربية ؛ لأنها كانت تتنازع ويدعيها كل من أراد ، ويتكلم الناس على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب [1]» . وقد توفي الفراء في طريق مكة عام ٢٠٧هـ[2].

أما الكتاب فقد ذكره السيوطي في بغية الوعاة ٢ : ٣٣٣/ ١٤ ورآه ابن خلكان ، وقال عنه في كتابه وفيات الأعيان ٥ : ٢٢٩/ ٢ في ترجمته للفراء: « وكتاب البهاء ، وهو صغير الحجم ، ووقفت عليه بعد أن كتبت هذه الترجمة ، ورأيت فيه أكثر الألفاظ التي استعملها أبو العباس ثعلب في كتاب الفصيح ، وهو في حجم الفصيح ، غير أنه غيره ورتبه على صورة أخرى . وعلى الحقيقة ليس لثعلب في الفصح سوى الترتيب وزيادة يسيرة ، وفي كتاب البهاء أيضاً ألفاظ ليست في الفصيح قليلة وليس في الكتابين اختلاف إلا في شيء قليل » .

هذا ويسميه ابن النديم في الفهرست ١٠٦/ ٢ وياقوت في معجم الأدباء ٢٠ : ١٣/ ١٨ « البهى » كما ذكر أنه ألفه للأمير عبد الله بن طاهر .

وقد ذكره ابن خير الإشبيلي في فهرسته فقال (٣١١/ ١٤) : « كتاب

---

(١) معجم الأدباء لياقوت ١١/٢٠ .

(٢) انظر ترجمته ومصادرها في كتاب بروكلمان GAL I. 116; SI 178 .

البهى فى النحو ! (لعله تحريف : اللحن) للفراء ، حدثنى به الشيخ أبو الحسن ! عبد الملك بن محمد بن هشام القيسى ، عن أبى محمد عبد الله ابن محمد بن السيد البطليوسى النحوى ، عن أخيه أبى الحسن على بن محمد ، عن الأستاذ أبى عبد الله محمد بن يونس الحجازى ، عن أبى القاسم أحمد بن أبان بن سيد ، عن أبى على البغدادى ، عن أبى بكر بن الأنبارى قراءة عليه قال : قرأ علينا أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، عن أبى محمد سلمة بن عاصم ، عن يحيى بن زياد الفراء مؤلفه . وقد رواه أيضاً عن أبى بكر ابن الأنبارى بهذا السند أبو محمد عبيد الله بن محمد المروزى الكاتب ، حدثنى بذلك الفقيه أبو بكر بن العربى رحمه الله ، قال : أنا أبو محمد جعفر ابن أحمد السراج وأبو الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفى ، قالا : أنا أبو القاسم على بن المحسن التنوخى ، قال : أنا أبو محمد عبيد الله بن محمد المروزى الكاتب ، عن أبى بكر بن الأنبارى ، قال : قال لنا أبو العباس أحمد ابن يحيى ثعلب ، عن أبى محمد سلمة بن عاصم ، عن يحيى بن زياد الفراء: هذا كتاب البهى، وهو ما تلحن فيه العوام ... فذكره » .

كما ذكره ابن خير كذلك ضمن ما جلبه أبو على البغدادى (القالى) من الأخبار فقال (٣٩٨/ ١٨) : « وكتاب البهى للفراء مسموع ، وفيه قصائد شتى مما قرأته على ابن دريد ، وإنشادات قرأتها من خط إسحاق بن إبراهيم الموصلى ، وقرأتها على ابن دريد فى جزء » .

وممن روى عن الفراء شيئًا من لحن العامة « أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزى » فى كتابه « تقويم اللسان [1] » . وأغلب الظن أنه نقل ما رواه عن

---

(١) سنتحدث عن هذا الكتاب فى حينه .

كتابه « البهاء » المفقود .

وفيما يلى نثبت تلك الاقتباسات عن « تقويم اللسان » (مخطوطة برلين رقم ٦٥٢٨) :

١ ـ **البهام** (٦ أ/ ١٠) : « وهذه الإبهام ، للإصبع المعروفة . والعامة تقول : البِهام . قال الفراء : إنما البِهام جمع البَهْم .. وجمع الإبهام أباهيم » .

٢ ـ **الأباطيل** (١٠ب / ١٤) : « وتقول : فلان يحدث بالأباطيل . قال الفراء : والمولدون يقولون : البواطيل ، وكلام القوم هو الأول » .

٣ ـ **عصاتي** (٣٥ب/ ٧) : « وتقول : هذه عصاى . والعامة تزيد تاء . قال الفراء : أول لحن سمع بالعراق : هذه عصاتى[1] » .

وفى كتاب « الفصيح » لثعلب ، هذا النص عن الفراء ، وأغلب الظن أنه منقول كذلك من « البهاء » له ؛ يقول ثعلب فى الفصيح (٩٩/ ١٢) : « وقال الفراء : كلام العرب إذا عُرِضَ عليك الشيء أن تقول توفَّر وتُحمد ، ولا تقل : توثر » .

* * *

(١) فى إصلاح المنطق لابن السكيت ١٥/٢٩٧ « وزعم الفراء أن أول لحن سمع بالعراق هذه عصاتى » .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٤ - ما تلحن فيه العامة

لأبي عبيدة (٢٠٨ هـ)

لسنا نعرف من هذا الكتاب إلا اسمه ، فهو مفقود لم يصل إلينا . أما صاحبه فهو اللغوى العلامة أبو عبيدة معمر بن المثنى البصرى ، أستاذ أبى عبيد القاسم بن سلام ، وأبى عثمان المازنى ، وأبى حاتم السجستانى ، وغيرهم . ولد سنة ١١٠هـ ، وتوفى سنة ٢٠٨هـ على أرجح الأقوال[١] .

وقد ذكر كتاب لحن العامة ، لأبى عبيدة فى معظم كتب الطبقات التى ترجمت له ؛ مثل الفهرست ٨٦/ ١٨ وإنباه الرواة ٣ : ٢٨٦/ ١٧ ومعجم الأدباء ١٩ : ١٦١/ ٨ وبغية الوعاة ٢ : ٢٩٥/ ١٢

ولعل الفقرة التالية منقولة عنه فى إصلاح المنطق ، يقول ابن السكيت (٩١/ ١٤) : « أبو عبيدة : يقال ضربه بصُفح السيف مضمومة ، والعامة تقول : بصَفح السيف ، أى بعرضه » .

* * *

---

(١) انظر ترجمته ومصادرها فى كتاب بروكلمان : GAL I 103; SI 162 وإنباه الرواة ٢٧٦/٣ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٥ - ما يلحن فيه العامة
للأصمعي (٢١٦ هـ)

ولم يصل إلينا من هذا الكتاب إلا اقتباس وحيد منصوص[(١)] عليه في شرح المفصل لابن يعيش ١ : ٨/ ١٦ يقول ابن يعيش : « .. يقضى منه العجب ، أي يوفى منه العجب حقه ... ولا تكاد العرب تستعمل هذه اللفظة إلا منفيّة نحو : ما قضيت العجب من كذا ، لأنهم يريدون المبالغة في تفخيم الأمر وتعظيمه ، وأنه لا يمكن توفيه العجب حقه لعظمه . قال الشاعر :

أنبئت أن شبيه الوبر أوعدنى   وما قضيت بهذا الموعدى عجبا

هكذا ذكره الأصمعى فى كتابه فيما يلحن فيه العامة . قال : يقولون : قضيت العجب من كذا ، والصواب : ما كدت أقضى منه العجب » .

ومؤلف هذا الكتاب هو اللغوى المشهور أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعى ، روى عنه أنه قال[(٢)] : « أحفظ ست عشرة ألف أرجوزة » . ويقول عنه المبرد [(٣)] : « وكان الأصمعى بحراً فى اللغة ، ولا يعرف مثله فيها وفى كثرة الرواية » .

وقد أفاد من علم الأصمعى كثير من علماء عصره ، كأبى عبيد القاسم ابن سلام ، وأبى حاتم السجستانى ، وأبى الفضل الرياشى ، وغيرهم .

وتوفى الأصمعى بمرو خراسان سنة ٢١٦ هـ عن إحدى وتسعين سنة[(٤)] .

---

(١) انظر فى هذا الموضوع كذلك : شرح الأندلسى للمفصل ٣٢/١ (رسالة دكتوراه بالأزهر ، بتحقيق عبد الباقى الخزرجى سنة ١٩٨٢م) .

(٢) إنباه الرواة ٢ : ٨/١٩٨ .

(٣) إنباه الرواة ٢ : ١٢/٢٠١ .

(٤) انظر ترجمته فى كتاب بروكلمان GAL I 104; S I 163 ومصادر الترجمة فى هامش إنباه الرواة ١٩٧/٢ .

وكتابه « ما يلحن فيه العامة » ذكره ابن خير الإشبيلى فى فهرسته ضمن عدة كتب له وسمّاه : « كتاب لحن العامة » وقال (٣٧٥/ ٥) : « حدثنى بذلك كله الأديب أبو عبد الله محمد بن سليمان النفزى ، عن خاله الأديب أبى محمد غانم بن وليد المخزومى ، عن أبى عمر يوسف بن عبد الله بن خيرون السهمى ، عن أبى القاسم أحمد بن أبان بن سيد ، عن أبى على البغدادى ، عن أبى بكر بن دريد ، عن أبى حاتم السجستانى ، عن الأصمعى » .

والاقتباس السابق من كتاب الأصمعى يرينا طريقته ؛ إذ يذكر خطأ العامة بقوله : « ويقولون » ثم يذكر صحة الكلام بقوله : « والصواب » .

وأغلب الظن أن النص التالى فى التكملة للجواليقى (١٤٣/ ٤) مروى عن كتاب « ما يلحن فيه العامة » للأصمعى : « روى ثعلب عن أبى نصر عن الأصمعى ، قال : الكلتبان مأخوذ من الكلب ، وهى القيادة . والتاء والنون زائدتان . قال : وهذه اللفظة هى القديمة عن العرب وغيرتها العامة الأولى ، فقالت : القلطبان . قال : وجاءت عامة سفلى ، فغيرت على الأولى ، فقالت القرطبان » [1] .

وقد نقل ابن الجوزى المتوفى سنة ٥٩٧ هـ عن كتاب الأصمعى المفقود فى مؤلفه « تقويم اللسان » الذى نتحدث عنه فيما بعد ، ومما نسبه إلى الأصمعى قوله :

١١ أ / ١١ : « قال الأصمعى : تقول اقرأ عليه السلام ، ولا تقل أقرئه السلام فإنه خطأ » .

---

(١) روى هذا النص كذلك فى تقويم اللسان لابن الجوزى ١٤١أ / ٤ .

٤٥ أ / ١٢ : « قال الأصمعي : وهو المملول للذى يكتحل به ويسبر به الجراح ، ولا يقال : الميل ، إنما الميل القطعة من الأرض » .

٥٣ أ / ٩ : « قال الأصمعي : ليهنئك الفارس ، بجزم الهمزة ، وليهنيك بياء ساكنة ، ولا يجوز ليهنِك ، كما تقول العامة » .

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٦- ما خالفت العامة فيه لغات العرب
لأبي عبيد (٢٢٤هـ)

ليس هذا كتاباً مستقلاً كما توهم بروكلمان GAL I 167 وتابعه عليه ريزيتانو في قائمته رقم ٥

والحقيقة أنه فَصْلٌ في كتاب أبي عبيد الضخم : « الغريب المصنف في اللغة[١] » . والذي أوقع بروكلمان في هذا الوهم اقتباس في لسان العرب (٧/ ٢٦٣) عن هذا الفصل نصه : « القاقوزة كالقازوزة ، وهي أعلى منها ، أعجمية معربة . قال أبو عبيد في كتاب : ما خالفت فيه العامة لغات العرب : هي قاقوزة وقازوزة التي تسمى قاقُزَّة » ، ومثل ذلك في تاج العروس (٤/ ٧٠) : « وقال أبو عبيد في كتاب : ما خالفت العامة فيه لغات العرب : هي قاقوزة وقازوزة للتي تسمى قاقُزَّة » .

أما أبو عبيد مؤلف « الغريب المصنف في اللغة » فهو القاسم بن سلام الهروي ، أحد علماء العربية المشهورين . ولد في هراة سنة ١٥٤هـ . وكان أبوه عبداً رومياً . تلقى العلم في البصرة على الأصمعي وأبي عبيدة وأبي زيد الأنصاري وغيرهم ، وفي الكوفة على ابن الأعرابي والكسائي وغيرهما . وقد تولى منصب القضاء في طرسوس ١٨ عاما . وحج في عام ٢١٤هـ ومكث بالحجاز حتى مات في سنة ٢٢٤هـ . يقول[٢] عن كتابه « الغريب المصنف» :

---

(١) انظر كتابنا : Das K. al-Garîb al-Musannaf, S. 26, Nr. 4 وكذلك مقالة Grif-fini في مجلة ZDMG 69 (1915) 71, Fn. 1 والغريب المصنف يطبع الآن بتحقيقنا .

(٢) انظر إنباه الرواة ٣ : ١١/٢٢ .

« مكثت فى تصنيف هذا الكتاب أربعين سنة ، أتلقف ما فيه من أفواه الرجال ، فإذا سمعت حرفا عرفت له موقعا فى الكتاب بتُّ تلك الليلة فرحًا »[1] .

ونسوق فيما يلى ذلك الفصل من كتاب « الغريب المصنف » لندرسه هنا فى إطار التطور اللغوى الذى نقول به .

يقول أبو عبيد (٣٦٨ / ٦) : « باب ما خالفت العامة فيه لغات العرب: الأموى : هو الإذْخِر ، بكسر الألف ، واحدته إذْخِرة . وهو القرْقَلُ باللام لقَرْقَرِ المرأة . وهو الطيلَسان ، بفتح اللام . والمَرْقاة ، بفتح الميم ، والإجّاص بغير نون . وهى الأُبلّة ، مضمومة الألف ، وقُطرُبُل ، بضم القاف . وهو بثق السيل بفتح الباء . وهى البالُوعة ، بالألف . وهذا مَلْك يمنى . وهو درهم ستُّوق وهى قاقوزة وقازوزة ، للتى تسمى قاقُزّة . الكسائى : هو الرَّصاص بالفتح . وهو الأُبْرُيْسَم . وهو الحَوْأب ، للمنهل الذى يقال له الحوَّب . وأنشدنا هو وأبو الجراح :

ولأنت كنت أقلَّ بارِضَ نائلٍ   عند المسائلِ من جِمَادِ الحَوْأبِ

وقال : هو القُرْطُم والقِرطِيم . والمِرعِزّى إن شدّدْت الزاى قصرت ، وإن خففت مددت ، والميم مكسورة على كل حال . غيره : فى الباقلّى مثله ، إذا شدد اللام قصر ، وإذا خففها مد . وكذلك القُبّيْطى ، للناطف . الأحمر : هى الإبرِدة ، بالكسر ، وكذلك الإطْرِيَة ، والإهْلِيلَجَة، وإرْمينيّة بلدة . الكسائى والأصمعى وأبو زيد : عَايَرْت المكاييل وعاورتها لقولهم : عيَّرتها . وأبو الجراح مثله . الأحمر : وهو الثجِير ، بالثاء ، لثجير التمر وغيره . غير واحد : هى

---

(١) انظر ترجمته فى بروكلمان GAL I 106; S I 166 ومصادر الترجمة فى هامش إنباه الرواة ١٢/٢ .

الإنْفَحَة ، بالتخفيف ، والطِّنفِسَة ، والسِّرْداب ، والدِّهليز . وقالوا : عليك إِمْرَة مطاعة ، والإمرة الإمارة » .

تلك هي ثلاثون كلمة يعالجها أبو عبيد في هذا الباب من كتابه « الغريب المصنف » ، ويذكر أن نطق العامة لها يخالف نطق العرب . وثلث هذه الكلمات أعجمي ، وهي : الطيلسان (المعرب للجواليقي ١/٢٢٧) وقُطْرُبل (المعرب ٢٧٣ / ١) وستُّوق (المعرب ١/٢٠٣) وقاقوزة (المعرب ١/٧٣) وأبريسم (المعرب ٢٧/ ٤) ومرعزّى (المعرب ٤/٣٠٧) وإرمينية (المعرب ٦/٢٩) والثجير (المعرب ٢/٩٣) والسرداب (المعرب ١/١٩٩) والدهليز (المعرب ١٨٤/ ١).

ولا يتبع أبو عبيد في ذكر هذه الكلمات الثلاثين أي نوع من أنواع الترتيب ، وإنما يذكرها تبعا لروايتها ، كيفما اتفق له سماعها من الرواة ، وهو لا يذكر في الكثير منها كيفية نطق العامة ، وإنما يكتفي بذكر الصواب فحسب ، فهو حين يقول : « وهو درهم سَتُّوق » لا ندرى نحن إن كانت العامة تضم السين أو تكسرها في كلمة « ستوق » . وحتى حين يقول : « هو الثجير بالثاء » لا تدرى نحن إن كانت هذه الكلمة تنطق حينذاك بالسين أو بالتاء ، وإن كنا نجد في المعرب للجواليقي (٢/٩٣) أنها كانت تنطق بالتاء ؛ إذ يقول الجواليقي : « والعامة يقولون التجير ، وهو خطأ » [١].

وظاهرة إبدال الثاء تاء نراها مطردة في لهجتنا العامية في كثير من الكلمات، مثل : ثقيل وتقيل ، وثوب وتوب ، وعثمان وعتمان، وغير ذلك .

---

(١) وعلى العكس من ذلك لا يتحدث الجواليقي في تكملة درة الخواص (خطأ العوام ٢/١١٧) عن خطأ العامة في نطق كلمة الثجير ، بل عن خطئهم في معناها فيقول : « قولهم الثجير عصارة وإنما العصارة ما يحلب من الشيء المعصور » .

ويبدو فى بعض الكلمات التى ذكرها أبو عبيد ظاهرة الميل إلى تجاور المقطعين الطويلين المغلقين فى اللغة ، بدلاً من المفتوحين أو المفتوح والمغلق ؛ وذلك مثل : « بالوعة » التى يبدو أنها تطورت إلى « بلّوعة » بدليل حرص أبى عبيد على أن يقيد الصيغة الصحيحة بقوله « وهى البالوعة بالألف » . ومن أمثلة ذلك أيضا « قاقوزة » التـى تطورت إلى « قاقُزّة » و « عايرت » التى تطورت إلى « عيّرت » .

ومن أمثلة التأثير الصوتى تطور « قرقل » إلى « قرقر » وهو من أنواع التأثر التقدمى التام فى حال الانفصال .

ومن أمثلة المخالفة الصوتية تطور « إجاص » إلى « إنجاص » وقد سبقت هذه الكلمة فى كتاب الكسائى .

هذا ولم يذكر أبو عبيد أمثلة لتطور الدلالة ، أو التركيب النحوى .

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٧- ما يلحن فيه العامة
لأبي نصر الباهلي (٢٣١ هـ)

وهذا الكتاب مفقود ، ومؤلفه هو : أبو نصر أحمد بن حاتم النحوى ، صاحب الأصمعى وأخلص تلاميذه له . حكى عن الأصمعى أنه كان يقول[١] : « ليس يصدق عنيّ أحد إلا أبو نصر » .

وتوفى أبو نصر الباهلى سنة ٢٣١هـ. وقد بلغ من العمر نيفا وسبعين سنة[٢] . أما كتابه : « ما يلحن فيه العامة » فقد ذكره ابن النديم فى الفهرست ١٥/٨٩ وياقوت فى معجم الأدباء ٢ : ٢٨٥/ ٢ والقفطى فى إنباه الرواة ٣٦/١ والسيوطى فى بغية الوعاة ١/ ٣٠١ .

***

(١) إنباه الرواة ١ : ٨/٣٦ .

(٢) انظر ترجمته ومصادرها فى إنباه الرواة ٣٦/١ .

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٨- إصلاح المنطق
لابن السكيت (٢٤٤ هـ)

طبع هذا الكتاب القيم بشرح وتحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون في سلسلة ذخائر العرب التي تصدرها دار المعارف بمصر سنة ١٩٥٦ .

ولا يعنى هذا الكتاب كثيراً بالحديث عن أخطاء العامة ، بقدر ما يعنى بإثبات الصيغ الصحيحة ، غير أن هدف مؤلفه كان إصلاح أخطاء النطق الشائعة في عصره ؛ ولذلك سماه « إصلاح المنطق » . ويقول الأستاذ عبد السلام هارون في مقدمة تحقيقه لهذا الكتاب (صفحة ١٢) : « يعسر على كثير من الأدباء الذين لم يروا هذا الكتاب أن يفهموا موضوعه حق الفهم ، فيحسبونه ــ كما يتبادر إلى فهمهم ــ أنه في علم المنطق وتصحيح أشكاله ومقاييسه . ولقد ذهب من قبل مؤرخ للآداب العربية (هو جورجي زيدان) في كتابه (تاريخ آداب اللغة العربية ٢ / ١٨) إلى أن ابن السكيت قد ألف في « علم المنطق » . وعلمت بأخرة أن أحد الأساتذة المشتغلين بالفلسفة راقه عنوان هذا الكتاب ، فبادر بانتزاعه من أحد أصحاب المكتبات ، وعاد به جذلان ، حتى إذا كان ببعض الطريق يقلب الطرف في صفحاته ابتسم ، ثم غلبه الضحك مما أخلفه الظن ! » .

ثم يقول : « وهذا الكتاب قد أراد ابن السكيت به أن يعالج داء كان قد استشرى في لغة العرب والمستعربة ، وهو داء اللحن والخطأ في الكلام . فعمد إلى أن يؤلف كتابه ويضمنه أبوابا يمكن بها ضبط جمهرة من لغة العرب » .

ومؤلف هذا الكتاب هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت

والسكيت لقب أبيه إسحاق ، وإنما لقب بذلك ؛ لأنه كان كثير السكوت طويل الصمت .

وكان يعقوب عالما بنحو الكوفيين وعلم القرآن واللغة والشعر ، راوية ثقة أخذ عن البصريين والكوفيين ، كالفراء وأبى عمرو الشيبانى والأثرم وابن الأعرابى . وكان معلمًا للصبيان ببغداد ، ثم أدب أولاد المتوكل . وتوفى سنة ٢٤٤ هـ ويقال إن السبب في وفاته أنه كان مع المتوكل يوما فمرَّ بهما ولداه : المعتز والمؤيد . فقال له : يا يعقوب ، من أحب إليك ؟ ابناى هذان أم الحسن والحسين ؟ فقال : والله إن قنبراً خادم على خير منك ومن ابنيك ، فأمر الأتراك فداسوا بطنه ، فحمل فعاش يوماً وبعض الآخر ، ثم مات [١] .

وقد وصل إلينا كتاب « إصلاح المنطق » برواية أبى محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنبارى المتوفى سنة ٣٠٤ هـ[٢] .

ونسجل فيما يلى ملاحظاتنا على هذا الكتاب القيم فى النقط التالية :

١ ـ قسم ابن السكيت كتابه إلى جزأين كبيرين ، ويظهر أن هذه التجزئة حجمية ، وليست موضوعية ؛ إذ لا يوجد هناك فرق كبير بين موضوعات الجزء الأول وموضوعات الجزء الثانى . ثم قسم كل جزء إلى أبواب يغلب عليها مراعاة الصيغ والأبنية المختلفة ، فباب لفَعْلٍ وفِعْلٍ باختلاف معنى ، وآخر لفَعْلٍ وفِعْلٍ باتفاق معنى ... إلخ إلخ .

٢ ـ اهتم ابن السكيت فى بعض الأحيان ببيان اللهجات العربية واختلافها فى

(١) انظر ترجمته فى كتاب بروكلمان GAL I 117 ; S I 180 وطبقات الزبيدى ٢٢١ وبغية الوعاة ٣٤٩/٢ .

(٢) انظر ترجمته فى إنباه الرواة ٢٨/٣ مع مصادرها فى هامشه .

النطق ؛ مثل (٣٠/ ٩) : « قال أبو عبيدة : تميم من أهل نجد يقولون: نِهْىٌ للغدير ، وغيرهم يقولون : نَهْىٌ » . ومثل (٣٠/ ١٨) : « وقال يونس : أهل العالية يقولون الوَتْرُ في العدد ، والوِتْر في الذَّحْل ، وتميم تقول : الوِتْر في العدد وفي الذّحل سواء » . ومثل (٣١/ ٢) : « ويقال: الصَّرْع لغة قيس ، والصُّرْع لغة تميم ، كلاهما مصدر صرعت » . ومثل (٩٠/ ١٧) : « ويقال ضربه بالسيف صَلْتًا ، إذا جرده من غمده ، ونظر إليه بصَفح وجهه وصُفْح وجهه . وهو اللَّحد واللُّحد ، للذى يحفر في جانب القبر . وهو الرَّفْغ والرُّفْغ ، لأصول الفخذين . الفتح لتميم ، والضم لأهل العالية » . ومثل (٩١/ ٧) : « وقال يونس : أهل العالية يقولون : السُّم والشُّهد وتميم تقول : السَّم والشَّهد » . ومثل (٩٨/ ١٨) : « قال أبو زيد : بنو تميم يقولون : قِمْع وضِلْع . وأهل الحجاز يقولون قِمَع وضِلَع » . ومثل (١٠٣/ ١٤) : « يقال ناقة عِجْلِزَة وعَجْلَزَة ، وهى القوية الشديدة . قيس تقول : عجلزة وتميم تقول : عَجْلَزة » . ومثل (١٣٢/ ٣) : « وأهل الحجاز يقولون : سُكارى وكُسالى وغُيارى بالضم ، وبنو تميم يفتحون » . ومثل (١٧٩/ ١٠) : « وآمين مطولة الألف مخففة الميم ، لغة بنى عامر » ... إلخ إلخ .

٣ ـ ومما يلاحظ كذلك أن ابن السكيت روى في كتابه عن كثير من الأعراب الفصحاء وسماهم مثل : أبي تمام الأعرابى ، والتميمى العدوى؛ وأبى ثروان العكلى ، وأبى جامع ، وأبى الجراح العقيلى ، وأبى جميل الكلابى ، وأبى حزام العكلى ، وأم الحمارس البكرية الكلابية ، وأبى ذبيان بن الرعبل ، وأبى شنبل ، وأبى صاعد الكلابى ، وأبى الغمر العقيلى الكلابى ، وغنية الكلابية ، وقريبة الأسدية ، وأبى مرّة الكلابى ، وأبى مهدى الأعرابى ، وغيرهم .

٤ - يحكي ابن السكيت في كتابه أحياناً أشياء أنكرها بعض من كتبوا في لحن العامة من بعده ؛ مثل (١٠٤/ ١١) : « وقال : سَدَادٌ من عَوَزٍ وسَدَادٌ كل يقال » ؛ ففي درة الغواص (٦٤/ ١) : « ويقولون : هو سَدَاد من عوز ، فيلحنون في فتح السين ، كما لحن هشيم المحدث فيها ، والصواب أن يقال بالكسر » . ثم ساق قصة لحن هشيم (١).

وفي تقويم اللسان لابن الجوزي (٢٧أ / ٨) : « وتقول : في هذا سِدَادٌ من عوز ، بكسر السين والعامة تفتحها » .

وأحياناً أخرى يخالف ابن السكيت من سبقه من اللغويين الذين كتبوا في لحن العامة ؛ مثل (١٣١/ ١٩) : « ويقال : درهم سُتُّوق » . وهذا يخالف ما سبق أن ذكرناه عن أبي عبيد القاسم بن سلام من أنه حكى في كتابه « الغريب المصنف » درهم « سَتُّوق » بالفتح لا غير .

وينص ابن السكيت في بعض الأحيان على اللغة الفصيحة أو الجيدة ؛ مثل (١٠٤/ ١٥) : « ويقال : سَرار الشهر وسِرار الشهر ، والفتح أجود » . ومثل (١١٤/ ٤) : « وحكى عن بعضهم : جلسنا في بَقْعَةٍ طيبة ، وأقمت بَرْهَةَ من الدهر . والكلام بُقْعة وبُرْهة » .

٥ - وعلى الرغم من أن ترك الهمز عادة حجازية قديمة ؛ إذ روى صاحب لسان العرب (١/ ١٤) عن أبي زيد أنه قال : « أهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة لا ينبرون(٢) وقف عليها عيسى بن عمر ، فقال : ما آخذ

---

(١) انظرها كذلك في إنباه الرواة ٣٤٩/٣ .

(٢) النبر هنامعناه الهمز ؛ ففي الصحاح (نبر) ٨٢٢/٢ : « والنبرة الهمزة . وقدنبرت الحرف نبراً ، وقريش لا تنبر ، أي لا تهمز » . وفي لسان العرب (نبر) ٣٩/٧ عن =

من قول تميم إلا بالنبر ، وهم أصحاب النبر ، وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا . قال : وقال أبو عمر الهذلي : قد توضيت ، فلم يهمز وحوّلها ياء »
- نقول : إنه على الرغم من أن ترك الهمز عادة حجازية قديمة ، فإننا نرى اللغويين - ومنهم ابن السكيت - يعيبون من يترك الهمز فى كلامه ؛ لأن الهمز أصبح شعار اللغة الفصحى ، رغم نشأته فى تميم ، كما عرفنا من نص أبى زيد السابق . ولهذا نرى ابن السكيت يعقد فى كتابه فصلا بعنوان : « ما يهمز مما تركت العامة همزة » (١٤٥ - ١٥١) ذكر فيه كلمات لا شك فى أن الحجازيين كانوا يتخلصون من الهمزة فيها ؛ مثل: الفأل ١٤٧/ ١٣ والفأرة ١٤٧/ ١٥ والذئب ١٤٧/ ١٦ والبئر ١٤٧/ ١٧ .

وكان اللغويون القدامى يعترفون بالسماع ، أو بالتطور القديم ، أما التطور الجديد فهو لحن عندهم ، حتى وإن كان مشابها لما سمعوه ، أو كانا يندرجان تحت ظاهرة واحدة عامة ؛ فابن السكيت يقول مثلا (١٤٦/ ١٠) : « وتقول: هى اللبؤة ، فهذه اللغة الفصيحة ، ولبوة لغة » فيعترف بكلمة « لبوه » غير مهموزة ؛ لأنها سمعت عن بعض العرب ، فهى لغة عنده ، ثم يقول بعد ذلك (١٤٦/ ١٠) : « وهو عامر بن لؤىّ ، والعامة تقول : لوىّ ، بلا همز . وتقول : طيِّىء تفعل كذا ، والعامة تقول : طىّ تفعل كذا » ، فلا يعترف ابن

= النهاية لابن الأثير ٥/٧: « والنبر مصدر نبر الحرف ينبره نبراً همزه . وفى الحديث : قال رجل للنبى صلى الله عليه وسلم : يا نبىء الله . فقال : لا تنبر باسمى ، أى تهمز . وفى رواية فقال : إنا معشر قريش لا ننبر . والنبر همز الحرف ، ولم تكن قريش تهمز فى كلامها . ولما حج المهدى قدم الكسائى يصلى بالمدينة ، فهمز ، فأنكر أهل المدينة عليه، وقالوا تنبر فى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقرآن ! » . وهذا كله معناه أن لهجة الحجازيين الأصلية تسهيل الهمز .

السكيت بنطق كلمتى : « لوى » « وطى » لأنهما لم تسمعا عن العرب ، مع أن ترك الهمزة فيهما لا يختلف بحال عن ترك الهمز فى كلمة « لبوة » . ومثل ذلك قوله (١٤٩/ ١٣) : « وقد فقأت عينه ، ولا تقل فقيت » فى مقابل قوله (١٤٩/١٨) : « وقد استخذأت له وخذأت ، وخذيت لغة » ؛ فإن تطور « فقأت » إلى « فقيت » لا يقل شأنًا عن تطور « خَذَأْتُ » إلى « خذيت » .

وبعد أن صار الهمز شعار العربية الفصحى تسابق العرب فى النطق به ، فأدى ذلك إلى همز ما ليس أصله ، مبالغة فى التفصح Overcorrectness ؛ لأنه إذا كانت « خذأت » فصيحة ، و« خذيت » غير فصيحة . و« فقأت » فصيحة ، و« فقيت » غير فصيحة . و« وجأت » (١٥٠/ ٧) فصيحة ، و« وجيت » غير فصيحة ـ فإنه لا مانع من تحول « حلّيت السويق » و« لبّيت بالحج » و« رثيت زوجى » إلى حلأت ولبّأت ورثأت ، عن طريق القياس الخاطىء مبالغة فى التفصح[1] . ولذلك يعقد ابن السكيت فصلاً بعنوان : « وما همزته العرب وليس أصله الهمز » يقول فيه مثلاً (١٥٨/ ١) : « وقالوا : حلأت السويق ، وإنما هو من الحلاوة . وقالوا : لبأت بالحج ، وأصله لبيت ... وقالت امرأة : رثأت زوجى بإثبات الهمز » .

وكان ترك الهمز أحيانًا سببًا فى اختلاط الكلمة بكلمة أخرى ذات معنى مختلف ؛ مثل (١٥١/ ١٣) « قرأت القرآن » ؛ (١٥١/ ١٥) « قريت

---

(١) ذكر اللغويون العرب أمثلة كثيرة للمبالغة فى التفصح ، وإن لم يسموا هذه الظاهرة بهذا الاسم ، كما حاولوا أن يعللوا لها بتعليلات واهية . انظر مثلا الصحاح (لبأ) ٧٠/١ وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٢/٨٨١ والأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ١٥٠/١ ومغنى اللبيب ٦٨٤/٢ وسر صناعة الإعراب ٩٠/١ ؛ ١٠٢/١ والخصائص ١٤٥/٣

الضيف » . ولذلك يعقد ابن السكيت فصلا بعنوان : « ما يهمز فيكون له معنى ، فإذا لم يهمز كان له معنى آخر » (١٥١ ـ ١٥٧) .

ونلاحظ أننا اليوم بعد أن تخلصنا من الهمز فى لهجات الخطاب قد استغنينا فى « قريت » عن معنى القِرَى ، وأصبحت الكلمة تعنى القراءة فحسب منعاً لهذا الاختلاط الذى نبه إليه ابن السكيت .

٦ ـ لم يعتن ابن السكيت كثيراً ببيان الصيغ الملحونة شأنه فى ذلك شأن من سبقه ممن كتبوا فى لحن العامة ، وإنما كان كل همه بيان الصيغ الفصيحة ، غير أنه فى بعض الأبواب ؛ مثل باب : « ما جاء من الأسماء بالفتح » (١٦١/ ١٥) كَثُرَ قوله : « وتقول كذا ولا تقل كذا » مثل قوله (١٦١/ ١٧) : « تقول : ماله دار ولا عَقَار ، ولا تقل عِقار ... وتقول : هو جَفن السيف ، وجفن العين ، ولا تقل جِفن ... والرَّصاص ولا تقل الرِّصاص ... وهو ثدى المرأة ، ولا تقل ثِدْى » .

٧ ـ ومن الأمثلة الكثيرة التى ساقها ابن السكيت فى كتابه نلحظ كل أنواع التطور اللغوى فى الأصوات والصيغ والدلالات :

ففى قوله (١٨٥/ ١) : « ويقال : هم الأسْد أسْد شنوءة ، وهى أفصح من الأزْد » نرى أن الأصل فى هذه الكلمة هو النطق الأول : « الأسْد » المخففة عن « الأَسَد » وأن النطق الثانى تطور عنه حسب القوانين الصوتية ؛ إذ تأثرت السين ، وهى صوت مهموس ، بالدال ، وهو صوت مجهور ، فانقلبت السين إلى نظيرها المجهور وهو الزاى . وذلك من أنواع التأثر الرجعى الناقص فى حال الاتصال .

وفى قوله (١٨٤/ ١) : « البرد اليوم قارس ... ولا يقال : البَرد اليوم

قارص » نرى مثلاً من أمثلة تأثير الراء فى تفخيم الأصوات المجاورة لها .

ومن ظواهر المخالفة الصوتية ، وهى انقلاب أحد الصوتين المتماثلين صوتاً آخر يغلب أن يكون من الأصوات المائعة ، أو الأصوات الشبيهة بأصوات العلة ، قوله (١٧٦/ ١٢) : « ويقال : هو الإجّاص ، ولا تقل إنجاص . وهى الإجّانة ، ولا تقل إنجانة » .

والفقرة التالية تفسر كلها بقانون المخالفة المذكور ؛ يقول ابن السكيت (٣٠١/ ١٩) : « وقد يبدلون بعض الحروف ياء ، قالوا أمّا وأيْما . قال : وسمعت أبا عمرو يقول : قول الله جل ثناؤه : ﴿ انْظُرْ إلى طعَامكَ وشَرَابكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾ أى لم يتغير ، من قوله : ﴿ منْ حَمأٍ مَسْنُونٍ ﴾ قال : فقلت له إن مسنوناً من ذوات التضعيف ويتسنّ من ذوات الياء ؟ قال : أبدلوا النون من يتسنّن ياء ، كما قالوا : تظنّيت ، وإنما الأصل تظننت . وقال العجاج :

تَقَضِّى البازى إذا البازى كَسَرْ

أراد تقضض . وحكى الفراء عن القنانى : قصّيت أظفارى . وحكى ابن الأعرابى : خرجنا نتلعّى ، أى نأخذ اللعاعة ، وهو بقل ناعم فى أول ما يبدو . قال الأصمعى : وقولهم تسرّيت ، أصلها : تسرّرت من السر ، وهو النكاح » .

ومن أمثلة انكماش الصوت المركب ، على مثال نطقنا لكلمتى : بيت ويوم فى اللهجات العامية قوله (١٦٢/ ١٨) : « وتقول الكَوْسَج ، ولا تقل الكُوسَج ، وهو الجَوْرب ، ولا تقل الجُورَب » .

وقد تطورت الكلمة الأخيرة فى لهجاتنا العامية تطوراً آخر ؛ إذ همست الجيم ، وضاع منها الازدواج ، فتحولت إلى شين ، ثم تغير وضع النبر من

المقطع الأول إلى الثانى ، فصارت الكلمة « شُرَاب » وقد تنطق فى بعض اللجهات « شَرَاب » بفتح الشين ، بسبب انسجام الحركات .

ومن أمثلة انقلاب القاف جيما مثل ما حدث لهذا الصوت فى لهجة صعيد مصر قول ابن السكيت (٣٠٨/ ٤) : « وتقول : هو القِرْقِس ، الذى يقول له العامة : الجِرْجِس ... وتقول : الفالوذ والفالوذق ولا تقل : هو الفالوذج » .

وإذا كان ابن السكيت يعتبر كلمتى : « الجرجس » و « الفالوذج » من لحن العامة ، فإن أبا الطيب اللغوى يعتبرهما فصيحتين ، فيقول فى كتابه الإبدال (١/ ٢٤٠) : « ويقال هو الفالوذج والفالوذق » كما يقول فى كتابه ذلك أيضا (١/ ٢٤٤) : « والجرجس والقرقس : دُوَيْبة تطير معروفة . والجرجس والقرقس أيضا : طين يختم به أسود ، وهو فارسى معرب » .

ومن أمثلة التطور فى الصيغ قوله (٣١٩/ ٨) : وهذا شيء مَصُونٌ ولا يقال مُصَانٌ ، وهذا شيء مَعِيبٌ ، ولا يقال مُعَابٌ » . وتفسير التطور هنا هو القياس الخاطيء للصيغ الثلاثية على الصيغ المتعدية بالهمزة فى بناء اسم المفعول منها .

وقد عقد ابن السكيت لتطور الدلالة ثلاثة أبواب : اثنان منها بعنوان : « ومما تضعه العامة فى غير موضعه » صفحة ٢٨٤ وصفحة ٢٨٧ والثالث بعنوان : « ومما يضعه الناس فى غير موضعه » صفحة ٣١٣ غير أن هذه الأبواب الثلاثة لا يوجد بها سوى أربعة أمثلة فحسب لذلك التطور ، تلك هى قوله (٢٧٤/ ١٧) : « قولهم : أكلنا مَلَّةً ، وإنما الملة الرماد الحار » وقوله (٢٨٧/ ٨) : « قولهم : خوجنا نتنزه ، إذا خرجوا إلى البساتين ، وإنما التنزه

التباعد عن المياه والأرياف » . وقوله (٣١٣/ ١٤) : « قولهم للمعلف : آرى ، وإنما الآرى محبس الدابة » . أما المثال الرابع فهو مثال « التنزه » السابق مكرراً فى صفحة ٣١٤/ ٨

وفيما عدا هذه الأمثلة تحتوى تلك الأبواب الثلاثة على بعض التعبيرات اللغوية والأمثال العربية ؛ مثل : « مهلاً يا رجل » ٢٩٠/ ٥ و « هلم يا رجل » ١٢/٢٩٠ و « كذب عليكم الحج » ٢٩٢/ ٣ و « الصيف ضيعت اللبن » ٢٨٨/ ٧ و « عند جفينة الخبر اليقين » ٢٨٨/ ١٥ ومثل هذا الخلط بين التعبيرات اللغوية يوجد ظاهراً فى كتاب « الفاخر » للمفضل بن سلمة ، و « الزاهر » لابن الأنبارى .

وفيما عدا هذه الأبواب الثلاثة توجد فى الكتاب أمثلة أخرى متناثرة لتطور الدلالة ؛ كقول ابن السكيت (٣٣١/ ٢) : « وتقول : هى المزادة ، للتى يستقى فيها الماء ، ولا تقل راوية ، وإنما الراوية البعير أو البغل أو الحمار الذى يحمل عليه الماء » .

٨ - تناول ابن السكيت فى كتابه بعض قواعد الصرف والاشتقاق ؛ فمن القواعد الصرفية الهامة تناوله طريقة اشتقاق المضارع من الماضى المفتوح العين فى قوله (٢١٧/ ٩) : « وما كان ماضيه على فَعَلَ مفتوح العين ، فإن مستقبله يأتى بالضم أو الكسر ، نحو ضرب يضرب ، وقتل يقتل ، ولا يأتى مستقبله بالفتح ، إلا أن تكون لام الفعل أو عين الفعل أحد الحروف الستة ، وهى حروف الحلق : الخاء ، والغين ، والعين ، والحاء ، والهاء ، والهمزة ؛ فإن الحرف إذا كان فيه أحد هذه الستة الأحرف جاء على فَعَلَ يَفْعَلُ ، نحو شدخ يشدخ ، ودمغ يدمغ ، وصنع يصنع ودمعت

عينه تدمع، وذهب يذهب ، وذبح يذبح ، وسمح يسمح ، وسنح يسنح ، وقرأ يقرأ ، وبرأ من الوجع يبرأ . وقد يجيء على القياس ، وإن كان فيه أحد هذه الحروف ، فيأتي مستقبله بالضم أو الكسر ، نحو دخَنت النار تدخُن ، ودخَل يدخُل . ولم يأت الماضي والمستقبل بالفتح إذا لم يكن فيه أحد هذه الحروف الستة إلا حرفًا واحداً جاء نادراً ، وهو أبى يأبى . وزاد أبو عمرو : ركَن يركَن . وخالفه أهل العربية : الفراء وغيره ، فقالوا: يقال : ركَن يرْكُن وركِنَ يرْكَنُ ».

وفي الكتاب عدة ضوابط هامة في أبنية العربية ، يسير فيها ابن السكيت على منهج يذكرنا بمنهج ابن خالويه في كتابه : « ليس في كلام العرب » . يقول ابن السكيت مثلا (٢٢٢/ ٤) : « وليس يأتي مفعول من ذوات الثلاثة من ذوات الواو بالتمام إلا حرفان ، وهو : مسك مَدْووف ، وثوب مَصْوون ، فإن هذين جاءا نادرين ، والكلام مَصُون ومَدُوف . فأما ما كان من ذوات الياء ، فإنه يجيء بالنقصان والتمام ، نحو طعام مَكِيلٌ ومكْيولٌ ، ومبيع ومبيوع ، وثوب مخيط ومخيوط . فإذا قالوا مخيط بنوه على النقص لنقصان الياء في خِطْتُ . والياء في مخيط واو مفعول انقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، وإنما انكسر ما قبلها لسقوط الياء ، فكسر ما قبلها ليعلم أن الساقط ياء . ومن قال : مخيوط أخرجه على التمام » .

٩ - عقد ابن السكيت بابًا للعدد شرح فيه بعض قواعده ، كقوله (١٥/٢٩٨) : « وتقول للمذكر : واحد واثنان وثلاثة إلى العشرة ؛ تثبت الهاء . فمن ذلك : ثلاثة أفلس ، وثلاثة دراهم ، وأربعة أكلب ، وخمسة قراريط ، وستة أبيات ، فكله بالهاء . ومن كلام العامة أن يحذفوا الهاء .

وإذا أردت المؤنث قلت : واحدة واثنتان وثنتان وثلاث وأربع إلى العشر ، بإسقاط الهاء . وتقول : ثلاث أدؤر ، وأربع نسوة ، وخمس أينُق . فإذا جاوزت العشرة قلت في المذكر : أحد عَشَر ومن العرب من يسكن العين أحَدَ عْشَرَ ، وكذلك يسكنها إلى تسعة عْشَر ، إلا الاثنى عَشَر ؛ فإن العين لا تسكن لسكون الألف والياء قبلها » .

١٠ ـ ونحن نعرف من كتاب « إصلاح المنطق » أن الناس في عصر ابن السكيت كانوا يستعملون اسم الموصول : « الذى » بمعنى « إذ » بعد عبارة « الحمد لله » ؛ فلا يحتاجون إلى ضمير يعود إليه . يقول ابن السكيت (١٧/٣٠٥) : « وتقول : الحمد لله إذ كان كذا وكذا ، ولا تقل الحمد لله الذى كان كذا وكذا، حتى تقول : به ، أو منه ، أو بأمره ، أو بصنعه » .

وقد نبه إلى ذلك أيضًا كل من الجوهرى في الصحاح (جيأ) ٤٢/١ والحريرى في درة الغواص ١٠٠/ ١٥ وابن الجوزى في تقويم اللسان ٩ب/ ١ ولا يزال هذا الاستعمال جارياً حتى الآن في قولنا مثلا : الحمد لله اللى جيت[1] » .

١١ ـ ومن قوله (٣٠٧/ ١٣) : « ويقال لقيته عامًا أوّلَ ، ولا تقل عامَ الأول » نعرف تطور عبارة « عَمْنَوّل » التى تجرى على ألسنة الناس في لهجاتنا العامية ، فهذه النون هى التنوين في « عامًا » ، وقد سهلت الهمزة وسكنت الميم للتخفيف .

١٢ ـ وقد تعرض ابن السكيت لبعض المؤنثات السماعية ، وهى ما تخلو من إحدى علامات التأنيث . وذكر منها ما يجوز تذكيره في الكلام العربى؛

(١) انظر في هذا مقالة أستاذى « شبيتالر » Spitaler عن « الحمد لله الذى وما أشبهه » في مجلة Oriens (١٩٦٢) مجلد ١٥ صفحة ٩٧ ـ ١١٤ .

مثل : السكين ٣٥٩/ ٦ والدلو ٣٥٩/ ١٥ والسلاح ٣٦٠/ ٨ والذّنوب ٣٦١/ ٤ والسبيل والطريق ٣٦١/ ١٤ والإبط ٣٦٢/ ٤ .

١٣ ـ ويذكر ابن السكيت بعد ذلك كله عدة أبواب لما لا يستعمل إلا منفيًا من العبارات ، بعضها بعنوان : « ما يتكلم فيه بالجحد » ٣٨٣ وبعضها بعنوان « مالا يتكلم فيه إلا بالجحد » ٣٨٥ ويكتفى فى بعضها الآخر بكلمة « باب » .

ومن أمثلة ذلك قوله (٣٨٣/ ١٦) : « يقال : ماله صامت ولا ناطق . فالصامت : الذهب والفضة . والناطق : الكبد ، يعنى الإبل والغنم والخيل » . ومثل قوله (٣٨٤/ ١٠) : « ما له سَعْنَةٌ ولا مَعْنَةٌ ، أى قليل ولا كثير » . ومثل قوله (٣٩٣/ ١١) : « لا أفعله ما اختلف الملوان ، والفتيان ، والعصران ، والجديدان ، والأجدّان ، يعنى الليل والنهار » .

١٤ ـ عقد ابن السكيت بعد ذلك بابًا لما جاء مثنى (٣٩٤ ـ ٤٠٠) من أمثلته الحجران : الذهب والفضة ، والأسودان : التمر والماء ، والأبيضان: اللبن والماء ، والأحمران : الشراب واللحم ، والخافقان : المشرق والمغرب. ثم عقد بابًا آخر للاسمين يغلب أحدهما على صاحبه ، لشهرته أو لخفته على الناس . ومن أمثلته قوله (٤٠٢/ ٣) : «والعمران : أبو بكر وعمر ، فغلب عمر ؛ لأنه أخف الاسمين وقيل لعثمان رحمة الله عليه : تسلك سيرة العمرين ... قال الفراء : أخبرنى معاذ الهراء ، قال : لقد قيل سيرة العمرين قبل أن يولد عمر بن عبد العزيز . وقال أبو عبيدة : فإن قيل : كيف بدئ بعمر قبل أبى بكر وهو قبله ، وهو أفضل منه ؟ قيل . إن العرب تفعل هذا يبدءون بالأخس ؛

يقولون : ربيعة ومضر ، وسليم وعامر ، ولم يترك قليلا ولا كثيراً . قال أبو يوسف . وزعم الأصمعى ، عن أبى هلال الراسبى ، عن قتادة أنه سئل عن عتق أمهات الأولاد ، فقال : أعتق العمران فما بينهما من الخلفاء أمهات الأولاد . ففى قول قتادة عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز ؛ لأنه لم يكن بين أبى بكر رحمة الله عليه ، وعمر رحمة الله عليه خليفة » .

ثم عقد ابن السكيت باباً ثالثًا لما أتى مثنى من أسماء الناس لاتفاق الاسمين ، من أمثلته (٤٠٤ / ١) : « والعامران : عامر بن مالك بن جعفر ، وهو ملاعب الأسنة ، وهو أبو براء ، وعامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب » .

١٥ ـ ويختتم ابن السكيت كتابه بباب من الألفاظ ، وبابين لما جاء على وزن فُعَلَة بضم الفاء وفتح العين ؛ أحدهما للصفات ، مثل قوله (١٧/٤٢٨) : «ورجل هُمَزة لُمَزة يهمز الناس ويلمزهم ، أى يعيبهم » . وثانيهما للأسماء ، مثل قوله (٤٢٩/ ١٦) : « والنُّعَرة ذباب أخضر أزرق يدخل فى أنوف الدواب » .

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٩- ما يلحن فيه العامة

للمازني (٢٤٩ هـ)

وهذا الكتاب مفقود ، ذكره بعض من ترجموا لصاحبه ؛ كابن النديم فى الفهرست ٦/٩١ والقفطى فى إنباه الرواة ١/ ٢٤٧ وابن الأنبارى فى نزهة الألباء ١٢٥/ ٥ وياقوت فى معجم الأدباء ٧/ ١٢٢ والسيوطى فى بغية الوعاة ١/ ٤٦٥ وغيرهم .

أما صاحب هذا الكتاب فهو : أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية ، وقيل: بكر بن محمد بن عدى بن حبيب المازنى النحوى المشهور . تلقى العلم على أبى عبيدة ، والأصمعى ، وأبى زيد ، وغيرهم من مشاهير عصره ، كما روى عنه الفضل بن محمد اليزيدى ، وأبو العباس المبرد .

كان المازنى إماما فى العربية ، متسعًا فى الرواية ، لم يناظره أحد إلا قطعه لقدرته على الكلام . ويقول عنه تلميذه المبرد : « لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبى عثمان » .

وقد توفى المازنى ٢٤٩هـ على أرجح الأقوال[١] .

* * *

(١) انظر ترجمته ومصادرها ق : GALS I 163 وهامش إنباه الرواة ١/٢٤٦

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

١٠- ما تلحن فيه العامة
لأبي حاتم السجستاني (٢٥٥هـ)

صاحبه سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم أبو حاتم السجستانى ، نزيل البصرة كان كثير الرواية عن أبى زيد وأبى عبيدة والأصمعى ، كما روى عن عمرو بن كركرة وروح بن عبادة . وقرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرتين . وكان ابن دريد من تلاميذه المخلصين .

وتذكر المصادر أنه كان أعلم الناس بالعروض واستخراج المعمى ، وكان يعنى باللغة ، وترك النحو بعد اعتنائه به حتى كأنه نسيه ، ولم يكن حاذقًا فيه .

قال أبو بكر بن دريد تلميذه : « مات أبو حاتم بالبصرة فى رجب سنة خمس وخمسين ومائتين ، ودفن بسرة المصلى ، وصلى عليه سليمان بن جعفر بن سليمان بن على بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب ـ وكان والى البصرة يومئذ [(١)] » .

وكتابه : « ما تلحن فيه العامة » مفقود لم يصل إلينا ، وإن كانت كتب التراجم تذكره وتختلف فى تسميته ؛ فقد سماه « ما تلحن فيه العامة » كل من ابن النديم فى الفهرست ٩٣/ ٧ وياقوت فى معجم الأدباء ١١/ ٢٦٥ والسيوطى فى الأشباه والنظائر ١٢٩/٤ والقفطى فى إنباه الرواة ٦٢/٢ وسماه الزبيدى فى لحن العوام ٥/ ١٠ والسيوطى فى بغية الوعاة ١/ ٦٠٦ والبكرى فى معجم ما استعجم ٢/ ٣٥٩ ، ٤/ ١٢٦٥ « لحن العامة » .

كما سماه بهذا الاسم الأخير كذلك ابن خير الإشبيلى فى فهرسته

---

(١) انظر ترجمته ومصادرها فى GAL I 107; S I 167 وهامش إنباه الرواة ٥٨/٢ .

٣/٣٤٨ وذكر طريق روايته إليه ، فقال : « كتاب لحن العامة ، لأبي حاتم السجستاني ، تبويب أبي علي البغدادي ، حدثني به الشيخ أبو عبد الله محمد ابن سليمان بن أحمد النفري رحمه الله ، عن خاله الأديب أبي محمد غانم ابن وليد المخزومي ، عن أبي عمر يوسف بن عبد الله بن خيرون السهمي ، عن صاحب الشرطة أبي القاسم أحمد بن أبان بن سيد ، عن أبي علي البغدادي ، قال : قرأته غير مبوب على أبي بكر بن دريد ، عن أبي حاتم سهل ابن محمد السجستاني مؤلفه ، رحمه الله » .

ومن كلام ابن خير نعرف أن أبا حاتم ألف كتابه غير مبوّب ، ولعله كان يشبه كتاب الكسائي ، وتذكر فيه الكلمة وراء صاحبتها ، دون مراعاة لأي نوع من أنواع الترتيب ـ وأن الذي قام بتبويبه وترتيب مادته هو أبو علي البغدادي المعروف بالقالي صاحب كتاب الأمالي المشهور .

أما الأزهري ، فقد سمى كتاب أبي حاتم : « إصلاح المزال والمفسد » فقال في كتابه تهذيب اللغة (١ : ٢٢/ ٢٢) : « ولأبي حاتم كتاب كبير في إصلاح المزال والمفسد ، وقد قرأته فرأيته مشتملاً على الفوائد الجمة ، وما رأيت كتاباً في هذا الباب أنبل منه ولا أكمل » .

ولعل هذه التسمية تخص باباً في الكتاب كله ؛ ففي تهذيب اللغة (١ : ٣٨/ ١١) : « وقد وضع أبو حاتم هذا الحرف في باب المزال والمفسد » .

وعلى الرغم من ضياع هذا الكتاب فقد عثرنا على نقول كثيرة في لحن العامة مروية عن أبي حاتم ، ونظن أنها مأخوذة عن كتابه ، ولا سيما تلك التي توجد في المعاجم العربية .

وفيما يلي نثبت نص هذه النقول ، ونعزوها إلى مصادرها التي أخذناها

عنها بعد أن رتبنا المادة اللغوية الموجودة بها ترتيبًا أبجديًا ، ليسهل الرجوع إليها في دراستنا لمادة الكتاب ، وطريقة أبي حاتم السجستاني في تأليفها ، فيما بعد .

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

" نصوص من لحن العامة لأبي حاتم "

* أبق :

حدثنا الأصمعى قال : حدثنا عيسى بن عمر ، قال : خاصم رجل رجلاً إلى ابن يعمر ، فقال : أصلحك الله ! إنه باعنى غلاما بيّاقا ، فقال يحيى : لو قلت أبوقا ! قال أبو حاتم : كذلك الصواب ، رجل أبوق وأبّاق وآبق ، يقال : أبَق يأبِق ، والعامة تقول : يأبَق ، وهو خطأ » . [طبقات الزبيدى ٢٣/ ١١] .

* إجانة :

الإنجانة لغة فى الإجّانة [الشوارد للصاغانى ٢٠٤] .

* إخوة وإخوان :

« هم الإخوة ، إذا كانوا لأب ، وهم الإخوان ، إذا لم يكونوا لأب . قال أبو حاتم : قال أهل البصرة أجمعون : الإخوة فى النسب ، والإخوان فى الصداقة . تقول : قال رجل من إخوانى وأصدقائى . فإذا كان أخاه فى النسب قالوا : إخوانى . قال : وهذا غلط ، يقال للأصدقاء وغير الأصدقاء إخوة وإخوان قال الله عز وجل : ﴿ إنّما المُؤْمِنُونَ إخْوَةٌ ﴾ ولم يعن النسب ، وقال : ﴿ أو بيوت إخْوانِكم ﴾ وهذا فى النسب ، وقال : ﴿ فإخْوانكُم فى الدِّين وَمَوَالِيكم ﴾ » . [اللسان (أخا) ١٨/ ٢٢].

* اصطخرى :

النسبة إلى اصْطَخْر : اصْطَخْرَزِىّ ، على غير قياس [الشوارد للصاغانى ٢٠٥] .

* ألا :

« قال أبو حاتم : قال الأصمعي : يقال : ما ألوت جَهْداً ، أى لم أدَعْ جَهْداً .قال : والعامة تقول : ما آلوك جَهْداً ، وهو خطأ » . [اللسان (ألا) ١٨/ ٤٢] .

* الله :

« وقال أبو حاتم : بعض العامة تقول : لا وَالَهْ » فيحذفون الألف التى قبل الهاء فى اللفظ ، ولا بد من ذلك . وإنما لفظة : « لا وَالله » ، وإن لم تكتب فى الخط ألف ، كما كتبوا « الرحمن » بغير ألف ، ولم يحذفوها من اللفظ . واسم الله عز وجل ينبغى أن يجل ، فيتكلم به بأصوب الصواب . وقد وضع لهم من لا جُزِىَ خيراً بيت رجز على الحذف ، فقال :

قد جاء سَيْلٌ جاء من أمْرِ الَهْ   يَحْرِد حَرْدَ الجنّة المُغِلّهْ » .

[البارع ١٨/ ٧] .

* إمّالا :

قال أبو حاتم : والعامة تقول أيضا : أُمّالى ، فيضمون الألف ، وهو خطأ أيضا . قال : والصواب : إمالا ، غير ممال ؛ لأن الأدوات لاتمال [لسان (إمالا) ٢٠/ ٣٥٨] .

* إنْس :

« أبو حاتم : أنست به إنْسًا بكسر الألف ، ولا يقال : أُنْسًا ، إنّما الأُنْسُ حديث النساء ومؤانستهن . رواه أبو حاتم عن أبى زيد » . [اللسان (أنس) ٧/ ٣١١] .

* أَهْلُ ذاك :

« وروى أبو حاتم فى كتاب المزال والمفسد عن الأصمعى : يقال استوجب ذلك واستحقه ولا يقال : استأهله ولا أنت تستأهل ، ولكن تقول هو أهل ذاك وأهل لذاك ، ويقال : هو أهلة ذلك » . [لسان العرب (أهل) ١٣/ ٣١] .

* بَرْنكان :

« أبو حاتم : ثوب بَرنكَانِىّ لضرب من الأكسية ، وهو ما تلحن فيه العامة، فتقول برَّكان . وقلت للأصمعي : هل يقال : تبركنت ؟ قال : لا أعرفه . قال : ولا يقال برَّكان إنما هو بَرْنكَان وبَرْنكانىّ صفتان » . [المخصص ٤ : ٨٠/ ١٩] .

* البصرة :

« وسأل رجل أبا حاتم عن قول العامة : البَصِرَة ، فقال : هو خطأ ، إنما سميت البَصْرة للحجارة البيض التى فى المِرْبَد ، وأنشد :

سقى البَصْرَةَ الوسمى من غير حبها فإن بها منى صدى لا يريمها

... قال وأنشدنا أبو حاتم لأعرابى من بنى تميم قدم البصرة فرأى أهلها :

ما أنا بالبَصْرَة بالبَصْرِىّ ولا شبيهٌ زيهُم بزِيِّى

قال أبو حاتم : ولو كانت البَصِرة ، كما قيل ، ونسبت إليها لقلت : بَصَرِىّ ، كما قالوا نمرِىّ » . [ذيل أمالى القالى ٢١/ ١٦] .

* بعض وكل :

« قال أبو حاتم : قلت للأصمعى : رأيت فى كتاب ابن المقفع : « العلم

كثير ، ولكن أخذ البعض خير من ترك الكل » ، فأنكره أشد الإنكار ، وقال : الألف واللام لا يدخلان فى « بعض » و « كل » ؛ لأنهما معرفة بغير ألف ولام . وفى القرآن العزيز : ﴿ وكُلٌ أتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾ ، قال أبو حاتم : ولا تقول العرب : الكل ولا البعض ، وقد استعمله الناس حتى سيبويه والأخفش فى كتبهما ؛ لقلة علمهما بهذا النحو ، فاجتنب ذلك فإنه ليس من كلام العرب . وقال الأزهرى : النحويون أجازوا الألف واللام فى « بعض » و « كل » ، وإن أباه الأصمعى » . [اللسان (بعض) ٨/ ٣٨٧ والمزهر ٢ : ١٥٨/ ٢٠].

*** بغدين :**

بَغْدِينُ : لغة فى بغداد [الشوارد للصاغانى ٢٠٤]

*** جَايذان :**

« اسم موضع ذكره أبو حاتم فى : « لحن العامة » . قال : يقولون : بُرٌّ زَيْدَانى ، وسَمَكٌ زيدانى . وإنما هو جايِذَانىّ ، منسوب إلى موضع يقال له جايذان » [معجم ما استعجم ٢/ ٣٥٩] .

*** الجَبَّانة :**

« وقال أبو حاتم : تقول العامة خرجنا إلى الجبَّان . والصواب : إلى الجبَّانة؛ لأنها واحد ، والجمع الجَبَّان . وجمع الجبَّان ، الجبابين ؛ ألا ترى بالكوفة جبّانة عرزم ، وجبّانة السبيع ، وجبانة كذا ، وجبانة كذا » . [البارع ١١٦/ ١٣].

*** الجِرَّة :**

« قال أبو حاتم : ويقال : فلان لا يُخْنَقُ على جِرَّتِه . والجِرَّةُ : آلة تدسع

بها الشاه أو البعير ، إذا أراد أن يجتر ، بكسر الجيم لا غير . قال الشاعر :

وتفزع الشَّوْل منها حين يفجؤها حتى تقطع فى أعناقها الجِرَّ

والعامة يقولون : فلان لا يخنق على جَرَّته ، بفتح الجيم ، والصواب : على جِرَّته » . [البارع ١٠٨/ ١٧].

*** الجرم :**

« قال أبو حاتم : قد أولعت العامة بقولهم : فلان صافى الجِرْم ، أى الصوت أو الحلق . وهو خطأ » . [اللسان (جرم) ١٤/ ٣٦٠].

*** الجَسْر :**

« قال أبو حاتم : قال الأصمعى : قال أبو عمرو : تقول للقبيلة التى من قيس عَيْلان : « جَسْر » بالفتح . وكذلك جَسْر النهر بفتح الجيم . وقال : ولم أسمع الجِسْر ، بكسر الجيم ، فى شىء » . [البارع ١٣٥/ ١٧].

*** الجَوْخَان :**

« والجَوْخَان : بَيْدَرُ القمح ونحوه ، بصرية . وجمعها : جواخين ... قال أبو حاتم : تقول العامة : الجَوْخَان ، وهو فارسى معرب . وهو بالعربية : الجَرِينُ والمِسْطَحُ » . [اللسان (جوخ) ٣/ ٤٩٠] .

*** الجنبذة :**

الجَنَبَذَة : القُبَّة ، لغة فى : الجُنْبُذة [الشوارد للصاغانى ٢٠٤] .

*** الحَب :**

يجمع الحَبُّ على حُبَّان ، كَسَمْنٍ وسُمْنانٍ ، وتَمْر وتُمْرانٍ ، ولَحم ولُحْمانٍ [الشوارد للصاغانى ٢٠٣].

* الحِدَأة :

« وقال أبو حاتم : أهل الحجاز يخطئون ، فيقولون لهذا الطائر : الحُدَيَّا ، وهو خطأ ، ويجمعونه : الحدادى ، وهو خطأ » [اللسان (حدأ) ١/ ٤٧].

* الحشمة :

الحُشْمَة : لغة في الحِشْمَة [الشوارد للصاغاني ٢٠٥] .

* حفينة :

عند حُفَيْنَةَ الخبرُ اليقين ، بالحاء المهملة [الشوارد للصاغاني ٢٠١].

* حم وطس :

« قال أبو حاتم : قالت العامة في جمع « طس » و « وحم » : طواسين ، وحواميم . قال : والصواب : ذوات طس ، وذوات حم ، وذوات ألم . وأنشد بيت الكميت :

وَجَدْنَا لكم في آلِ حم آيةً   تأوّلها منّا تَقِيٌّ ومُعْرِبُ » .

[اللسان (طس) ١٧/ ١٣٥] .

* حين وحيث :

« العرب تقول : جئت من أين لا تعلم ، أي من حيث لا تعلم : قال الأصمعي : ومما تخطىء فيه العامة والخاصة باب (حين وحيث) ؛ غلط فيه العلماء مثل أبي عبيدة وسيبويه . قال أبو حاتم : رأيت في كتاب سيبويه أشياء كثيرة يجعل حينَ : حيث . وكذلك في كتاب أبي عبيدة بخطه . قال أبو حاتم : واعلم أن حين وحيث ظرفان ، فحين ظرف من الزمان ، وحيث ظرف من المكان ، ولكل واحد منهما حدّ لا يجاوزه ، والأكثر من الناس جعلوهما

معًا : حيثُ . قال : والصواب أن تقول : رأيتك حيثُ كنتَ ، أى فى الموضع الذى كنت فيه . واذهب حيثُ شئتَ ، أى إلى أى موضع شئت . وقال الله عزّ وجل : ﴿ وكُلاَ من حَيْثُ شئتُما ﴾ . ويقال : رأيتك حين خرج الحاج ، أى فى ذلك الوقت ، فهذا ظرف من الزمان . ولا يجوز حيث خرج الحاج . وتقول : ائتنى حين يقدم الحاج ، ولا يجوز حيث يقدم الحاج . وقد صيّر الناس هذا كله : حيث . فليتعهّد الرجل كلامه ، فإذا كان موضع يحسن فيه أين ، وأى موضع ، فهو حيث ؛ لأن أين معناه حيث ، وقولهم : حيث كانوا وأين كانوا معناهما واحد ، ولكن أجازوا الجمع بينهما ، لاختلاف اللفظين . واعلم أنه يحسن فى موضع حين : لمّا وإذ ووقت ويوم وساعة ومتى . تقول : رأيتك لما جئت ، وحين جئت ، وإذ جئت . ويقال : سأعطيك إذ جئت ، ومتى جئت » . [اللسان (حيث) ٢/ ٤٤٦ (حين) ١٦/ ٢٩٢] .

* **التخفيف عند تميم :**

تميم تخفف كل اسم على فَعِل وفَعُل ، يقولون فى أَقِط وحَذِر : أَقْط وحَذْر [الشوارد للصاغانى ٢٠٢] .

* **دِجْلة :**

« قال أبو حاتم : تقول : أتيت دِجْلة ؛ ولا تقل الدِّجْلة ، كما لا تقول : المكّة » [البارع ١٢٨/ ٤] .

* **دحية :**

دَحْيَة ، ولا يقال : دِحْية [الشوارد للصاغانى ٢٠٣]

* **دِرْهَم :**

« وقال أبو حاتم : يقال : دِرْهَم ، على مثال فِعْلَل ، بكسر الفاء وسكون

العين وفتح اللام الأول ، ولا يقال : دِرْهِم ، على مثال فِعْلِل ، بكسر الفاء واللام الأول . وتقول العرب : ربح المتاع للدرهم درهما ، ولا يقال : ربح بالدرهم درهما » . [البارع ٤٠/ ٣].

*** الدوّاج :**

الدُّوَّاج والدُّوَاج : الذى يلبس أهل بغداد [الشوارد للصاغانى ٢٠٥] .

*** ذُبابة :**

« وقال أبو حاتم : العوام يقولون للذباب ذبابة ، وإنما هو بقية من الدين » . [لحن العوام للزبيدى ٣٤/ ٨].

*** الذبحة :**

الذَّبَحَة ، مثل : التَّوَلَة ، وجمع الحَلْق : لغة فى الذُّبَحَة [الشوارد للصاغانى ٢٠٤].

*** الرئىّ :**

الرِّئِىُّ من الجن : لغة فى الرَّئِىّ ، وكذلك كل فَعِيل ثانية أحد حروف الحلق ؛ نحو : رِغِيف وشِعِير وبِعِير وسِعِيد [الشوارد للصاغانى ٢٠٢] .

*** ربّما :**

« قال أبو حاتم : من الخطأ قول العامة : ربما رأيته كثيراً . و (ربما) إنما وضعت للتقليل » [اللسان (ريب) ١/ ٣٩٣] .

*** الرّحى :**

تجمع الرَّحَى : رُحِيًا ورِحِيًا [الشوارد للصاغانى ٢٠٤] .

*** رُويدكني :**

يقال : رُوَيْدَكَنِي ، وللمؤنث : رُوَيْدَكِنِي ، ورويدكُمانى ، ورويدكمونى، ورُوَيْدَكُنَّنِي [الشواردى للصاغانى ٢٠٢].

*** الرِّيح :**

« وأنكر أبو حاتم على عمارة بن عقيل جمعه الريح على أرياح . قال : فقلت له فيه : إنما هو أرواح ، فقال : قد قال الله تبارك وتعالى : ﴿ وأرسلنا الرياح ﴾ وإنما الأرواح جمع روح . قال : فعلمت بذلك أنه ليس ممن يؤخذ عنه » . [اللسان (روح) ٣/ ٢٨١].

*** سذوم :**

« قال أبو حاتم فى كتاب المزال والمفسد : إنما هو سَذُوم ، بالذال المعجمة.

قال : والدال خطأ . قال الأزهرى : وهذا عندى هو الصحيح » . [اللسان (سدم) ١٥/ ١٧٧ والميدانى ١/ ١٢٨ ومعجم البلدان ٥/ ٥٣ وتهذيب اللغة ١٢/ ٣٧٤].

*** الشَّجَر :**

« قال أبو حاتم : العامة يقولون : الشِّجَر ، بكسر الشين . وهو لغة . والجيد الفتح ، كما يقرأ فى القرآن : ﴿ والنَّجْمُ والشَّجَر يَسْجُدَان ﴾ . [البارع ١١٩/ ٣١].

*** الشفنترى :**

الشَّفَنْتَرَى من الْمُشْفَتِرّ ، وهو المتفرِّق [الشوارد للصاغانى ٢٠٤].

*** اشتغلت :**

لا يقال : اشتغلت [الشوارد للصاغانى ٢٠٣] .

*** الشُونُوز :**

الشُونُوز لغة فى الشُّينيز [الشوارد للصاغانى ٢٠٥] .

الشمع :

« قرأت بخط أبى على المحسِّن بن إبراهيم بن هلال الصابى ، قرأنا على أبى سعيد الحسن بن عبد الله (السيرافى) فى كتاب « ما يلحن فيه العامة » لأبى حاتم : هو الشَّمَع مفتوح الشين والميم . فسألناه عما يُحكى عن أبى بكر دريد أنه قال : شِمَع ، بكسر الشين . فقال : لا يعاج عليه . قلنا له : فهو صحيح عن ابن دريد ؟ فقال : نعم هو عنه بخطى فى كتاب الجمهرة » . [معجم الأدباء ٨/ ١٥٢] .

*** المصطبة :**

المِصْطَبَة : ميمها مكسورة ؛ لأنه يرتفق بها [الشوارد للصاغانى ٢٠٣] .

*** طُرآن :**

« وقال أبو حاتم : حمام طُرْآنِيّ ، من طرأ علينا فلان أى طلع ، ولم نعرفه قال : والعامة تقول : طُورَانِيّ ، وهو خطأ . وسئل عن قول ذى الرمة :

أعاريب طوريون عن كل قرية يحيدون عنها من حذار المقادر

فقال : لا يكون هذا من طرأ ، ولو كان منه لكان طرئيّون ، بالهمزة بعد الراء . فقال له : فما معناه ؟ فقال : أراد أنهم من بلاد الطور ، يعنى الشام ،

كما قال العجاج :

داني جناحيه من الطور فمرّ

أراد أنه جاء من الشام » . [معجم البلدان (طرآن) ٦/ ٣٤ واللسان (طرأ) ١/ ١٨٠].

*** طريق العُنْصَلَيْن :**

« قال أبو حاتم : سألت الأصمعي عن طريق العُنْصَلَيْن ، ففتح الصاد وقال : لا يقال بضمها . قال : ويقول العامة إذا أخطأ إنسان الطريق : « أخذ طريق العُنْصُلَيْن » وذلك أن الفرزدق ذكر في شعره إنسانا ضل في هذه الطريق، فقال :

أراد طريق العُنْصُلَيْن فياسَرَتْ

فظنت العامة أن كل من ضلّ ينبغي أن يقال له هذا . وطريق العُنْصَلَيْن طريق مستقيم ، والفرزدق وصفه على الصواب ، فظن الناس أن وصفه على الخطأ ، فاستعملوه كذلك » . [معجم البلدان ٦/ ٢٣٢ واللسان ١٣/ ٥٠٩ ومعجم ما استعجم ٣/ ٩٧٥] .

*** الفَدَانُ :**

« وقال أبو حاتم : تقول العامة الفدّان . والصواب : الفَدَانُ بالتخفيف » . [اللسان (فدان) ١٧/ ١٩٨].

*** فلان من أحسن الناس :**

يقولون : فلان من أجمل الناس وأحسنه ، يريدون : وأحسنهم ، ولا يُتكلّم إلا به . يذهبون به مذهب : وأحسن مَنّ ثَمَّ . وفلانة من أحسن النساء

كلّهن وأعقله . والقياس : وأحسنهم ، وأعقلهنّ [الشوارد للصاغانى ٢٠٢] .

*** قَوْزَعَ الدِّيكُ :**

« قال يعقوب بن السكيت : يقال قَوْزَعَ الدِّيكُ ، ولا يقال قَنْزَعَ . قال البشتى : معنى قوله : قنزع الديك أنه نفش برائله ، وهى قنازعه . قلت : غلط فى تفسير قوزع أنه بمعنى تنفيشه قنازعه ، ولو كان كما قال لجاز قنزع . وهذا حرف لهج به عوام أهل العراق وصبيانهم ، يقولون : قَنْزَعَ الديك ، إذا فرّ من الديك الذى يقاتله . وقد وضع أبو حاتم هذا الحرف فى باب المزال والمفسد ، وقال : صوابه قَوْزَع . وكذلك ابن السكيت وضعه فى باب : « ما تلحن فيه العامة » . وروى أبو حاتم عن الأصمعى أنه قال : العامة تقول للديكين إذا اقتتلا فهرب أحداهما : قَنْزَعَ الديك ، وإنما يقال : قَوْزَعَ الديك إذا غلب ، ولا يقال : قَنْزَعَ . قلت : وظن البشتى بحدسه وقلة معرفته أنه مأخوذ من القنزعة ، فأخطأ فى ظنه ، وإنما قوزع فوعل من قزع يقزع ، إذا خف فى عدْوه ، كما يقال : قَوْنَسَ ، وأصله قَنَّسَ » . [تهذيب اللغة ١/ ٣٨ واللسان (قزع) ١٠/ ١٤٤] .

*** قطع :**

قال الليث : يقال هذا الثوب يُقْطِعُك قميصا ، ويُقَطِّعُ لك تقطيعا ، إذا صلح أن يقطع قميصا . وروى أبو حاتم عن الأصمعى أنه قال : لا أعرف : هذا ثوب يُقْطِعُ ، ولا يُقَطِّعُ ، ولا يُقَطِّعُنى ، ولا يُقْطِعنى . وهذا كله من كلام المولدين . قال أبو حاتم : وقد حكاها أبو عبيدة عن العرب » . [تهذيب اللغة ١/ ١٩٢] .

*** القوباء :**

« قال أبو حاتم : قال الأصمعى : جمع القُوباء قوباوات وقوابى ، جاء

على غير قياس . وسألته عن مثل للعرب قد قيل : « يا عجبا لهذه القليفة هل تغلبن القوباء الرئيفة » فلم يتكلم فيه بشيء تحرجا ، وقال : أصلها من تقوب الشيء . وكان ينكر مثل كلام العامة كوبين ، وهو مفسد من وجهين ، وهو فارسي أو نبطي ، فإذا أدخل في كلام العرب قالوا : قوبين قويين بالياء الخالصة » [البارع ٧٨/ ٢٧] .

* كِسْرى :

« وحدثنا ابن دريد عن أبي حاتم ، وكان من أشد الناس تعصبا على الكوفين في كتاب : « ما تلحن فيه العامة » أن كِسْرَى ، بالكسر أفصح من الفتح » . [الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٤/ ١٢٩] .

* فلان لم يفهمني :

يقولون : فلان لم يَفْهَمْني ، ولو فَهِمني لم يفعلْ ذلك . ولا يجوز ذلك . [الشوارد للصاغاني ٢٠٥] .

* المَغَسُ :

« الأصمعي : يقال أجد مَغْساً في بطني ، بفتح الميم وسكون الغين ، ولا يقال مَغَساً بفتح الغين . قال أبو حاتم : فقلت : أفيقال : مَغْصاً بالصاد ؟ فقال: لم أسمع إلا أن يكون مثل البزاق والبصاق والبساق ، ومثل الصراط والسراط ، ويقال أيضاً ــ زعموا ــ زراط . قال أبو حاتم : وليس بمعروف ، ولكن لصق ولزق ولسق . قال الأصمعي : وأما ما سمعت فقول رؤبة :

طعن الطبيب الطعنة المَغْوسَا » [البارع ٥٥/ ٢٣] .

* ملآن :

« وإناء ملآن والأنثى ملأى وملآنة والجمع ملاء . والعامة تقول : إناء ملا . أبو حاتم : يقال حُبٌّ ملآن ، وقربة ملأى ، وحِبَابٌ ملاءٌ . قال : وإن شئت خففت الهمزة فقلت في المذكر مَلاَنٌ ، وفى المؤنث مَلَا » [اللسان (ملأ) ١/ ١٥٢] .

* مَنْبَجَانِيّ :

« وقال أبو حاتم فى « لحن العامة » : لا يقال : كساء أنبجانيّ . وهذا مما تخطىء فيه العامة ، وإنما يقال : مَنْبَجَانِيّ ، بفتح الميم والباء . وقلت للأصمعى: لِمَ فتحت الباء ، وإنما نسبت إلى مَنْبِج بالكسر ؟ فقال : خرج مخرج منظرانيّ ومخبرانيّ . قال : النسب مما يغير البناء » . [معجم ما استعجم ٤/ ١٢٦٥].

* مات الميّت :

« قوله : إذا ما مات ميت من تميم [وسرك أن يعيش فجىء بزاد] فيه ردٌّ على أبى حاتم السجستانى ، ومن ذهب مذهبه ؛ لأن أبا حاتم كان يقول : قول العامة : مات الميت خطأ . والصواب : مات الحى » [الاقتضاب ٤٨/٠]

* رجل مال :

رَجُلٌ مالٌ ومالٍ ، أى ذو مال ، وامرأة مالةٌ وماليةٌ [الشوارد للصاغانى ٢٠١]

* النبقة :

النَّبَقَة والنَّبْقة . لغتان فى النَّبْقة والنَّبقة [الشوارد للصاغانى ٢٠٥]

* **نحو :**

لا يقال : كان القوم نحواً من خمسةَ عَشَرَ . وإنما يقال : كانوا نحوا من عشرة ، ونحواً من عشرين ، ونحوا من مائة ، ونحوا من ألف . فأما في الكسر الذى بين العقدين فلا يقال : نحوا من خمسة وثلاثين . ولا يكون ذلك إلا في العقود [الشوارد للصاغانى ٢٠٥].

* **نَشُؤت :**

نَشُؤْت لغة فى : نَشأت [الشوارد للصاغانى ٢٠١].

* **نُفست المرأة :**

نُفست المرأة ، أى حاضت ، لغة فى نَفِسَتْ [الشوارد للصاغانى ٢٠٤].

* **النَّقَاوة :**

النَّقَاوة والنَّقَاءة : لغتان فى النُّقاوة والنُّقايـة والنُّقاء [الشـوارد للصاغانى ٢٠١] .

* **النَّوَى :**

وتجمع النَّوىَ : نُويًا ونِويًا [الشوارد للصاغانى ٢٠٤] .

* **هاتوا :**

« وقال أبو حاتم : هاتوا شهودكم . ولغة أخرى : هاؤم . والعامة يقولون : هاتم شهودكم ، وهذه أفحش الخطأ » . [البارع ١٨/ ٧].

* **هار :**

جُرُف هارٌ ، بالرفع : لغة فى قولهم : جُرُف هارٍ [الشوارد للصاغانى ٢٠١].

*** لتهنئك العافية :**

يقال : لتَهْنئْكَ العافيةُ ، ولْيَهْنِيكَ الفارسُ ، بالهمز وتخفيف الهمز ، ولا تحذف الياء لأن الياء بدل من الهمزة [الشوارد للصاغانى ٢٠١] .

*** يا هيَاهُ :**

« الأصمعى : العامة تقول : يا هيَا . وهو مولد . والصواب : يا هَيَاهُ بفتح الهاء ، ويا هَيَا . قال أبو حاتم : أظن أصله بالسريانية : يا هَيَا شَرَاً هَيَا » . [اللسان (يهيه) ١٧/ ٤٦٤] .

* * *

تلك هى النقول التى عثرنا عليها مروية عن أبى حاتم السجستانى ، تعالج مسائل من لحن العامة ، ونظنها نحن من كتابه المفقود فيما تلحن فيه العامة . وما ذكر تحت : « الشوارد » للصاغانى ، هو ما رواه الصاغانى فى كتابه: « الشوارد فى اللغة » فى القسم الذى عنوانه : « فيما تفرد به أبو حاتم سهل ابن محمد السجستانى ، فى كتابه : تقويم المفسد والمزال عن جهته من كلام العرب » تحقيق عدنان الدورى - بغداد ١٩٨٣م وهناك بيت شعر رواه الآمدى فى كتابه المؤتلف والمختلف ٢٢/ ١٦ عن كتاب أبى حاتم كذلك ؛ فقال فى ترجمة الأخطل بن حماد : « ومنهم الأخطل بن حماد بن الأخطل بن ربيعة ابن النمر بن تولب ، شاعر لم يقع إلىَّ شعره . وأنشد له أبو حاتم فى كتاب ما تلحن فيه العامة :

يهينونَ من حفروا شيئه وإن كان فيهم لقى أو يُبِرّ » .

هذا ونلاحظ على كتاب أبى حاتم - كما يبدو فى هذه النقول السابقة - ما يلى :

١ ـ يبدو أن أبا حاتم كان يتتبع فى كتابه سقطات العلماء خاصة ، وذلك واضح فى بعض ما وجدناه من نصوص الكتاب ؛ فهو يعيب فيها سيبويه والأخفش وأبا عبيدة وعمارة بن عقيل وابن دريد والليث ، بل إنه لعيب أهل الحجاز أنفسهم فى بعض المواضع ، وهذا هو ما أثار ضده بعض العلماء ، كأبى بكر الأنبارى وأحمد بن يحيى ثعلب ؛ ففى لسان العرب (شنأ) ١/ ٩٥ النص التالى : « الشَّنَآن مصدر على فَعَلان ، كالنزوان والضربان . وقرأ عاصم : شنْآن ، بإسكان النون ، وهذا يكون اسماً ، كأنه قال : لا يجرمنّكم بغيض قوم . قال أبو بكر : وقد أنكر هذا رجل من أهل البصرة يعرف بأبى حاتم السجستانى معه تعد شديد وإقدام على الطعن فى السلف . قال : فحكيت ذلك لأحمد بن يحيى ، فقال : هذا من ضيق عطنه وقلة معرفته ... » .

٢ ـ نرى فى معظم الأمثلة تطورات صوتية أو تطورات فى الصيغ :

فمثال : « لا وَالْه » نلحظ فيه تقصير الحركة فى المقطع الزائد فى الطول عند الوقف ، وهى ظاهرة لا تزال شائعة فى الكلام العامى حتى اليوم فى الحلف بالله .

ومثال : « لا يختق على جَرَّته » نلحظ فيه الانسجام الصوتى ؛ إذ قلبت كسرة الجيم فتحة ، لتنسجم مع فتحة الراء . وهذا من نوع التأثر الرجعى التام فى حال الانفصال .

وفى مثال « دِرْهِم » نلحظ الانسجام الصوتى أيضاً فى الحركات ، وهو من نوع التأثر التقدمى التام فى حال الانفصال .

ومن تطورات الصيغ : « حُدَيًّا » بدلا من : « حِدأة » . ويبدو أنها صيغة تصغير منها بعد سقوط الهمز .

ولا يوجد من تطورات الدلالة إلا أمثلة قليلة فى نصوص أبى حاتم ؛ مثل دلالة « الأخوة » على الإخوة فى النسب ، ودلالة « الإخوان » على الإخوان فى الصداقة ، فتخصصت دلالتهما ؛ لأن الأصل فيهما أنهما لفظتان عامتان تقالان للأصدقاء والأقرباء على السواء . ومن أمثلة تطور الدلالة كذلك استعمال كلمة « ربما » للتكثير والأصل فيها أنها للتقليل .

٣ - يلاحظ أن أبا حاتم لا يعترف بالكلمات المعربة فى زمنه حديثًا فى العربية ، فهو ينكر استعمال العامة لكلمة « جوخان » لبيدر القمح ، بدلا من « الجرين » و « المسطح » العربيتين ، فى حين أنه يتحدث عن «درهم» المعربة قبل زمنه بوقت طويل ، وكأنها عنده عربية .

٤ - وصيغتا « قَوْزَع » و « قَنْزَع » اللتان يحسب أبو حاتم أولاهما صوابًا والأخرى خطأ - هاتان الصيغتان نعدهما نحن تطورًا عن الصيغة الأصلية « قَزَّع » بتأثير قانون المخالفة الذى أدى إلى تطور الزاى الأول إلى واو أو نون ، وكلاهما مما يسمح به قانون المخالفة ، كما سبق أن بينا ذلك .

ولكن يبدو أن التطور إلى « قَوْزَع » كان أسبق فى الوجود على ألسنة العرب ، أما الصيغة الثانية فقد تطورت من الأصل كذلك ، غير أن التطور فى هذه الحالة كان على ألسنة العامة ، مما جعل أبا حاتم يعد الأولى صوابًا والثانية خطأ ! .

وعلى أية حال فقد ضاع الأصل « قَزَّع الديك » بتضعيف الزاى ،

وإن كنا نلحظ معناه فى اسم المفعول « مُقَزَّع » الذى تــروى المعاجم العربية أن معناه عند العرب : السريع الخفيف ، ولذلك يقــول الأزهرى فى تهذيب اللغة (١/ ١٨٥) عن الفعل (قوزع) : « والأصل فيه قَزَعَ إذا عاد هارباً . وقَوْزَعَ فَوْعَلَ منه » ! .

* * *

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

١١- النحو ومن كان يلحن من النحويين
لابن شبة (٢٦٢ هـ)

هذا الكتاب مفقود . وصاحبه أبو زيد عمر بن شبّة بن عُبيدة بن ريّطَة البصرى . وروى عن أبى عاصم النبيل ، ومحمد بن سلام الجمحى وغيرهما ، وكان راوية للأخبار ، عالما بالآثار أديبا فقيها صدوقا [١] .

وقد ذكر هـذا الكتاب كل من ابن النديم فى الفهرست ١/١٧٠ باسم « الاستعظام للنحو ومن كان يلحن من النحويين » وياقوت فى معجم الأدباء ١٦/ ٦١ والسيوطى فى بغية الوعاة ٢/ ٢١٩ .

ويبدو من عنوان الكتاب أنه كان خاصا بأخطاء النحاة ، وليس فى لحن العوام بالمعنى الواسع لهذه الكلمة .

* * *

(١) انظر ترجمته ومصادرها فى كتاب بروكلمان GALS I 209 .

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

١٢- أدب الكاتب
لابن قتيبة الدينوري (٢٧٦ هـ)

هذا الكتاب مشهور جدا حتى لقد عدّه ابن خلدون أحد أركان الأدب ؛ فقال في مقدمته (٦٤٧/ ٢٢) : « وسمعنا من شيوخنا في مجالس التعليم أن أصول هذا الفن وأركانه أربعة دواوين ، وهي : أدب الكاتب لابن قتيبة ، وكتاب الكامل للمبرد ، وكتاب البيان والتبيين للجاحظ ، وكتاب النوادر لأبي علي القالي البغدادي ، وما سوى هذه الأربعة ، فتبع لها وفروع عنها » .

و « أدب الكاتب » هو الاسم المشهور به . وقد سماه شارحه ابن السِّيد البطليوسي : « أدب الكُتّاب » وسمى كتابه : «الاقتضاب شرح أدب الكتاب» . أما الأزهري فقد سماه في تهذيب اللغة (١/ ٣١) : « آداب الكتبة » .

أما ابن قتيبة فهو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، ولد بالكوفة ، ولقب بالدِّينوري ؛ لأنه كان قاضي الدِّينور مدة . أخذ العلم عن إسحاق بن راهويه وأبي حاتم السجستاني ، وروى عنه ابن درستويه وغيره .

قال عنه ابن النديم في الفهرست (١٢١/ ٧) : « وكان صادقا فيما يرويه عالما باللغة والنحو وغريب القرآن ومعانيه والشعر والفقه كثير التصنيف والتأليف » . أما الأزهري فيقول عنه في تهذيب اللغة (١/ ٣١) : « ما رأيت أحدا يدفعه عن الصدق فيما يرويه عن أبي حاتم السِّجزي ، والعباس بن الفرج الرياشي ، وأبي سعيد المكفوف البغدادي . فأما ما يستبد فيه برأيه من معنى غامض أو حرف من علل التصريف والنحو مشكل ، أو حرف غريب ، فإنه ربما زل فيما لا يخفى على من له أدنى معرفة ، وألفيته يحدس بالظن فيما لا يعرفه ولا يحسنه ، ورأيت أبا بكر بن الأنباري ينسبه إلى الغفلة والغباوة وقلة

المعرفة ، وقد ردّ عليه قريبا من ربع ما ألّفه فى مشكل القرآن » .

وتوفى ابن قتيبة فى أول ليلة من رجب عام ٢٧٦ هـ [١] .

وقد طبع « أدب الكاتب » فى ليدن عام ١٩٠٠م بتحقيق « جرونرت » Grünert ثم طبع فى مصر عدة طبعات منها طبعة سنة ١٣٢٨ هـ ، وهى التى نستخدمها هنا .

وليس هذا الكتاب كله فى « لحن العامة » ، وإنما يحتوى على فصول فى هذا الموضوع ، ولم يعده ريزيتانو فى قائمته التى وضعها لكتب لحن العامة ، على العكس من الدكتور حسين نصار فى كتابه المعجم العربى (١٠٠ - ١٠١) . وفيما يلى نذكر ملاحظاتنا على أدب الكاتب :

١ - يبدأ ابن قتيبة كتابه بمقدمة طويلة تحدث فيها بلهجة اليائس عن أفول نجم الخير ، وكساد سوق البر ، وصيرورة العلم عارا على صاحبه ، وموت الخواطر ، وسقوط همم النفوس ، ثم يقول (٥/ ١٦) : « فلما أن رأيت هذا الشأن كل يوم إلى نقصان ، وخشيت أن يذهب رسمه ، ويعفو أثره ، جعلت له حظًّا من غايتى ، وجزءا من تأليفى ، فعملت لمغفل التأديب كتبا خفافا فى المعرفة ، وفى تقويم اللسان واليد ، يشتمل كل كتاب منها على فن ، وأعفيته من التطويل والتثقيل ، لأنشطه لتحفظه ودراسته ... » .

٢- والباب الأول فى « معرفة ما يضعه الناس فى غير موضعه » وهو باب فى تطور الدلالة ؛ فمن تخصيصها قوله (١٠/ ٢٢) : « ومن ذلك الطرَب : يذهب الناس إلى أنه فى الفرح دون الجزع ، وليس كذلك ، إنما الطرب

---

(١) انظر ترجمته ومصادرها فى كتاب بروكلمان GAL I 120; S I 184 وهامش إنباه الرواة ١٤٣/٢ .

خفة نصيب الرجل لشدة السرور ، أو لشدة الجزع » .

ومن أمثلة تخصيصها أيضا قوله (١١/ ١٠) : المأتم : يذهب الناس إلى أنه المصيبة ، يقولون : كنا فى مأتم فلان ، وليس كذلك ؛ إنما المأتم النساء يجتمعن فى الخير والشر » .

ومن أمثلة تخصيصها كذلك قوله (١٣/ ٩) : « ومن ذلك الدلج : يذهب الناس إلى أنه الخروج من المنزل فى آخر الليل ، وليس كذلك ؛ إنما الدلج سير الليل » .

ومن أمثلة تعميم الدلالة قوله (١٨/١١) : « ومن ذلك قول الناس : فلان يتصدق إذا أعطى ، وفلان يتصدق إذا سأل ؛ وهذا غلط . والصواب : فلان يسأل ، وإنما المتصدق المعطى » .

ومن أمثلة تعميمها أيضا قوله (٧/١٧) : « ومن ذلك العبير : يذهب الناس إلى أنه أخلاط من الطيب . وقال أبو عبيدة : العبير عند العرب الزعفران وحده » .

ومن أمثلة انتقال الدلالة قوله (١٠/ ٧) : « ومن ذلك أشفار العين : يذهب الناس إلى أنها الشعر النابت على حروف العين ، وذلك غلط ؛ إنما الأشفار حروف العين التى ينبت عليها الشعر . والشعر هو الهدب » .

ومن أمثلة انتقالها كذلك قوله (١/١١) : « ومن ذلك الحشمة : يضعها الناس موضع الاستحياء . قال الاصمعى : وليس كذلك إنما هى بمعنى الغضب .

٣ ـ ويأتى بعد ذلك عدة أبواب بها الكثير من الأمثال والتعبيرات اللغوية ؛ مثل:

« باب تأويل المستعمل من مزدوج الكلام » و « باب ما يستعمل فى الدعاء فى الكلام » و « باب تأويل كلام من كلام الناس مستعمل » .

ويذكر منهج ابن قتيبة فى هذه الأبواب بمنهج المفضل بن سلمة فى كتابه : « الفاخر » وابن الأنبارى فى كتابه : « الزاهر » ؛ مثل ١٩/ ٦ « لا يعرف هرا من برٍّ » ١٩/ ٨ « القوم فى هياط ومياط » ١٩/ ١٠ « حيَّاك الله وبيَّاك » ٢٠/ ١٣ « أرغم الله أنفه » ٢٠/ ١٥« استأصل الله شأفته » ٢٠/ ٢٢ « بالرِّفاء والبنين ٢١/ ١٧ « فلان نسيج وحده » ٢٢/ ٤ « قد رفع عقيرته » ٢٢/ ١٠ « برِح الخفَاء » ٢٤/ ٦ « لكل ساقطة لاقطة » ٢٥/ ٣ « ليت شعْرِى » ٢٥/ ٥ « لا جَرَمَ » ٢٥/ ١٣ « بنى فلانٌ على أهْله » .

٤ - ويلى ذلك عدة أبواب فى أصول أسماء الناس تناول فيها المسمين بأسماء النبات ، كطلحة ٢٧/ ١٠ وعلقمة ٢٧/ ١٤ وقتادة ٢٧/ ١٨ وأسماء الطير ، كالقطامى ٢٧/ ٢٢ وعكرمة ٢٨/ ٢ وأسماء السباع ، كأوس ٢٨/ ٤ وثعلبة ٢٨/ ٩ ونَهْشل ٢٨/ ١١ وأسماء الهوامّ ، كحَنش ٢٨/ ١٣ وجُنْدَب ٢٨/ ١٣ وكذلك من سمى بالصفات وغيرها ، كحَوْشَب ٢٩/ ٥ وعجرد ٢٩/ ١٧ وحَنْبَل ٢٩/ ١٨ والزِّبْرِقان ٢٩/ ٢٦ وربيعة ٣١/ ٣ .. إلخ .

٥ - وجاءت بعد ذلك أبواب تكوِّن معجما صغيرا من المعاجم العربية التى رتبت المادة اللغوية فيها على حسب الموضوعات . ويذكرنا ذلك بمنهج الغريب المصنف، لأبى عبيد القاسم بن سلام، وفقه اللغة ، للثعالبى ، والمخصص، لابن سيده ، فباب لمعرفة ما فى السماء والنجوم والأزمان والأرياح [1] ،

(١) يعد الحريرى فى درة الغواص رقم ٣٤ ص ٢٣ جمع ريح على أرياح من لحن العامة ، وصوابه أرواح ، وقد سبق مثل ذلك عن أبى حاتم السجستانى . وانظر شرح الخفاجى للدرة ٦٥/٤ .

وباب للخيل وما يستحب فيها وعيوبها .. وغير ذلك ، وثالث لخلق الإنسان ، ورابع للطعام والشراب ، وخامس للحيوان ، وسادس للآلات ، وسابع للثياب واللباس ، وثامن للطير ، وتاسع للهوام والحشرات ، وعاشر لجواهر الأرض ... إلخ .

٦ ـ بهذه الأبواب السابقة ينتهى كتاب المعرفة ـ كما سماه ابن قتيبة فى المقدمة ويبدأ كتاب جديد فى إقامة الهجاء وقد سماه ابن قتيبة فى المقدمة: « تقويم اليد ». وهو عبارة عن دروس قيمة فى طريقة الإملاء العربى ، تناول فيها ألف الوصل فى الأسماء ، مثل اسم وابن وأل التعريفية، وما تغيره ألف لوصل ، ودخول ألف الاستفهام على ألف الوصل ، ودخولها على أل التعريفية ، ودخولها على ألف القطع ، ثم ذكر ألف الفصل ، وعرفها بأنها التى تزاد بعد واو الجماعة مخافة التباسها بواو النسق، مثل : ردوا وكفروا . ثم تناول الألفين يجتمعان ، فيقتصر على إحداهما ، والثلاث يجتمعن ، فيقتصر على اثنين . كما تناول حذف الألفات من الأسماء وإثباتها ، وما المتصلة ، ومن المتصلة ، ولا المتصلة ، واجتماع الواوين والثلاثة فى كلمة ، ودخول أل التعريفية على كلمة أولها لام ، وهاء التأنيث ، وما زيد فى الكتابة من الحروف، والألف المقصورة ، والهمزة ... إلخ .

٧ ـ بعد ذلك كله يأتى الجزء الذى يهمنا هنا فى الكتاب كله ، وهو بعنوان : « تقويم اللسان » (١٠٩ ـ ١٤٩) . ومنهجه فيه يذكرنا بمنهج ابن السكيت فى « إصلاح المنطق » ، وسنراه مرة أخرى فى كتاب «الفصيح» لثعلب ؛ فباب : « ما يكون مهموزا بمعنى وغير مهموز بمعنى آخر » ١٢٥ / ١٠ هو ما سماه ابن السكيت : « ما يهمز فيكون له معنى فإذا لم

يهمز كان له معنى آخر » ١٥١ / ٩ وإن كانت الكلمات التى ذكرها ابن قتيبة أقل بكثير من تلك التى ذكرها ابن السكيت . وباب : « ما يهمز مما تركت العامة همزة » عند ابن السكيت ١٤٥ / ١١ نجده مفرقا عند ابن قتيبة على بابين ، أحدهما : « الأفعال التى تهمز والعوام تدع همزها » ١٢٦ / ٨ والثانى : « ما يهمز من الأسماء والأفعال والعوام تبدل الهمزة فيه أو تسقطها » ١٢٧ / ٧ غير أن ابن قتيبة يخلط فى الباب الثانى الأفعال المتعدية بالهمزة ، بما أصله الهمزة ، فيقول مثلاً (١٢٨ / ١٢) : «وأعجمت الكتاب ، ولا يقال عجمته ، وأحبست الفرس فى سبيل الله ، ولا يقال حبسته ، وأغلقت الباب وأقفلته، ولا يقال غلقته ولا قفلته ..» . وباب : « ما يشدد » عند ابن السكيت ١٧٦ / ٦ هو باب : « ما يشدد والعوام تخففه » عند ابن قتيبة ١٢٩ / ١١ وكذلك باب : « ما يخفف » عند ابن السكيت ١٧٩ / ٨ هو باب : « ما جاء خفيفًا والعامة تشدده » عند ابن قتيبة ١٣٠ / ١٦ غير أن أمثلة ابن السكيت تفوق فى العدد أمثلة ابن قتيبة دائماً .

٨ ـ ويحس المرء دائما أن ابن قتيبة يلخص كلام ابن السكيت بلفظه ، وإن لم يعترف بذلك ، ولكن انظر إلى عبارة ابن قتيبة مثلاً فى باب : « ما جاء بالصاد وهم يقولونه بالسين » (١٣٤ / ٧) : « [١] ونبيذ قارص ولبن قارص أى يقرص اللسان ، والبرد قارس ، والقرس البرد ، وسمك قريس [٢] ويقال بخصت عينه بالصاد ، ولا يقال بخستها إنما البخس النقصان (٣) وأصاب فلان قرصته [٤] وهى صنجة الميزان ، ولا يقال سنجة ، وهى أعجمية معربة [٥] وهو الصماخ ، ولا يقال السماخ [٦] وهو الصندوق بالصاد [٧] وقد بصق الرجل ، وبزق ، وهو البصاق والبزاق ، ولا يقال بسق إلا فى الطول [٨] وقد أصاخ ، فهو مصيخ ، إذا استمع ، ولا يقال أساخ » .

وإذا قارنا هذا الكلام بما ذكره ابن السكيت في باب : « ما يتكلم فيه بالصاد مما يتكلم به العامة بالسين ، ومما يتكلم فيه بالسين ، فيتكلم فيه العامة بالصاد » (١٨٣/ ٢١) تبين لنا صدق ما نقول :

يقول ابن السكيت : « [١] يقال هذا نبيذ قارص ولبن قارص ، أي يقرص اللسان ، ويقال البرد اليوم قارس والقرس البرد . ويقال أصبح الماء اليوم قريسا ، أي جامدا . ومنه قيل سمك قريس . ويقال ليلة ذات قرس ، أي ذت برد ، ولا يقال البرد اليوم قارس . [٢] ويقال قد بخصت عينه ، ولا تقل بخستها إنما البخس النقصان من الحق تقول قد بخسته حقه . ويقال للبيع إذا كان قصداً لا بخس ولا شطط [٧] وتقول قد بصق الرجل وهو البصاق ، وقد بزق وهو البزاق ، ولا تقل بسق إنما البسوق في الطول . ويقال نخلة باسقة . وقال الله جل وعز : ﴿ وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ ﴾ وقد بسق الرجل إذا طال . وقد بسق في علمه إذا علا ويقال لحجر أبيض يتلألأ : بصاقة القمر ... [٣] وتقول قد أصاب قرصته بالصاد ، وقد أقرصتك الأمر . والعامة تقول : قد أصاب قرسته . وأصل القرصة أن يتقارص القوم الماء القليل فيكون لهذا نوبة ثم لهذا نوبة ... [٦] ويقال هو الصندوق بالصاد [٤] وهي صنجة الميزان ولا تقل سنجة وهي أعجمية معربة [٥] وتقول هو الصماخ بالصاد ولا تقل السماخ [٨] وتقول قد أصاخ للشيء إذا استمع له » .

وليس ذلك الأمر بقاصر على هذا الباب ، بل إن المرء ليحس به في أبواب كثيرة ، ولا سيما التي يتفق عناوينها في الكتابين ، وإن لم يلتزم ابن قتيبة ترتيب ابن السكيت . وهذه ظاهرة خطيرة أظن أحداً لم ينتبه لها قبل الآن . وعلى ذلك لا يعد ابن قتيبة أصيلا في ملاحظة أخطاء العامة ، بل ناقلاً ومقلداً . ومن لم يصدق هذا الكلام فليقارن بعناية بابيه : « ما جاء مفتوحاً

والعامة تكسره » ١٣٤/ ٣ و « ما جاء مفتوحا والعامة تضمه » ١٣٦/ ١٩ بباب ابن السكيت : « ما جاء من الأسماء بالفتح » ١٦١/ ١٦ ومثل ذلك فى كثير من الأبواب الأخرى .

٩ ـ والكتاب الرابع فى أدب الكاتب سماه ابن قتيبة : « كتاب الأبنية » (١٠٥ـ ٢٢٩) وهو يحتوى على أبواب كثيرة لم يبين فيها أخطاء العامة، مثل : « باب فعلت وأفعلت باتفاق المعنى » ... إلخ وهى تشبه إلى حد كبير بعض أبواب الغريب المصنف لأبى عبيد القاسم بن سلام ، وهى تلك الأبواب الخاصة بأمثلة الأفعال وأمثلة الأسماء.

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

١٣ - ما يلحن فيه العامة
لأبي حنيفة الدينوري (٢٨٠ هـ)

هذا الكتاب مفقود . أما صاحبه فهو أحمد بن داود أبو حنيفة الدينوري أخذ عن البصريين والكوفيين ، وأكثر أخذه عن ابن السكيت وأبيه . كان نحويًا لغويًا مهندساً منجماً حاسبًا ، راوية ثقة فيما يرويه ويحكيه . وكتابه في « النبات » [١] . بين أيدينا بعضه ، وهو خير شاهد على سعة اطلاعه ودقته وضبطه [٢] .

وكتاب « ما يلحن فيه العامة » مذكور في الفهرست ١٢٢/ ١٩ ومعجم الأدباء ٣/ ٣٢ ونزهة الألباء ١٦٥/ ٢ ويسمى : « كتاب لحن العامة » في إنباه الرواة ١/ ٤٢ وبغية الوعاة ١/ ٣٠٦ .

* * *

---

(١) نشره « لوين » في ليدن ١٩٥٣ .

(٢) انظر ترجمته في GAL I 107; S I 187 ومصادرها في هامش إنباه الرواة ٤١/١ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

١٤- لحن العامة
لأبي علي الدينوري (٢٨٩ هـ)

صاحبه أبو على أحمد بن جعفر الدِّينورى . أصله من الدِّينور ، ثم قدم البصرة ، وأخذ عن المازنى ، وحمل عنه كتاب سيبويه ، ثم رحل إلى بغداد ، فقرأ على أبى العباس المبرد ، وكان زوجاً لابنة أبى العباس ثعلب ، وكان يخرج من منزل صهره ثعلب ، وهو جالس على باب داره ، فيتخطى أصحابه ، ومعه محبرته ، فيقرأ كتاب سيبويه على أبى العباس المبرِّد ، فيعاتبه ثعلب ، ويقول : إذا رآك الناس تمضى إلى هذا الرجل ، وتقرأ عليه وتتركنى ، يقولون ماذا ؟ فلم يكن يلتفت إلى قوله .

قدم أبو على الدينورى إلى مصر وأقام بها ، فلما قدم على بن سليمان الأخفش إلى مصر خرج أبو على منها ، فلما رجع الأخفش إلى بغداد عاد أبو على إلى مصر وأقام بها حتى مات فى سنة ٢٨٩هـ[1] .

ولم يذكر واحد ممن ترجموا له أنه صنف كتاباً بهذا الاسم ، غير أن البطليوسى فى الاقتضاب (٢٠٧/ ٢١) ذكره واقتبس منه ، فقال : « وقال أبو على الدينورى فى كتاب لحن العامة : الجِنازة ، بكسر الجيم ، السرير الذى يحمل عليه الميت ، ولا يقال للميت جنازة . وروى السكرى عن محمد بن حبيب عن ابن الأعرابى أنه قال : الجنازة النعش إذا كان عليه الميت ، ولا يقال له دون ميت جِنازة ، كذا رواه بكسر الجيم . وقال صاحب كتاب العين : الجَنَازة بفتح الجيم الإنسان الميت . والشىء الذى ثقل على القوم واغتموا به هو

(١) انظر ترجمته فى إنباه الرواة ٣٣/١ ومصادر الترجمة فى هامشه .

أيضاً جنازة . وأنشد قول صخر :

وما كنت أخشى أن أكون جَنازة   عليك ومن يغترّ بالحدثان

قال : وأما الجِنَازَة مكسورة الصدر فهى خشب الشَّرْجَع . قال : وينكرون قول من يقول : الجنازة الميت ، وإذا مات الإنسان ، فإن العرب تقول : رمى فى جنازته فمات . وقد جرى فى أفواه الناس : الجَنَازة بفتح الجيم ، والنحارير ينكرونه . وقال ابن دريد : جنزْتُ الشيء سترته ، ومنه سمى الميت جنازة لأنه يستر . وفى الخبر أنه أنذر الحسن لصلاة على ميت فقال : إذا جنزتموها فأنذرونى ، أى كفنتموها » .

وقد ذكر له ياقوت كتاباً باسم : « إصلاح المنطق » فى معجم الأدباء (٢/ ٢٤٠) ومنه اقتباس كذلك فى الاقتضاب للبطليوسى (٧/ ١٧) يقول : « وقال أبو على الدينورى فى كتابه الذى وضعه فى إصلاح المنطق : تقول فلان من آل فلان وآل أبى فلان ، ولا تقل من آل الكوفة . وتقول هو من أهله ولا تقول من آله إلا فى قلة من الكلام » .

واقتبس منه صاحب الاقتضاب مرة أخرى (٢٢١/ ١) فقال : « وقال فى هذا الباب : سكران ملطَّخ خطأ ، إنما هو ملتَّخ ، أى مختلط لا يفهم شيئاً لاختلاط عقله . قال المفسر [البطليوسى] : حكى أبو على الدينورى فى إصلاح المنطق : ملتَّخ وملطَّخ . ويقال أيضاً : مُلْتَبِكٌ حكاه اللحيانى » [1].

ولعل كتاب « لحن العامة » للدينورى ، وكتاب « إصلاح المنطق » له شيء واحد .

* * *

---

(١) وانظر اقتباساً آخر فى شرح المختار من اللزوميات ، للبطليوسى ١٢٨/١ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

١٥- الفصيح
لأبي العباس ثعلب (٢٩١ هـ)

صاحبه إمام الكوفيين فى النحو واللغة أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد ابن يسار ، المعروف بثعلب . ولد سنة ٢٠٠ هـ . ويروى عنه أنه قال : « رأيت المأمون لما قدم من خراسان فى سنة أربع ومائتين ، وقد خرج من باب الحديد ، وهو يريد قصر الرصافة ، والناس صفان فى المصلى . قال : وكان أبى قد حملنى على يده ، فلما مر المأمون رفعنى وقال لى : هذا المأمون ، وهذه سنة أربع ، فحفظت ذلك عنه إلى الساعة ، وكان سنى يومئذ أربع سنين » .

وقد تلقى العلم على مشهورى عصره كمحمد بن سلام الجمحى ، ومحمد بن زياد الأعرابى ، وعلى بن المغيرة الأثرم ، وسلمة بن عاصم ، والزبير بن بكار ، وغيرهم كما أفاد من علمه نخبة ممتازة من العلماء ، كمحمد بن العباس اليزيدى ، وعلى بن سليمان الأخفش ، ونفطويه ، وأبى بكر بن الأنبارى ، وأبى عمر الزاهد المعروف بغلام ثعلب ، وغيرهم .

وكان ثعلب ثقة حجة صالحاً ديناً مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة والمعرفة بالغريب ورواية الشعر القديم ، ويكفى أن يشهد له خصمه أبو العباس المبرد بقوله : « أعلم الكوفيين ثعلب » .

ومات ثعلب يوم السبت لثلاث عشرة ليلة بقيت من جمادى الأولى سنة ٢٩١ هـ. ودفن فى مقبرة باب الشام ، وقبره هناك ظاهر معروف[١] .

أما كتاب « الفصيح » فهو مطبوع مشهور ، نشر أولاً فى ليبزج سنة

---

(١) انظر ترجمته ومصادرها فى GAL I 118; S I 181 وهامش إنباه الرواة ١٣٨/١ .

١٨٧٦م بتحقيق المستشرق « بارت » Barth ثم نشره محمد أمين الخانجي بالقاهرة سنة ١٣٢٥هـ مع شرح لأبي سهل محمد بن علي بن محمد الهروي يسمى : « التلويح في شرح الفصيح » ؛ وذلك في مجموعة اسمها : «الطرف البهية لطلاب العلوم العربية » وكان بها : « ذيل الفصيح » لعبد اللطيف بن يوسف البغدادي . وقد أعاد هذه النشرة « محمد عبد المنعم خفاجي » بالقاهرة سنة ١٩٤٩م في مجموع بعنوان : « فصيح ثعلب والشروح التي عليه » بها : « التلويح في شرح الفصيح » للهروي ، و « ذيل الفصيح » للبغدادي ، ومقدمة كتاب « الاشتقاق » لابن دريد ، و « دراسة عن أهم المؤلفات في اللغة » لمحمد عبد المنعم خفاجي ، و « التشبيه في شعر ابن المعتز وابن الرومي » مقالة نقدية لمحمد علي هدية ، على كتاب بهذا العنوان لمحمد عبد المنعم خفاجي ، و « شواهد الكتاب لسيبويه » وهو فهارس لشواهد الكتاب الشعرية عن طبعة بولاق (١٣١٦هـ) لمحمد عبد المنعم خفاجي ، وأخيراً « كتاب فعلت وأفعلت» لأبي إسحاق الزجاج .

كما نشر كتاب « الفصيح » كذلك ، الدكتور عاطف مدكور ، وذلك بعنوان : « كتاب الفصيح لأبي العباس ثعلب : تحقيق ودراسة ، بالقاهرة سنة ١٩٨٤م، كما حققه الدكتور صبيح التميمي، ونشره بالجزائر سنة ١٩٨٩م.

وقد ذكر بعض من ترجموا لثعلب كالقفطي في إنباه الرواة (١/ ١٥٠) أن له كتاب : « ما تلحن فيه العامة » ولم يذكر كتاب : « الفصيح » على عكس ابن النديم في الفهرست ١٧٧/ ١٠ وياقوت في معجم الأدباء ١٤٤/٥ والسيوطي في بغية الوعاة ٣٩٧/١ فكل هؤلاء ذكروا لثعلب : « الفصيح » ولم يذكروا : « ما تلحن فيه العامة » . وأغلب الظن أن الاسمين لكتاب واحد ، وأن التسمية الأولى هي التي وضعها المؤلف ، وهي التي ذاعت

وانتشرت . أما الثانية ، فأغلب الظن أنها مأخوذة من خاتمة كتاب الفصيح ، وهي (ص ١٠٤) : « قال أبو العباس : هذا كتاب اختصرناه وأقللناه لتخف المؤنة فيه على متعلمه الصغير والكبير ، وليعرف به فصيح الكلام ، ولم نُكْثِرْه بالتوسعة فى اللغات وغريب الكلام ، ولكن ألفناه على نحو ما ألف الناس ونسبوه إلى ما تلحن فيه العوام » .

وقد لقى كتاب « الفصيح » من الشهرة وذيوع الصيت ما لم يلقه ـ في اعتقادى ـ أى كتاب آخر فى لحن العامة ، لصغر حجمه وسهولة حفظه . ويقول السيوطى فى المزهر (١/ ٢٠١): « وقد عكف الناس عليه قديماً وحديثاً ، واعْتَنَوْا به ، فشرحه ابن درستويه ، وابن خالويه ، والمرزوقى ، وأبو بكر ابن حيان ، وأبو محمد بن السيد البطليوسى ، وأبو عبد الله بن هشام اللخمى وأبو إسحاق إبراهيم بن على الفهرى . وذيّل عليه الموفق عبد اللطيف البغدادى بذيل يقاربه فى الحجم ونظمه . ومع ذلك ففيه مواضع تعقبها الحذاق عليه » .

وعدّ له بروكلمان ستة شروح وثلاث منظومات باقية . وقد راج هذا الكتاب رواجًا كبيراً ، واشتد عليه الطلب فى القرن الرابع الهجرى ؛ إذ يذكر ياقوت فى معجم الأدباء (٢٠/ ٣٤) أن يحيى بن محمد الأرزنى الوراق كان يخرج فى وقت العصر إلى سوق الكتب ببغداد ، فلا يقوم من مجلسه حتى يكتب الفصيح لثعلب ، ويبيعه بنصف دينار » .

* * *

وقد بقيت لنا من شروح « الفصيح » لثعلب ، الكتب التالية ، من حوالى أربعين مؤلفا ، ذكرتها كتب التراجم والطبقات :

١ ـ تصحيح الفصيح وشرحه ، لابن درستويه ، وهو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه (المتوفى سنة ٣٤٧هـ) . وقد نشر الجزء الأول منه ، بتحقيق الدكتور عبد الله الجبورى ، فى بغداد سنة ١٩٧٥م . ثم نشر كاملا بتحقيق الدكتور محمد بدوى المختون ، ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب فى المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة سنة ١٩٩٨م . ويتميز هذا الكتاب ببيان نطق العامة لهذه الكلمة أو تلك ، وهو ما أهمله ثعلب إلا فى النادر ، فى كتابه : « الفصيح » .

٢ ـ شرح الفصيح ، لابن الجبان ، وهو أبو منصور محمد بن على بن عمر الجبان (كان حيا سنة ٤١٦هـ) . ومن هذا الكتاب مخطوطة بمكتبة سوهاج (رقم ٣٧ لغة) ، ومصورة عنها فى دار الكتب المصرية (رقم ٨٧٥ لغة) ، وأخرى فى معهد المخطوطات (رقم ١٥٣ لغة) . وهذا الكتاب كسابقه ، يثبت فى كثير من الأحيان ، نطق العامة لهذه اللفظة أو تلك .

٣ ـ شرح الفصيح ، لأبى على المرزوقى (المتوفى سنة ٤٢١هـ) . وهذا الكتاب لا يزال مخطوطا ، ومنه نسخة فى مكتبة كوبريللى (برقم ١٣٢٣) كتبت سنة ٥٣٤هـ ، وهى مصورة بمعهد المخطوطات (رقم ١٥٤).

٤ ـ إسفار كتاب الفصيح ، لأبى سهل الهروى (المتوفى سنة ٤٣٣هـ). ومخطوطة المؤلف لهذا الكتاب ، لاتزال باقية فى مكتبة عبد القدوس الأنصارى ، كما ذكر الزركلى (الأعلام ١٦٨/٧) وأثبت الصفحة الأولى منه بخط الهروى . كما توجد مخطوطة أخرى قديمة فى مكتبة

شهيد على باشا ، باستانبول (رقم ٢٥٩٢) ، وثالثة فى مكتبة طلعت بدار الكتب المصرية (رقم ٣٨١ لغة) .

٥ - التلويح فى شرح الفصيح ، لأبى سهل الهروى (المتوفى سنة ٤٣٣ هـ) . طبع فى مجموعة : « الطرف البهية لطلاب العلوم العربية » نشر محمد أمين الخانجى بالقاهرة سنة ١٣٢٥هـ . ثم نشره محمد عبد المنعم خفاجى مع مجموعة من المؤلفات ، بعنوان : « فصيح ثعلب والشروح التى عليه » بالقاهرة سنة ١٩٤٩م.

٦ - شرح الفصيح ، لابن ناقيا ، وهو أبو القاسم عبد الله بن محمد بن الحسين بن داود بن ناقيا (المتوفى سنة ٤٨٥هـ) . ومن هذا الكتاب مخطوطتان بمكتبة داود بالموصل (برقم ١١٥ ورقم ٢٣١).

٧ - شرح غريب الفصيح ، للتدميرى ، وهو أبو العباس أحمد بن عبد الجليل ابن عبد الله التدميرى (المتوفى سنة ٥٥٥هـ) . ومنه نسخة مخطوطة فى مكتبة نور عثمانية باستانبول (رقم ٣٩٩٢).

٨ - شرح الفصيح ، لابن هشام اللخمى (المتوفى سنة ٥٧٧هـ) . وهو منشور بتحقيق الدكتور مهدى عبيد جاسم ، فى بغداد سنة ١٩٨٨م . وهذا أحد الكتب التى تذكر فى كثير من الأحيان ، نطق العوام للألفاظ التى ضمنها ثعلب كتابه « الفصيح » .

٩ - تحفة المجد الصريح فى شرح كتاب الفصيح ، لأبى جعفر اللَّبْلى ، وهو شهاب الدين أبو جعفر أحمد بن يوسف الفِهرى اللَّبلى النحوى (المتوفى سنة ٦٩١هـ. وهو مخطوط بدار الكتب المصرية (رقم ٢٠) فى المكتبة الشنقيطية . ومنه مخطوط آخر بالمكتبة الحمزاوية بالمغرب (رقم ١٣١).

١٠ ـ شرح الفصيح ، لأبى القاسم الإصفهانى ، وهو أبو القاسم عبد الله بن عبد الرحيم بن ثعلب الإصفهانى . منه مخطوطة فى رامبور ٥١٠/١ رقم ٣٨ .

تلك هى شروح « الفصيح » ، التى وصلت إلينا .

أما منظوماته التى بقيت على الزمن ، فهى :

١ ـ نظم فصيح ثعلب ، للمدائنى . وهو عز الدين عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين أبى الحديد المدائنى (المتوفى سنة ٦٥٥هـ) . وقد حقق هذا النظم ، وقدم له ، وعلق عليه الدكتور محمد بدوى المختون ، ونشره فى المجلد الخامس والعشرين من مجلة معهد المخطوطات سنة ١٩٧٩م.

٢ ـ موطأة الفصيح فى اللغة ، لابن المرحِّل ، وهو أبو الحكم مالك بن عبد الرحمن بن المرحل المالقى الأندلسى (المتوفى سنة ٦٩٩هـ) . وهذا الكتاب مخطوط بدار الكتب (رقم ٢٩٦ لغة) والخزانة التيمورية (رقم ١٧٥ لغة) والمتحف العراقى (رقم ١٤٧١) .

٣ ـ موطئة الفصيح لموطأة الفصيح ، لابن الطيب الفاسى ، وهو أبو عبد الله محمد بن الطيب بن محمد بن عبد القادر الفاسى المالكى (المتوفى سنة ١١١٣هـ) . وقد حققه الدكتور عبد الستار عبد اللطيف ونال به الدكتوراه من آداب عين شمس ، بإشراف الدكتور رمضان عبد التواب سنة ١٩٩٢م.

٤ ـ حلية الفصيح ، لابن جابر الأندلسى ، وهو شمس الدين محمد بن أحمد بن على بن جابر الأندلسى (المتوفى سنة ٧٨٠هـ) . وقد ذكر

بروكلمان لهذا الكتاب نسخا خطية كثيرة فى باريس أول ٤٤٥٢ رقم ٦ والظاهرية ٦٣ والقاهرة ثان ٣٤٨/٢ وغير ذلك .

ومن الاستدراكات على كتاب « الفصيح » وصلت إلينا الكتب التالية :

١ - فائت الفصيح ، لأبى عمر الزاهد محمد بن عبد الواحد المطرز ، غلام ثعلب (المتوفى سنة ٣٤٥هـ) . نشره الدكتور محمد عبد القادر أحمد ، فى مجلة معهد المخطوطات (٢/١٩) سنة ١٩٧٣م.

٢ - تمام فصيح الكلام ، لأبى الحسين أحمد بن فارس اللغوى (المتوفى سنة ٣٩٥هـ). نشره الدكتور مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكونى فى مجموعة : (رسائل فى النحو واللغة) فى بغداد سنة ١٩٦٩م. ثم نشره الدكتور إبراهيم السامرائى ، فى بغداد سنة ١٩٧١م.

٣ - ذيل فصيح ثعلب ، لعبد اللطيف البغدادى (المتوفى سنة ٦٢٩هـ) طبع فى مجموعة : « الطرف البهية » نشر محمد أمين الخانجى بالقاهرة سنة ١٣٤٥هـ . ثم نشره محمد عبد المنعم خفاجى فى مجموعته : « فصيح ثعلب والشروح التى عليه » فى القاهرة سنة ١٩٤٩م.

* * *

وكانت شهرة ثعلب سببًا فى حقد بعض الناس عليه وادعائهم أن ثعلبًا نقله من كتاب « الحُلِيّ » للحسن بن داود الرقى وادعاه لنفسه ؛ فقد نقل ياقوت بسنده فى معجم الأدباء (٨/ ١٠٨) عن أبى أحمد محمد بن موسى البردى ، أنه قال : « سمعت من الحسن بن داود أبى على الرَّقِّيّ بسُرَّ مَنْ رأى، سنة ثمان وثلاثين ومائتين ، كتابه الذى يسميه كتاب الحُلِيّ ، وكان وقت كَتْبِنا عنه قد جاوز الثمانين ، وأخرج إليَّ أبو أحمد الكتاب ، فإذا هو

الكتاب الذى سماه أحمد بن يحيى فصيح الكلام » .

وكان التشابه بين الفصيح وإصلاح المنطق فى التبويب سببا للادعاء بأنه كتاب ابن السكيت ادعاه ثعلب لنفسه ؛ ففى بغية الوعاة (١/ ٣٩٧) « الفصيح قيل هو للحسن بن داود الرقى ، وقيل ليعقوب بن السكيت » .

ويبدأ ثعلب كتابه « الفصيح » بالعبارات التالية (١٠/٢) : « بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم . قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : هذا كتاب اختيار فصيح الكلام ، مما يجرى فى كلام الناس وكتبهم ؛ فمنه ما فيه لغة واحدة والناس على خلافها ، فأخبرنا بصواب ذلك ، ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك ؛ فاخترنا أفصحهن ، ومنه ما فيه لغتان كثرتا واستعملتا ، فلم تكن إحداهما بأكثر من الأخرى فأخبرنا بهما . وألفناه أبوابا » .

ويلى بعد ذلك ثلاثون بابا تذكرنا بأبواب إصلاح المنطق لابن السكيت ؛ فبابٌ « لفعَلت بفتح العين » جمع فيه أفعالا كثيرة مفتوحة العين فى الماضى ، سواء أكانت مفتوحة العين أو مضمومتها أو مكسورتها فى المضارع . وباب «لفعِلت بكسر العين» فى الماضى وفتحها فى المضارع . وباب « لفعلت بغير ألف » . وباب « لفُعِل بضم الفاء » ، ويقصد به الأفعال الملازمة للبناء للمجهول فى العربية ، مثل عُنِىَ بحاجته ، وأُولع بالشىء ، وبُهت الرجل ، وغُمَّ الهلال ، وغير ذلك . وباب « لفَعلْت باختلاف المعنى » ، وهو ما سماه ابن السكيت فى إصلاح المنطق (١٩٠) « باب ما جاء مفتوحا فيكون له معنى، فإذا كسر كان له معنى آخر » . وباب « لفَعَلت وأفْعَلْت باختلاف المعنى » . وباب « لأفعل » . وباب « لما يقال بحرف الخفض » . وباب « لما

يهمز من الفعل » وهذا العنوان لا يعطى كل ما فى الباب ؛ لأنه يقصد ذكر الأفعال التى إذا همزت كان لها معنى ، فإذا ترك همزها صار لها معنى آخر ؛ مثل قوله (٧/٢٨) : « ونكأت القرحة أنكؤها ، ونكيت فى العدو أنكى نكاية » . وباب « للمصادر » ذكر فيه مصادر كثيرة مختلفة بعد ذكر أفعالها دون ضابط معين . وباب « لما جاء وصفا من المصادر » ذكر فيه قاعدة صرفية هامة ، وهى أنه إذا وصف بالمصدر لا يثنى ولا يجمع . وباب « للمفتوح أوله من الأسماء » . وباب « للمكسور أوله » من الأسماء كذلك ، وباب « للمكسور أوله والمفتوح باختلاف المعنى » وباب « للمضموم أوله » . وباب « للمضموم أوله والمفتوح باختلاف المعنى » . وباب « للمكسور أوله والمضموم باختلاف المعنى » . وباب « لما يثقل ويخفف باختلاف المعنى » . وقد شرح الهروى معنى التثقيل والتخفيف هنا ، فقال : (٣/٦٨) : « والمثقل فى هذا الباب هو أن يكون الحرف الثانى من فصوله كلها مفتوحا ، والمخفف هو أن يكون ذلك الحرف منها ساكنا » . وباب « للمشدد » . وباب «للمخفف» وهو ما يقابل المشدد. وباب « للمهموز » . وباب « لما يقال للأنثى بغير هاء » . وباب « لما أدخلت فيه الهاء من وصف المذكر » . وباب « لما يقال للمؤنث والمذكر بالهاء » . وباب « لما الهاء فيه أصلية » . وبعده باب بعنوان « باب منه آخر » لا علاقة له بالباب السابق ! ثم يأتى بعد ذلك باب « لما جرى مثلا أو كالمثل » . وباب « لما يقال بلغتين » . وباب « لحروف منفردة » . وأخيرا باب بعنوان « باب من الفَرْق » تناول فيه الفرق بين الإنسان والبهيمة ؛ كقوله (٢/١٠١) : « هى الشفة من الإنسان ، ومن ذوات الخف : المشفر ، ومن ذوات الحافر : الجحفلة ، ومن ذوات الظلف : المِقَمَّة والمِرَمَّة ، ومن الخنزير : الفنطيسة ، ومن السباع : الخَطْم والخرطوم ، ومن الكلب : البِرْطيل ، ومن ذى الجناح غير الصائد : المنقار ، ومن الصائد : المِنْسَر » . . وبذلك الباب

ينتهى كتاب الفصيح .

ونلاحظ على الفصيح أنه يكاد يكون متنا من المتون اللغوية فى غاية الاختصار ويقل فيه الاستشهاد بالشعر . ويروى فيه ثعلب عن الفراء وابن الأعرابى وأبى زيد بالاسم .

ومن الظواهر الهامة فى هذا الكتاب أنه لا يعتنى بتبيين نطق العامة إلا فى النادر كقوله (١٦/٤٣) : « وهو السُّمَيْدَعُ ، ولا تضمَّنَّ السين » . وقوله (٩٠/ ٨) : « ونظرت يَمْنَةً وشأمة ، ولا تقل شَمْلَة » وقوله (٩٢/ ٧) « وأطعمنا خبز ملَّة وخبزةً مليلاً ، ولا تقل أطعمنا ملَّةً ؛ لأن الملة الرماد والتراب الحار » . وقوله (١١/٩٢) : « وهى القازوزة والقاقوزة ، ولا تقل قَاقزَّة » . وقوله (٧/٩٣) : « وماء ملح ولا تقل مالح » . وقوله (٨/٩٤) : وعبرت دِجْلَةَ بغير ألف ولام ، وأسودُ سالخٌ ، ولا تضف ، والأنثى أسودة ، ولا توصف بسالخة » . وقوله (٨/٩٦) : « وتقول : لقيته لَقْيَةً ولِقَاءَةً ، ولا تقل : لَقَاةً ، فإنه خطأ ... وهو الحائر ، لهذا الذى تسميه العامة الحَيِّر » . وقوله (١١/٩٨) : « وتقول استخفيت منك ، أى تواريت ، ولا تقل اختفيت إنما الاختفاء الإظهار » . وقوله (٩٩/ ٧) : « وشويت اللحم فانشوى ، ولا تقل اشتوى إنما المشتوى الرجل » .

تلك هى تقريبا كل المواضع التى نبه فيها ثعلب على النطق الدارج الشائع فى عصره ، وهى كما ترى مواضع قليلة بالنسبة إلى الأمثلة الكثيرة التى أودعها كتابه ، ولهذا نرى أن كتاب « الفصيح » لا يستطيع أن يُوقِفَنَا على أنواع التطور اللغوى فى عصره ، لأنه لم يهتم إلا بإيراد الصيغ الصحيحة على العموم .

أما شرح الهروى لفصيح ثعلب فإنه يبدأ بالعبارات التالية : « قال الشيخ أبو

سهل محمد بن على بن محمد الهروى النحوى : أما بعد ، فإنه لما كان جمهور الناس الذين يؤدبون أولادهم ومن يعنون بأمرهم ، ويحفظونهم كتاب الفصيح المنسوب إلى أبى العباس أحمد بن يحيى الشيبانى المعروف بثعلب رحمه الله تعالى ، قبل غيره من كتب اللغة ؛ لما فيه من الألفاظ السهلة المستعملة ، ولأن العامة تخطىء فى كثير منها ، وكان قد عرّى أكثر فصوله من التفسير ، وأثبت منها أيضا فصولا عدة فى أبواب تخالف تراجمها ، وكنت قد هذبته لبعض أولاد الكتاب ، وميزت فصوله ، ورتبت أوائلها فى أكثر الأبواب على حروف المعجم فى كتاب مفرد معرى من التفسير أيضا نحو ما فى الأصل ، ووسمته : « بتهذيب كتاب الفصيح » .

« ثم سألنى أيضاً أن أفسر له الفصول التى أهمل تفسيرها ، وأن أزيد فى بيان ما فسره منها ، فعملت له ذلك فى كتاب آخر ، ووسمته : « بإسفار كتاب الفصيح » .

« ثم إنى رأيت جماعة من المبتدئين تضعف قواهم عن الإحاطة بما أودعته فيه من التفسير والشواهد من القرآن والشعر ويستطيلون حفظه ، فاختصرت لهم منه أشياء تكفيهم معرفتها ، وتنشطهم فى حفظها نزارتها ، وأثبتها فى هذا الكتاب ، ووسمته : بكتاب « التلويح فى شرح الفصيح » ؛ لأننى لوحت بشرح فصوله كلها فقط ، ولم أذكر شاهداً على شىء منها ولا جمعًا لاسم ، ولا تصريفا لفعل ، ولا مصدراً له ، ولا اسم فاعل ولا مفعول ، إلا ما أثبته أبو العباس رحمه الله تعالى فى الأصل . ولم أذكر فيه أيضا شرح الرسالة ، ولا الأبيات التى استشهد بها ، ولم أنبه على شىء من الفصول التى أثبتها فى غير أبوابها ، وحالها عن جهة صوابها ، طلبًا للتخفيف والإيجاز ، فإذا حفظوا هذا الكتاب وأتقنوه ، وآثروا زيادة فى التفسير والبيان على ما فيه ، نظروا فى ذلك الكتاب إن شاء الله تعالى » .

ومن هذه الخطبة نرى أن الهروى عمل على كتاب الفصيح ثلاثة كتب : التهذيب ، والإسفار ، والتلويح . ولم يصل إلينا إلا الكتاب الثالث ، كما يتضح من هذه الخطبة أيضًا منهج الهروى فى شرح الفصيح ؛ فهو يكتفى فى كثير من الأحيان بشرح الألفاظ التى أوردها ثعلب ، ويقل فى شرحه هذا الاستشهادُ بالشعر ، وقد نقل مرة عن كتاب العين ٩/٧٩ وروى عن ابن قتيبة ٨١/ ١ ويعقوب (ابن السكيت) ٨١/ ٣ والمبرد ٩٧/ ١٤ والمثال التالى يوضح طريقته فى شرحه ؛ يقول (٧/٧):

« (ولَقِمْتُ أَلْقَمُ) أى أكلت ، بل هو وضع اللقمة فى الفم خاصة دون البلع ، (وجَرِعْتُ الماء أَجْرَعُه) أى بلعته (ومَسِسْتُ الشىء أَمَسُّ) أى لمسته بيدى (وشَمِمْتُ أَشَمُّ) أى استنشقت رائحته بأنفى (وعَضِضْتُ أَعَضُّ) أى قبضت عليه بأسنانى (وغَصِصْتُ أَغَصُّ) أى بقى الطعام فى حلقى ولم أقدر على بلعه ... » .

ولم يسلم كتاب الفصيح من النقد سواء فى حياة ثعلب أم بعد مماته . وأشهر نقد وجه إليه فى حياة مؤلفه هو نقد أبى إسحاق الزجاج . وقد ذكره كل من ياقوت فى معجم الأدباء ١/ ١٣٧ والسيوطى فى المزهر ١/ ٢٠٢ والأشباه والنظائر فى النحو ٤/ ١٢٣ ثم طبع بعد ذلك محققا . يقول الزجاج:

« دخلت على أبى العباس ثعلب رحمه الله فى أيام أبى العباس محمد بن يزيد المبرد ، وقد أملى شيئًا من المقتضب ، فسلمت عليه وعنده أبو موسى الحامض ، وكان يحسدنى حسداً شديداً ، ويجاهرنى بالعداوة ، وكنت ألين له وأحتمله لموضع الشيخوخة والعلم . فقال لى أبو العباس ثعلب : قد حُمِل إلىَّ بعض ما أملاه هذا الخَلَدىّ ، فرأيته لا يَطُوع لسانه بعبارة . فقلت له : إنه

لا يشك فى حسن عبارته اثنان ، ولكن سوء رأيك فيه يعيبه عندك ! فقال ما رأيته إلا ألكن متغلقًا . فقال أبو موسى : والله إن صاحبكم ألكن، يعنى سيبويه. فأحفظنى ذلك . ثم قال : بلغنى عن الفراء أنه قال : دخلت البصرة فلقيت يونس وأصحابه ، فسمعتهم يذكرونه بالحفظ والدراية وحسن الفطنة ، فأتيته فإذا هو أعجم لا يفصح ؛ سمعته يقول لجارية له . هاتِ ذيكَ الماء من ذاكِ الجرة ، فخرجت من عنده ، ولم أعد إليه . فقلت له : هذا لا يصح عن الفراء ، وأنت غير مأمون فى هذه الحكاية ، ولا يعرف أصحاب سيبويه من هذا شيئًا ، وكيف تقول هذا لمن يقول فى أول كتابه : هذا باب علم ما الكلم من العربية ؟ وهذا يعجز عن إدراك فهمه كثير من الفصحاء ، فضلاً عن النطق به . فقال ثعلب : قد وجدت فى كتابه نحوا من هذا . قلت : ما هو ؟ قال : يقول فى كتابه فى غير نسخة : حاشا حرف يخفض ما بعده كما تخفض حتى ، وفيها معنى الاستثناء . فقلت له : هذا كذا فى كتابه ، وهو صحيح ؛ ذهب فى التذكير إلى الحرف ، وفى التأنيث إلى الكلمة . قال : والأجود أن يحمل الكلام على وجه واحد . قلت : كل جيد ؛ قال الله تعالى : ﴿ ومَنْ يَقْنُتْ منكنَّ لله ورسوله ويَعْمَلْ صَالحًا ﴾ ، وقرى : وتعمل صالحا . وقال عز وجل : ﴿ ومنهم مَنْ يَسْتَمِعُونَ إليك ﴾ ، ذهب إلى المعنى ، ثم قال : ﴿ ومنهم من ينظر إليك ﴾، وذهب إلى اللفظ . وليس لقائل أن يقول : لو حمل الكلام على وجه واحد فى الاثنين كان أجود ؛ لأن كلا جيد . فأما نحن فلا نذكر حدود الفراء ؛ لأن خطأه فيه أكثر من أن يعدّ ، ولكن هذا أنت عملت كتاب الفصيح للمبتدئ المتعلم ، وهو عشرون ورقة ، أخطأت فى عشرة [1] مواضع منه . فقال لى : اذكرها . قلت له نعم ؛ قلتَ (٤٣/ ٤) : « وهو عِرْق النَّسا » .

(١) الموجود فى النص بعد ذلك تسعة مواضع فقط .

ولا يقال عِرْقُ النَّسَا ، كما لا يقال عِرْق الأبهر ، ولا عرق الأكحل . قال امرؤ القيس :

فأنشب أظفارَهُ في النَّسَا   فقلت هُبلْتَ ألا تنتصر

وقلت (٣٣/ ٧) : حلَمت فى النوم أحْلُم حلُما » وَالحلم ليس بمصدر، وإنما هو اسم . قال الله تعالى : ﴿ والذين لم يبْلغُوا الحلُمَ منكم ﴾ وإذا كان للشيء مصدر واسم ، لم يوضع الاسم موضع المصدر ، ألا ترى أنك تقول : حَسبْت الشيء أحْسُبه حَسْبًا وحسَابًا ، والحَسْبُ المصدر ، والحساب الاسم . ولو قلت : ما بلغ الحَسْبُ إليك ؟ ورفعت الحَسْبَ إليك لم يجز ، وأنت تريد : رفعت الحساب إليك .

وقلت (٩٦/ ١٥) : « رجل عَزَبٌ وامرأة عَزَبَةٌ » . وهذا خطأ ، إنما يقال : رجل عَزَبٌ ، وامرأة عزَبٌ ، لأنه مصدر وصف به ، فلا يجمع ولا يثنى ولا يؤنث ، كما يقال رجل خَصْمٌ وامرأة خَصْمٌ . وقد أتيت بباب من هذا النوع فى الكتاب ، وأفردت هذا منه . قال الشاعر :

يا مَنْ يَدُلُّ عزَبًا على عزَبْ

وقلت (٥٠/ ١١) : « كِسْرَى بكسر الكاف » . وهذا خطأ ، إنما هو كَسْرَى . والدليل على ذلك أنّا وإياكم لا تختلف فى النسب إلى كسرى ، يقال : كَسْرَوِىّ ، بفتح الكاف ، وليس هذا مما تغيره ياء النسب لبعده منها ألا ترى أنك لو نسبت إلى مِعْزَى لقلت : مِعْزوِى وإلى دِرْهَم ، قلت : دِرْهَمِىّ ، ولا يقال : مَعْزوِىّ ولا دَرْهَمِىّ .

وقلت (٢/٢٥) : « وعدتُ الرجل خيراً وشراً ، فإذا لم تذكر الشر قلت: أوعدته بكذا » نقضًا لما أصَّلْتَ ؛ لأنك قلت : بكذا ، وقولك بكذا كناية عن

الشر . والصواب أن تقول : إذا لم تذكر الشر قلت : أوعدته .

وقلت (٩١/ ١٤) : « وهم المُطَوِّعة » . وإنما هم المُطَّوِّعة ، بتشديد الطاء، كما قال الله تعالى : ﴿ الذين يَلْمِزون المُطَّوِّعين من المؤمنين ﴾ فقال : ما قلت إلا المُطَّوِّعة . فقلت : هكذا قرأته عليك . وقرأه غيرى ، وأنا حاضر أسمع مراراً .

وقلت (٥١/ ١٨) : « هو لِرِشْدَة وزِنْيَة » كما قلت : هو لِغَيَّة » . والباب فيها واحد ؛ لأنه إنما يريد المرة الواحدة . ومصادر الثلاثى إذا أردت المرة الواحدة لم تختلف ، تقول ضربته ضَرْبَةً ، وجلست جَلْسَةً ، وركبت رَكْبَةً . لا اختلاف فى ذلك بين أحد من النحويين ، وإنما تكسر من ذلك ما كان على هيئة حال ، فتصفها بالحسن والقبيح وغيرها ؛ فتقول : هو حسن الجِلسة والسِّيرة والرِّكبة ، وليس هذا من ذلك .

وقلت (٤٦/ ١٦): « أَسْنِمة للبلدة » . ورواه الأصمعى بضم الهمزة : أُسْنُمة . فقال : ماروى ابن الأعرابى وأصحابنا إلا أَسْنِمة . فقلت : قد علمت أنت أن الأصمعى أضبط لما يحكى وأوثق فيما يروى .

وقلت (٧٧/ ٩) : « إذا عَزَّ أخوك فَهُنْ » . والكلام فَهِنْ ، وهو من هان يَهِينُ إذا لان ، ومنه قيل : هَيِّنٌ لَيِّنٌ ، لأن هُنْ من هان يهونُ من الهوان ، والعرب لا تأمر بذلك ، ولا معنى لهذا الكلام يصح لو قالته العرب . ومعنى عَزَّ ليس من العِزَّة التى هى المنعة والقدرة ، وإنما هو من قولك : عز الشىء إذا اشتد. معنى الكلام : إذا صعب أخوك واشتد فَذِلَّ من الذل له ، ولا معنى للذل ههنا ، كما تقول : إذا صعب أخوك فَلِنْ له .

قال : فما قرئ عليه كتاب الفصيح بعد ذلك علمى . ثم بلغنى أنه سئم ذلك ، فأنكر كتاب الفصيح أن يكون له » .

تلك هى المحاورة التى دارت بين الزجاج وثعلب بشأن كتاب الفصيح ،

نقلناها هنا بنصها ؛ لنعطى صورة من جدل العلماء حول اللغة ، ومحاولتهم تنقيتها من الشوائب ، ووقف تيار التطور .

ومع أن هذا النقد الذى أثاره الزجاج يبدو مقبولا فى جملته ، فإنه لم يعدم من يرده ، ويدافع عن ثعلب وينتصر له . قال ياقوت (١/ ١٤٣) : « وهذه المآخذ التى أخذها الزجاج على ثعلب لم يسلم إليه العلماء باللغة فيها ، وقد ألفوا تآليف فى الانتصار لثعلب يضيق هذا المختصر عن ذكرها » .

وقد نقل السيوطى فى الأشباه والنظائر (٤/ ١٢٧) أحد هذه الانتصارات بعنوان : « انتصار أبى عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذانى ، لأبى العباس ثعلب فيما تتبعه عليه أبو إسحاق الزجاج » .

كما نقد الفصيح كذلك أبو القاسم على بن حمزة البصرى (المتوفى سنة ٣٧٥هـ) فى كتاب سماه : « التنبيهات على أغاليط الرواة » ، نبه فيه على أغلاط « النوادر » لأبى زياد الكلابى . و « النوادر » لأبى عمرو الشيبانى . و « النبات » لأبى حنيفة الدينورى . و « الكامل » لأبى العباس المبرد . و « الفصيح » لأبى العباس ثعلب . و « الغريب المصنف » لأبى عبيد القاسم ابن سلام . و « إصلاح المنطق » لابن السكيت . « والمقصور والممدود » لابن ولاد .

وقد طبع كتاب « التنبيهات » مع كتاب : « المنقوص والممدود » للفراء ، بتحقيق عبد العزيز الميمنى ، بالقاهرة سنة ١٩٦٧م . وقد نبّه على بن حمزة البصرى فى هذا الكتاب ، على أغلاط ثمانية من الكتب، كما ذكرنا من قبل. غير أن الميمنى ترك الكتب الثلاثة الأولى ، وهى : نوادر أبى زياد الكلابى ، ونوادر أبى عمرو الشيبانى ، والنبات لأبى حنيفة الدينورى ؛ لأنها لم تصل إلينا.

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

١٦- تقويم اللسان
لابن دريد الأزدي (٣٢١هـ)

صاحبه هو اللغوي المشهور مؤلف كتاب : « جمهرة اللغة » الذائع الصيت ، وهو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ، ولد بالبصرة في عام ٢٢٣هـ. أخذ عن أبي حاتم السجستاني ، وأبي الفضل الرياشي ، وكان مقدما في حفظ اللغة والأنساب وأشعار العرب . وروى عنه أبو سعيد السيرافي ، وأبو عبيد الله المرزباني . وتوفي ابن دريد في شعبان سنة ٣٢١هـ [١].

أما هذا الكتاب فهو مفقود ، ذكره ياقوت في معجم الأدباء ١٨/ ١٣٦ فقال : « كتاب تقويم اللسان ، على مثال كتاب ابن قتيبة ، ولم يجرّده من المسوّدة ، فلم يخرج منه شيء يعوّل عليه » . وانظر كذلك إنباه الرواة ٣/ ٩٧ .

---

(١) انظر ترجمته في بروكلمان GAL I 111; S I 172 وإنباه الرواة ٩٢/٣ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

١٧- تقويم الألسنة
للديمرتي (القرن الرابع)

هذا الكتاب مفقود ذكرته المصادر التى ترجمت له جميعاً [١] . وصاحبه هو أبو محمد القاسم بن محمد الديمرتى الإصبهانى النحوى . كان فاضلاً عالمًا نحويًا لغويًا ، عالمًا بمعانى الشعر ، معروف المكانة فى الأدب ، مشهور الاسم فى الآفاق ، وله كلام على الكتب الأدبية ، ورد على العلماء كاف ، وتصانيف جميلة ، ومسائل على مفردات فى أماكن من النحو .

كان الديمرتى معاصراً لحمزة الإصبهانى المتوفى سنة ٣٥٠هـ. ويقول عنه حمزة[٢] : « هو منتصب منذ أربعين سنة تقرأ عليه الكتب » .

(١) انظر الفهرست ٥/١٣٤ ومعجم الأدباء ٢١٩/١٦ وإنباه الرواة ٣٠/٣ وبغية الوعاة ٣٦٢/٢ .

(٢) معجم الأدباء لياقوت ١٦ : ٨/٣١٩ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

١٨- فائت الفصيح
لأبي عمر الزاهد (٣٤٥ هـ)

أبو عمر الزاهد[١] ، هو محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم البارودى المطرز الزاهد ، غلام ثعلب . و « بارود » التى نسب إليها ، هى إحدى بلاد خراسان ، نبغ منها عدد من العلماء والأدباء ، منهم : أبو المظفر الأبيودى الشاعر . أما لقبه : غلام ثعلب ، فأطلق عليه لطول ملازمته وصحبته لأستاذه ثعلب . وكانت صناعته تطريز الثياب ، فلقب بالمطرز من أجل ذلك .

وقد تلقى أبو عمر الزاهد علومه ، على مجموعة من كبار علماء عصره؛ مثل أبى العباس ثعلب ، وموسى بن سهل الوشاء ، وأحمد بن عبيد الله المرسى، ومحمد بن يونس الكديمى . وتتلمذ عليه كثير ممن اشتهروا بعد ذلك؛ مثل أبى على الحاتمى ، صاحب الرسالة الموضحة فى كشف مساوئ شعر المتنبى ، وابن برهان ، وأبى على القالى ، وابن خالويه ، وأبى عبيد الله المرزبانى ، صاحب معجم الشعراء ، والموشح فى مآخذ العلماء على الشعراء ، وأبى الطيب اللغوى ، وغيرهم .

وقد ألف أبو عمر كثيرا من الكتب ، التى يغلب عليها الطابع اللغوى ؛ مثل كتاب المداخل فى اللغة ، وكتاب اليواقيت ، وكتاب اليوم والليلة ، وغير ذلك .

وتجمع المصادر التى ترجمت لأبى عمر الزاهد ، على أن وفاته كانت سنة

---

(١) انظر ترجمته فى تاريخ بغداد ٣٥٧/٢ وشذرات الذهب ٣٧٠/٢ وبغية الوعاة ١٦٤/١ والعبر للذهبى ٢٦٨/٢ ومعجم الأدباء ١٢٦/٧ .

خمس وأربعين وثلاثمائة (٣٤٥ هـ) في يوم الأحد ، ودفن يوم الاثنين لثلاث عشرة ليلة خلت من ذي القعدة . ودفن في مقابلة قبر معروف الكرخي .

أما كتابه « فائت الفصيح » ، فإن عنوانه يدل على موضوعه ، وهو استدراك لأبي عمر الزاهد يستدرك به ما فات أستاذه ثعلبا من أبواب اللغة ، أو لغات تجرى في كلام الناس ، فنبه على أفصحها ، أو عبارات يغلط فيها الكتاب في أحاديثهم ورسائلهم وكتبهم ، ولم ترد في كتاب الفصيح فنبه عليها ، أو صيغ من الألفاظ مشكوك فيها ، فضبطها ضبطا صحيحا .

ويقع كتاب الفصيح في ثلاثين بابا ، في حين يقع كتاب « فائت الفصيح » في سبعة وعشرين بابا . وإنه على حين أن أبواب الفصيح لها عنوانات ، نجد بعض أبواب فائت الفصيح بلا عنوان .

وبعض أبواب فائت الفصيح جديدة ، انفرد بها أبو عمر الزاهد . ويبدأ الكتاب بمقدمة قصيرة ، يقول فيها المؤلف : « قال أبو عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد ، المعروف بغلام ثعلب ، قرأته على أبي موسى الحامض ، بعد موت ثعلب ، حين جمعته وألفته » .

ويفيض الكتاب بالرواية عن الأصمعي ، وثعلب ، وابن الأعرابي ، وأبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي ، والأثرم ، وأبي عبيدة ، والمبرد ، وغيرهم .

وقد استشهد الزاهد في كتابه بثمانية أبيات من الشعر ، وثلاثة أحاديث هي : « وجاء في الخبر : منهومان لا يشبعان : طالب دنيا ، وطالب علم » . والثاني : « في الخبر : البذاء من اللوم » . والثالث : « في الخبر : إدّانُ مُعْرِضاً » .

كما استشهد بتسعة أمثال ، أولها : « أخذه ما قَدم وما حَدُث » . والثاني : « فلان ما يُليق درهمًا » . والثالث : « عند جفينة الخبر اليقين » . والرابع : « مطرة في نيسان خير من ألف سانٍ » . والخامس : « باتت بليلة شيباء » . والسادس : « باتت بليلة حرة » . والسابع : « لك حكمك مُسَمّطاً » والثامن : « ماردّ على سوداء ولا بيضاء » والتاسع : « آخر الدواء الكي » .

وقد نص أبو عمر الزاهد على الكلمات الملحونة كثيرا في كتابه ؛ مثل : « ومشئوم ، ولا يقال ميشوم ، ولا مياشيم ، ولكن مشائيم » . ومثل : « وأنت تؤذيني ، ولا يقال : تأذيني » . « ومثل : أنا أفرق منك وأفزع منك ، ولا يقال أفْرَقك ولا أفزَعك » . ومثل : « العرب تقول : ما بهذا الشيء من الطيب ، ولا تقول : من الطِّيبة . والطيبة مولدة » . ومثل : « طردته فذهب ، ولا يقال : فانطرد» . ومثل : « والمِسْلَح على رأس أربعة منازل من مكة ، ولا يقال : مَسْلَح » . ومثل: « هو القَرقل ، ولا تقل : قَرْقَر ، وهو القميص الذى لا كُمّى له » . ومثل : « زِنبيل . وزَنبيل خطأ » . ومثل : « فلانٌ وخيم ووَخَم . ولا يقال : وخِم » . ومثل : عايرت في الميزان ، ولا تقل : عَيَّرت » . ومثل : «استوجب ذلك فلان واستحقه ، ولا تقل : استأهله » . ومثل : « افترقت الأمة ، ولا تقل تفرقت » . ومثل : « في رأسه خطة ، ولا يقال : خُطْيَة » . ومثل : « ويقال : برَكَ البعير وتنوّخ ، ولا يقال : ناخ » .

ومن أمثلة « طباق الاستغراق » في الكتاب ، وهو أسلوب من أساليب التوكيد في العربية ، ويدل على العموم سلبا أو إيجابا : قوله : « كلمته فما ردّ عليّ سوداء ولا بيضاء » . يعني : لم يتكلم بشيء ، ولم ينبس ببنت شفة .

ولم يفطن أبو عمر الزاهد إلى هذا اللون من أساليب العربية ؛ ولذلك يفسر هذا المثال بقوله : « أى كلمة رديّة ولا حسنة » .

ومن أمثلة الكتاب نرى كيف يؤدى ترك الهمزة فى الكلمة ، إلى تغيير معناها فى بعض الأحيان ؛ مثل : « رثيت له تحزنت له ، ورثأت ورثيت » . ووجود الهمز فى هذه الكلمة هو نوع من الحذلقة أو المبالغة فى التفصح ، وهى لغة طيئ ؛ يقول الفراء (معانى القرآن ١/ ٤٥٩) : « وربما غلطت العرب فى الحرف ، إذا ضارعه آخر من الهمز ، فيهمزون غير المهموز . سمعت امرأة من طيئ تقول : رثأت زوجى بأبيات . ويقولون : لبّأت بالحج ، وحلأت السويق ، فيغلطون » .

ومن كتاب « فائت الفصيح » نعرف أن بعض الأساليب العامية المستخدمة فى عصرنا ، ترجع إلى عصر « أبى عمر الزاهد » ؛ فنحن نقول فى أيامنا هذه : « الحمد اللّى جيت » بلا ضمير يعود على اسم الموصول : « اللّى » ، ويقول أبو عمر الزاهد : « الحمد لله إذ كان كذا وكذا ، ولا تقل : الحمد لله الذى كان كذا وكذا ، حتى تقول : به ، أو منه »

***

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

١٩- إصلاح غلط المحدثين

للخطابى (٣٨٨ هـ)

مؤلف هذا الكتاب محدّث مشهور ، من علماء القرن الرابع الهجرى ، وهو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البُستى الخطّابى الشافعى . وهو من نسل زيد بن الخطاب بن نفيل العدوى[1] .

كانت ولادته فى مدينة « بُسْت » سنة ٣١٩هـ . وقد زار الكثير من بلاد العالم الإسلامى ، فرحل إلى العراق ، وسافر إلى الحجاز ، وتجوّل فى بلاد خراسان ، حتى وصل إلى ما وراء النهر .

وكان يشتغل بالتجارة ، ومال فى أخريات حياته إلى الزهد والتصوف . وقفل إلى مسقط رأسه « بُسْت » ، وبقى بها حتى مات سنة ٣٨٨ هـ .

وقد تلقى العلم على المشاهير من علماء عصره ؛ منهم : أحمد بن محمد بن زياد الأعرابى ، وإسماعيل بن محمد أبو على الصفار ، ومحمد بن عبد الواحد أبو عمر الزاهد ، ومحمد بن إسماعيل القفال الشاشى . كما تتلمذ عليه مجموعة كبيرة من النابهين ، منهم : أحمد بن محمد أبو خالد الإسفراييني ، والحسن بن محمد الكرابيسى أبو مسعود ، ومحمد بن أحمد أبو نصر البلخى .

وهذا الكتاب الذى نتحدث عنه هنا مخطوط فى ثلاث نسخ ؛ الأولى فى مكتبة عاشر أفندى (رئيس الكتاب) باستانبول برقم ٢٣٥ . والثانية فى أيا صوفيا باستانبول تحت رقم ٤٥٧ . والثالثة فى المكتبة الأزهرية بالقاهرة تحت رقم

---

(١) انظر بروكلمان : GAL I 165; S I 266, 275 .

٢٤١٣ . وقد حقق الكتاب ونشره الدكتور حاتم الضامن عن النسختين الأولى والثالثة ، فى بيروت سنة ١٩٨٧م ، ضمن : « أربعة كتب فى التصحيح اللغوى » .

وللكتاب مقدمة قصيرة ، تنتهى بقول الخطابى : « هذه ألفاظ من الحديث ، يرويها أكثر الرواه والمحدثين ، ملحونة ومحرفة ، أصلحناها وأخبرنا بصوابها ، وفيها حروف تحتمل وجوها ، اخترنا منها أبينها وأوضحها . والله الموفق للصواب لا شريك له » .

ويروى الخطابى فى كتابه عن مجموعة من شيوخه ؛ منهم : أبو عمر الزاهد ، والحسن بن صالح العجلى ، وشيخ الحرم ابن الأعرابى ، وأبو سعيد أحمد بن زياد بن بشر ، والغنوى . وأحيانا يبهم ذكر من روى عنهم ؛ كقوله مثلا (٣٨) : « وقال لى بعض مشايخنا » .

ونورد فيما يلى بعض أمثلة التطور اللغوى ، فى هذا الكتاب الصغير :

١ ـ من أمثلة ترك الهمز عند العامة فى الحديث : « يدارى » فى « يدرائ » بمعنى : يدافع (٤٠) . ومن ذلك قولهم : « تمالى » فى « تمالأ » بمعنى تواطأ (٤١) . و « القىّ » فى : « القىء » يقول الخطابى (٤١) : « والعامة تثقله ولا تهمزه » . وكذلك : « فيام » فى « فئام » بمعنى : جماعات (٤١). و « الحُوَّب » فى : « الحوأب » يقول الخطابى ٤٢ : « يقولون : الحُوَّب ، مضمومة الحاء مثقلة الواو ، وإنما هو الحَوأب ، مفتوحة مهموزة » . وكذلك : « الكماة » فى « الكمأة » (٤٢) .

٢ ـ ومن أمثلة الحذلقة قول العامة : « دَوْمة الجندل » فى : « دُومة الجندل » . يقول الخطابى : « دُومة الجندل ، مضمومة الدال . وأصحاب الحديث

يغلطـون فيها ، فيفتحـون الدال وهـو غلـط » (٤٦) . ومنها كذلك : « الجَوْن » في « الجُون » (٥٣) . ومنهـا أيضًا : « الخَلَى » بمعنى الحشيش والعامة يقولونه : « الخَلاء » (٥٣) .

٣ - ومن أمثلة تسكين الوسط للتخفيف : « الخُبْث » في : « الخُبُث » جمع خبيث (٣٣) .

٤ - ومن أمثلة إغلاق المقطع المفتوح قولهم : « السُّمَّانَى » في : « السُّمَانَى » اسم طائر (٤٧) .

٥ - ومن أمثلة القياس في بناء الكلمات قولهم : « المَذِىّ » في : « المَذْى » وهو ما يخرج من قبل الإنسان ، عند نشاط أو ملاعبة أهل أو نحوها (٣٥) فقد قاس العامة هذه الكلمة على كلمة : « المنىّ » ، بمعنى الماء الدافق ، الذى يكون منه الولد ، ويجب فيه الاغتسال .

* * *

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٢٠ - تمام فصيح الكلام
لابن فارس اللغوى (٣٩٥ هـ)

تتفق معظم المصادر التى ترجمت لابن فارس[(١)]، على أن اسمه هو : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب الرازى اللغوى . ولم يذكر لنا من ترجموا له متى ولد ابن فارس ، وإن كانوا يختلفون فى تاريخ وفاته، وأصح الأقوال أنه توفى سنة ٣٩٥هـ . وذكر بعضهم أن وفاته كانت فى شهر صفر ، فى « المحمديّة » بمدينة « الرَّىّ » ، وأنه دفن بها ، مقابل مشهد القاضى على بن عبد العزيز الجرجانى .

وقد تلقى ابن فارس علومه على كبار المشايخ فى عصره ؛ مثل : أبى عبد الله أحمد بن طاهر بن النجم الميانجى ، وأبى القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبرانى ، وأبى الحسن على بن إبراهيم بن سلمة القطان ، وعلى بن عبد العزيز ، وفارس بن زكريا (وهو أبوه) .

ومن تلاميذه الذين أخذوا عنه : بديع الزمان الهمذانى ، والصاحب بن عباد ، وأبو طالب مجد الدولة بن فخر الدولة الديلمى .

وقد ألف ابن فارس اللغوى أكثر من خمسين كتابا ؛ وصل إلينا أكثرها ، مثل : الإتباع والمزاوجة ، والثلاثة ، ومقالة فى أسماء أعضاء الإنسان ، وذم الخطأ فى الشعر ، والصاحبى فى فقه اللغة ، والفرق ، ومتخير الألفاظ ، والمجمل فى اللغة ، والمذكر والمؤنث ، ومقاييس اللغة ، وغيرها .

---

(١) انظر : إنباه الرواة ٩٤/١ ومعجم الأدباء ٨٠/٤ والوافى بالوفيات ٢٧٨/٧ وانظر كذلك الترجمة المفصلة التى صنعناها له ، فى مقدمة تحقيقنا لكتابه : « الفرق » (ص ٥ - ٣٧) .

أما كتابه : « تمام فصيح الكلام » فقد نشره الدكتور مصطفى جواد ، ويوسف يعقوب مسكونى فى كتاب : « رسائل فى النحو واللغة » فى بغداد سنة ١٩٦٩م . كما نشره الدكتور إبراهيم السامرائى فى بغداد سنة ١٩٧١م.

ولم يبين ابن فارس فى مقدمته ، أن كتابه يستدرك على فصيح ثعلب ، واكتفى بقوله : « هذا كتاب تمام فصيح الكلام » (ص ١٤) . غير أنه أبان عن ذلك فى خاتمته ، فقال : « هذا آخر ما أردت إثباته فى هذا الباب ، ولم أعْنِ أن أبا العباس قصّر عنه ، لكن المشيخة آثروا الاختصار . حقا أقول : إن جميع ما ذكرته ، فمن علم أبى العباس ، جزاه الله عنى خيرا . فأما الفرق فقد كنت ألفت فيه على اختصارى له كتابا جامعًا ، وقد شُهر ، وبالله التوفيق ، وصلى الله على محمد وآله أجمعين » (ص٣٦) .

ولم يذكر ابن فارس من شيوخه فى الكتاب ، سوى على القطان (ص٢٣) . كما ذكر من علماء الكوفة : ثعلبا وابن الأعرابى .

ويحتوى الكتاب على خمسة وعشرين بابا ، لا يزيد بعضها عن سطر أو سطرين وهذه الأبواب هى : فَعَلت ، وفَعِلت ، وفعلت بغير ألف ، وفَعَّل ، وفَعَلت وفَعِلت باختلاف المعنى ، وفَعَلت وأفعلت باختلاف المعنى ، وأَفْعَل ، وما يهمز من الفعل ، والمصادر ، والوصف بالمصدر ، والمفتوح من الأسماء ، والمكسور أوله ، والمفتوح أوله والمكسور باختلاف المعنى ، والمضموم أوله ، والمضموم أوله والمفتوح باختلاف المعنى ، والمشدّد ، والمخفف ، والمهموز ، والمؤنث بغير هاء ، وما فيه الهاء من وصف المذكر ، وما يقال للمذكر والمؤنث بالهاء ، وما الهاء فيه أصلية ، وما جرى مثلا أو كالمثل ، وما يقال بلغتين ، وحروف مفردة .

وشواهد الكتاب قليلة ؛ إذ يحتوى على خمسة وعشرين بيتا من الشعر ، وحديث واحد فقط هو : « وفى الحديث : تجاوبه صِفَاح الروحاء » (ص٣٣) .

والنص على الكلمات الملحونة ، قليل فى الكتاب ؛ مثل : « وطوبى لك ، ولا تقل طوباك » (ص ٢٠) و « وهو فُحّال النخل ، ولا يقال : فُحَال » (ص ٣) و « فلان يعامل أهل السوق . ولا يقال : السوقة » (ص ٣٤) و « هذا ثوب صغير . ولا يقال : قصير . وتقول : طريق مَخُوف . ولا يقال : مَخيف » (ص ٣٤) و « فلان يهوء بنفسه إلى معالى الأمور . ولا يقال : يهوى ... ويقال : نقلت أمتعى . ولا يقال : متاعى ؛ لأن المتاع واحد ... ويقال : إياك وأن تفعل كذا . ولا تقل : إياك أن تفعل كذا . وتقول : يا من بأصحابك وشائم بهم ، أى خذ بهم يمينا وشمالا ، ولا يقال : تيامن وتقول: هذا قريبى . ولا يقال : هذا قرابتى ، لكن بينى وبينه قرابة » (ص ٣٥) .

ويذكر ابن فارس فى كتابه أن ترك الهمز فى الكلمة ، يغير معناها فى بعض الأحيان ؛ مثل : سلأت السمن ، وسلوت عنه ، أى طبت عنه نفسا ... وقرأت القرآن وقريت الضيف » (ص ٢١) .

كما نعرف من كتابه أن المصادر تختلف باختلاف المعنى ؛ مثل قوله : « وتقول : رأيت فى النوم رؤيا ، ورأيت فى الفقه رأيا ، ورأيت الرجل وغيره رؤية ، ورأيت الرجل ضربت رئته ، ولم يسمع له بمصدر » (ص ٢١) .

ونرى من مادة الكتاب أن الحركة الواحدة ، قد تغير المعنى بتغيرها ؛ مثل : « والطِّفلة » الصغيرة ، والطَّفلة : الناعمة ... والسِّحر : ما يُسْحر به ، والسَّحْر : الرئة ، والعَفْو : مصدر عفوت ، والعِفْو : ولد الحمار . والحِين : الدهر ، والحَيْن : الهلاك » (ص ٢٨) .

ومن المصطلحات اللغوية القديمة فى تاريخ العربية : « التثقيل » و « التخفيف » بمعنى : التحريك والتسكين ، ويتضح هذا فى الأمثلة التى وضعها ابن فارس في باب ما يثقل ويخفف باختلاف المعنى . ومن هذه الأمثلة قوله : « الوقْص : دقّ العنق ، والوقَص : قِصَر العنق » (ص ٢٩) .

ومن أمثلة « طباق الاستغراق » فى الكتاب ، وهو أسلوب من أساليب التوكيد فى العربية ، يدل على العموم سلبا أو إيجابا : قوله : « وتقول : ما يخفى هذا على الأسود والأحمر » بمعنى أنه لا يخفى على أحد من الناس .

ولم يفطن ابن فارس إلى هذا اللون من أساليب العربية ؛ ولذلك يفسر هذا المثال بقوله : « يراد : العرب والعجم ، ولا يقال : الأسود والأبيض » (ص٣٣) .

ومن كتاب ابن فارس ، نعرف أن بعض الألفاظ العامية المستخدمة فى عصرنا ، ترجع إلى عصر ابن فارس ؛ كقوله : « وقد هوّش الحديث ، ولا يقال : شوّش » (ص ٣٤) .

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٢١- التنبيه على حدوث التصحيف
لحمزة الإصفهاني (٣٥٠ هـ)

ليس هذا الكتاب من كتب « لحن العامة » وإنما ذكرناه هنا لننبه على خطأ « ريزيتانو » حين عده بين كتب لحن العامة فى قائمته رقم ٢٠ .

حقًا يعالج الكتاب أخطاء لغوية ، غير أنها أخطاء سببها الكتابة العربية وقبولها للتصحيف والتحريف ، وليس سببها التطور اللغوى الخاضع للقوانين الصوتية والقياس وتطور الدلالة وما شابه ذلك .

ومؤلفه هو حمزة بن الحسن الإصبهانى[1] . قال عنه القفطى فى إنباه الرواة (٣٣٥/١) : « المؤدب الفاضل الكامل المصنف المطلع الكثير الروايات ، كان عالمًا فى كل فن ، وصنف في ذلك . وتصانيفه فى الأدب جميلة ، وفوائده الغامضة جمة ، وله كتاب : « الموازنة بين العربى والعجمى » ، وهو كتاب جليل دلّ على إطلاعه على اللغة وأصولها ، ولم يأت أحد بمثله ، صنفه للملك عضد الدولة فنًا خسرو بن بويه . وكان ينسب إلى الشعوبية ، وأنه يتعصب على الأمة العربية . وله كتاب : « تاريخ إصبهان » وهو من الكتب المفيدة العجيبة الوضع الكثيرة الغرائب . ولكثرة تصانيفه وخوضه فى كل نوع من أنواع العلم سماه جهلة إصبهان : بائع الهذيان . وما الأمر والله كما قالوا . ومن جهل شيئًا عاداه » .

وذكر له ابن النديم فى الفهرست (ص ١٩٩) كتاب الأمثال على أفعل. وكتاب الأمثال الصادرة عن بيوت الشعر . وكتاب التشبيهات . وكتاب أنواع الدعاء . وكتاب التنبيه على حدوث التصحيف . وكتاب الرسائل. وكتاب

---

(١) انظر ترجمته ومصادرها فى كتاب بروكلمان : GAL I 145; S I 221 .

التماثيل فى تباشير السرور [١] .

وكتاب : « التنبيه على حدوث التصحيف » حققه الشيخ محمد حسن آل ياسين ، ونشره فى بغداد سنة ١٩٦٧م ، وفى هذا التحقيق هنوات وأوهام لا تحصى ؛ فالمحقق يقرأ بعض ألفاظ المخطوطة على غير وجهها أحيانا ، كما يزيد بعض الكلمات من عنده إلى النص بلا داع . ولم يهتم بالترجمة للأعلام الواردة بالنص إلا فى النادر .

ثم حقق الكتاب أسماء الحمصى وعبد المعين الملوحى ، ونشر فى دمشق سنة ١٩٦٨م . وتمتلئ هوامش هذا التحقيق بذكر معانى الكلمات الواردة بالنص ، بلا عزو فى كثير من الأحيان . كما يرجع المحققان إلى بعض المصادر الثانوية ، مثل تاريخ آداب اللغة العربية لجورجى زيدان ، كما أنهما يجهلان شيئا عن بعض الأعلام المشهورة المذكورة فى الكتاب ؛ فيقولان : « لم نهتد إلى هويته » ، وكان هذا التعليق على : أبى على الإصفهانى ، وهو العالم المشهور : أبو على الحسن بن عبد الله لغدة الإصفهانى . ويرى حمزة أن « سبب وقوع التصحيف فى كتابة العرب هو أن الذى أبدع صور حروفها لم يضعها على حكمة ولا احتاط لمن يجىء بعده ، وذلك أنه وضع لخمسة أحرف صورة واحدة ؛ وهى : الباء والتاء والثاء والياء والنون ، وكان وجه الحكمة فيه أن يضع لكل حرف صورة مباينة للأخرى حتى يؤمن عليه التبديل » .

ويقع الكتاب فى مقدمة وسبعة فصول . أما المقدمة فقد قص فيها قصصاً فضح فيها التصحيف خلقًا من القضاة والعلماء والكتاب والأمراء وذوى الهيئات

---

(١) نقوم نحن بإحياء مكتبة هذا العالم الجليل بنشر ثلاثة كتب من مؤلفاته ، هى : الأمثال على أفعل ، والأمثال الصادرة عن بيوت الشعر ، والتنبيه على حدوث التصحيف .

من القراء . ثم تحدث فيها عن خرافة أول من وضع الكتابة العربية ، وعدد كتابات الأمم ، وسبب نقط الحروف العربية ، وأشكال التصحيف الممكنة فى بعض الكلمات ، ثم أتى بطائفة من حكم البلغاء وبدائع الشعراء فى تقريظ الخط العربى ؛ لكى « يزول بها - كما يقول حمزة - عن النفوس ذات الفضائل ما بداخلها من الضجر ببشاعة التصحيف » ثم ذكر كلاماً للبلغاء فى وصف الأقلام ، وأتى بمفاخرة بين صاحب قلم وصاحب سيف .

أما الباب الأول : فهو فى تصحيفات العلماء فى شعر القدماء ، وهم أبو عبيدة والأصمعى وأبو زيد وأبو عمرو بن العلاء وحماد الرواية والمفضل الضبى وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد وسيبويه وأبو الخطاب الأخفش ، والأخفش سعيد بن مسعدة وأبو نصر أحمد بن حاتم وابن الأعرابى والكسائى والفراء واللحيانى وابن السكيت وثعلب والمبرد والجاحظ وأبو البيداء الرياحى وأبو خالد النميرى والكلابى والسندى وأبو الأسد وأبو هفان .

والباب الثانى : فى ذكر ما أثاره العلماء من السهو والزلل على الشعراء أمثال النابغة وطرفة وعلقمة وابن أحمر وابن مقبل وغيرهم . وقد عاب حمزة فى هذا الباب على اللغويين تعسفهم فى الاشتقاق ، كما ذكر أن ابن دأب وابن الكلبى والهيثم بن عدى يختلقون الأخبار ، وأن حماداً الرواية وخلفا الأحمر يضعان الشعر على شعر العرب ، ثم رد على من طعن على الخليل بن أحمد فى علم الغناء والإيقاع وعلم الكلام والجدل وعلم الشطرنج والنرد .

والباب الثالث : ذكر فيه حمزة أبياتاً رويت مصحفة ثم التمس لها العلماء تفاسير مختلفة .

والباب الرابع : فى ذكر اختلاف حروف من القرآن احتمل هجاؤها لفظين .

والباب الخامس : فى ذكر التصحيف نثراً المستعمل عمداً لا سهواً مثل عبارة : « غرك عزك فصار قصار ذلك ذُلّك فاخش فاحش فعلك فعلّك فَعلّكَ بهذا تُهدى » عند تعريتها من النقط .

والباب السادس : فى ذكر التصحيف عمداً نظماً لا نثراً .

والباب السابع : فى المعمى واللغز ، ذكر فيه عدة ألغاز ثم تناول طريقة حل الشعر المعمى . وبذلك ينتهى الكتاب .

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٢٢- ليس في كلام العرب
لابن خالويه (٣٧٠ هـ)

لا يعالج هذا الكتاب « لحن العامة » ، وإنما نذكره هنا لأمرين : الأول لكى ننبه على خطأ تورييكه حين عدّه من بين كتب لحن العامة ، مع أنه ليس فيه في الواقع ذكر للحن العامة إلا في النادر ، وإنما هو مؤلف أساسًا فى الكلمات والصيغ التى لا توجد فى العربية ، وليس معنى هذا أن العامة يستخدمونها .

والأمر الثانى : لكى ننبه إلى أن الأصل المطبوع من هذا الكتاب قدر ضيئل جدًا ، بالنسبة إلى حجم الكتاب فى الأصل .

ومؤلف هذا الكتاب هو أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه النحوى، ولد بهمذان ، ورحل إلى بغداد فأخذ عن جلة شيوخها ، كأبى بكر ابن الأنبارى ، وابن دريد ، وابن مجاهد ، ونفطويه ، وأبى عمر الزاهد ، وأبى سعيد السيرافى وغيرهم . وصحب سيف الدولة بن حمدان وأدب بعض أولاده واستوطن حلب . وكانت بينه وبين المتنبى الشاعر خصومات ومشاحنات . وتوفى بحلب سنة ٣٧٠هـ[١].

وقد نشر كتاب « ليس » لابن خالويه من قبل أربع مرات ؛ الأولى بعناية «ديرنبورج» H. Derenbourg عام١٨٩٢فى مجلة Hebraica (الجزء العاشر ص ٨٨ ـ ١٠٥) عن مخطوطة المتحف البريطانى ٧٥١٦ وعنوانها :

(١) انظر ترجمته فى بروكلمان GAL I 125; S I 190 وإنباه الرواة ٣٢٤/١ مع مراجع أخرى .

« كتاب ليس فى كلام العرب وما يجرى مجراه » وفى آخرها : « وقع الفراغ منه يوم الجمعة حادى عشر شهر شوال سنة أربع وسبع مائة فى دمشق الشام فى مدرسة النورية، كتبه مأمون بن محمد العجمى الإسطهبانى » . ومنها مصورة بمعهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية ، تحت رقم ٢٢١ لغة .

ونشره بعد ذلك أحمد بن الأمين الشنقيطى فى عام ١٣٢٧هـ بالقاهرة، ولم يشر إلى المخطوطة التى رجع إليها فى نشرته ، غير أن نص هذه النشرة ، وحجمها لا يختلف إلا فى النادر عن نشرة ديرنبورج السابقة .

ثم نشر فى كتاب « الطرف البهية » عام ١٣٣٠هـ بالقاهرة ، ونشره أخيراً أحمد عبد الغفور عطار بالقاهرة عام ١٩٥٧م.

وكل هذه النشرات لا تمثل إلا قدراً ضئيلاً من أصل الكتاب ، يدل على ذلك ما قاله السيوطى فى كتابه المزهر (٣/٢) : « وقد ألف ابن خالويه كتاباً حافلاً فى ثلاثة مجلدات ضخمات سماه : كتاب ليس . موضوعه : ليس فى اللغة كذا إلا كذا . وقد طالعته قديما وانتقيت منه فوائد ، وليس هو بحاضر عندى الآن . وتعقب عليه الحافظ مغلطاى مواضع منه فى مجلد سماه : الميس على ليس » .

هذا وفى « المزهر » للسيوطى أماكن عديدة بها اقتباسات عن « كتاب ليس » لابن خالويه ، ولا توجد فى طبعات الكتاب المختلفة . وهذا دليل على نقص هذه الطبعات .

وهناك دليل آخر قاطع على صدق ما نقول ؛ هو وجود جزء مخطوط من هذا الكتاب بمكتبة شهيد على باشا ، باستانبول تحت رقم ٢١٤٣ وعدد أوراقه ١٧١ ورقة . ومنه ميكروفيلم بمعهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية تحت

رقم ٢٢٢ لغة ، وقد كتب على صفحة العنوان منها : الجزء الخامس من كتاب ليس ، تأليف ابن خالويه . والنص فيها يساوى ما يقرب من ستة أمثال النص المطبوع ، ولا يوجد فيه أى شيء من المطبوع . ويبدأ هذا الجزء بالعبارة التالية : « بسم الله الرحمن الرحيم ، وبه ثقتى . باب : قال ابن خالويه : ليس أحد فرق بين جاء الرجل يتقطقط وبين جاء يتبربس إلا العامرى ...» . وينتهى بالعبارة التالية : « قال ابن خالويه : ليس أحد فسر قول الله عز وجل : ويدرءون بالحسنة السيئة . هذا آخر ما وجد من كتاب ليس لابن خالويه . والحمد لله وصلواته على خيرته من خلقه سيدنا محمد وآله وصحبه وسلامه » .

وليس فى هذا الكتاب الضخم من نصوص لحن العامة إلا مواضع تعدّ على أصابع اليد الواحدة ، منها موضع فى نشرة الشنقيطى وهو (٦٤/ ١٧) : « منها تثنية قد أفردتها العامة خطأ : الجَلَم والمقراض ؛ إنما هما الجلمان والمقراضان ، وكذلك الكلبتان ؛ لأن الكلبة الواحدة والمقراض الواحد لا يقطع ، ولا الجلم. ومنها تثنية هما فردان ، وتتوهم العامة أنه جمع ، وذلك : زوجان ، وهما فردان، والعامة تقدر أن الزوج اثنان » .

وهناك ثلاثة مواضع فى المزهر ليست فى طبعات الكتاب ، أو الجزء الخامس المخطوط منه ، وهى (١/ ٣٠٨) : « وقال ابن خالويه فى كتاب ليس: الحواميم ليس من كلام العرب إنما هو من كلام الصبيان ؛ تقول : تعلمنا الحواميم ، وإنما يقال : آل حميم ؛ كما قال الكميت :

وجدنا لكم فى آل حميم آية » .

والموضع الثانى (١/ ٣٢٠) : « وفى كتاب ليس لابن خالويه : العامة تقول : النُّقل ، بالضم ، للذى ينتقل به على شراب ، وإنما هو النَّقل ؛

بالفتح. ويقولون : سُوسَن : وإنما هو سَوْسَن . ويقولون : مَشْمَشة لهذه الثمرة ، وإنما هى مِشْمِشَة » .

والموضع الثالث (٢/ ١٥٢ = تنبيه الأنام المنتخب من نفائس عرائس الكلام ، لخسرو زاده[١]) : « وفى كتاب ليس لابن خالويه : العوام وكثير من الخواص يقولون الكل والبعض ، وإنما هو كل وبعض ، ولا يدخلهما الألف واللام ؛ لأنهما معرفتان فى نية إضافة ؛ وبذلك نزل الفرقان ، وكذلك هو فى أشعار القدماء . وحدثنا ابن دريد عن أبى حاتم عن الأصمعى ، قال : قرأت آداب ابن المقفع ، فلم أر فيها لحناً إلا قوله : العلم أكثر من أن يحاط بالكل منه فاحفظ البعض » .

ومن الظواهر اللغوية الطريفة التى سجلها ابن خالويه فى كتابه : « ليس » ما سماه بظاهرة التصغير بالألف ، يقول (٩/ ٨) : « ليس فى كلام العرب تصغير بألف إلا حرفين ذكرهما أبو عمرو الشيبانى عن أبى عمر الهذلى : دُوَابَّة ، يريد : دُوَيبَّة ، وهُدَاهد ، تصغير هُدْهُد » .

وهذا الذى قاله يُعَدُّ - إن صح - مرحلة أخيرة من مراحل انكماش الصوت المركب ؛ إذ إنه يتحول أولا إلى صوت علة طويل ممال ، ثم يتحول إلى فتحة طويلة خالصة ، وذلك مثل « باع » و« قال » ؛ إذ يفترض أن الأصل فيهما : « بَيَعَ » و« قَوَلَ » كما فى صحيح الأصول مثل « ضَرَبَ » ، وكما هو الحال فى بعض أفعال اللغة الحبشية[٢] . ثم أدت السرعة فى النطق إلى تسكين الوسط ، فأصبحتا « بَيْعَ » و« قَوْلَ » ، وتسكين وسط الأفعال الثلاثية

---

(١) انظر كلامنا عنه هنا فيما بعد .

(٢) انظر كتاب « بريتوريوس » : Fr Praetorius, Aethiopische Grammatik, 79 .

للتخفيف لغة لتميم[1] . وبعد ذلك انكمش الصوت المركب ، فتحول فى « بَيْعَ » إلى كسرة طويلة ممالة ، كما تحول فى « قَوْلَ » إلى ضمة طويلة ممالة ، وجاءت المرحلة الأخيرة ، فتحول هذان الصوتان الممالان إلى فتحة طويلة خالصة [2] .

---

(١) انظر شرح شافية ابن الحاجب ، للأستراباذى ١ : ٤٠/٤ .

(٢) انظر فى ذلك كلام الدكتور إبراهيم أنيس فى كتابه : « فى اللهجات العربية » ٥٦ وما ذكرناه هنا فى الخاتمة .

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٢٣- لحن العوام
لأبي بكر الزبيدى (٣٧٩هـ)

بهذا الكتاب ننتقل بموضوع لحن العامة من الشرق إلى الغرب ؛ من العراق إلى الأندلس ، فصاحبه هو أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذحج الزبيدى الأندلسي الإشبيلي . روى العلم عن أبى على إسماعيل بن القاسم البغدادى المشهور بالقالى ، وقاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح القرطبى ، وأحمد بن سعيد بن حزم الصدفي ، وسعيد بن فحلون بن سعيد ، وأبى عبد الله محمد بن يحيى بن عبد السلام الرياحى . وكان من تلامذته ابنه أبو الوليد محمد بن الحسن الزبيدى ، وأبو القاسم إبراهيم بن محمد بن زكريا الزهرى المعروف بابن الإفليلى ، وإسماعيل بن سيده ، والد أبى الحسن على بن إسماعيل بن سيده اللغوى المعروف .

وكان الزبيدى شيخ اللغة العربية بالأندلس فى عصره . يقول عنه ابن خلكان (١/ ٥١٤) : « كان أوحد عصره فى علم النحو وحفظ اللغة ؛ وكان أخبر أهل زمانه بالإعراب والمعانى والنوادر ، إلى علم السير والأخبار ، ولم يكن بالأندلس فى فنه مثله فى زمانه » .

وتوفى الزبيدى فى إشبيلية يوم الخميس مستهل جمادى الآخرة سنة ٣٧٩ هـ[١] .

أما كتابه : « لحن العوام » فقد نشرناه فى سلسلة كتب لحن العامة ، عام ١٩٦٤ . وقد ذيلنا هذه النشرة آنذاك بملحق يشتمل على زيادات، ليست فى

---

(١) انظر ترجمته المفصلة التى صنعناها له فى مقدمة تحقيقنا لكتابه : « لحن العوام » وبروكلمان GAL I 139; S I 203 .

مخطوطته الوحيدة ، التي بقيت لنا في مكتبة رئيس الكتاب ، الملحقة بالسليمانية في استانبول (رقم ١١٢١) . وهذه الزيادات عبارة عن ١٨٠ كلمة ، أثبتناها في طبعتنا تلك ، عن : « تصحيح التصحيف وتحرير التحريف » للصفدى ، و « شفاء الغليل » لشهاب الدين الخفاجي ، و « لسان العرب » لابن منظور المصرى ، وهي مصادر نقلت عن كتاب الزبيدى بالاسم .

ولما كانت هذه النصوص المنقولة كثيرة ، ولما كان ابن خير الإشبيلي ، قد ذكر في فهرسته (ص ٣٤٦) أن الزُّبيدى ألف كتابه مرتين ، كما ذكر في موضع آخر (ص ٣٤٧) مختصراً رآه للكتاب ، فقد هممت حينذاك أن أسمى كتاب الزبيدى ، باسم : « مختصر لحن العامة » ، غير أن احتمال أن تكون تلك النصوص ، قد سقطت من مخطوطتنا ، ولم يكن غيابها بفعل الزُّبيدى نفسه ، جعلنى أوثر الإبقاء على عنوان الكتاب ، كما تحمله المخطوطة، وأن ألحق النصوص الزائدة بآخر الكتاب .

وكان حسنا ما فعلته آنذاك ؛ لأننى اكتشفت قبل عدة سنوات ، مخطوطة « تشستربتى » فى دبّلن بأيرلندا ، تحمل رقم ٥١٨٦ بعنوان : « التهذيب بمحكم الترتيب » لما نثره الشيخ أبو بكر محمد بن حسن الزُّبيدى ، فى كلا وضعيه فى لحن العامة بالأندلس » تأليف أبى عامر أحمد بن عبد الملك بن مروان بن شهيد الأندلسى[1] . وتقع فى ٩٣ ورقة .

وعندما تصفحتها عرفت منها أن الزُّبيدى ألف كتابه مرتين ، واختار فى

---

(١) توفى فى سنة ٤٢٦هـ . انظر ترجمته فى : سير أعلام النبلاء ١٧/٥٠١ ومعجم الأدباء ٣/٢٢٠ .

الثانية منها مجموعة من كلمات اللحن ، التى تختلف عما ذكره فى مؤلفه الأول ، الذى نشرناه فى سلسلة كتب لحن العامة من قبل .

وقد وقع ابن شهيد على التأليفين المذكورين للزبيدى ، فرتب ألفاظهما فى كتابه : « التهذيب بمحكم الترتيب » مراعيا الكلمات الصحيحة لا الملحونة، على الترتيب الهجائى المعروف فى المغرب والأندلس .

وقد قرأ ابن شهيد كتابى الزُّبيدى على والده « عبد الملك بن مروان »[1] كما أهدى كتابه : « التهذيب بمحكم الترتيب » ، لأبى عامر محمد بن المنصور ، ذى السابقتين أبى الحسن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن أبى عامر[2].

* * *

وطريقة الزبيدى فى الكتاب أن يذكر الكلمة التى يخطىء فيها عامة بلده الأندلس مسبوقة دائماً بعبارة : « قال محمد » أو « قال أبو بكر » . وقد سادت العبارة الأخيرة فى آخر التأليف الأول ، وفى كل التأليف الثانى .

ولا يقصد الزبيدى بكلمة « العوام » الدهماء وسقاط الناس ، وإنما يقصد طبقة المثقفين الذين تنزلق ألسنتهم فى اللحن بمتابعة أولئك الدهماء ، وهو نفسه يقول (٧/ ٣) : فألفيت جملا ... مما أفسدته العامة عندنا فأحالوا لفظه ، أو وضعوه غير موضعه ، وتابعهم على ذلك الكثرة من الخاصة ، حتى ضمنته الشعراء أشعارهم ، واستعمله جلة الكتاب وعلية الخدمة فى رسائلهم ،

(١) توفى سنة ٤٠٨هـ . انظر الصلة لابن بشكوال ٣٥٧/٢ رقم ٧٦٣ .

(٢) توفى سنة ٤٥٢هـ . انظر : الأعلام للزركلى ١٤٢/٤ .

وتلاقوا به في محافلهم ، فرأيت أن أنبه عليه وأبين وجه الصواب فيه ، وأن أفرد لما يحضرني منه كتابا أحصره به وأجمعه فيه ، وندع اجتلاب ما أفسده دهماؤهم وسقاطهم ، مما عسى أن لا يعزب عمن تمسك بطرف من الفهم».

ويحاول الزبيدى البرهنة على صحة ما يقول ، وخطأ ما يدور على الألسنة ، فيأتي بشواهد من أقوال اللغويين القدامى ، وأبيات من الشعر ، وآيات من القرآن الكريم ، وأحاديث للنبى صلى الله عليه وسلم وللصحابة والتابعين .

وينقسم الكتاب إلى ثلاثة أقسام رئيسية ، ذكر الزبيدى فى القسم الأول : « ما أفسدته العامة وما وضعوه غير موضعه » (١١ـ ٢٠٥) وهو فى تطورات الأصوات والصيغ . وفى القسم الثانى ذكر : «ما وضعته العامة فى غير موضعه» (٢٠٦ ـ ٢٣٩) وهو فى تطورات الدلالة . وفى القسم الثالث ذكر : « ما يوقعونه على الشيء وقد يشركه فيه غيره » (٢٤٠ ـ٢٤٧) وهو فى تطورات الدلالة كذلك .

والكتاب ملىء بأسماء اللغويين والنحويين ، فقد التزم الزبيدى ـ على عادة المؤلفين القدماء ـ ألا يذكر قولاً إلا عزاه لصاحبه . وقد ذكر فى كتابه ثلاثة كتب بالاسم أولها : كتابه : « أبنية الأسماء والأفعال » (٢٨/ ٢) وذكره مرة أخرى (٨٩/ ٥) باسم « الأبنية » . أما الكتاب الثانى فهو كتاب : « الممدود والمقصور » لشيخه « أبى على القالى » (٧٥/ ٩؛ ١٠٨/ ٢) وحدد فى الموضع الأول « باب فعايل » من الكتاب . والكتاب الثالث هو : « كتاب الأدب » (١٨٩/ ٦) ولم يذكر صاحبه . فيما عدا ذلك فقد نقل الزبيدى من كتب الكثيرين من اللغويين قبله ، دون أن يذكر أسماء كتبهم ، وإنما كان يكتفى بذكر أسمائهم هم .

وقد كان « الزبيدى » أصيلا فى ملاحظة الأخطاء التى تفشت على ألسنة الناس فى عصره ، بمعنى أنه لم ينقل هذه الأخطاء وتصويبها من كتب اللغويين الذين سبقوه بالتأليف فى موضوع اللحن ، كما فعل من بعده أبو الفرج بن الجوزى مثلاً ، كما سنعرف عند حديثنا عن كتابه : « تقويم اللسان » .

والزبيدى يعترف بأنه نظر فى كتاب « لحن العامة » لأبى حاتم السجستانى ، ورآه مشتملا على ما يشتمل عليه سائر الكتب الموضوعة فى اللغة، ثم يقول (٦/ ٣) : « ورأيت كثيراً من اللحن الذى نسبه إلى أهل المشرق ، قد سلمت عامتنا من موافقته ، ونطقت بوجه الصواب فيه » .

نعم قد يكون اللحن الذى وقع فيه أهل الأندلس موافقا فى بعض الوجوه لما وقع فيه أهل المشرق ، وعندئذ ينبه الزبيدى على ذلك كقوله (١٠٠/ ٥) : « وعامة أهل المشرق يقولون : قَدُّوم ، ويجمعونها على قداديم ، وذلك أيضًا خطأ » .

وفيما يلى دراسة لأهم مظاهر التطور الصوتى والدلالى وتطور الصيغ عند الأندلسيين فى عصر الزبيدى :

١ ـ تطورت كسرة الميم إلى فتحة فى صيغتى اسم الآلة مِفْعَل ومِفْعَلَة ، وذلك مطرد تمام الاطراد فى لهجة الأندلس فى عصر الزبيدى ، وسببه الميل إلى انسجام الحركات فى داخل الكلمة الواحدة ؛ إذ تتأثر حركة الميم بحركة العين، وذلك من نوع التأثر الرجعى التام فى حال الانفصال . ومن أمثلته : « مَقْوَد » بدلاً من « مِقْوَد » (٧٦/ ٤) و « مَسَنّ » فى « مِسَنّ » (٣/٨٥) و « مَيْجم » فى « مِنجَم » (٤/٨٦) و « مَقْنَع » فى « مِقْنَع » (١٩٢/ ١)

و « مَطْرَد » فى « مطرَد » (٢٠٠/ ٢) و « مَقْنَعَة » فى « مقنعَة » (١٩٢/ ١) و « مَزْدَغَة » فى « مزْدَغَة » (١/١٩٤) و « مَخَدَّة » فى مخَدَّة » (١٩٤/ ٧) . وكلمة « منْجَم » حدث فيها تطور آخر عند الأندلسيين إذ قلبت النون ياء، وهى ظاهرة نجد لها مثالاً آخر فى كتاب الزبيدى ، وهو « كَيْف » بدلا من « كنْف » وتفسيرها سهل ؛ إذ إن النون من الأصوات المائعة ، وهى قريبة الشبه بأصوات العلة [1] . وقد حفلت كتب اللغة بأمثلة كثيرة من الإبدال الواقع بين النون والياء مثل : منْشار وميشار ، وسِنْخ وسيخ ، ورنخ وريّخ ، والعرنْقُصان والعرّيقُصان وإنسان وإيسان[2] .

٢ ـ ولم يقتصر الميل إلى إنسجام الحركات فى داخل الكلمة الواحدة على صيغتى مفْعَل ومفْعَلة السابقتين ، بل حدث ذلك فى كلمات أخرى ؛ مثل : « خيْزَرَان » بدلا من « خيزرَان » (٢/٥٤) و « سيْكَرَان » بدلا من « سيْكُران » (١٢٤/ ٢) و « عُذْيوط » بدلا من « عِذْيوط » (١٥١/ ٤) بعد انكماش الصوت المركب فى هذه الكلمة . ومثل « منْكَب » بدلا من « منْكِب » (١٨٥/ ٥) .

٣ ـ يظهر أن الأندلسيين كانوا ينبرون المقطع الثانى للكلمة إن كانت حركته قصيرة ، فإن كانت حركته طويلة نبروا المقطع الأول من الكلمة ، فترتب على ذلك إطالة حركة المقطع المنبور فى كلتا الحالتين . ومن أمثلة النوع الأول : « صنَيفَة » فى « صنَفَة » (٢٩/ ١) « وقماء » فى « قمَع » (٣٨/ ٥) مع إبدال العين همزة فى هذا المثال . و « برْوَاق » فى « برْوَق » ٤٢/ ٥)

(١) انظر مقالا للدكتور إبراهيم أنيس بعنوان « حروف تشبه الحركات » بمجلة مجمع اللغة العربية ١٣/١٦ .

(٢) انظر فى ذلك كتاب الإبدال لأبى الطيب اللغوى ٤٥٩/٢ ـ ٤٦١ .

مع كسر الباء . و« عَرْعار » في « عَرْعَر » (٤٨/ ٢) و« فَقَاع » في « فَقَع » (١٢٨/ ٤) و« وبَكَارَة » في « بَكْرَة » بعد تحريك الكاف بالفتح. و«طِوَال» فـي « طِوَل » (٢٨٢/ ٦) و« قِطَاع » في « قِطَع » (٢٨٧/ ٥) .

ومن أمثلة النوع الثاني : « طيراز » في « طِرَاز » (٧٦/ ٧) و« تيلاد » في « تلاد » (٧٦/ ٧) و« ثِيمار » فـي « ثِمار » (٧/٧٦) و« طيحال » في « طحَال » (٧٦/ ٨) و« إيكاف » في « إكاف » (٥/٧٨) و« لُوبان » في « لُبَان » (٤/٩٣) التي صيَّرها الأندلسيون « لَوْبَان » حذلقةً ومبالغةً في التفصح، وإلا فانكماش الأصوات المركبة هو الأمر الشائع عندهم ، كما سنعرف فيما يلي . ومثل « قادوم » في قَدُوم » (١٠٠/ ١).

٤ ـ من الظواهر الشائعة في لهجة الأندلس في عصر الزبيدى انكماش الأصوات المركبة ، وتحولها إلى ضمة طويلة ممالة ، أو كسره طويلة ممالة ، كما ننطق نحن الآن كلمتى « يوم » و« بيت » في اللهجات العامية . ومن أمثلة ذلك عندهم : « صنوبر » فـي « صَنَوْبَر » (١٣٢/ ١) و« الغيرَة » فـي « الغَيْرة » (١٤٤/ ١) و« عُذْيوط » في « عِذْيَوْط » (١٥١/ ٥) و« قيح » في قَيِّح » (١٨٥/ ٨) وغير ذلك .

أما ما يقابلنا من الأمثلة المضادة لهذه الظاهرة ، مثل : « مَيِّتَة » في « ميتَة » (١٩٦/ ٥) و« نَوْتيّ » في « نُوتيّ » (٥٧/ ١) و« خَيْرِىّ » في « خِيرِىّ » (١٠٥/ ٦) و« قَيْس » في « قِيس » (٢٨٨/ ٧) فإننا نعدها مظهراً من مظاهر التحذلق أو المبالغة في التفصح .

٥ ـ يميل الأندلسيون إلى ترقيق القاف حتى تصير كالكاف ، مثل: « حُكَّة » فـي « حُقّ » (٦٨/ ٣) و« تَرْكُوَة » فـي « تَرْقُوَة » (١٣٢/ ٧)

و « اسْتَكْتَلَ » فى « اسْتَقْتَلَ » (٥٥٢/ ٤) و « شَابَابَك » فى « شَابَابَق » (٢٧٨/ ١٣) .

٦ ـ كان الأندلسيون لا يهمزون فى كلامهم ، شأنهم فى ذلك شأن لهجة قريش فى القديم ، ومعظم اللهجات العربية الحديثة ؛ فمن أمثلة ذلك : « ميضاة » فى ميضأة » (١٧٤/ ٧) و « استبريت » فى « استبرأت » (٢٥٦/ ١٠) و « « رِدّ » فى « رِدْء » (٢٧٢/ ١٢) و « « رِيّة » فى « رئة » (٢٧٣/ ٩) و « سايل » فى « سائر » (٢٧٥/ ١٢) . والتبادل بين اللام والراء سببه أنهما من الأصوات المائعة ، التى يقع فيها القلب والإبدال كثيراً . ومثل : « شيتك » فى « شيئتك » (٢٨٠/ ١٠) و « حَد » فى أَحَد » . ولم يذكر الزبيدى هذا المثال الأخير ، غير أنه مفهوم من قوله (٢٦٦/ ٥) : « ويقولون: مضى لذلك سبُوت وحُدود . والصواب : آحاد ، وهو جمع أحد » ؛ إذ إن تطور « أحد » إلى « حَدّ » هو الذى سهل جمعها على « حدود » .

٧ ـ وقد لعب قانون المخالفة دوراً كبيراً فى تطور كثير من الألفاظ فى لهجة الأندلس فى عصر الزبيدى ، مثل : « كُرْناسة » فى « كُرّاسة » (٣٥/ ٤) و « قَنّبَان » فى « قبّان » (٧٢/ ٧) و « جِبْس » فى « جِصّ » بعد ترقيق الصاد (١٤٤/ ٦) و « عَدَنْبَس » فى « عَدَبّس » (١٦١/ ٦) و « مَصَافُهم » فى « مَصَفُّهم » (١٧٢/ ٦) و « تَقَعْور » فى « تَقَعّر » (٢٦٤/ ٥) و « ضَارَة المرأة » فى « ضرّة المرأة » (٢٨١/ ١) و « عوش » فى « عُشّ » (٢٨٤/ ٣) وغير ذلك .

٨ ـ وكان للقياس الخاطىء أثر كبير فى نشوء صيغ أخرى جديدة :

فقد أدى نطقهم لكلمة « قَرْيَة » : « قرِيّة » (١٧٣/ ١) بكسر الراء

وتشديد الياء - إلى أن قاسوها على « قضيّة » فجمعوها على « قَرَايَا » كما تجمع « قضيّة » على « قَضَايَا » تماماً . ومثله جمع « هِمْيَان » على « همَايَا » (٤٧/ ٢) فهو قياس خاطىء على مثل « سكران » و « سكارى » .

وعاملوا بعض الجموع معاملة اسم الجنس الجمعى ، فاشتقوا منها مفرداً بالتاء كمفرد اسم الجنس الجمعى تماما (مثل : نخلة ونخل ، ونملة ونمل ، وبقرة وبقر ، ونحلة ونحل ... إلخ) ومن أمثلة ذلك « صِئبانة » مفرد «صِئبان» بدلاً من « صُؤابة » (١٩/ ٧) . وقد تنبه الزبيدى إلى هذه العلة فى التطور فقال (١٩/ ٩) : « وإنما دخل عليهم لقولهم : صِئبان ، فتوهموا أن واحدته صئبانة ، وظنوه من الجمع الذى ليس بينه وبين واحدة إلا الهاء » . ومثل « ذِبّانة » مفرد « ذِبّان » بدلا من « ذُبَاب » (٣١/ ٥) . ومثل « مُصرانة » مفرد « مُصران » بدلاً من « مَصِير » (١٥٧/ ٣) .

كما عاملوا اسم الجمع أحياناً معاملة اسم الجنس الجمعى مثل : « نبْلَة » مفرد « نبْل » بدلاً من « سَهْم » (١٢٠/ ٢) .

٩ - وقد أدى ضعف المدلول الجمعى للكلمة فى الأذهان أن اعتبرها الأندلسيون مفرداً وجمعوها مرة أخرى ؛ مثل : « أفْرِيَة » جمع « فِرَاء » ، وهى جمع « فَرْو » (٤٤/ ٥) و « أزِرَّة » جمع « أزرار » وهى جمع « زِرّ » (٩٨/ ٥) و « أجنّة » جمع « جنان » وهى جمع « جنّة » (١١١/ ٢) و « أحْدية » جمع « حِداء » وهى جمع « حدأة » (١٨٩/ ١) و « أوانى » جمع « آنية » وهى جمع « إناء » (٢١٢/ ١) .

١٠ - وقد أدى قانون السهولة والتيسير إلى جمع علامات التأنيث الثلاث فى علامة واحدة ، وهى التاء ، والاستغناء عن الألف الممدودة والمقصورة ؛

مثل : « مينة » في « ميناء » (٤/١٨) و « دِفْلَة » في « دِفْلَى » (٩٩/ ٥) و « حَلْوة » في « حَلْوَاء » (١٣٠/ ١١) و « مقلاة » في « مِقلَى » (١٤٠/ ٦) و « حُبَارة » في « حُبَارى » (٢٦٦/ ١) .

١١ ـ أما التطور في دلالة الألفاظ عند الأندلسيين ، فكان تارة بتعميم تلك الدلالة ، وتارة أخرى بتخصيصها ، وثالثة بانتقال الدلالة إلى شيء مخالف تمامًا : فمن أمثلة النوع الأول : استعمال كلمة « بلاط » للبيت المحصن البناء، وهي في الأصل للحجارة المفروشة بالأرض (٢٢٢/ ٤) واستعمال كلمة « الاستحمام » لغسل الجسم بالماء الحار والبارد ، وهي في الأصل للغسل بالماء الحار خاصة (٢٥٦/ ٥) .

ومن أمثلة النوع الثاني : استعمال « الوادي » للنهر خاصة ، وهو لكل بطن مطمئن من الأرض (٢٤٠/ ٢) . واستعمل « الريحان » للآس خاصة دون سائر الرياحين ، وهو في الأصل لكل نبت طيب الريح (٢٤١/ ٣) واستعمال « اللحاف » للغطاء الذي يكون على الأسرة خاصة ، وهو في الأصل لكل ما التحف به من ثوب أو رداء أو كساء في حالة قيام أو قعود أو اضطجاع (٢٤٢/ ٣) .

ومن أمثلة النوع الثالث استعمال كلمة « وشاح » للثوب ، وأصله نظمان من لؤلؤ يخالف بينهما ويعطف أحدهما على الآخر وتتوشح به المرأة على كشحها (٢٠٦/ ٢) . واستعمال « أطناب » لشقاق القبة المخيطة بها . وهي في الأصل حبال القبة (٢٠٩/ ١) . واستعمال « القلادة » للحزام ، وهي في الأصل للعقْد الذي يوضع في العُنق (٢١٣/ ٧) .

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٢٤- ما لحن فيه الخواص من العلماء
لأبي أحمد العسكري (٣٨٢هـ)

هذا الكتاب مفقود ، ولم يذكره إلا القفطي في إنباه الرواة (٣١١/١) .

أما صاحبه فهو أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري اللغوي ، خال أبي هلال العسكري صاحب « الصناعتين » وأستاذه ، اتفق معه في اسمه واسم أبيه . روى ياقوت في معجم الأدباء (٨/ ٢٥٨) عن أبي طاهر السلفي أنه قال : « وكان لأبي أحمد تلميذ ، وافق اسمه اسمه ، واسم أبيه اسم ابيه ، وهو عسكري أيضا ، فربما اشتبه ذكره بذكره . إذ قيل الحسن بن عبد الله العسكري الأديب » .

روى أبو أحمد عن ابن دريد ونفطويه ، كما أخذ عنه خلق كثير منهم أبو عبد الرحمن الصوفي ، صاحب « طبقات الصوفية » . وقد ولد أبو أحمد سنة ٢٩٣ هـ وتوفي سنة ٣٧٢هـ[1].

وقد ألف أبو أحمد كتاباً آخر مشهورا يشبه كتاب حمزة بن الحسن ، السابق ؛ ذلك هو كتاب : « شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف » . ويذكر هذا الكتاب بكتاب حمزة : « التنبيه على حدوث التصحيف » تماماً ، بل إنه ليكاد يكون منقولاً من كتاب حمزة ، وإن لم يرد فيه إشارة إلى ذلك . وقد طبعت من هذا الكتاب قطعة تقع في ١١٣ صفحة بمطبعة السعادة بالظاهر سنة ١٩٠٨ ثم طبع كاملاً بتحقيق « عبد العزيز أحمد » سنة ١٩٦٣ بالقاهرة .

* * *

(١) انظر ترجمته ومصادرها في إنباه الرواة ٣١٠/١ .

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٢٥ - ما تلحن فيه الخاصة
لأبي هلال العسكري (حدود ٣٩٥ هـ)

وهذا الكتاب مفقود كذلك ، ويسميه السيوطي في بغية الوعاة (١/ ٥٠٦) « لحن الخاصة » . وصاحبه هو : الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران أبو هلال العسكري . وهو تلميذ أبي أحمد العسكري السابق ذكره ، وتذكر بعض المصادر أنه ابن أخته . وكان الغالب عليه الأدب والشعر . و « كتاب الصناعتين » له أشهر من أن يشار إليه .

ولا نعرف متى توفي أبو هلال ، غير أن الذي لا شك فيه أنه كان حيًّا حتى سنة ٣٩٥ هـ . يقول ياقوت في معجم الأدباء (٨/ ٢٦٤) : « وأما وفاته فلم يبلغني فيها شيء ، غير أني وجدت في آخر كتاب « الأوائل » من تصنيفه : « وفرغنا من إملاء هذا الكتاب يوم الأربعاء لعشر خلت من شعبان سنة خمس وتسعين وثلاثمائة »[١] .

وممن روى عن أبي هلال العسكري شيئًا من لحن العامة أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي في كتابه : « تقويم اللسان[٢] » . وأغلب الظن أنه نقل ما رواه عن كتابه : « ما تلحن فيه الخاصة » المفقود . وفيما يلي نثبت تلك الاقتباسات عن تقويم اللسان (مخطوطة برلين ٦٥٢٨) :

١ - إيش (١٠أ / ١٠) : « وتقول : أيَّ شيء تريد : والعامة تقول : إيش تريد ؟ قال أبو هلال العسكري : هو خطأ ما سمع من فصيح قط » .

---

(١) انظر ترجمته في كتاب بروكلمان GALS I 193 .

(٢) سنتحدث عن هذا الكتاب هنا في حينه .

٢ ـ أزليّ (١١أ / ٥) : « قال أبو هلال العسكرى : وتقول العوام : شىء أزلىّ أى قديم ، ويصفون الله بالأزلية ، وكل ذلك خطأ لا أصل له فى العربية ، وإنما سمعوا قول الناس : لم يزل الله موجوداً ، ولا يزال ، فبنوا منه هذا البناء . قال : وفى بعض النسخ من إصلاح المنطق : الأزل القديم، فإن كان ابن السكيت قاله فقد أخطأ ، ليس الأزل بشىء » .

٣ ـ جوابات (١٧ ب/ ٤) : « وتقول : هذا جواب كتبك . قال العسكرى والعامة تقول فى جمع الجواب : جوابات وأجوبة ، وهو خطأ ؛ لأن الجواب مثل الذهاب . قال سيبويه : الجواب لا يجمع ، وقولهم : جوابات كتبى وأجوبة كتبى مولدّ ، وإنما يقال جواب كتبى » .

٤ ـ حُلّة (١٨ب/ ٥) : « وتقول للثوبين من جنس واحد يؤتزر بأحدهما ، ويرتدى بالآخر : حلة . والعامة تقول للثوب الواحد حلة ، وذلك غلط ؛ لأن الحلة عند العرب ثوبان من جنس . قال أبو هلال العسكرى : فإن كانت جبة وقلنسوة من ضرب واحد فهى حلة » .

٥ ـ حاجات (١٩ب/ ٢) : « وتقول : لى حاجات . والعامة تقول : حوائج. قال العسكرى : وليس مما تعرفه العرب ، ولا يوجبه القياس ، وإنما تجمع العرب الحاجة فتقول : حاجٌ وحاجاتٌ وحِوَجٌ » .

٦ ـ قِنِّينة (٣٧ب/ ٨) : « وهذه قِنِّينة ـ بكسر القاف ـ والعامة تفتحها . قال أبو هلال العسكرى : إذا فتحت خرجت عن أبنية العربية ؛ لأنه ليس فيها فَعِّيلة » .

٧ ـ المَرْىُ (٤٤ أ / ٦) : « وتقول : هذا المَرْىُ بإسكان الراء ، والعامة تكسر الراء . قال أبو هلال العسكرى : ليس في العربية اسم على فَعِل ، فى آخره ياء ، وإنما هو المَرْىُ ، مأخوذ من مَرَيْتُ الضرع ؛ إذا مسحته ليدرَّ » .

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٢٦- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان
لابن مكي الصقلي (٥٠١ هـ)

صاحبه أبو حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي ، رحل من صقلية إلى تونس فاستوطنها وولي قضاءها ، وكان يجيد الخطب ، ويخطب في كل جمعة بخطبة من إنشائه تفوق خطب ابن نباتة . ولم يذكر واحد ممن ترجموا له متى توفي ، إلا إسماعيل باشا البغدادي في كتابه هدية العارفين (ص ٧٨٢) الذي ذكر أن وفاة ابن مكي كانت في سنة ٥٠١هـ[١].

أما كتابه : تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ، فقد بقي لنا منه نسختان خطيتان إحداهما بمكتبة مراد ملا باستانبول تحت رقم ١٧٥٣[٢] ، والأخرى بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة ، ومنها مصورة بمعهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية برقم ٣٠ نحو ، وعندي من كل واحدة من هاتين المخطوطتين ميكرو فيلم ، وقد حققت الكتاب بالاعتماد عليهما ، وسننشره في سلسلة كتب لحن العامة قريباً ، أما هذه الدراسة ، فقد اعتمدنا فيها على نسخة مراد ملا .

---

(١) انظر ترجمته في إنباه الرواة ٣٢٩/٢ وبغية الوعاة ٢١٨/٢ وانظر كذلك بروكلمان GALS I 541 .

(٢) هذا هو الرقم الصحيح كما ذكره بروكلمان GALS I 541 وقد طلبت أنا مصورة من الكتاب تحت هذا الرقم من مكتبة مراد ملا ، فأرسلته إلي ، ووضعت هذا الرقم على بطاقة التصوير الملحقة بأول الكتاب . أما ما ذكره ريزيتانو في قائمته وتابعه عليه غيره من أن هذا الرقم خطأ وصوابه ١٧٢٥ فإنه وهم مبني على ما كتب في صفحة العنوان ، وهو رقم قديم للكتاب غير الرقم المثبت على الجلد والمقيد به في مكتبة مراد ملا وهو ١٧٥٣ وممن وهم في هذا الأمر الدكتور عبد العزيز مطر في نشرته للكتاب .

وهناك نسخة ثالثة ذكرها بروكلمان ونقل عن « مارسيه » Marcais في مجلة JA 223, 88 أنها في حوزة عبد الحي الكتاني (في الأصل الألماني : القطاني) . ويذكر الأستاذ حسن حسني عبد الوهاب في مقدمة تحقيقه لكتاب: « الجمانـة في إزالة الرطانـة » صفحة (ى) خبر هذه النسخة فيقول : « ومن حسن الحظ أنه كان يوجد من هذا الكتاب نسخة قيمة في مكتبة صديقنا العلامة الشريف عبد الحي الكتاني بفاس » . ولسنا ندرى أين توجد هذه النسخة الآن ، فقد علمت من بعض الأصدقاء الذين يقومون بالتدريس في بلاد المغرب أن مكتبة الكتاني لا وجود لها في فاس .

ويبدأ كتاب « تثقيف اللسان » بمقدمة طويلة ، بين فيها كيف كانت اللغة مستقيمة في أول عهدها ، ثم هجم الفساد على اللسان ، ولم يزل الغلط ينتشر في الناس حتى شمل كل الطوائف ، فسأله بعضهم أن يؤلف كتاباً ، فجمع ما جمع فيه مما سمعه من غلط أهل بلده ، وجعله في خمسين باباً ؛ يقول الصقلي في تلك المقدمة : « قال الشيخ الجليل القاضي أبو حفص عمر ابن مكي الصقلي النحوي : الحمد لله الذي فضلنا باللسان العربي والنبي الأمي الذي آتاه جوامع الكلم ، وفضله على جميع الأمم ، وجعل معجزته قائمة وآيته دائمة، بعد أن بعثه عند تناهي الفصاحة ؛ وتكامل البلاغة ؛ ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون ... فلما تمت الحجة ووضحت المحجة ، وهجم الفساد على اللسان ، وخالطت الإساءة الإحسان ، ودُخِلت لغة العرب ، فلم تزل كل يوم ينهدم أركانها ، وتموت فرسانها ، حتى استبيح حريمها ، وهجن صميمها، وعفت آثارها ، وطفئت أنوارها ، وصار كثير من الناس يخطئون ، وهم يحسبون أنهم مصيبون ، وكثير من العامة يصيبون وهم لا يشعرون ... ثم لم يزل الغلط ينتشر في الناس ويستطير ، حتى وقع بهم في تصحيـف المشهـور

مـن حديث النبى ﷺ ، واللحن فى الواضح المتداول منه ، وتعتمد الوقف فى مواضع لا يجوز الوقف عليها من كتاب الله عزّ وجلّ ، وتغيير أشعار العرب وتصحيفها ، وتصنيف كتب اللغة وغيرها ملحونة ، تقرأ كذلك فلا يؤبه إلى لحنها ، ولا يفطن إلى غلطها ، بل إذا سمعوا الصواب أنكروه ونافروه ، لطول ما ألفوا فقده وركبوا ضده .

« ولقد وقفت على كتاب بخط رجل من خاصة الناس وأفاضلهم فيه : وأحب أن تشتهد لى فى كذا وكذا ، بالشين ، يريد : تجتهد . ورأيت فى آخر أكبر منه وأعلى منزلة بيت شعر على ظهر كتاب ، وهو قول الشاعر :

زوامل للأسفار لا علم عندهم بجيدهـا إلا كعلـم الأباعر

كتبه : للأصفار بالصاد ، وأكثر الرواية فيه : للأشعار ... وكتب إلىّ آخر من أهل العلم رقعة فيها : وقد عزمت على الإيتيان إليك ، بزيادة ياء . وشهدت يوماً رجلاً قبله تخصص وفقه وحفظ للأخبار ، وقد سمع كلامًا فيه ذكر الشدْق ، فلما سمعه بالدال غير معجمة أنكره ، وتعجب من أن يجوز ذلك ، وليس يجوز سواه ، ثم سألنى ورغب إلى أن أجمع له مما يصحف له الناس فى ألفاظهم ، وما يغلط فيه أهل الفقه ما قدرت على جمعه ، فأجبته إلى ما سأل عالمًا بأنى من العجز فى الغاية ، ومن التخلف والتقصير فى النهاية ... فأضفت إلى ذلك غيره من الأغاليط التى سمعتها من الناس على اختلاف طبقاتهم ، مما لا يوجد فى كتب المتقدمين التنبيه على أكثره ، لأن كل من ألف كتاباً فى هذا المعنى ، فإنما نبه فيه على غلط أهل عصره وبلده ، وأهل البلدان مختلفون فى أغاليطهم ، فقد يصيب هؤلاء فيما يغلط أولئك ، وربما يصيب أولئك فيما يغلَط به هؤلاء ، وربما اتفقوا فى الغلط ...

« فجمعت من غلط أهل بلدنا ما سمعتِه من أفواههم ، مما لا يجوز فى لسان العرب ، أو مما غيره أفصح منه ، وهم لا يعرفون سواه ونبهت على جواز ما أنكر قوم جوازه ، وإن كان غيره أفصح منه ، لأن إنكار الجائز غلط ، وعلقت بذلك ما تعلق به من الأوزان والتصريف والاشتقاق ، وشواهد الشعر والأمثال والأخبار ، ثم أضفت إليه أبوابًا مستطرفة ونتفًا مستملحة ، وأصولا يقاس عليها ليكون الكتاب تثقيفًا للسان ، وتلقيحًا للجنان ، ولينشط إلى قراءته العالم والجاهل ، ويشترك فى مطالعته الحالى والعاطل . وجعلته فى خمسين بابًا ، هذا ثبتها :

١ ـ « باب التصحيف .

٢ ـ « التبديل .

٣ ـ « ما غيروه من الأسماء بالزيادة .

٤ ـ « ما غيروه من الأسماء بالنقص .

٥ ـ « ما جاء ساكنًا فحركوه .

٦ ـ « ما جاء متحركا فأسكنوه .

٧ ـ « ما غيروا حركاته من الأسماء .

٨ ـ « ما غيروا حركاته من الأفعال .

٩ ـ « ما غيروه من الأفعال بالزيادة .

١٠ ـ « ما غيروه من الأفعال بالنقص .

١١ ـ « ما غيروه بالهمز أو تركه .

١٢ ـ « ما غيروه بالتشديد .

١٣ ـ « ما غيروه بالتخفيف .

١٤ ـ « ما غيروه من أسماء الفاعلين والمفعولين .

١٥ ـ « باب ما غيروا بناءه من أنواع مختلفة .

١٦ ـ « ما أنثوه من المذكر .

١٧ ـ « ماذكروه من المؤنث .

١٨ ـ « ما يجوز تذكيره وتأنيثه ، وهم لا يعرفون فيه غير أحدهما .

١٩ ـ « باب غلطهم فى التصغير .

٢٠ ـ « غلطهم فى النسب .

٢١ ـ غلطهم فى الجموع .

٢٢ ـ « ما جاء جمعاً فتوهموه مفرداً .

٢٣ ـ « ما أفردوه مما لا يجوز إفراده ، وما جمعوه مما لا يجوز جمعه .

٢٤ ـ « فى أنواع شتى .

٢٥ ـ « ما وضعوه غيره موضعه .

٢٦ ـ « ما جاء لشيئين أو أشياء فقصروه على واحد .

٢٧ ـ « ما جاء لواحد فأدخلوا معه غيره .

٢٨ ـ « ما جاء فيه لغتان فتركوهما واستعملوا ثالثة لا تجوز .

٢٩ ـ « ما جاء فيه ثلاث لغات فتركوهن واستعملوا رابعة لا تجوز .

٣٠ ـ « ما غلطوا فى لفظه ومعناه .

٣١ ـ ما تنكره الخاصة على العامة وليس بمنكر .

٣٢ ـ « ما خالفت فيه العامة الخاصة وجميعهم على الغلط .

٣٣ ـ « ما جاء فيه لغتان استعمل العامة أفصحهما .

٣٤ - « ما العامة فيه على صواب والخاصة على الخطأ .

٣٥ - « غلط قراء القرآن .

٣٦ - « غلط أهل الحديث .

٣٧ - باب غلط أهل الفقه .

٣٨ - « غلط أهل الوثائق .

٣٩ - « غلط أهل الطب .

٤٠ - « غلط أهل السماع .

٤١ - « ما يجرى فى ألفاظ الناس ولا يعرفون تأويله .

٤٢ - « ما تأولوه على غير تأويله .

٤٣ - « من الهجاء .

٤٤ - « حروف تتقارب ألفاظها وتتضاد معانيها .

٤٥ - « حروف تتفق ألفاظها وتتضاد معانيها

٤٦ - « حروف تتفق فى المبانى وتتقارب فى المعانى .

٤٧ - « علامات ترفع الإشكال من حروف متقاربة الأشكال .

٤٨ - « فى ضد الذى قبله .

٤٩ - « ما يكون فضيلة لشيء ورذيلة لغيره .

٥٠ - « ما ظاهر لفظه مخالف لمعناه » .

ويذكر الصقلى بعد ذلك السبب فى ابتدائه بذكر التصحيف ، كما نعرف من كلامه كذلك أنه عرض جميع ما كتبه على شيخه أبى بكر محمد ابن على بن البر التميمى ، ليرى فيه رأيه ؛ فيقول : « إنما ابتدأت بالتصحيف؛

لأن ذلك كان سبب تأليف الكتاب ، ومفتاح النظر فى تصنيفه ، ثم أتبعته كلامًا يليق به أو يقاربه ، وعرضت جميع ذلك على الإمام الأوحد ، والعلم المفرد أبى بكر محمد بن على بن الحسن بن البرّ التميمى ، أيده الله ، فأثبت ما عرفه وارتضاه ومحوت ما أنكره وأباه ...» .

وكثير من الأبواب السابقة فى تغير الأصوات أو فى تغير الصيغ . أما تغير الدلالة فقد عقد لها ثلاثة أبواب (رقم ٢٥ ؛ ٢٦ ؛ ٢٧) الأول بعنوان : باب ما وضعوه غير موضعه ، وهو لتغير الدلالة وانتقالها ، مثل قولهم للكلأ الأخضر حشيش ، والحشيش هو اليابس ٦٩ أ / ١٣ ومثل قولهم للكمثرى إنجاص ، والإنجاص ضرب من المشمش ٧٣ ب/ ٢ .

والباب الثانى من أبواب الدلالة بعنوان : باب ما جاء لشيئين أو لأشياء فقصروه على واحد ، وهو لتخصيص الدلالة ، كإطلاقهم الصقر على طائر معين من سباع الطير ، والصقر فى الأصل كل ما يصيد من سباع الطير ٧٥ ب / ١٠ و كقولهم للآس خاصة ريحان ، والريحان كل نبت طيب الرائحة ٧٥ ب/ ١٣ .

والباب الثالث بعنوان : ما جاء لواحد فأدخلوا معه غيره ، وهو لتعميم الدلالة كإطلاقهم الأتراب على الذكور والإناث ، وليس كذلك . إنما الأتراب الإناث خاصة ، لا يقال زيد تِربُ عمرو ، وإنما يقال زيد قِرْنُ عمرو ولِدَته ٧٩ أ / ١١ وكإطلاقهم الاستحمام على الاغتسال بالماء الحار والبارد ، وليس كذلك . إنما الاستحمام بالحار خاصة ، فأما بالبارد فهو الابتراد والاقترار ٨٠ أ / ٢ .

وهناك أبواب في الكتاب لا صلة لها بلحن العامة على الإطلاق ، كالباب رقم ٤١ الذى عنوانه : باب ما يجرى فى ألفاظ الناس فلا يعرفون تأويله ، إذ

شرح فيه الصقلى كثيراً من أمثال العرب ، وأقوالهم السائرة على الألسنة ؛ مثل قولهم : رجعت بخفى حنين ١١٢ ب/ ٥ وقولهم : ندمت ندامة الكسعى ١١٥أ / ١٢ .

وكذلك الباب رقم ٤٣ بعنوان : باب الهجاء ، كله فى أمور تتعلق بالخط العربى وطرق كتابة الكلمات ، على نمط باب : « تقويم اليد » من كتاب : « أدب الكاتب » لابن قتيبة الدينورى .

ونورد فيما يلى بعض أمثلة التطور فى الأصوات والصيغ من كتاب تثقيف اللسان ، وقد ذكرنا من قبل بعض أمثلة تطور الدلالة فيه :

فمن أمثلة ترك الهمزة فى الكلام : « التار » فى « الثأر » ٥ ب/ ١ « مليت الإناء » فى « ملأت الإناء » ١٧ أ / ٢ « خبّيت » فى « خبأت » ١٧ أ / ٢ « قريت » فى قرأت » ١٧ أ / ١٠ « سليت السمن » فى « سلأت » ١٧ ب/ ٣ « أبطيت على » فى « أبطأت » ١٧ ب/ ٩ « أخطيت فى فعلك » فى « أخطأت » ١٧ ب/ ٩ « لحم نىّ » فى « نِىء » ٤٩ب / ٦ « مراة » فى « مِرآة » ٤٩ب/ ٣ « موّطا مالك » فى « موطأ مالك » ٩٢ أ/ ٦ .

كما نجد الجيم وهو من الأصوات المزدوجة التى تجمع بين الشدة والرخاوة فى نطقها تنحل إلى أحد صوتين مفردين هما من مكوناتها فى الفصحى ، وهما الدال فى مثل : « دشيش » فى جشيش » ١٩ أ / ١٧ والشين فى مثل : « اشترت الماشية » فى « اجترّت » ١٩ أ / ٨ ومثل : « فلان مشتهد » فى « مجتهد » ١٩ أ / ١٠ .

ومن أمثلة اختصار الجهد العضلى ، وهو أحد مظاهر قانون السهولة والتيسير ضياع الأصوات الأسنانية ، وهى التى تتطلب إخراج اللسان بين الأسنان فى

نطقها ، فمن أمثلة تحول الثاء تاء : « التار » في « الثأر » ٥ ب/ ١ « لتّ السويق » في « لثّ » ٦ أ / ٨ « تفر الدابة » في « ثفر » ٦ ب / ٨ « أكتم ابن صيفي » في « أكثم » ٦ ب / ١٢ ومن أمثلة تحول الذال دالا : « بدلة » في « بذلة » ٩ ب / ٦ « تدعدع البناء » في « تذعذع » ٩ ب / ٨ «ضرس ناجد» في « ناجذ » ١٠ أ / ٣ « ودح » في « وذح وهو البعر » « جدر الشجرة » في « جذر » ١٠ أ/ ١٤ « جبد الحبل » في « جبذ » ١٠ب/ ٨ « قنفد » في « قنفذ » ١٠ ب/ ١٠ « مدبدب » في « مذبذب » ١١ أ / ١٢ « جدام » في « جذام » ١١ أ / ١٣ « جعله الله دخرا » في « ذخرا » ١١ب / ٥ « الدلفاء » في « الذلفاء » ١٢ أ / ٧ « مدحج » في مذحج » للقبيلة ١٢ أ / ٩ .

أما انقلاب التاء ثاء والدال ذالا فإنهما على العكس من ذلك من قبيل المبالغة في التفصح والحذلقة ؛ فمن أمثلة الأول : « في لسان رثّة » في « رتّة » ٥ ب / ١٤ « الرثم » في « الرتم » وهو نبت ٦ أ / ١ ومن أمثلة الثاني : « شذق » في « شدق » ٨ ب / ٨ « جذعت أنفه » في « جدعت » ٨ ب / ١٣ « شذخت رأسه » في « شدخت » ٩ أ / ٥ « ذميم الوجه » في « دميم » ٩ أ/٧ « شمرذل » في « شمردل » ١٢ أ / ١ .

ولم يقتصر الأمر في التفصح والحذلقة على هذا الأمر ، بل تعداه إلى اعتبار واو المد الأصلية ، وياء المد الأصلية كذلك من الصيغ العامية ، ومحاولة نطق الكلمة بصوت مركب (Diphthong) . وقد فطن إلى تفصحهم هذا ابن مكي الصقلي نفسه ، حيث يقول (٨٧ب/ ٧) : « يقول المتفصحّون أنت عندي كَرَوْحي ، وخرجتْ رَوْح زيد ، والصواب : رُوح ، بضم الراء » . وكذلك قوله (٨٩ أ / ١٥) : « وبعضهم يقول : دَيّاج . والصواب : دِيبَاج ، بكسر الدال » . والدليل على تفصحهم في هذا انكماش الصوت المركب

الأصلى فى نطقهم ، مثل : « شهد الشهود المسمُون » بدلا من المسمّون » ١٠٠ أ / ٢ و « أرض بُور » فى « بَوْر » ٦٧ أ / ٧ .

ولقرب مخرج الهمزة من مخرج العين تتحول الهمزة أحياناً « عينا » كما يقول أهل الصعيد عندنا « لع » فى « لأ » . وبذلك يفسر ما ذكره الصقلى من قولهم : « فرس أصدع » فى « فرس أصدأ » ١٦ أ / ١٥ و « فقعت عينه » فى « فقأت » ١٦ ب/ ٢.

ومن أمثلة ضياع معنى الجمع ، ومحاولة جمعه مرة أخرى ، اعتبارهم كلمة « مصران » مفردا ، مع أنها جمع لكلمة « مَصير » ، فيجمعونها لذلك على « مصارين » ٦٦ب / ١ وكذلك اعتبارهم كلمة « الجنان » مفرداً ، مع أنها جمع لكلمة « جنة » فيجمعونها لذلك على « أجنَّة » ٦٦ب / ١٠ وليس من هذا كلمة « أرض بور » ، إذ لم يستخدم الجمع هنا استخدام المفرد ، كما يرى الصقلى (٦٧ أ / ٧) مستشهداً بقول أبى زياد الكلابى : « البَوْر أرض لا نبت فيها ، بالفتح ، وجمعها بُور ، بالضم » وإنما حدث هنا انكماش فى الصوت المركب فى المفرد « بَوْر » فصارت « بور » فأشبهت بذلك صيغة الجمع .

وحين أريد الاحتفاظ بتأنيث الاسم المعنوى التأنيث زيدت فيه تاء ؛ فقيل : « سِكِينة » فى « سكين » ٢٧ ب/ ٥ و « عروسة » فى « عروس » ٢٧ب / ٦ و « رَخِلَة » فى « رَخِل لأنثى الضأن » ٢٧ب / ٨ و « عنكبوتة » فى «عنكبوت» ٢٧/ ب ١٢ .

ومن أمثلة تأثير قانون المخالفة قولهم : « ضربه فقنطره » فى « فَقَطَّره أى ألقاه على أحد قطريه وهما جانباه » ٢٦ب / ١١ و « قَرْنَبيط » فى قُنَّبِيط » ٢٩ أ / ١٥ .

ومن كتاب « تثقيف اللسان » نعرف اشتقاق كلمة « فذلكة » يقول الصقلي (٧ ب / ٨) : « ويقولون : فِهْرِسَة الكتب ، يجعلون التاء فيه للتأنيث، ويقفون عليه بالهاء . قال الشيخ أبو بكر : الصوابُ فِهْرِسْت ، بإسكان السين والتاء فيه أصلية . قال . ومعنى الفهرست جملة العدد ، لفظة فارسية . واستعمل الناس منه : فَهْرَسَ الكتب يفهرسها فَهْرَسَةً ، مثل : دحرج يدحرج دحرجة ، فقولهم : الفهرست اسم جملة المعدود ، والفهرسة المصدر . ومثل الفهرسة الفذلكة ، يقال : فذلكت الحساب إذا وقفت على جملته ، وهو من قول الإنسان ، إذا كتب حسابه ، وفرغ منه : فذلك كذا وكذا » .

كما نعرف من « تثقيف اللسان » أنه يجوز النسب إلى لُغَة وأُمَيَّة ، فيقال : لَغَوِيّ ، وأَمَوِيّ ، على لغة ضعيفة جداً . قال ابن مكى الصقلى (٦٣ب / ١١) : « ورجل لَغَوِيّ . والصواب : لُغَوِي ، بضم اللام منسوب إلى اللغة . وقد جاء : لَغَوِيٌّ ، كما جاء : أَمَوِيّ ، إلا أنها ضعيفة جدا ، والفصحى أُمَوِي؛ لأنه منسوب إلى أميّة »[1] .

وابن دريد يُخَطِّيء الفتح ؛ فيقول (فى الاشتقاق ٥٤) : « وأمية تصغير أَمَة . والنسب إليها : أُمويّ ، بضم الهمزة . فأما من قال : أَمويّ ، فقد أخطأ » .

* * *

(١) فى كتاب سيبويه ٢ : ٦٩ / ٢٤ « وسمعنا من العرب من يقول أموى » بفتح الهمزة . وفى الصحاح للجوهرى (أما) ٢٢٧٢/٦ : « وتقول : ما كنت أمة ... والنسبة إليه أموى ، بالفتح ، وتصغيرها أمية . وأمية أيضاً قبيلة من قريش ، والنسبة إليها أموى بالضم، وربما فتحوا » . وانظر أيضاً قلائد الجمان للقلقشندى ٥/١٥٢ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٢٧- درة الغواص في أوهام الخواص للحريري (٥١٦ هـ)

هذا الكتاب طبقت شهرته الآفاق ، وسار ذكره فى الخافقين ، وشهرة صاحبه تفوق شهرته ، فصاحبه هو الحريرى ، صاحب المقامات المشهورة ، واسمه القاسم بن على بن محمد بن عثمان البصرى ، أبو محمد الحريرى .

ولد الحريرى فى حدود سنة ٤٤٦هـ فى خلافة المسترشد . ويصفة ياقوت فى معجم الأدباء (١٦/ ٢٦٢) بقوله : « وكان غاية فى الذكاء والفطنة والفصاحة والبلاغة . وله تصانيف تشهد بفضله ، وتقر بنبله ، وكفاه شاهداً كتاب المقامات التى أبرّ بها على الأوائل ، وأعجز الأواخر » . وقد توفى إلى رحمة الله فى السادس من رجب سنة ٥١٦هـ[١] .

وقد طبع كتاب « درة الغواص » طبعة حجر بمصر قديمًا فى عام ١٢٧٣هـ . ثم نشره « توربيكه » Torbecke فى ليبزج سنة ١٨٧١م . كما نشر فى بولاق بالقاهرة سنة ١٢٩٢هـ . ونشره محمد أبو الفضل إبراهيم بالقاهرة سنة ١٩٨٧م ، وعبد الحفيظ فرغلى فى بيروت ١٩٩٦م . وقد نشر كذلك فى مطبعة الجوائب باستانبول سنة ١٢٩٩ هـ مع شرح عليه لقاضى القضاه شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجى المتوفى سنة ١٠٦٩هـ .

وقد أكمل الدرة أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر المعروف بالجواليقى المتوفى سنة ٥٣٩هـ فى كتاب يسمى أحيانًا : « تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة » وسنتناوله بالحديث فى حينه .

---

(١) انظر ترجمته ومصادرها فى كتاب بروكلمان GAL I 276; S I 486 .

أما محمد بن إبراهيم بن الحنبلى الربعى ، المتوفى سنة ٩٧١ هـ فقد دارت أربعة كتب من مؤلفاته حول : « درة الغواص » رد على الحريرى فى واحد منها سماه : « الدر الملتقط فى تبيين الغلط » ، وهذا الكتاب مفقود . ثم فصّل هذا الرد ، وضم إليه تدعيم ما وافق فيه الحريرى فى الدرة ، فى كتاب ثان سماه : « عقد الخلاص فى نقد كلام الخواص » . ثم ألف كتاباً ثالثًا بعنوان: « بحر العوام فيما أصاب فيه العوام » ردّ فيه على الحريرى وغيره من مؤلفى لحن العامة . وذيل بكتاب رابع على الدرة ، سماه : « سهم الألحاظ فى وهم الألفاظ » ، وسنتحدث عن كل واحد من هذه الكتب فيما بعد .

وقد رد على الدرة كذلك أبو عبد الله بن برى بن عبد الجبار المقدسى ، المتوفى سنة ٥٨٢هـ فى كتاب سماه : « الرد على الحريرى فى درة الغواص ». وذكر بروكلمان أن منه نسخة مخطوطة فى مكتبة آصفية .

وجاء ابن منظور الإفريقى المصرى المتوفى سنة ٧١١ هـ فرتب : « درة الغواص » ترتيبًا أبجديًا ، على الأصل الأخير من الكلمة مع مراعاة الأصل الأول أيضًا ، وسمى كتابه : « تهذيب الخواص من درة الغواص » وسنتحدث عنه فيما بعد .

وفيما يلى ندون ملاحظاتنا على هذا الكتاب ، وندرس بعض كلماته فى ضوء التطور اللغوى :

١ - قصد الحريرى من تأليف كتابه : « درة الغواص فى أوهام الخواص » - كما يظهر من عنوانه - إلى بيان اللحن الذى يدور على ألسنة الخاصة ممن تأثروا بالعامة فى نطقهم . وهو يقول فى مقدمة الكتاب (٦/٢) : « فإنى رأيت كثيراً ممن تسنموا أسنمة الرتب ، وتوسموا بسمة الأدب ، قد ضاهوا العامة فى بعض ما يفرط من كلامهم ، وترعف به مراعف

أقلامهم ، مما إذا عثر عليه ، وأثر عن المعزو إليه ، خفض قدر العلية ، ووصم ذا الحلية ، فدعاني الأنف لنباهة أخطارهم ، والكلف بإطالة أخبارهم ، إلى أن أدرأ عنهم الشبه ، وأبين ما التبس عليهم واشتبه ، لألتحق بمن زكا أصل غرسه ، وأحب لأخيه ما يحب لنفسه ، فألفت هذا الكتاب تبصرة لمن تبصر ، وتذكرة لمن أراد أن يتذكر ، وسميته : « درة الغواص فى أوهام الخواص » ، وها أنا أودعته من النخب كل لباب، ومن النكت مالا يوجد منتظما فى كتاب ، هذا إلى ما لمعته به من النوادر اللائقة بمواضعها ، والحكايات الواقعة في مواقعها ... » .

٢ ـ وليس فى الكتاب اتباع لمنهج معين أكثر من ذكر الكلمة وراء صاحبتها ، دون مرعاة لأى نوع من أنواع الترتيب . ويلتزم الحريرى بإيراد الخطأ ثم يتبعه بإيراد الصواب . ولا يفتأ يسب العامة فى كل مرة ؛ فهو يبدأ الكتاب بقوله (٣/ ٢) : « فمن أوهامهم الفاضحة وأغلاطهم الواضحة » . ويقول (٦/ ١٣) : « وهو لحن فاحش وغلط شائن » . ويقول (٨/ ١٢) : « وهو من أفحش الخطأ » . ويقول (١١/ ٢٦) : « وهو من اللحن القبيح والخطأ الصريح » . ويقول (١٧/ ٢٣) : « وكل ذلك لحن مجمع عليه وغلط مقطوع به » . ويقول (٢٢/ ٨) : « وكلا اللفظين معرة لكاتبه والمتلفظ به » . ويقول (٢٣/ ٢١) : « وهو خطأ بين ووهم مستهجن » . ويقول (٤٠/ ٢٢) : « وهو من أفضح الأوهام » . ويقول (٤٩/ ١٣) : « وهو خطأ فاحش ولحن شنيع » . ويقول (١٧/ ٢٢) : « وهو من أقبح أوهامهم وأفحش لحن فى كلامهم » . ويقول (٩٢/ ١٣) : « وهى من ألفاظ الأنباط ومفاضح الأغلاط » . ويقول (١١٩/ ٢٢) : « ومن أوهامهم الزارية على أفهامهم ، العاكسة معنى كلامهم » .

٣ ـ ولم يكتف الحريرى بإيراد أوهام النطق والدلالة ، بل عالج أمراً آخر عالجه من قبل ابن قتيبة فى : « أدب الكاتب » وابن مكى الصقلى فى : « تثقيف اللسان » ؛ ذلك هو أخطاء الكتابة والإملاء ؛ من ذلك (١٢٥/ ١) كتابه « بسم الله » بدون ألف أينما وقع . ومثل (١٢٥/ ١٥) حذف ألف «ابن» فى كل موضع . ومثل (١٢٦/ ٦) كتابة «الرحمن» بحذف الألف فى كل موضع . ومثل (١٢٧/ ١) كتابة « ما » موصولة فى كل موطن . ومثل (١٢٧/ ٢) حذف نون « إن لا » فى كل موضع . ومثل (١٢٨/ ١٣) كتابة « بل لا » موصولة قياساً على « هلاَّ » . ومثل (١٢٨/ ١٧) عدم التفرقة بين ما يكتب بواو واحدة وما يكتب بواوين . ومثل (١٢٩/ ١٣) الخلط فى الألف المقصورة بين كتابتها بالألف أو بالياء .

ويقول الحريرى فى نهاية الكتاب (٥٣١/ ٥) : « فهذه الأوهام فى الهجاء أثبتها عن العيان ، والتقطتها من كتب جماعة من الأعيان ، ولعل خواطرهم هفت بها نسياناً ، وأقلامهم خطرفت بها طغياناً ، على أنى لم أقصد بما ألفته من هذا الكتاب ، وفتحت به من مغاليق الصواب ، أن أندد بهفوات الأوهام ، وعثرات الأقلام ، وأنى يعتمد ذلك لبيب ، وهل يتبع المعايب إلا معيب » .

٤ ـ ويعج كتاب « درة الغواص » بالشواهد الشعرية والقرآنية والأحاديث والقصص والحكايات عن اللغويين وغيرهم ؛ مثل قوله (١٠٠/ ١٩) فى حذف العائد على اسم الله فى عبارة : « الحمد لله الذى كان كذا وكذا » ـ التى سبقت الإشارة إليها عند حديثنا عن كتاب « إصلاح

المنطق » لابن السكيت : « وفي نوادر النحويين أن رجلا قرع الباب على نحوى ، فقال من أنت ؟ قال : الذى اشتريتم الآجُر . فقال : أمنهُ ؟ قال: لا . قال : ألَه ؟ قال : لا . قال : اذهب فمالك في صلة (الذى) شيء ».

٥ - ومن الملاحظ أن الحريرى يبنى القول باللحن أحيانا على العقل والمنطق لا على الواقع اللغوى ، والنصوص المروية عن العرب ؛ مثل قوله (٥/ ٢٦) : « ويقولون : زيد أفضل إخوته ، فيخطئون فيه ؛ لأن أفعل الذى للتفضيل لا يضاف إلا إلى ما هو داخل فيه ، ومتنزل منزلة الجزء منه . وزيد غير داخل في جملة إخوته ألا ترى أنه لو قال لك قائل : مَنْ إخوة زيد : لعددتهم دونه ، فلما خرج عن أن يكون داخلا فيهم امتنع أن يقال : زيد أفضل إخوته ... وتصحيح هذا الكلام أن يقال : زيد أفضل الإخوة أو أفضل بنى أبيه ؛ لأنه حينئذ يدخل في الجملة التى أضيف إليها ، بدلالة أنه لو قيل لك : من الأخوة أو من بنو أبيه لعددته فيهم وأدخلته معهم » . وانظر في الرد على هذا مدعمًا بالشواهد اللغوية : شرح الشهاب الخفاجى لدرة الغواص ١٩/ ١٤ .

٦ - وتعليل التطور مما يفطن إليه الحريرى أحيانًا ، وهو كثيرًا ما يصيب المحزّ في ذلك ؛ فمن أمثلة تعليله للتطور بالقياس الخاطىء قوله (٣٠/ ٢٠) : يقولون قد حَدُثَ أمرٌ ، فيضمون الدال من حدُث ، مقايسة على ضمها في قولهم : أخذه ما حَدُثَ وما قَدُمَ ، فيحرفون بنية الكلمة المقولة ، ويخطئون في المقايسة المعقولة ؛ لأن أصل بنية هذه الكلمة « حَدَثَ » على وزن فعَلَ بفتح العين ... وإنما ضمت الدال من « حَدُثَ » حين

قرن « بقَدُمَ » لأجل المجاورة والمحافظة على الموازنة ، فإذا أفردت لفظة « حَدَثَ » زال السبب الذى أوجب ضم دالها فى الازدواج » .

ومن أمثلة ذلك قوله أيضًا (٣٦/ ٥) : « ويقولون : المال بين زيد وبين عمرو بتكرير لفظة (بين) فيوهمون فيه . والصواب أن يقال : بين زيد وعمرو، كما قال سبحانه : ﴿ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ ﴾ ... وأظن أن الذى وهمهم لزوم تكرير لفظة بين مع الظاهر ما رأوه من تكريرها مع المضمر فى مثل قوله عزّ وجلّ : ﴿ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ﴾ . وقد وهموا فى المماثلة بين الموطنين ، وخفى عليهم الفرق الواضح بين الموضعين » .

ومن أمثلته أيضًا قوله (١٢٤/ ٥) : « ومن هذا النمط أيضاً توهمهم أن البهيم نعت يختص بالأسود ، لاستماعهم : (ليل بهيم) ، وليس كذلك ، بل البهيم اللون الخالص ، الذى لا يخالطه لون آخر ، ولا يمتزج به شية غير شيته » .

٧ ـ ومن كتاب الحريرى نعرف أن صيغتى اسم الآلة مِفْعَل ومِفْعَلة قد تطورتا ، كما حدث عند الأندلسيين فى عصر الزبيدى إلى مَفْعَل ومَفْعَلة ، تبعا لقانون المماثلة أو انسجام الحركات فى داخل الكلمة الواحدة . ويقول الحريرى (٩٧/ ١) : « ويقولون : مَطْرَد ومَبْرَد ومَبْضَع ومَنْجَل ، كما يقولون : مَقْرَعة ومَقْنَعة ومَنْطَقة ومَطْرَقة ، فيفتحون الميم من جميع هذه الأسماء ، وهو من أقبح الأوهام وأشنع معايب الكلام ؛ لأن كل ما جاء على مفعل ومفعلة من الآلات المستعملة المتداولة ، فهو بكسر الميم ، كالأسماء المذكورة ونظائرها » .

ومن مظاهر التطور الصوتى فى الكتاب كذلك انكماش الصوت المركب

في مثل : « سُوسَن » في سَوْسَن » ٧٨/ ٦ و « ظَهْرَانِيهم » في « ظَهْرَانَيْهِم » ٩٠/ ١٣.

كذلك نرى أثر الراء في تفخيم الأصوات المجاورة لها في « قَرِيص » بدلا من « قريس » ١١٢/ ٢٥ .

ومن أمثلة القلب المكاني : تغشرم » في « تغشمر » ٦/ ٨ .

٨ ـ ومن مظاهر قوانين السهولة والتيسير في أداة التأنيث ، وتطورها إلى جعل كل المؤنثات بالتاء وإلغاء الألف المقصورة والممدودة من الكلام ، قول الحريري (٧٧/ ٢٠) : « ومن مفاحش ألحان العامة إلحاقهم هاء التأنيث بأوّل ، فيقولون : « الأوّلة » كناية عن « الأولى » . ولم يسمع في لغات العرب إدخالها على أفعل الذي هو صفة مثل أحمر وأبيض ، ولا على الذي هو للتفضيل ، نحو أفضل وأوّل . والعجب أنهم في حال صغرهم ، ومبدأ تعلمهم في مكاتبهم يقولون : جمادى الأولى ، فيلفظون بالصحيح، فإذا نبلوا ونبهوا أتوا باللحن القبيح » .

ومن أمثلة قانون السهولة بالنسبة لأداة التأنيث كذلك قولهم : « عزلة » لفم المزادة ، بدلا من « عَزْلَاء » ١٠٣/ ١٥ .

٩ ـ ومن التعبيرات التي لا تزال حية ، ويعدها الحريري من لحن العامة ، مثل قول الناس : « سألت عنّك العافية » جوابًا لمن قال : « أنا سألت عنّك » . يقول الحريري (٨٤/ ٥) : « ويقولون في جواب من قال : سألت عنك، سأل عنك الخير ، فيستحيل المعنى بإسناد الفعل إليه ؛ لأن الخير إذا سأل عنه ، فكأنه جاهل به ، أو متناه عنه . وصواب القول : سئل عنك الخير ، أي كان من الملازمة لك والاقتران بك بحيث يسأل عنك » .

ولا شك فى أن القول باللحن هنا مبنى على العقل والمنطق لا على الواقع اللغوى والنصوص المروية عن العرب ؛ ولهذا السبب نرى الشهاب الخفاجي لا يرتضى هـذا الكلام ، ويدافـع عن صحـة التركيب ، فيقول فى شرحه للدرة (١٧٩/ ١) : « هذا مما لا ينبغى أن يسوّد به وجوه الصحف ، فإنه لا خطأً فيه من جهة العربية والتركيب ، وهو ظاهر ، ولا من جهة المعنى ـ كما توهمه ـ فإن لكل امرئ ما نوى ، ولو جعل كناية عن توجه الخير الآتى إليه وقصده كان الكلام صحيحاً فصيحًا ؛ لأن عادة القادم على بلد أن يسأل عمن يريده فيها ، وهذا أظهر من أن يخفي ، فلا حاجة إلى الكلام فيه » .

١٠ ـ ومن مظاهر تطور الدلالة بالتعميم قولهم (٢٣/٧٢) : « ودعت قافلة الحج » بجعل القافلة اسمًا لجماعة الركب راحلة أو قادمة . وهى فى الأصل اسم للرفقـة الراجعة ، من قَفَل بمعنى رَجَعَ . ومن تطورها بالتخصيص (١٢٣/ ٩) جعل « القينة » للمغنية ؛ وهى فى الأصل للأَمَة مغنية أو غير مغنية .

١١ ـ وأخيراً نرى من كتاب الحريرى أن الناس كانوا يميلون فى كلامهم إلى محو الفروق الدقيقة بين الألفاظ فى المعانى ؛ فالفرق الدقيق فى الدلالة بين القعود والجلوس ، وهو أن القعود عن قيام والجلوس عن اضطجاع ـ هذا الفرق ضاع فى أذهان الناس فى زمن الحريرى ، وأصبحت الكلمتان عندهم من المترادفات (٨٨/ ١٠) . ومثل ذلك ضياع الفرق بين « نعم » و « بلى » (١١٩/ ٢٣) فى الجواب .

* * *

(١) فى كتاب « الواضح المبين » لمغلطاى ٤/١٩٧ : « ثم جعلت الصورة الأوَّلة فى صدر المجلس » . وفى تاريخ بغداد ١٨/٥ : « وقد رجعنا عن الرواية الأوَّلة » .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٢٨- ما تلحن فيه العامة
للكفرطابي (٥٣٣ هـ)

هذا الكتاب مفقود . وقد ذكره السيوطي في بغية الوعاء ١/ ٥٩٣ أما الكفرطابي صاحبه فهو سَلاَمة بن غياض بن أحمد أبو الخير الكفرطابي النحوي . قرأ بمصر على أبي القاسم علي بن جعفر بن القطاع الصقلي . وقدم العراق بعد سنة ٥٢٠ هـ . وأقام ببغداد مدة ، ثم مات في عام ٥٣٣هـ[(١)].

يقول عنه القفطي (٢ / ٦٧) : « كان أديبًا فاضلاً له معرفة جيدة بالنحو واللغة » . ثم يقول (٢/ ٦٨) : « وكان رحمه الله حسن الضبط والخط كثير التنقيب والتحقيق » .

* * *

(١) انظر ترجمته ومصادرها في إنباه الرواة ٦٧/٢ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٢٩ - اللحن الخفى
لهارون بن أحمد الحلبى (٥٣٧ هـ)

وهذا الكتاب مفقود كذلك ، ولا ندرى إن كان يعالج أخطاء العامة ، أو كان فى موضوع الملاحـن والأحاجى والألغاز ، كما فعل ابن دريد فى كتابه « الملاحن » .

وقد ذكره كل من ياقوت فى معجم الأدباء ١٩/ ٢٦٤ والسيوطى فى بغية الوعاة ٢/ ٣٢١ غير أنهما يختلفان فى اسم صاحبه وفى سنة مولده ووفاته، فهو عند ياقوت : « هارون بن أحمد بن عبد الواحد بن هاشم بن محمد بن هاشم بن على بن الحلبى الأسدى » . ومولده سنة ٤٦٦ هـ. ووفاته سنة ٥٣٧ هـ . أما السيوطى فيسميه : « هاشم بن أحمد بن عبد الواحد بن هاشم بن محمد بن هاشم بن على بن هاشم الحلبى الأسدى الخطيب » ومولده عنده فى سنة ٤٩٦هـ. ووفاته فى سنة ٥٧٧ هـ ! .

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٣٠ - التكملة فيما تلحن فيه العامة
للجواليقي (٥٣٩ هـ)

وهذا الكتاب تختلف في اسمه المصادر ، فهو بهذا الاسم في معجم الأدباء لياقوت ١٩/ ٢٠٧ وكتاب تلميذه ابن الأنبارى نزهة الألباء ٢٧٧/ ٩ ويسمى فى إنباه الرواة ٣/ ٣٣٥ : « تتمة درة الغواص » . وقد قال عنه ياقوت الموضع السابق : « أكمل به درة الغواص للحريرى » ، وقد عَدَّ السيوطى فى بغية الوعاة ٢/ ٣٠٨ للجواليقى كتابين في لحن العامة هما : « ما تلحن فيه العامة » و « تتمة درة الغواص » . وهذا وهم من السيوطى فهذان اسمان لكتاب واحد . وقد سماه البغدادى فى خزانة الأدب ١٢/١ ؛ ١/ ٢٣ ؛ ٢/ ٣٤١ ؛ ٣/ ١٨٠ « لحن العامة » .

وقد طبع الكتاب باسم : « خطأ العوام » ونشره « ديرنبورج » H. Derenbourg فى العدد التذكارى لفليشر Fleischer من المجلة المعروفة بمجلة «أبحاث مشرقية » Morgenländische Forschungen ليبزج ١٨٧٥م (صفحة ١٠٧ - ١٦٦) ، وقد اعتمدنا على هذه النشرة فى دراستنا هنا . ثم نشره عز الدين التنوخي باسم : « كتاب تكملة إصلاح ما تغلط به العامة » فى مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق (مجلد ١٤) سنة ١٩٣٦م (صفحة ١٦٤ - ٢٢٦) ، وقد طبعت هذه النشرة الأخيرة مرة أخرى بالأفست فى طهران سنة ١٩٦٦ مع كتاب آخر للجواليقى ذائع الصيت ، هو كتاب : « المعرب من الكلام الأعجمى على حروف المعجم » بتحقيق أحمد محمد شاكر . ويسمى : « لحن العامة » لأبى منصور ، فى معجم البلدان ٤/ ٨٥ .

أما الجواليقى ، فهو أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الحسن ابن الخضر الجواليقى البغدادى . ولد سنة ٤٦٦ هـ . وأخذ الأدب عن أبى زكريا الخطيب التبريزى ولازمه . وروى عنه الكندى ، وأبو الفرج بن الجوزى ، وأخذ عنه أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنبارى .

وكان رحمه الله من أهل السنة طويل الصمت لا يقول شيئًا إلا بعد التحقيق ويكثر من قول : لا أدرى . وكان مليح الخط يتنافس الناس فى تحصيله .

وتوفى الجواليقى إلى رحمة الله يوم الأحد الخامس عشر من المحرم سنة ٥٣٩ هـ[1].

* * *

ومع القول بأن كتاب الجواليقى تكملة لدرة الغواص ، إلا أن فيه كلمات توجد فى الدرة ، وكان حقه أن يخلو منها ، لا سيما أن الحريرى قد وفاها حقها من الكلام ؛ مثل ٣٩/ ٣ : هو يكدف = درة ٩٤/ ٥ ومثل ١٢٩/ ١٢ : اقطعه من حيث رق = درة ٦٥/ ١٦ ومثل ١٣٦/ ٤ : عزلة = درة ١٠٣/ ١٥ ومثل ١٣٧/ ٦ : شحات = درة ١٠٠/ ٢٥ ومثل ١٥٢/ ١٧ : أخ = درة ٩٢/ ٢٤ .

وفيما يلى نذكر ملاحظاتنا على الكتاب ودراساتنا لمظاهر التطور اللغوى فيه فنقول :

١ ـ يذكر الجواليقى فى مقدمة الكتاب أنه لاحظ أن بعض أخطاء العامة فى

---

(١) انظر ترجمته ومصادرها فى كتاب بروكلمان GAL I 280; S I 492 وهامش إنباه الرواة ٣/ ٣٣٥ .

عصره لم يسجلها المؤلفون فى لحن العامة قبله ، فوضع لها كتابه ، وقسمها أقسامًا مختلفة ، وذكر أنه يعتمد على الفصيح من اللغات دون غيره فقال (١١٢/ ٣) : « هذه حروف ألفيت العامة تخطئ فيها ، فأحببت التنبيه عليها ؛ لأنى لم أرها أو أكثرها فى الكتب المؤلفة فيما تلحن فيه العامة ، فمنها ما يضعه الناس غير موضعه أو يقصرونه على مخصوص وهو شائع ، ومنها ما يقلبونه ويزيلونه عن جهته ، ومنها ما ينقص ويزاد فيه ويبدل بعض حركاته وبعض حروفه بغيره . واعتمدت على الفصيح من اللغات دون غيره ، فإن ورد شىء مما منعته ، فى بعض النوادر ، فمطرح لقلته ورداءته ، فقد أخبرت عن الفراء أنه قال : واعلم أن كثيراً مما نهيتك عن الكلام به من شاذ اللغات ومستكره الكلام ، ولو توسعت بإجازته لرخصت لك أن تقول : رأيت رجلان ، ولقلت : أردت عَنْ يقولَ ذاك . ولكن وضعنا ما يتكلم به أهل الحجاز ، وما يختاره فصحاء أهل الأمصار ، ولا نلتفت إلى من قال : يجوز فإنا قد سمعناه ... » .

٢ ـ والكتاب مقسم بعد ذلك إلى بابين كبيرين ، الأول بعنوان : « مما تضعه العامة غير موضعه » . والثانى بعنوان : « ومما ينقص منه ويزاد فيه ويبدل بعض حركاته أو بعض حروفه بغيره » . وفى داخل كل باب منهما تذكر الأمثلة حسبما اتفق دون مراعاة لأى نوع من أنواع الترتيب ؛ إلا أن الجواليقى بدأ فى نهاية الباب الثانى يعقد فصولا صغيرة لبعض الأمثلة التى يجمعها فيما بينها جامع واحد ، مثل قوله (١٤٦/ ٨) : « ومما يكسر والعامة تفتحه أو تضمه » ، أو قوله (١٤٧/ ١٤) : « ومما يفتح والعامة تكسره » ، أو قوله (١٤٨/ ١٤) : « ومما جاء مفتوحًا والعامة تضمه » ،

أو قوله (١٤٩/ ١٥) : « ومما جاء مضموماً والعامة تفتحه أو تكسره » ، أو قوله (١٥٠/ ١٦) ، ومما يشدد والعوام تخففه » ... إلخ .

٣ ـ يكثر فى الكتاب الاستشهاد بالشعر والقرآن والحديث ، ويتردد فى ثناياه أسماء كثيرة من اللغويين ، أمثال : ثعلب ، وأبى زيد ، وابن الأعرابى ، وابن دريد ، وأبى حاتم ، والأصمعى ، وابن الأنبارى ، وأبى عبيد ، والمفضل بن سلمة ، وأبى عمرو ، وأبى نصر (الباهلى) ، والنضر بن شميل ، وأبى زكريا (الخطيب التبريزى) ، والأخفش ، والسكرى ، وغيرهم .

٤ ـ كثير من الألفاظ التى ذكرها الجواليقى من الألفاظ المعربة ، وليس هذا بغريب عليه ، فهو صاحب كتاب : « المعرب » المشهور . ومن تلك الألفاظ : أسكرجة ، وبرجان ، وبرطيل ، وبهار ، وتستر ، وتلميذ ، والثجير ، وجوالق ، وجورب ، وزرمانقة ، وزمرذ ، وصنجة ، وكرز ، ومصطكى ، وهاوون ، وغير ذلك .

٥ ـ من أمثلة التطور الصوتى : « صاغرة » (١٣٣/ ١٨) فى « صاخرة » فقد تأثرت الخاء وهى صوت مهموس ، بالراء وهى صوت مجهور ، فقلبت إلى نظيرها المجهور ، وهذا من نوع التأثر الرجعى الناقص فى حال الانفصال .

ومن اجتماع التطور الصوتى والتطور الدلالى فى مثال واحد : « خَرْوَع » بفتح الخاء لنبت معين ، بدلا من « خِرْوَع » بكسر الخاء لكل نبت يتثنى (١١٩/ ١٣) فقد حدث فى هذا المثال انسجام للحركات إلى جانب تخصيص المعنى .

٦ ـ ومن اللحن الذى لايزال حيًا ، استعمال « الصَّلَف » بمعنى التية والكبر ،

وهو بمعنى قلة الخير . يقـول الجواليقى (١٢١/ ٥) : « ومن ذلك : الصَّلَف ، تذهب العامة إلى أنه التيه . والذى حكاه أهل اللغة فى الصَّلَف أنه قلة الخير ؛ يقال : امرأة صلفة قليلة الخير لا تحظى عند زوجها ... » .

ومن ذلك اللحـن الذى لا يزال حيًا كذلك حـذف الهمزة من كلمة : « أبو » كما يقول أهل تونس والجزائر : « بومدين » و « جميلة بو حريد » . وكان لنا زميل تونسى بجامعة ميونخ اسمه : « عثمان بوغانمى » ــ هذه الظاهرة قديمة سجلها الجواليقى فى قوله (١٣١/ ٨) : « وهو أبو رياح ، لهذا الذى يلعب به الصبيان وتديره الريح ، ولا تقل : بُرْيَاح . وكذلك يقولون للقرد : بُوزِنَّة ، وإنما هو : أبو زِنَّة ، وهى كنيته » .

ولم يكن سقوط الهـمزة خاصًا بكلمة : « أبو » ؛ ففى الكتاب أمثلة أخرى لسقوط الهمزة من الكلام ؛ مثل : « حَلِيل » فى إحليل » ١٢٧/ ١١ « سُكُرُّجَة » فى « أُسْكُرُّجَة » ١٣٤/ ١١ ومثل : « ميضة » فى « ميضأة » ١٣٥/ ١ « نَشو » فى « نَشء » ١٣٨/ ٤ « هولا » فى « هؤلاء » ١٣٩/ ٨ « مِيَّة » ١٥٢/ ٢ فى « مائة » و « ورية » فى « رئة » ١٥٢/ ٣ .

وإذا كان الجواليقى يعدّ كلمة « سُكُرُّجَة » هنا من لحن العامة ، فإنه يعـدها فى كـتـابه : « المعـرب » (١٩٧/ ٤) صـوابًا ؛ لورودها فى بعض الأحاديث . يقول الجواليقى هناك : « والسُّكُرُّجَة ، بضم السين والكاف وفتح الراء وتشديدها : أعجمية معربة .. وكان بعض أهل اللغة يقول : الصواب أُسْكُرُّجَة . وقد جاءت فى الحديث بغير همزة ... عن أنس بن مالك قال : ما أكل نبى الله ﷺ على خوان ولا فى سُكُرُّجَة ولا خُبِزَ له مُرَقَّق » .

ومن التطور الذى لا يزال باقيًا كذلك : « حتى » بحذف الحاء منها كما

يقال في سوريا اليوم : « طوِّل روحك تا احكيلك »[1] بمعنى : « مهلا حتى أحكي لك » . يقول الجواليقي (١٤٥/ ١٦) : « ومن كلامهم المُحَال الغَثّ : جئت تا ألقاك ، يريدون : حتى ألقاك » .

ومن التطور الباقي أيضًا انقلاب الجيم ياء ؛ مثل نطق العراقيين وأهل الكويت لكلمة « دجاج » : « دياى » . يقول الجواليقي (١٤٥/ ١٧) : «وقولهم : المَسْيِد يريدون : المَسْجِد » . وهذه الظاهرة قديمة في اللغة العربية ؛ فقد روى أبو الطيب اللغوى في كتاب الإبدال (٢٦١/١) عن أبي حاتم أنه قال : « قلت لأم الهيثم : هل تبدل العرب الجيمَ ياء في شيء من الكلام ؟ فقالت : نعم ؛ ثم أنشدتني :

إذا لم يكن فيكنَّ ظلٌّ ولا جَنى   فأبعدكنَّ الله من شَيَرَات

أي من شَجَرات » .

ومن التطور الباقي في كلامنا : « كِثير وكِبير » بكسر الكاف ، في : « كَثير وكَبير » بفتحها (١٤٧/ ١٨) . وهنا نعرف من كتاب الجواليقي قاعدة مهمة في كسر فاء « فَعيل » فيقول (١٤٨/ ١) : « وإنما يكسر أول فَعيل إذا كان ثانية حرفًا من حروف الحلق ، نحو : شِعير ، ورِغيف ، وبِهيمة ، وسِعيد ، وما أشبه ذلك » .

٧ ـ الميل إلى ترقيق القاف يوجد هنا وفي كلمة من الكلمات التي يرقق فيها الأندلسيون القاف ؛ وهي كلمة « الشباباك » في « الشبابابق » ١٤٠/١٣ .

ولعل الميل إلى ترقيق القاف هو السبب في انقلاب الصاد سينًا في الأمثلة

---

(١) راجع في ذلك كتاب بروكلمان Grundriss der vergleichenden Grammatik المجلد الثاني ص ٥٤١ .

التالية ، وإن لم يلاحظ الجواليقي ذلك . « قَرْمس » في « قَرْفص » ١٣٧/ ١٧ و « القَسيل » في « القصيل » ١٤٠/ ٧ و « قانسة » في « قانصة » ١٤٣/ ١٢ « والمَنْتَقَة » في « المِنطقة » ١٤٦/ ٧ والمثال الأخير رققت فيه الطاء

٨ ـ ومن أمثلة القلب المكاني: « حطب زَجْل » في «حطب جَزْل» ٩/١٣٣ و « لَطَسَ الكتاب » في « طَلَس الكتاب » ١٤١/ ١٦ و « كَبَلت الشيء » إذا خلطته ، في « لَبَكْتُ » ١٣٢/ ١٤ وقد حدث في هذه الكلمة الأخيرة قلب مكاني بصورة أخرى في القديم فصارت: « بَكَلْتُ » فاعترف به الجواليقي ، وقال : « والمعروف : لَبَكْتَ و بَكَلتُ » ولم يعترف بالقلب المكاني الذى حدث في عصره ؛ مع أن الظاهرة واحدة ! .

٩ ـ وفي أحد الأمثلة قلبت الهمزة هاء ، في قول الجواليقي (١٣٣/ ١٨) : « ويقولون لما يدفع بين السلامة والعيب في السلعة : هَرْش ، وقد هرَّش السلعة وإنما هو أَرْش ، وقد أَرَشْتُ الثوب » .

والإبدال بين الهمزة والهاء ظاهرة قديمة سببها اتحاد مخرجي الصوتين ؛ وقد ذكر بعض أمثلتها ابن السكيت في القلب والإبدال (٢٥) وأبو الطيب اللغوى في الإبدال (١/ ٥٦٨) والقالي في الأمالي (٢/ ٧١) والسيوطي في المزهر (١/ ٤٦٢). ومن هذه الأمثلة : أَيْر وهَير ، وإبرية وهبرية ، وأيا وهيا ، وإياك وهياك ، وأرَقْتُ وهَرَقْتُ ، وأَرَحْتُ وهرَحْتُ ، وأَنَرْتُ وهَنَرْتُ ، وأَمَا وهَمَا ، وأيْم الله وهيْم الله ، وأيهات وهيهات ، واتمألّ واتمهلّ ، ودَرَأ ودَرَه

١٠ ـ وأثر قانون المخالفة في تطور الكلمات الآتية : « منطر » في « ممْطر » ١٦/١٣٤ أو هو قياس خاطىء على مثال كلمة « منْبر » ؛ و « خرمْش » في « خمَش » ١٣٩/ ٢ ؛ و « عُرْقافة » في « عُقَافة » ١٤١/ ٦

١١ - كما أثر قانون السهولة والتيسير في الاكتفاء من أدوات التأنيث بالتاء ؛ مثل : « الكَبُولة » في « الجَبُولاء » ١٣٢/ ١٣ مع خلو الجيم من التعطيش وجعلها كالجيم القاهرية - كما سنعرف فيما بعد - و« زِمكّاة » في « زِمكّى » ١٣٥/ ٣ و « عَزْلَة » في « عزّلاء » ١٣٦/ ٤ .

١٢ - وتطورت الجيم في كثير من الأمثلة ، فتحولت من الجيم المزدوجة وهي المعطشة الفصيحة التي تجمع بين الشدة والرخاوة (Affrikata) إلى الجيم القاهرية في مثل نطقنا لكلمة : « جمل » ، ولهذا سمعها الجواليقي كافا ، مثل : « جُدّاد » التي صارت « كُدّاد » ١٣٦/ ٨ ومثل : « كُدْكُد » في « جُدْجُد » ١٣٦/ ١١ ومثل : « الكَبُولة » في الجَبُولاء » ١٣٢/ ١٣ وقد سبق الحديث عن هذا المثال ، وكذلك مثل : « كَدَّف » في « جَدَّف » ٣/١٣٩.

هذا وقد تطورت الجيم في بعض الأمثلة إلى الجيم الشامية ، ولهذا سمعها الجواليقي شينا ؛ مثل « الشاة تشترّ » بدلا من « تَجْتَرّ » ١٤٥/ ١١ .

١٣ - وتعاني الأصوات المائعة ، وهي اللام والميم والنون والراء من الانقلابات وإبدال أحدها بالآخر ؛ مثل : « وَرَن » في « وَرَل » ١٣٤/ ٧ و « يتلطّع » في « يتنطّع » ١٣٧ / ١٢ و « بدن من الأبدان » في « بدل من الأبدال » ١٣٧/ ١٤ و « خَشْر » في « خَشْل » ١٣٨/ ١٢ و « العنصر » في « العنصل » ١٣٨/ ١٥ و « يطحل » في « يطحر » ١٣٨/ ١٨ و « براقع » في « بلاقع » ١٤٤/ ١٦.

١٤ - ومن أمثلة الفصل الذي عقده الجواليقي بعنوان : « ومما يخفف والعامة تشدده » (١٥١/ ١٥٢) نستطيع أن نستخلص القاعدة التالية لهذه

الظاهرة من ظواهر التطور ، وهى أنه إذا توالى مقطعان فى الكلمة وأولهما قصير مفتوح والثانى طويل مغلقًا كان أو غير مغلق ، شددت حركة المقطع الأول ليغلق فيصير طويلاً ليتحقق الانسجام بين المقطعين؛ مثل : مَلَطِيَّة ، وسلَمِيَّة ، وقسطنطينيَّة ، ودِيَّة (بسقوط الإعراب فى الكلمات الأربع) وخُرَّافات ، ومَحَّارة ، وقُرَيْسِيَّات ، وأبى نُوَّاس ، وقُوَّارة القميص ، وعقدة مسترخيَّة ، ورِيَّة (بسقوط الإعراب فى هاتين الكلمتين كذلك) وفرَّاشة ، والسُّلامِيَّات ، والقُلاَّع .

١٥ - وأخيراً يروى الجواليقى عن الأصمعى كلامًا يصدق ما ينادى به اللغويون المحدثون من أن اللحن يمر بمراحل مختلفة ، وأن التطور اللغوى يتم فى عصور متتابعة ؛ يقول الجواليقى (١٤٣/ ٣) : « ويقولون للذى لا غيرة له على أهله : القَرْطَبان ، وهو مغير عن وجهه ، وإنما هو : الكَلْتَبَان . روى ثعلب عن أبى نصر عن الأصمعى ، قال : الكَلْتَبَان مأخوذة من الكَلَب ، وهى القيادة . والتاء والنون زائدتان . قال : وهذه اللفظة هى القديمة عن العرب، وغيَّرتها العامة الأولى فقالت: القَلْطبان ؛ قال : وجاءت عامة سفلى فغيرت الأولى ، فقالت : القَرْطَبان » .

* * *

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٢١- المدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمي (٥٧٧ هـ)

صاحبه أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي ، وهو إشبيلي سكن سبتة ، وروى عن أبي بكر بن العربي ، وأبي طاهر السِّلفي . وشرح مقصورة ابن دريد وأبيات الجمل والفصيح لثعلب ، وكان نحويًا لغويًا أديبًا مؤرخًا حسن الخلق ، ودرّس طويلاً بسبتة ، وتوفي بإشبيلية سنة ٥٧٧هـ[1] .

أما كتابه فيذكره ابن الأبار في التكملة ٢/ ٦٧٥ رقم ١٧٠٩ باسم : « كتاب في لحن العامة » . وينقل السيوطي في بغية الوعاة ١/ ٤٨ عن التُّجيبي في رحلته أن اسمه : « المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان » كما يسميه المراكشي في الذيل والتكملة : « تقويم اللسان » .

وعندنا من هذا الكتاب مخطوطتان توجدان في مكتبة دير الإسكوريال في أسبانيا ، الأولى برقم ٤٦ والأخرى برقم ٩٩ وعنوان الأولى هو : « كتاب الرد على الزبيدي في لحن العوام ، لابن هشام » . وعنوان الأخرى : « كتاب المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ، مما عنى بجمعه وتأليفه الفقيه الأجل الأستاذ النحوي الأديب اللغوي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام اللخمي رحمه الله ، رواية الفقيه الأديب القاضي أبي عبد الله محمد بن حسن بن عطية عنه ، رواية علي بن محمد بن علي بن محمد بن يحيى الغافقي

---

(١) لنظر ترجمته ومصادرها في كتاب بروكلمان GAL I 308; S I 541 ومجلة معهد المخطوطات المجلد الثالث (الجزء الأول) ١٢٩ عن كتاب الذيل والتكملة لابن عبد الملك المراكشي .

المعروف بابن الشارى عنه » .

وبمقارنة ما كتبه التُّجيبى والمراكشى فيما سبق ، بما قاله المؤلف فى مقدمة كتابه (١ب / ٢١) : « وجعلت هذا الكتاب مدخلاً إلى تقويم اللسان وتعليم الفصاحة التى هى جمال الإنسان » ـ نعرف أن اسم الكتاب هو : « المدخل إلى تقويم اللسان » كما فى المخطوطة رقم ٩٩ أما تسميته : « الرد على الزبيدى فى لحن العوام » كما فى المخطوطة رقم ٤٦ فالظاهر أنها تسمية أحدث من الأولى ، ولعلها من عمل النساخ اعتماداً على أن الكتاب يبتدئ ـ كما سنعرف ـ بالرد على الزبيدى فى لحن العوام .

وقد خلط الأستاذ حسن حسنى عبد الوهاب بين مؤلف الكتاب وراويته فجعل نسختى الإسكوريال لمؤلفين مختلفين ، فالرد على الزبيدى فى لحن العوام : لمحمد بن أحمد بن هشام اللخمى السبتى ، والمدخل إلى تقويم اللسان: لعلى بن محمد الغافقى المعروف بابن الشارى مع صاحبه محمد بن حسن بن عطية [١] . ووقع فى هذا الخطأ الأستاذ فؤاد السيد فى فهرس المخطوطات المصورة رقم ١٣٢ ص ٣٥٥ والمستشرق ريزيتانو فى قائمته التى تحدثنا عنها من قبل (رقم ٢٧ ورقم ٢٨) .

وقد نشر عبد العزيز الأهوانى من هذا الكتاب ، بعض الكلمات فى مجلة معهد المخطوطات (المجلد الثالث) سنة ١٩٥٧م . ثم نشر منه فصلا بعنوان : « ومما تمثلت به العامة » سنة ١٩٦٢م ، فى الكتاب التذكارى : « إلى طه حسين فى عيد ميلاده السبعين » ص ٢٧٣ ـ ٢٩٤ .

ونشر منه عبد العزيز مطر القسم الخاص بالرد على الزبيدى ، فى مجلة

(١) انظر الجمانة فى إزالة الرطانة صفحة (طـ) .

معهد المخطوطات العربية (١٢/ ٢) سنة ١٩٦٦م . ص ٢٨ ـ ٦٠ والقسم الخاص بالرد على ابن مكى الصقلى ، فى حوليات بنات عين شمس ـ العدد السابع سنة ١٩٧٣م . كما نشره كله « خُوسِيه لاثُرو » فى سلسلة : المصادر الأندلسية رقم (٦) فى المجلس الأعلى للأبحاث العلمية ومعهد التعاون مع العالم العربى ـ مدريد ١٩٩٠م . ونشره كذلك الدكتور حاتم الضامن ، فى مجلة « المورد » العراقية ـ الجزء العاشر (٢ ـ ٤) سنة ١٩٨١م . والحادى عشر (١ ـ ٤) سنة ١٩٨٢م والثانى عشر سنة ١٩٨٣م.

وقد اعتمدنا فى هذه الدراسة على مخطوطة الإسكوريال رقم ٤٦ لأنها أدق وأكمل من النسخة الأخرى ، وهى مكتوبة فى القرن السابع تقريبًا بخط محمد بن على بن أحمد الزرعى .

ويبدأ الكتاب بالعبارات التالية : « قال الفقيه الأستاذ الأجل أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام عفا الله عنه : الحمد لله قبل كل مقال ، وتال لكل فعال ، وصلى الله على محمد وعلى آله خير آل ، وبعد فإنه أول ما يجب على طالب اللغة تصحيح الألفاظ العربية المستعملة ، التى حرفتها العامة عن موضعها ، وتكلمت بها على غير ما تكلمت بها العرب ... ولقد شهدت بعض من ينتمى بزعمه إلى الأدب ، وينسل إليه من كل حدب ، وقد استعمل فى كلامه الخرْبز ، فسأله بعض الحاضرين عنه ، فقال : هو البَطِّيخ ، بفتح الباء ، وهذا من أَقبح القَبيح أن يستعمل اللغة الغريبة ، وقد قصر عن تصحيح المستعملة القريبة » .

وينقسم الكتاب إلى قسمين كبيرين ، أولهما فى الرد على الزبيدى فى « لحن العوام » ، والصقلى فى « تثقيف اللسان » ؛ فقد اختار ابن هشام

اللخمى بعض كلمات من الكتابين يعدها الزبيدى والصقلى فى كتابهما من لحن العامة ، ويرى المؤلف أنها ليست لحنًا ، وقد قدم لذلك بقوله (١ ب/ ١٣) : « وألف الزبيدى رحمه الله فى لحن عامة زمانه ، وبما تكلمت به فى أوانه ، فتعسف عليهم فى بعض الألفاظ ، وأنحى عليهم بالإغلاظ ، وخطّأهم فيما استعمل فيه وجهان ، وللعرب فيه لغتان ، فأودعت فى هذا الكتاب جميع ذلك ، وما تعسف عليهم هنالك ، وبينت ما وقع فى كلامه من السهو والغلط ، والتعنيت والشطط ، وأردفت بذكر أوهام ابن مكى فى كتابه المسمى بتثقيف اللسان وتلقيح الجنان » .

أما القسم الثانى من الكتاب ، فهو فى أخطاء لاحظها المؤلف فى عصره ، ولم يجدها - كما يقول - فى كتابى الزبيدى والصقلى ؛ يقول (١ ب/ ٢٠) : « وأضفت إلى ذلك كثيرا مما لم يذكراه ، مما غير فى زماننا ولحنت فيه عوامنا ، وجعلت هذا الكتاب مدخلاً إلى تقويم اللسان وتعليم الفصاحة التى هى جمال الإنسان » .

ويتبين من دراسة رده على الزبيدى والصقلى ، أنه يعتد بالأقوال الضعيفة التى حكاها اللغويون غير معزوة فى كتبهم . وأقصى ما يمكن قوله - إن صحت هذه الروايات - أن يكون التطور قد تم فى مرحلة متقدمة عن زمن الزبيدى والصقلى ، أو بمعنى آخر فى الفترة التى عدها اللغويون مقياسًا للفصاحة ، ونظروا إلى لغتها على أنها نموذج يحتذى ؛ فمن ذلك قوله (٤أ / ٢١) : « وقال [الزبيدى] أيضًا : ويقولون نَبْلة لواحد النَّبْل . وذلك خطأ ؛ لأن النبل عند العرب جمع لا واحد له من لفظه ، مثل الخيل والغنم ، وواحد النبل سهم أو قدح ، كما أن واحد الخيل فرس . قال الراد : حكى ابن جنى أن واحد النبل نبلة ، فلا معنى لإنكارها على العامة ، وإن قلّت . وقال أيضا :

« ويقولون دِفْتَر بكســر أوله ، والصواب : دَفْتَر ، بالفتح على مثال فَعْلَل . قال الراد : قد جاءت عن العرب فيه لغات حكى بعضهم أنه يقال : دَفْتَر ودِفْتَر بفتح الدال وكسرها ، وتفتر بإبدال الدال تاء » .

ومن ذلك قوله كذلك (٤ب / ٢٢) : « وحكى الأستاذ أبو محمد بن السيد رحمه الله أن قوما من اليمن يبدلون من الحرف الأول من الحرف المشدد نونا ، فيقولون فى إجاص : إنجاص ، وفى إجانة : إنجانة ، فقول عامة زماننا : إنجاص ليس بلحن أيضا ، لما حكاه اللغويون » .

ويتضح مذهبه هذا من عبارته التالية (٥ب / ٢٢) : « كان ينبغى له ألا يدخل مثل هذا فى لحن العامة ؛ لأنه قد قال به كثير من اللغويين ، وما حكاه بعض أهــل اللغــة لا تلحــن به العامــة » . وكــذلك عبارته (٧ أ / ١٣) : « وأكنيته فهو مُكنّى ليست بالفصيحة ، إلا أنها ليست بخطأ ، ولا يجب أن تلحن بها العامة لكونها لغة مسموعة ، ومن اتسع فى كلام العرب ولغاتها لم يكد يلحن أحداً ، ولذلك قال أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد : أنحى الناس من لم يلحن أحداً . وقال الخليل رحمة الله : لغة العرب أكبر من أن يلحن [فيها] متكلم . وروى الفراء أن الكسائى قال : على ما سمعت من كلام العرب ليس أحد يلحن إلا القليــل » . وكــذلك قوله (٨ ب / ٣) : « الكسر أفصح ، والفتح لغة ، وإذا كانــت لغــة لـم تلحــن بها العامة » . وقوله (١١ ب/ ١٦) : « وإذا كان فى الكلمة لغتان ، وكانت إحداهما أفصح من الأخرى ، فكيف تلحن بها العامة ، وقد نطقت بها العرب ؟ وإنما تلحن العامة بما لم يتكلم به عربى » . وقوله (١٧ أ / ٣) : « وما اختلف فيه أهل اللغة لا تغلط فيه العامة » .

وعلى الرغم من نقده للزبيدى والصقلى بهذه الصورة ، فقد اعتمد على

كتابيهما اعتمادا كبيراً ، بل لقد نقل من كتاب الزبيدى صفحات كاملة . انظر مثلا الأوراق ٥٨ ـ ٦٣ وقارنها بلحن العوام للزبيدى .

وبعد أن انتهى ابن هشام اللخمى من رده على الزبيدى والصقلى بدأ كتابه بذكر أغلاط عامة عصره ، فقال (٢٠ب / ١٥) : « قال الراد : وهذا آخر ما ألفيته فى كتاب ابن مكى حين قرأته ، ولم أمعن فى النظر فيه ، والتتبع لما يحكيه ، خشية الإطالة والخروج عن الغرض المقصود . وقد غلّط العامةَ جماعةٌ من اللغويين المتقدمين فى استعمالهم الأضعف وتركهم الأقوى ، ونحن نذكر ذلك إن شاء الله ، ثم نورد بعده ما تلحن فيه العامة ، مما لا يحتمل التأويل ، ولا عليه من لسان العرب دليل » .

وقد استغرق ما يحتمل وجوها من الألفاظ أكثر من عشر ورقات ، عالج فيها ابن هشام اللخمى حوالى ٣٠٠ كلمة ، وأحيانًا كان يستطرد بذكر الفروق اللغوية بين بعض الألفاظ بمناسبة الكلمة التى يتحدث عنها مثل قوله (٢١ أ / ٨) : « والمائدة وفيها لغتان : مائدة ، وهى أفصح ، وهى لغة القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ قال عِيسَى ابنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مائِدَةً من السَّمَاء ﴾ والجمع موائد . ويقال لها أيضا : مَيْدَة ، كما تنطق به العامة ، وهى أضعف . وقال بعض اللغويين : لا يقال لها مائدة حتى يكون عليها الطعام ، وإلا فهى خِوان وخُوان . ولا يقال : كأس حتى يكون فيه شراب ، وإلا فهو طاس . ولا يقال للمرأة ظعينة حتى تكون على بعيرها فى هودجها . ولا يسمى الطبق مِهْدى إلا وفيه ما يُهدى . والجنازة لا تسمى جنازة إلا وعليها الميت ، وإلا فهى سرير أو نعش . ولا يقال للبئر ركية إلا إذا كان فيها ماء . ولا للدلو سَجْل إلا وفيها ماء ، ولو قلّ ، ولا يقال لها ذَنوب إلا إذا كانت ملآى . ولا يقال للبستان حديقة إلا إذا كان عليه حائط . ولا للإناء كوز إلا إذا كانت له عروة ،

وإلا فهو كوب . ولا للمجلس ناد إلا وفيه أهله . ولا للسرير أريكة إلا إذا كانت عليه حَجَلة . ولا للسِّتْر خِدْر إلا إذا اشتمل على امرأة . ولا للقدح سهم إلا إذا كان فيه نصل وريش . ولا للشجاع كميّ إلا إذا كان شاكى السلاح . ولا للقناة رمح إلا إذا ركب عليه السنان . ولا للصوف عِهْن إلا إذا كان مصبوغاً . ولا للسرب نفق إلا إذا كان مخروقاً . ولا للخيط سمط إلا إذا كان فيه نظم . ولا للحطب وقود إلا إذا اتقدت فيه النار . ولا للثوب مِطْرف إلا إذا كان فى طرفه علمان . ولا لماء الفم رُضاب إلا مادام فى الفم . ولا للمرأة عانس ولا عاتق إلا مادامت في دار أبويها . وكذلك لا يقال للأنبوبة قلم إلا إذا بُريت . ولا يقولون أبصرت إلا بالعين ، فإن كان من البصيرة قيل بَصُرْت . ولا يقولون الرؤية إلا لما يرى فى اليقظة ، فإن كان فى المنام فهى رؤيا . وكيت وكيت : لا يكنى بها إلا عن الأفعال ، وذيت وذيت : لا يكنى إلا عن الأقوال ، وكذا : لا يُكنى بها إلا عن العدد المضاف ، وكذا كذا : لا يُكنى بها إلا عن العدد المركب ، وكذا وكذا : لا يكنى بها إلا عن العدد المعطوف . وعن الفقهاء أنه إذا قال من له معرفة بكلام العرب : لفلان على كذا كذا درهماً ألزم له أحد عشر درهمًا ، لأنه أقل العدد المركب وإن قال : له عليّ كذا وكذا درهمًا ، ألزم له أحداً وعشرين درهمًا ؛ لكونه أول المراتب المعطوفة ، وذلك أن المقر بالشيء المبهم لا يلزمه إلا أقل ما يحتمله إقراره ، كما إذا قال له عليّ دراهم لزمه ثلاثة ؛ لأنها أدنى الجمع » .

وفى تطور الدلالة عقد فصلاً لتخصيصها عنوانه (٤٣ ب) : « باب ما جاء لشيئين أو لأشياء فقصروه على واحد » . ومن أمثلة هذا النوع من تطور الدلالة قوله (٤٣ ب/ ٧) : « وكذلك العجم لا يكون عندهم إلا السودان خاصة ، وليس كذلك ، بل العجم الروم والفرس والبربر وجميع الناس سوى

العرب » . وقوله (٤٣ب / ١٤) : « ومن ذلك الغنم لا يعرفونها إلا الضأن خاصة دون المعز ، وليس كذلك ، إنما الغنم اسم واقع على الضأن والمعز جميعاً » .

ولا يطول كلام ابن هشام اللخمى فى تخصيص الدلالة أكثر من أربع صفحات ، ثم يعود مرة أخرى ، دون عنوان ، إلى تطورات الأصوات والصيغ ، غير أنه يأتى أحياناً بأمثلة لتطور الدلالة ، مثل قوله (٤٨ أ / ٢٢) : « ويقولون للموضع الذى يحرث فدّان ، وذلك خطأ . قال أبو حنيفة : إنما الفدّان الثوران اللذان يحرث بهما ، ولا يقال لواحد على انفراد فدّان ، والجمع : الفدادين ، فأما الموضع الذى يحرث فيه ، فيقال له الحقل » . وهذا مثال لتغير مجال الدلالة . ومثل قوله (٤٩أ / ١٥) : « ومما وقع عند العرب على الخصوص : الحانوت ، هو عندهم موضع بيع الخمر . وتقول له حانة وحانوت ... والعامة توقعه على كل موضع جعل فى الأسواق لبيع الخمر وغيرها » ، وهذا مثال لتعميم الدلالة . ومثل قوله (٥١ب / ١٨) : « ويقولون : لحاف للذى يكون على الأسرّة ، واللحاف عند العرب كل ما التحف به من ثوب أو رداء أو كساء فى قيام أو قعود أو اضطجاع » . وهذا مثال لتخصيص الدلالة .

وينتهى الكتاب بفصل عالج فيه المؤلف الأمثال العربية التى حرفت العامة ألفاظها ، أو لم يعرفوا قائلها أو الشعر الذى أخذت منه . وعنوانه (٦٧ أ / ١) : « ومما تمثلت به العامة مما وقع فى أشعار المتقدمين والمحدثين تلقنوها عن الفصحاء ، وهم لا يعرفون الأشعار التى أخذت منها وربما حرفوا بعض ألفاظها » . وقد نشر هذا الفصل الدكتور عبد العزيز الأهوانى فى كتاب : « إلى طه حسين فى عيد ميلاده السبعين » ـ كما أشرنا إلى ذلك من قبل .

ومن أمثلة هذا الفصل قوله (٦٧ أ / ١٣) : « وقولهم : المنحوس بكل

حبل يختنق . إنما وقع : إن الشقى بكل حبل يُخنق . وهو عجز بيت للمرار الأسدى ، وكان يهاجى المساور بن هند ، صدره :

شَقِيَتْ بنو أسَدٍ بشعرِ مُسَاوِرٍ   إنَّ الشَّقِيَّ بكلِ حَبْلٍ يُخْنَقُ

وقولهم : كالمستجير من الرمضاء إلى النار ، وإنما وقع كالمستجير من الرمضاء بالنار ، وهو عجز بيت ، وصدره :

المستغيثُ بعمرٍو عند كُرْبَتِه   كالمستجير من الرَّمْضَاء بالنَّار

وعمرو المضروب به المثل هو عمرو بن المزدلف ، وكان شارك جسَّاساً فى قتل كليب ، فطعنه جساس وتركه وبه رمق ، ثم ورد عليه عمرو ، فاستغاث به كليب ، وقال : يا عمرو تداركنى بشربة من ماء ، فقال عمرو : تجاوزت الأحصَّ وماءه ، وأجهز عليه » .

وقد رجع ابن هشام اللخمى إلى مجموعة ضخمة من المراجع ، أستطيع أن أحصى منها : كتاب العين للخليل بن أحمد[١] ، وكتاب سيبويه ، والمجمل لابن فارس ، والفصوص لصاعد ، والمحكم لابن سيده ، والنبات لأبى حنيفة ، وطرر أبى الحسن الأخفش على الكامل ، والموازنة بين الطائيين لأبى القاسم الحسن بن بشر (الآمدى) والإيضاح لأبى على الفارسى ، والزمان للمبرد ، والياقوتة للمطرز أبى عمر الزاهد ، وأمالى الزجاجى ، وإصلاح المنطق لابن السكيت ، وخطب ابن نباتة ، وتفسير المهمل وتمييز المشكل للحافظ أبى على، وأدب الكاتب لابن قتيبة ، والحماسة لأبى تمام ، والإبل لأبى حاتم ، والغريب المصنف لأبى عبيد ، والمنجد لكراع ، والبارع للقالى ، وصحيح

---

(١) يذكر أحيانا باسم : « صاحب كتاب العين » .

البخارى ، والحيوان للجاحظ ، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدى ، وفقه اللغة للثعالبى ، ودرة الغواص للحريرى ، ومختصر العين للزبيدى .

وفيما يلى دراسة لأهم مظاهر التطور التى يفيدنا فيها كتاب المدخل إلى تقويم اللسان :

١ ـ فى موضوع انسجام الحركات نعثر على أمثلة كثيرة فى الكتاب لتطور صيغتى مِفْعَل ومِفْعَلَة إلى مَفْعَل ومَفْعَلة ، وذلك من أنواع التأثر الرجعى التام فى حالة الانفصال ، كما عرفنا من قبل ، ومن هذه الأمثلة : مَصْيَدَة ٣٣ أ / ٢٧ مَطْرَقَة ٣٣ب / ١٢ مَقْلَع ٣٣ب / ١٣ مَسَنّ ٣٣ب / ٢٣ مَصْقَلة ٣٣ب / ٢٥ منْتقة ٣٣ب / ٢٦ فى منْطَقة بترقيق الطاء كذلك . ومَخْنَقة ٣٤ أ / ١ مَغْرفة ٣٤ أ / ٣ مَرْوَد ٣٤ أ / ٨ مَذَبّة ٣٤ أ / ١٥ مَشْرَط ٣٤ أ / ٢٤ مَنْجَل ٣٣ أ / ٢٧ مَكْنَسَة ٣٤ ب / ٣ .

وقد عدد فى مكان واحد أمثلة كثيرة لهذه الظاهرة ثم قال (٣٤ب/١٩) : « ويقولون : مَطْرَد ومَبْرد ومَجَسَّة ومَسَلّة بالفتح . والصواب : مِطْرد ومِبْرد ومِجَسَّة ومِسَلّة ، بالكسر . وكذلك حكم سائر أسماء الآلات المتناقلة المصوغة على مِفْعَل ومِفْعلة إلا ما شذ من ذلك . والذى شذ : مُدْهُن ومُسْعُط ومُنْخُل ومُنْصُل ومُكحُل ومُدُقّ ، فإنهم نطقوا بها بضم أوائلها ، وقد قيل : مِدَقّ بالكسر على الأصل » .

ومع أنه عمّم القاعدة هنا نراه يذكر بعد ذلك أمثلة مفردة بين الحين والحين؛ مثل : مَرْوَحَة ٣٥ أ / ١٦ مَلْعَقَة ٣٥ ب/ ٨ مَنْبَر ٣٥ ب / ١٣ مَنْسَج ٣٥ ب / ١٢٤ مَغْسَل ٣٥ ب / ١٥ مَسْنَد ٣٥ ب / ٢٢ مَهْمَاز ٣٥ ب / ٢٣ .

وإذا كانت كلمة : « دِرْهَم » قد تطورت فى عصر ابن مكى الصقلى أو قبله ، فصارت : « دِرْهِم » بكسر الدال والهاء ، عن طريق التأثر التقدمى التام فى حال الانفصال ، فإننا نجد العكس فى عصر ابن هشام اللخمى ، إذ أصبح التأثر فى هذه الكلمة رجعيًا تامًا فى حال الانفصال ، فأصبحت تنطق « دَرْهَم » بفتح الدال والهاء . يقول ابن هشام فى رده على ابن مكى (١٥أ / ٢٦) : « أما كسر الهاء من الدرهم فليس بلحن ؛ لأن العرب تقول فيه : دِرْهَم بكسر الدال وفتح الهاء ، ودِرْهِم بكسر الدال والهاء ، ودِرْهام ؛ فقول العامة : دِرْهِم ، بكسر الدال والهاء ليس بلحن ؛ لأنها لغة للعرب . وأما قول عامة زماننا : « دَرْهَم » بفتح الدال والهاء فلحن » .

وفى انسجام الحركات تتحول صيغة « فَعِيل » إلى « فِعِيل » . وقد سبق أن عرفنا أن الجواليقى ذكر أن ذلك جائز حين يكون عين الكلمة حرفًا من حروف الحلق[1] ، غير أن ابن هشام اللخمى ينقل هنا عن الليث جواز ذلك غير مشروط بالشرط السابق ، فيقول (٢١ ب/ ١٥) : « والصفير وفيه لغتان : الصَّفير ، بفتح الصاد ، وهى أفصح ، والصِّفير ، بكسرها ، وهى أضعف . وحكى أنها لغة بنى تميم وكذلك حكم الشَّعير ، والشِّعير ، وسَعير وسِعير ، وبَعير وبِعير ، وشَهِدت عليه بكذا وشِهِدت ، ولَعِبت ولِعِبت ، وكذلك كل ما كان وسطه حرف حلق مكسورًا فإنه يجوز أن يكسر ما قبله نحو بعير ورغيف ورحيم . وزعم الليث أن من العرب قومًا يقولون فى كل ما كان على فَعِيل : فِعِيل ، بكسر أوله ، فيقولون : كِثير وكِبير وجليل وكِريم وِيسِير ، وما أشبه ذلك ، كما ينطق به أكثر عامة زماننا » .

---

(١) انظر فيما سبق هنا صفحة ٢٦١ / ١٤ .

٢ ـ ومـن أمثلة انسجام الحروف أو الأصوات الساكنة تحول : « سِرداب » إلى « زِرْداب » (٤٣ أ / ١٥) فقد أثرت الراء ، وهى صوت مجهور ، فى السين المهموسة ، فقلبت إلى نظيرها المجهور وهو الزاى ، وذلك من نوع التأثر الرجعى الناقص فى حالة الانفصال .

ومن أمثلة ذلك أيضًا تحول « مهراس » إلى « مهراز » (٣٤ أ / ٥) غير أن ذلك من نوع التأثر التقدمى الناقص فى حالة الانفصال . وقد تحولت بعض أمثلة « مِفْعال » إلى « مُفعال » بضم الميـم ، فـى كتـاب ابن هشـام ، كما نقول نحن فى « مِفْتاح » و « مِقْلاع » : « مُفتاح » و « مُقلاع » . مثل مُسْمَار ٣٣ب /١٠ مُسْوَاك ٣٨ب / ٤ ومقتضـى ذلك أن تصير « مهرَاس » : « مُهْرَاز » . ونحن لا ندرى هل حدث ذلك فى الأمثلة كلها ، غير أن المؤلف كان مشغولا فى هذا المثال بالتنبيه على التغيير الذى أصاب السين ؟ أم أن ذلك حدث فى بعض الأمثلة ، وظل الباقى على حالته الأولى بكسر الميم .

٣ ـ وفى ظاهرة انكماش الصوت المركب تتفق بعض أمثلته مع ما ذكره الزبيدى ويزيد أمثلة أخرى ، مثال ذلك : المسمُّون ٣٥ب / ٣ وصُومَعَة ، التى تحولت أخيرًا إلى : صمْعَة ٣٨ أ / ١٠ قِيح ٣٨ ب / ٢٦ صنُوبر ٣٩ ب / ٣ بُور ٤٦ أ / ١٧ جِيب ٦٦ أ / ١٧ لَوح ٦٢ ب / ٦ .

وما نراه من الأمثلة المضادة لهذه الظاهرة فى الكتاب ، فإننا نعده مظهرًا من مظاهر التقعر والحذلقـة والمبالغـة فـى التفصح . مثـال ذلك : « لَوْ بان » فـى « لُوبان » المتطورة عن « لُبَان » بإطالة الحركة القصيرة فى أول الكلمـة بسبب النبر ٣٧ب / ١٢ مِيْثَرة ٣٨ب ١٥ مُنكر ونُكَير ٣٩ أ / ٢٢ نَوْم ٤٧ أ / ١٦ حَوْت ٤٨ب / ٤ « المَيزَر » المتطورة عن « المْئزر » بعد سقوط الهمـزة ٥٧ب/ ١٢ نَرْتـى ٦٥ب/١٤ .

٤ ـ وقد تطورت أصوات الأسنان ، فانتقلت إلى مخارج خلفية تبعًا لقانون السهولة والتيسير ، فأصبحت الثاء تاء مثل : « تار » فى « ثأر » ٣٥ب / ٢١ « تفر » فى ثفر » ٣٥ب/ ٢٥ « أكتم بن صيفى » فى « أكثم » ٣٥ب / ٢٦ وذلك على عكس « ثفل » فى « تفل » ٣٥ب/ ١٨ .

وكـذلك أصبحت الذال دالا مثل : « ناجد » فى « ناجذ » ٣٦ أ / ١٠ « ودح » فى « وذح » ٣٦ أ / ١١ « جبد » فى « جبذ » ٣٦ أ / ١٣ «جرد» فى جرذ » ٣٦ أ / ١٩ « جدام » « جـذام » ٣٦ أ / ٢٠ « دخيـرة » فى «ذخيـرة» ٣٦ أ / ٢٣ « الدلفـاء » فى « الذلفـاء » ٣٦ أ / ٢٤ « دقَن » فى «ذقن» ٣٨ أ / ٢٦ « تدلدل القميص » فى « تذلذل القميص » ٤٦ب / ٢١ « تلْميد » فى « تلميذ » ٤٦ب/ ٢٧ وقد فتحت التاء ، والأصل فيها الفتح بالفعل ؛ فالكلمة مستعارة فى العربية من السريانية ، وهى فيها Talmîd بفتح التاء . ومثل : « أستاد » فى « أستاذ » ٤٧ أ / ١ وقد شذ على هذه الظاهرة : «شـذق » فــى « شـدق » ٣٦ أ / ٦ « الشذّاخ » فــى الشدّاخ » ٣٦ أ / ٧ « ذميم » فى « دميم » ٣٦ أ / ٨ .

٥ ـ أما الجيم الفصيحة ، وهى صوت من الأصوات المزدوجة التى تجمع بين صفتى الشدة والرخاوة ، فقد سارت فى ثلاثة مسالك ، فهى فى بعض الأمثلة دال ، وتلك صـفة الشدة ، وفى بعض الأمثلة شين مجهورة ، وتلك صفـة الرخاوة ، وفى أمثلة أخرى كالجيم القاهرية التى صورها المؤلف بصورة الكـاف ؛ فمن أمثلـة المسلـك الأول : « دشيـش » فــى « جشيش » ٣٦ب/ ١٧ « تدشّيت » فى « تجشّأت » مع تسهيل الهمز ٣٧ أ / ٢٠ ومن أمثلة المسلك الثانى : « اشترّت الدابة » فى « اجترّت »

٣٦ ب/ ١٩ « اشترأ على فلان » فى « اجترأ عليه » ٥٧ب / ٢٤ .
ومن أمثلة المسلك الثالث : « كلفاط » فى جلفاط » ٣٦ب/ ٢٠ .

٦ ـ أما الميل إلى ترقيق القاف حتى تصير كافًا ـ ذلك الميل الذى رأينا بعض أمثلته عند الزبيدى ـ فإن أمثلته عند ابن هشام كثيرة ، مثل : « المِركاس» فى المِرقـاس » ٣٣ أ / ٢١ « مكرمط » فى « مـقـرمط » ٣٤ب/ ٢٤ «حُكٌّ» فى « حُقٌّ » ٣٧ أ/ ١٢ « تركـوة » فى تَرْقُـوة » ٤٦ب / ٢٦ «استكتل» فى استقتل » ٥٧ب/ ٢٣ أما « صقليـة » التى ذكر المؤلف أن العامة ينطقونها « سقليـة » ٣٧ أ / ٣ فأغلب الظـن أن قافهـا مرققة هـى الأخرى بدليـل ترقيـق الصـاد ، وأنهـا كـان يجـب أن تكتـب : « سكلّية » ! .

٧ ـ والملاحظ أن الحركات القصيرة فى أوائل كثير من الكلمات تُطوَّل ، ولعل ذلك كان بسبب وقوع النبر على أوائل هذه الكلمات ؛ مثل : «طِيحال» فى « طِحال » ٣٧ب/ ١٢ « لُوبان » [التى صارت « لَوْبَان » بسبب المبالغة فى التفصح] فى « لُبان » ٣٧ب / ١٢ « تيلاد » فى «تلاد» ٤٦ب/ ٢٢ « سِر فى دَاعـة الله » فى « دَعـة » ٣٧ب/ ٢٤ «بَاعُـوضـة» فى « بعُـوضـة » ٣٧ب/ ٢٥ « عِـينب » فى « عِنب » ٥٣ب/١٤ « عامود » فى « عمود » ٦٦ب/ ٤ .

٨ ـ ولقانون المخالفة وأثره فى التطور اللغوى أمثلة كثيرة فى كتاب ابن هشام اللخمى ؛ مثل : « دسترى » فى تُسْتَرِىّ » ٣٦ب / ١٦ « تَقَعْوَر » فى «تقعَّر» ٤٦ب / ٢٥ « كرناسة » فى « كرّاسة » ٤٨ أ/ ١ « عدنبس » فـى « عدبَّس » ٥٩ب/ ٢٦ وقد تكون المخالفة بالاستغناء عن أحد

المتماثلين عن طريق إطالة الحركات[1] نحو : « حامة » فى « حَمّة » ٣٧ب / ٢٢ « قُوح » في « قحٌ » ٣٧ب / ٧ « عايرت فلانا بكذا » فى « عيَّرت » ٤٢ أ / ٣ « عُوش » فى « عُشّ » ٥٤ أ / ١ « مصافهم » فى «مَصَفّهم» ٦٠ أ / ٦ « ضارة المرأة » فى « ضَرّة » ٦٢ أ / ٢٢ « موخ » فى « مخ » ٦٣ب / ٦ « رُوخ » فى « رُخّ » ٦٣ب/ ٧ « نُوخ » فى «نخّ» ٦٣ب/ ٨ .

٩ ـ وقد ضاعت تاء التأنيث من الكلام وانقلبت فتحة طويلة كما يحدث فى لهجتنا المصرية فى الوقف والوصل فى غير التراكيب الإضافية ، وذلك مثل: « المخلا » فى المخلاة » ٣٤ب/ ٧ « المسحا » فى « المسحاة » ٣٤ب/ ٨ « قرفا » فى « قرفة » ٣٦ب/ ١٣ « حلبا » فى « حلبة » ٣٦ب/ ١٥ « وهلا » فى « وهلة » ٤٦ أ / ١٩ « قبًا » فى « قبة » ٦٠ أ / ١٧ ولا شك فى أن التاء تظهر فى التركيب الإضافى حتى ولو لم تكن تاء أصلية فى الكلمة ، ويقول ابن هشام اللخمى (٣٧ب/ ٩) : «ويقولون أكلنا من حَلْوة العسل ومن حَلْوة السكر . والصواب : من حَلْوَى العسل وحلواء العسل ، بالقصر والمد» .

١٠ ـ ومن أمثلة القلب المكانى : « الفاذول » فى « الفالوذ » ١٤ أ/ ٥ و « خجلت العين » فى « اختلجت » ٦٠ب/ ٩ .

١١ ـ وأخيرا نذكر أن من نظرات ابن هشام الصائبة إرجاعه كلمة : « هات » إلى الفعل » « آتى » فى قوله (٦٥ أ/ ٦) : « والأصل فى هات :

---

(١) انظر مثال ذلك فى القديم قول ابن السكيت فى كتابه : القلب والإبدال ١٢/٢٦ : «الذَّام وهو العيب . والذّام والذَّمُ واحد » .

آت ، المأخوذة من آتى يؤتى إذا أعطى ، فقلبت الهمزة هاء ، كما قلبت في أَرَقْتُ وفى إياك فقيل : هرقت وهياك » .

* * *

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٣٢- غلط الضعفاء من الفقهاء

لابن برى (٥٨٢ هـ)

وهذا الكتاب فريد فى بابه ؛ لأنه لا يهتم إلا بالأخطاء التى تدور على ألسنة الفقهاء . ومؤلفه علم من أعلام العربية له حواش قيمة على كتاب : « الصحاح » للجوهرى ، أدخلها ابن منظور فى معجمه المشهور : « لسان العرب » وهى أحد مصادره الخمسة فى هذا الكتاب .

ذلك هو أبو محمد عبد الله بن برى بن عبد الجبار بن برى المصرى المولد والمنشأ ، المقدسى الأصل ، سلفه من المقدس ، وولد هو بمصر سنة ٤٩٩ هـ .

يقول عنه القفطى فى إنباه الرواة (٢/ ١١١) : « وكان جم الفوائد كثير الاطلاع ، عالمًا بكتاب سيبويه وعلله وبغيره من الكتب النحوية ، قيما باللغة وشواهدها ، وكان إليه التصفح فى ديوان الإنشاء ، لا يصدر كتاب عن الدولة إلى ملك من ملوك النواحى إلا بعد أن يتصفحه ؛ ويصلح ما لعله فيه من خلل خفى » .

ومن كتبه المطبوعة رسالة فى انتصاره للحريرى والرد على ابن الخشاب فى انتقاده للمقامات . وهى منشورة فى نهاية مقامات الحريرى التى طبعت بالمطبعة الحسينية بمصر سنة ١٣٢٦هـ . وقد توفى ابن برى ليلة السبت ٢٧ شوال سنة ٥٨٢ هـ[١] .

---

(١) انظر ترجمته فى GAL I 301; S I 529 ومصادر الترجمة فى هامش إنباه الرواة ١١١-١١٠/٢

وكتابه : « غلط الضعفاء » نشره المستشرق « تشارلس تورى » Ch. Torrey فى الكتاب التذكارى لنولدكه Th. Nöldeke : « دراسات شرقية » Orientalische Studien الجزء الأول (Gieszen 1906) عن مخطوطة توجد بمكتبة باريس الوطنية برقم ٤٢٣١ .

كما نشره الدكتور حاتم الضامن فى مجموعة : « أربعة كتب فى التصحيح اللغوى » فى بيروت سنة ١٩٨٧م.

ويقول « تورى » فى مقدمة نشرته بالإنجليزية : « وهذا الكتاب الذى يطبع هنا لأول مرة له نفس الطابع العام الموجود فى الكتب التى ذكرناها من قبل ، وهو نقد كلمات وعبارات معينة ، كما أنه يشبه « درة الغواص » (التى يتلاقى معها فى عدة كلمات) وغيرها من الكتب المماثلة فى أنه نقد موجه ضد استعمال كلام العامة بين المتعلمين . وعنوانه : غلط الضعفاء من الفقهاء ، يماثل العنوان الآخر الذى اختاره الحريرى مع فرق جوهرى ، وهو احتواء الأخير: « درة الغواص » على طابع الرشاقة والتناسب ، وذلك مالا يوجد فى العنوان الأول ، كما أن أسلوب ابن برى فى معالجة الموضوع يبعد عن أسلوب « الدرّة » الذى ترتاح له النفس ، هذا إلى أنه يخلو من الحلى الأدبية التى أغرم بها المؤلفون القدامى ، فهو يشرح ما يريد بعبارات قليلة مختصرة دون شواهد أو أمثلة إلا فى النادر . وتبدأ كل فقرة ـ كما فى الدرّة ـ بعبارة : (ويقولون) . ولا يوجد فى الكتاب أساس واضح لترتيب الكلمات ، ويبدو أنها دونت حسبما سنح الكلام فى خاطر المؤلف . أما المخطوطة التى طبع منها هذا الكتاب ، فهى مخطوطة وحيدة لا يعرف غيرها حتى الآن ، وهى المخطوطة المحفوظة بمكتبة باريس الوطنية برقم ٤٢٣١ » .

ذلك هو بعض ما يقوله « تورى » فى مقدمته . وقد اكتشفت مخطوطة

ثانية بمكتبة رئيس الكتاب الملحقة بالسلمانية باستانبول برقك ١١٢١ وهى متصلة فى هذه النسخة بمخطوطة « لحن العوام » لأبى بكر الزبيدى ، التى نشرتها فى عام ١٩٦٤ .

ويقع الكتاب فى ثمانى صفحات فى نشرة : « تورى » وأربع ورقات فى مخطوطة رئيس الكتاب . وموضوع الكتاب ـ كما سبق أن ذكرنا ـ هو اللحن الذى يدور على ألسنة الفقهاء خاصة ، وقد نص ابن برى (فى مخطوطة رئيس الكتاب) على أنه نقل كلامه عن المتقدمين من علماء اللغة ، وأنه ليس له فيه إلا زيادة البيان ؛ فبينما تقول المخطوطة التى نشرها تورى (٢١٥/ ١) : « قال الشيخ الأجل الفاضل جمال العلماء قدوة الأدباء أبو محمد عبد الله بن برى النحوى المقدسى رحمه الله : باب فى غلط الضعفاء من أهل الفقه من أقطار مختلفة ... » ـ تقول مخطوطة رئيس الكتاب : « قال الشيخ الفقيه الإمام العالم تقى الدين أبو محمد عبد الخالق بن صالح بن على بن زيدان المكى[1] ، رحمه الله ، أخبرنا الشيخ الإمام العلامة جمال العلماء أبو محمد عبد الله[2] ابن برى بن عبد الجبار بن برى المقدسى رحمه الله ، قال : هذه ألفاظ ذكرها المتقدمون من علماء أهل اللغة ، مما يغلط فيه كثير من ضعفاء الفقهاء وغيرهم ، نقلتها عنهم كما ذكروها ، وأتبعت ذلك بزيادة بيان لا غير » .

ومع ذلك لم يعين ابن برى فى كتابه واحداً من هؤلاء اللغويين الذين نقل عنهم ، غير أنه اعتمد ـ فيما يبدو ـ « على درة الغواص » فقد أشار « تورى » فى سبعة أماكن إلى وجود تشابه بين الكتاب ودرة الغواص . كما أنه

---

(١) توفى سنة ٦١٤هـ بمصر ترجم له فى بغية الوعاة ٧٥/٢ وقال عنه : « لازم ابن برى مدة »

(٢) فى المخطوطة « عبد الرحمن » وهو تحريف .

استخدم كتاب « لحن العوام » لأبى بكر الزبيدى ، فقد أحصيت أنا أكثر من عشرين موضعا تتشابه مع ما فى كتاب الزبيدى تماماً .

هذا إلى إنه يبدو أن الكتاب كله منقول من كتاب « تثقيف اللسان » لابن مكى الصقلى ، من الباب السابع والثلاثين منه بعنوان : « باب غلط أهل الفقه » .

ويقــل فــى الكتاب الاستشهــاد ؛ ففيه آيتان وحديثان وبيتــان من الشعر لا غير . وفيما يلى بعض ما نلاحظه فى التطور اللغوى من أمثلة الكتاب :

١ ـ تكثــر فيه أمثلة سقوط الهمــز ؛ مثل : « بداية » فى « بداءة » ٢١٥/ ٣ « ميضاة » فى « ميضأة » ٢١٥/ ٦ « من استقا فقا » فى « من استقاء فقاء » ٢١٦/ ٥ « كالخنفسا » فى « كالخنفساء » ٢١٦/ ٨ « كتاب الولا » فى « كتاب الولاء » ٢١٨/ ٣ .

٢ ـ ومن مسائل القياس الخاطئ قوله (٢١٦/ ٨) : « ويقولون : المذْىُ ، والوذْىُ ، بالذال المعجمة . والصواب فى الوَدْى ، بالدال غير المعجمة » ؛ فإن اقتران هاتين الكلمتين فى الاستعمال لدى الفقهاء ، هو المسئول الأول عن قياس إحداهما قياساً خاطئاً على الأخرى . وقد أشار إلى ذلك « تورى » فى الحاشية ، فقال : « ومن الطبيعى جدا أن ينشأ نطق الوَذْى ، بسبب التناسب بينه وبين رفيقه نطق المَذْى » .

٣ ـ ومن آثار ميل صوت الراء إلى تفخيم الأصوات المجاورة له قوله (٢١٩/ ١٩) : « وكذلك صابور المركب ، ويقولونه بالسين ، وهو بالصاد » ؛ فالتفخيم القديم للسين هنا سببه الراء . والعجيب هو الرجوع إلى الأصل فى كلام الفقهاء وعدم تفخيمهم السين . وهناك أمثلة أخرى بقى فيها التفخيم جنبا إلى جنب مع عدم التفخيم معترفًا به من اللغويين ؛ يقول

ابن برى (٢٢٠/ ٨) : « وأما الناسور بالنون ، فهو علة تحدث فى مآقى العين ، تسقى فلا تنقطع . ويقال : ناصور بالصاد أيضًا » .

٤ ـ وهناك مثالان لاختصار الكلمة وحذف بعض أصواتها عند النطق بها ، وهما قوله (٢٢٠/ ١٢) : « ويقولون للذى يصبغ به : نيل . وصوابه : نِيلَجٌ ونَيَلَنْجٌ » وقوله (٢٢١/ ١٢) : « ويقولون : نوفر . وصوابه : نينوفر ونَيْلوفَر ، بفتح اللام » .

٥ ـ ومن أمثلة ضياع التأنيث من بعض كلمات المؤنث السماعى قوله (٢١٩/ ١٣) : « ويقولون : إذا ارتفع الضحى . وصوابه : ارتفعت ؛ لأنها مؤنثة وإنما يجوز أن يقال ارتفع على حد قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ﴾ ولا شك فى أن المسئول عن التطور هنا هو القياس الخاطىء على الكلمات الزمنية الأخرى التى تستخدم مع هذه الكلمة كالفجر والصبح والظهر وغيرها ؛ لأنها كلها مذكرات » . وكذلك قوله (٢٢٢/ ٤) : «وكذلك أيضًا يقولون : جمادى الأول ، وجمادى الآخر . والمشهور : جمادى الأولى ، وجمادى الآخرة ؛ لأن النعت لجمادى وهى مؤنثة » ؛ فالتطور هنا سببه قياس « جمادى » على « ربيع » فى التذكير ، قياسا خاطئا على : ربيع الأول ، وربيع الآخر .

٦ ـ بعض الأمثلة لا تعلل إلا بتصحيف الكتابة ، وليس لها تعليل صوتى معروف ؛ مثل انقلاب العين غينا والغين عينا فى قوله (١٩/ ١٢) : «ويقول بعضهم : دم غبيط بالغين المعجمة ، وصوابه عبيط بعين غير معجمة ، للطرى » . وقوله (٢٢٠/ ٦) : ويقولون : الباعوث بالعين والثاء، وهو عيد للنصارى ، وصوابه : الباغوث بالغين المعجمة والثاء » .

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٣٣- تقويم اللسان
لابن الجوزى (٥٩٧ هـ)

مؤلفه أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن على بن محمد بن على ابن عبيد الله بن حمّادَى بن أحمد بن محمد بن جعفر الجوزى ، ينتهى نسبه إلى محمد بن أبى بكر الصديق رضى الله عنه .

ولد سنة ٥١٠ هـ تقريبا ، وتلقى العلم على كثير من مشايخ عصره ، بينهم أبو منصور الجواليقى صاحب : « التكملة فيما يلحن فيه العامة » التى سبق أن تحدثنا عنها .

واشتهر ابن الجوزى بالوعظ ، وامتدح العلماء طريقته فيه ، وأثنوا على عذوبته وبلاغته ، ونفوذ وعظه إلى القلوب ، وقدرته على جمع المعانى الكثيرة فى الكلمات اليسيرة .

وقد ألف ابن الجوزى مجموعة ضخمة من الكتب ، يذكر أصحاب كتب التراجم أنها بلغت نحواً من ثلاثمائة مصنف . وقد بقى لنا من مؤلفاته تلك عدد كبير ، سرده بروكلمان فى أكثر من خمس صفحات فى كتابه : « تاريخ الأدب العربى » ، وذلك فى اللغة والتاريخ والطبقات والتراجم والحديث والفقه والقرآن والتوحيد والتصوف والعقائد والمواعظ والنصائح والطب . وتوفى ابن الجوزى سنة ٥٩٧ هـ [١].

وكتاب : « تقويم اللسان » ذكر له بروكلمان خمس نسخ فى بودليانا

---

(١) انظر ترجمته فى GAL I 502; S I 914 وتذكرة الحفاظ للذهبى ١٣٤٢/٤ رقم ١٠٩٨ .

بأكسفورد ٢/ ٣٨٣ وبرلين بألمانيا ٦٥٢٨ والإسكوربال بأسبانيا ٥٤٢ ولاللى باستانبول ٣٥٧٣ ويكن أفندى باستانبول ٤٣٩ وهناك نسخة سادسة ، فى مكتبة طلعت بدار الكتب المصرية برقم ٤٧٧ مجاميع ، مصورة منها برقم ٤٢٧لغة ، فى مكتبة طلعت كذلك . وقد كتبت هذه المخطوطة فى حياة ابن الجوزى ؛ إذ فرغ من نسخها كاتبها أبو الفرج محمد بن صدقة بن سالم الفقيه فى عشية الجمعة ١٢ من رمضان سنة ٥٦٨ هـ كما هو ثابت فى خاتمتها .

وهناك ثلاث نسخ أخرى : نسب منها اثنان خطأ إلى السيوطى ، واحدة منهما فى مكتبة طلعت فى مجموع برقم ٣٤٨ لغة . والثانية فى كبريلى برقم ١٢٤٠ ومنها ميكروفيلم فى الجامعة العربية برقم ١٨٩ لغة[١] . كما نسبت الثالثة خطأ كذلك إلى مصطفى بن محمد خسرو زاده فى مكتبة رئيس الكتاب برقم ٣٨٠ ومنها ميكروفيلم فى الجامعة العربية برقم ١٩١ لغة[٢] . فتلك تسع مخطوطات من هذا الكتاب تبين مدى انتشاره وذيوع صيته . وقد نشره عبد العزيز مطر بالقاهرة سنة ١٩٦٦ م .

وقد اعتمدنا فى دراسة الكتاب هنا على مخطوطة برلين ٦٥٢٨ ونلخص هذه الدراسة فى الملاحظة التالية :

١ ـ يقصد ابن الجوزى من كتابه تقويم اللحن الذى يجرى على ألسنة الخاصة بتقليدهم للعامة ، وهو يذكر أنه رأى الصواب مفرقا فى الكتب المؤلفة فى « لحن العامة » من قبله فجمعها فى كتابه ؛ يقول (٢/ ٨) : « فإنى رأيت كثيراً من المنتسبين إلى العلم يتكلمون بكلام العوام المرذول ، جريا

---

(١) انظر وصف هاتين المخطوطتين عند كلامنا عن : « غلطات العوام » المنسوب للسيوطى .

(٢) انظر وصف هذه المخطوطة عند حديثنا عن : « نفائس عرائس الكلام » لخسرو زاده .

منهم على العادة ، وبعداً عن علم العربية . ورأيت بيان الصواب فى كلامهم مبدَّداً فى كتب أهل اللغة ، وجمعه يثقل على المتكاسل عن طلب العلم، وقد أفرد قوم ما يلحن فيه العوام ، فمنهم من قصر ، ومنهم من ذكر ما لا يكاد يستعمل ، ومنهم من رد ما لا يصلح رده . فرأيت أن أنتخب من صالح ذلك ما تعم به البلوى ، دون ما يشذ استعماله ويندر ، وأرفض من الغلط ما لا يكاد يخفى » .

٢ ـ وقد صرح ابن الجوزى فى مقدمة مؤلفه بالكتب التى فرغها فى كتابه ؛ فقال (٣ أ / ١٢) : « وكتابى هذا مجموع من كتب العلماء بالعربية كالفراء ، والأصمعى ، وأبى عبيد ، وأبى حاتم ، وابن السكيت ، وابن قتيبة ، وثعلب ، وأبى هلال العسكرى ، ومن تبعهم من أئمة هذا العلم ، وإنما لى فيه الترتيب والاختصار » .

وكل هؤلاء العلماء لهم تأليف فى موضوع « لحن العامة » تناولناها بالدراسة من قبل . وهناك مصادر أخرى رجع إليها ابن الجوزى ، وإن لم يصرح بذكرها ، منها : « التكملة » لشيخه أبى منصور الجواليقى . وقد صرح فى داخل الكتاب بأخذه عنه وقراءته عليه فى حوالى ١٧ موضعا ، بل إن المرء ليحس بأنه أفرغ كتابه كله فى مؤلفه : « تقويم اللسان » ، كما يحس بأنه أفرغ : « درة الغواص » للحريرى ، و « إصلاح المنطق » لابن السكيت ، وبعض فصول « أدب الكاتب » لابن قتيبة فى كتابه ، وحشاه بكلمات من كتب المؤلفين الذين ذكرهم .

٣ ـ يُعَدُّ كتاب ابن الجوزى أول كتاب رتبت فيه كلمات « لحن العامة » ترتيبا أبجديا ، مبتدئا بذكر الصواب فى الكلمة ، ومثنيا بالتنبيه على الخطأ

فيها . وقد ذكر ابن الجوزى فى مقدمته أنواع الأغلاط التى تقع فيها العامة ، وأشار إلى أنه كان قد عزم أن يجعل لكل نوع من تلك الأنواع بابا بعينه (كما فعل ابن السكيت وابن قتيبة وثعلب والجواليقى) ، غير أنه وجد الترتيب الأبجدى أسهل للطالب ، فقال (٣ أ / ٢) : « واعلم أن غلط العامة يتنوع ، فتارة يضمون المكسور ، وتارة يكسرون المضموم ، وتارة يمدون المقصور ، وتارة يقصرون الممدود ، وتارة يشددون المخفف ، وتارة يخففون المشدد ، وتارة يزيدون فى الكلمة ، وتارة ينقصون منها ، وتارة يضعونها فى غير موضعها ، إلى غير ذلك من الأقسام . وكنت قد عزمت على أن أجعل لكل شىء من هذا بابًا ، ثم إنى رأيت أن أنظم الكل فى سلك واحد ، وآتى به على حروف المعجم ، وأعوّل فى ذكر الحرف على الصحيح فيه ، لا على الخطأ ، فذلك أسهل لطلب الكلمة » .

ويراعى ابن الجوزى فى هذا الترتيب الأبجدى الحرف الأول فى الكلمة ، لا الأصل الأول فيها ؛ ولذلك وضع كلمة مثل : « اشتكى » فى باب الألف لا فى باب الشين . وكلمة « أفلت » فى باب الألف لا فى باب الفاء . وكلمة « المقاتلة » فى باب الميم ، لا فى باب القاف . وكلمة « يَضِنّ » فى باب الياء لا فى باب الضاد ... إلخ إلخ .

٤ ـ ولا يعترف ابن الجوزى إلا بالصواب الذى لا مماحكة فيه ولا جدال ، أما ما له وجه ، فهو بعيد ، أو لغة مهجورة فى نظره ، يقول فى المقدمة (٣ب/ ٢) : « وإن وجد لشىء مما نهيت عنه وجه فهو بعيد ، أو كان لغة فهى مهجورة . وقد قال الفراء : وكثير مما أنهاك عنه قد سمعته ، ولو تجوزت لرخصت لك أن تقول : رأيت رجلان ولقلت : أردت عَنْ تقول

ذلك . والله الموفق » .

٥ ـ هذا وليس لابن الجوزى فى الكتاب سوى الاختصار والترتيب ، وبعض التعليقات الخفيفة ، كتصريحه مرة بأنه سمع اللحن من بعض المتعبدين ؛ يقول (٢٢ أ / ١١) : « وسمعت بعض المتعبدين يدعو : اللهم أصلحنا فى ديننا ودنياتنا ، وهذا قبيح » .

وإذا كان الأمر كذلك فإننا لن نعثر فيه تبعاً لذلك إلا على اليسير الجديد الذى لم يقابلنا فى الكتب السابقة ، كما نلحظ فيه تكديس أمثلة الظاهرة الواحدة :

٦ ـ فظاهرة سقوط الهمز أو تسهيله ، لها فى الكتاب أمثلة كثيرة منها : « سبوع » فى « أسبوع » ٥ أ / ٧ « حَدُّوثه » فى « أحدوثه » ٥ أ/ ١٠ « حِنَّة » فى « إحنة » ٥ ب / ٢ « بهام » فى « إبهام » ٦ أ / ١٠ «وزّة» فى « إوزة » ٦ ب / ٦ « ضبارة » فى « إضبارة » ٦ ب/١٠ «سكرّجة» فى « أُسكُرّجة » ٦ ب / ١٢ « ليّة » فى « أَليَة » ٧ أ / ٣ « مِلّيسى » فى « إمليسى » ٧ أ / ٤ « وقيّة » فى « أوقية » ٧ أ / ٣ « هليلجة » فى « إهليلجة » ٧ ب / ٧ « ملاك » فى « إملاك » ٧ ب / ١٥ «بِرياح» فى « أبو رياح » ١٠ب / ٤ « ثالول » « ثواليل » فى « ثؤلول وثآليل » ١٦أ/ ٢ « زيبر وزيبق » فى « زئبر وزئبق » ٢٥ ب/ ٤ «كليت» فى «كلأت» ٤٠ ب / ٦ « لَبْوَة » فى « لَبُؤَة » ٤٢ أ / ١٣ « مونة » فى «مؤنة» ٤٤ ب / ٣ « ميضة » فى « ميضأة » ٤٥ أ / ٣ « مياشيم » فى «مشائيم» ٤٥ب / ٣ مع القلب المكانى ، « ميّة » فى « مائة » ٤٨ب/٦ « نشو » فى « نشء » ٥٠ ب / ٢ « هولا » فى « هؤلاء ٥١ب / ٥

«هديت» فى « هدأت » ٥٢ب / ٣ وغير ذلك .

٧ - وظاهرة انكماش الصوت المركب وتحوله إلى ضمة طويلة ممالة أو كسرة طويلة ممالة تجمعت لها فى الكتاب أمثلة كثيرة ؛ مثل : إبريسم ٧ أ / ١٤ بُورق ١١ب / ٧ بيرم ١١ب / ١٣ بلُّور ١٢ أ / ٣ جُورب ١٦ ب / ٣ جُوذاب ١٦ب / ٤ ديزَج ٢١ ب/ ١٥ ريحان ٢٣ ب / ١٥ الرُّوزَنة والرُّوشَن ٢٤ أ / ٤ زُوش ٢٦ أ سُوسَن ٢٦ ب/ ١٥ ظَهْرَانيكم ٣٣ب/ ٤ الغيرة ٣٦ أ / ٦ كُوسَج ٤٠ أ / ٩ نيفَق[1] ٤٩ب/ ٦ وغير ذلك .

٨ - كما تجمعت أمثلة كثيرة لتحول صيغتى : « مِفْعَل » و « مِفْعَلَة » بكسر الميم إلى « مَفْعَل » و « مَفْعَلَة » بفتح الميم ؛ ففى مكان واحد يذكر ١٦ كلمة من هذا النوع ، فيقول (٤٣ب / ٢) : وتقول هذه مروحة ومخدّة ومقنعة وملحفة ومسلّة ومذبّة ومطرقة ومدقّة ومقرعة ومغرفة ومقطرة ومثيرة ومنطقة ومبرد ومطرد ومبضع ... كل ذلك بكسر الميم ، والعامة تفتحها » .

وهناك مثال غريب أبقى فيه العامة على كسر الميم فى صيغة : « مِفْعَلَة » غير أنهم كسروا عين الاسم لتنسجم مع كسرة الميم ، وذلك من نوع التأثر التقدمى التام فى حال الانفصال ؛ وذلك قوله (٤٤ أ / ١٥) : « وهى المِكْنَسَة ، بفتح النون ، والعامة تكسرها » . فالاتجاه العام فى هذه الظاهرة هو سيادة التأثر الرجعى كما فى الأمثلة الكثيرة السابقة ، أما التأثر التقدمى ، فلم أعثر له على مثال آخر فى هاتين الصيغتين .

---

(١) تطورت هذه الكلمة فى الأندلس ، فقلبت الكسرة الطويلة الممالة ، إلى فتحة طويلة . انظر : لحن العوام للزبيدى ١٢٥/٤ وانظر خاتمة كتابنا هذا .

٩ ـ وتجمّعت لقانون المخالفة الأمثلة التالية : « ترنج » في « أترجّ » ٧أ / ٥ « إنجاص » في « إجّاص » ٧ أ / ٧ « إنجانة » في « إجّانة » ٧ أ / ٨ « امتحى » في « امّحى » ٨ أ / ٧ « عُرقافة » في عقّافة » ٣٤ ب/ ٢ « منقور » في « ممقُور » ٤٤ ب/ ١٢ « منطرة » في « ممطرة » ٤٥ب / ٨.

ومن الأمثلة القديمة لظاهرة المخالفة ، التي جمعها اللغويون واعترفوا بها : « خَرْنوب » في « خَرُّوب » . يقول ابن الجوزي (٢٠ب/ ٦) : « وهذا الخُرْنوب » في « خَرُّوب » . يقول ابن الجوزي (٢٠ب / ٦) : « وهذا الخُرْنوب بضم الخاء والعامة تفتحها . وفيه لغة أخرى : الخرّوب ، بفتح الخاء من غير نون . » .

١٠ ـ وكان للقلب المكاني الأمثلة التالية : « أعِرْني سمعك » في « أرْعِني سمعك » ٩ أ / ٤ « حطب زَجْل » في « جَزْل » ١٧ أ / ٧ «كَبَلْتُ» في « لَبَكت وبَكَلْت » ٤٢ب/ ٥ « مياشيم » في مشائيم » ٤٥ب / ٣ بعد تسهيل الهمز .

١١ ـ ومن أمثلة القياس الخاطيء توهم صيغة الجمع في كلمة : « سراويل » المفردة ، واشتقاقهم لها مفردا جديداً هو : « سروال » ٢٧ أ / ٤ قياساً على مثل : « قراطيس » و« قرطاس » .

١٢ ـ ومن أثر قانون السهولة والتيسير تحوُّل : « قوباء » إلى « قوبة » ٣٧ب/ ١٤ و« صحراء » إلى « صحرة » ٣١ب/ ١ بجعل التاء وحدها علامة للتأنيث .

١٣ ـ وأخيرا فمن الكتاب اقتباسات في : « الكشكول » للعاملي ٢/ ٢٤٠ ـ

٢٤١ وأخرى كثيرة جدا فى كتاب : تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ، للصفدى .

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٣٤- ذيل فصيح ثعلب
لعبد اللطيف البغدادي (٦٢٩ هـ)

هذا الكتاب مطبوع نشره محمد عبد المنعم خفاجي في مجموعته : « فصيح ثعلب والشروح التي عليه » بالقاهرة سنة ١٩٤٩ م.

أما البغدادي صاحبه فهو موفق الدين أبو محمد عبد اللطيف بن يوسف ابن محمد بن علي بن سعد البغدادي ، ويعرف بابن اللباد . وكان نحويا لغويا متكلماً طبيباً فيلسوفاً . يقول عنه ابن شاكر الكتبي في فوات الوفيات (٢/ ١٦) : « كان أحد الأذكياء المتضلعين في الآداب والطب وعلم الأوائل » .

ولد عبد اللطيف البغدادي في بغداد سنة ٥٥٥هـ . وقد ألف كثيراً من الكتب ، ويغلب على تأليفه اختصار كتب السابقين ؛ فقد اختصر العمدة ، لابن رشيق ، وكتاب النبات ، لأبي حنيفة ، والحيوان للجاحظ ، والصناعتين للعسكري ، وكتباً كثيرة في الطب .

وكان البغدادي كثير التنقل في البلاد . أقام بمصر مدة ، ثم توجه إلى القدس وحلب وبلاد الروم ، وكانت وفاته ببغداد سنة ٦٢٩ هـ[١] .

وقد ألف البغدادي : « ذيل الفصيح » قبل سنة ٥٩٩ هـ . ويتضح ذلك من مقدمة الكتاب التي نعرف منها أن الكتاب قرئ عليه في هذا العام ؛ تقول المقدمة (٣/٢) : « قال الشيخ العلامة أبو محمد عبد اللطيف بن يوسف بن محمد البغدادي النحوي فيما قرئ عليه في سادس عشر ذي الحجة سنة تسع

---

(١) انظر ترجمته في كتاب بروكلمان GAL I 481; S I 880 وفوات الوفيات ١٦/٢ وبغية الوعاة ١٠٦/٢ .

وتسعين وخمسمائة من تصنيفه هذا - قال : « الحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد النبى الأمى ، وعلى آله الطاهرين ، وبعد فإنا مزمعون أن نثبت فى هذه الأوراق من الألفاظ التى يتداولها الناس ، فى مخاطباتهم وكتبهم ، ما يغلط فيه كثير من الشُداة والكتاب ، فنخبر بالصواب فيه ليتجنب ما عداه ، وينبغى لمن أراد الدخول فى العلية ، أن يضم معرفة هذه الألفاظ ، إلى معرفة ما فى كتاب : « الفصيح » لثعلب بزياداته ، فإن اللحن يتولد فى الأمم والنواحى بحسب العادات والسير » .

والعبارة الأخيرة فى هذه المقدمة تعدُّ ملاحظة قوية ، فى أن اللغة لا تثبت على حال ، بل هى دائمة التطور والتغيير فى مختلف الأماكن ، بحسب العادات والسير .

وإن من يقرأ هذه المقدمة يظن أن البغدادى لاحظ طائفة من الألفاظ التى يغلط فيها الناس فى عصره ، فأراد أن يجمعها ويذيل بها على كتاب : « الفصيح » لثعلب ، لينتفع بها وبما فى « الفصيح » من أراد الدخول فى علية القوم ، غير أن من يفحص الكتاب ، وهو صغير الحجم يقع فى ٣٧ صفحة ، يجد أن البغدادى اختصره من كتابى : « درة الغواص » للحريرى و : « تكملة درة الغواص » للجواليقى ، دون أن يصرح بذلك . وليس هذا بغريب على شخص كالبغدادى الذى تعوّد اختصار كتب السالفين ، ولكن الغريب هو أنه لا يصرح بذلك . حقا لقد قال مرة (٦/ ٧) : « كذا قال شيخ مشايخنا أبو منصور » ، وهو يعنى بذلك أبا منصور الجواليقى[1] ، غير أن ذكره هنا وإهماله

---

(١) وهم خفاجى فعلق على ذلك فى هامشه بقوله : « لعله الثعالبى م٤٢٩هـ » . فالجواليقى يكنى بأبى منصور كذلك . والنص فى كتابه : خطأ العوام (نشر ديرنبورج) ١٤/١٢٢ .

فيما عدا ذلك ، يوهم أنه لم ينقل من كتابه إلا هذا الموضع ، وهو غير صحيح ؛ إذ إنه لخصه كله والتزم تبويبه وتقسيمه ؛ إذ قسم كتابه إلى قسمين ، الأول : « باب ما يضعه الناس غير موضعه » (٣ ـ ١٢) والثانى : « باب ما تغير العامة لفظه بحرف أو حركة » (١٣ ـ ٣٧) ، وهو ما فعله الجواليقى ؛ بل إنه قلد الجواليقى كذلك فى أن عقد فى نهاية الباب الثانى فصولا صغيرة لبعض الأمثلة التى يجمعها فيما بينها جامع واحد ، ووضع لها نفس العناوين الموجودة لدى الجواليقى ؛ مثل : « ومما جاء بالسين المهملة ، والعامة تقول بالشين » ٢٦/ ١٣ (= الجواليقى ١٥٤/ ٣) ومثل : « مما جاء بالذال المعجمة فيغيرونه بالدال » ٢٧/ ٧ (= الجواليقى ١٥٤/ ١٢) ومثل : « مما جاء بالدال المهملة فيغيرونه بالذال » ٢٧/ ١٣ (= الجواليقى ١٥٥/ ١) ومثل : « مما يشدد والعامة تخففه » ٢٨/ ٣ (= الجواليقى ١٥٠/ ١٦) ... إلخ إلخ .

واعتماد البغدادى على الجواليقى أكثر من اعتماده على الحريرى ؛ إذ يمكن القول بأنه نقل كتابه كله ، بعد أن اختصره ، وخلله بأمثلة أخرى من كتاب الحريرى ، كما يظهر من المقارنة التالية :

الأيام البيض ٣ / ٩ = الجواليقى ١١٤ / ٣

مستهل الشهر ٣ / ١٠ = الحريرى ٤٥ / ٨

منذ اليوم ٣ / ١٥ = الحريرى ٤٦ / ٤

طوارق الليل ٤/ ١ = الجواليقى ١١٤ / ١٤

سائر القوم ٤ / ٣ = الحريرى ٣ / ٣

السنة والعام ٤ / ٧ = الجواليقى ١١٥ / ٢

تواترت كتبى ٤ / ٩ = الجواليقى ١١٥ / ١١

البرام ٤ / ١٤ = الجواليقى ١١٦ / ١

فلان ظريف ٤ / ١٥ = الجواليقى ١١٦ / ٩

كيت وكيت ٤ / ١٧ = الحريرى ٦٠ / ٨

السوقة ٥ / ٤ = الجواليقى ١١٨ / ٤

اليقطين ٥ / ٦ = الجواليقى ١١٨ / ١٥

المحسوسات ٥ / ٩ = الجواليقى ١١٩ / ٧

الخروع ٥ / ١١ = الجواليقى ١١٩ / ١٣

البقل ٥ / ١٣ = الجواليقى ١١٩ / ١٨ ... إلخ إلخ .

هذا وليس للبغدادى فى الكتاب إلا الاختصار وبعض التعليقات الخفيفة مثل ٦ / ٦ (= الجواليقى ١٢٢ / ١٤) : « قول عوام بغداد لساقى الماء شارب ، هو قلب للكلام ، إنما المُسْقَى الشارب ، وصاحب الماء الساقى . وكذا قال شيخ مشايخنا أبو منصور . قلت : يجوز أن يقال له شارب ، بمعنى النسب ، أى ذو شراب ، كما يقال : لابِنٌ وتامِرٌ ، بمعنى ذو لبن وتمر ، وهم لايسمون كل ساقٍ شاربًا ، بل الذى يدخر الماء ويبيعه » .

ومثل ٦/ ١٦ (= الجواليقى ١٢٤ / ١) : وكذلك الجُحْر : هو كل ما تحتفره دواب الأرض كاليربوع والثعلب ونحوه . قلت : هذا كله عام ، يجوز أن يخصص وتخصيص العام ليس غلطًا » .

ومثل ٨/ ٣ (= الجواليقى ١٢٦/ ٣) : « المثقال عند العرب وزن الشىء وليس هو مقصورا على وزن معين ، فيطلق إذًا على صنجة الألف وصنجة الحبة . أقول : هذا أيضًا عام قد خصصه الاستعمال » .

ومثل ٨ / ٩ (= الجواليقى ١٢٦ / ٨) : « يقال تنحس النصارى : إذا

تركوا أكل اللحم ، ولا يقال لهم ذلك إذا أكلوه . قال ابن دريد : هو عربى معروف يقال : تنحس وتوحش ، إذا تجوّع . قلت : العوام تقول : تنهس النصارى والمسلمون إذا أكلوا اللحم وأكثروا منه قبيل صومهم ، ووجهه ظاهر ؛ لأن العرب تقول : تنحس النصارى ، إذا تركوا اللحم . والعامة تقول : تنهسوا ، إذا أكلوه » .

ومثل ١٠ / ٦ (= الحريرى ٧/ ١) : « وتقول : فلان يستحق كذا وهو أهل لكذا . فأما قولهم : يستأهل فهو مستأهل ، فمولد . ومعناه عند العرب : الذى يأكل الإهالة ، وهى الشحم . أقول : استعماله بمعنى الاستحقاق سائغ فى القياس ، فيستأهل يستفعل من لفظ الأهل ، مثل يستأصل ويستأسد من لفظ الأصل والأسد » .

وأخيرا فمن الكتاب اقتباسات فى المزهر للسيوطى ٢ : ٦٩ / ١٣ (ذيل ٣٥ / ١١) ؛ ٢ : ١٥٩ / ١ (= ذيل ٢١ / ١٠) ؛ ٢ : ٨/١٥٩ (= ذيل ٢١ / ١٣).

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٣٥- تهذيب الخواص من درة الغواص
لابن منظور الإفريقي (٧١١ هـ)

لهذا الكتاب ـ كما يبدو من عنوانه ـ علاقة بكتاب : « درة الغواص للحريرى » المتوفى سنة ٥١٦ هـ والذى سبق أن تحدثنا عنه .

وابن منظور هو جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرَّم بن على بن منظور الأنصارى الإفريقى المصرى . ولد سنة ٦٣٠ هـ ، وتوفى بالقاهرة سنة ٧١١ هـ . ومن تصانيفه الذائعة الصيت : معجم « لسان العرب » الذى جمع فيه بين الصحاح للجوهوى ، وحواشى ابن برى عليه ، والتهذيب للأزهرى ، والمحكم لابن سيده ، والنهاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير [١] .

ومن كتابه : « تهذيب الخواص من درة الغواص » نسخة بخطه فى مكتبة جامعة استانبول برقم ١٤٢٩ كتبها سنة ٧٠٢ هـ أى قبل وفاته بتسع سنوات . ومنها ميكروفيلم فى معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية رقمه ٧١ لغة، وتقع هذه المخطوطة فى ٥٤ ورقة ، مقاس ١٤ × ٢٠ سم . وبالصفحة الواحدة ٢١ سطراً فى كل سطر ١٢ كلمة فى المتوسط .

وقد اقتصر عمل ابن منظور على ترتيب : « درة الغواص » ترتيبًا أبجديًا على حسب الأصل الأخير من الكلمة مع مرعاة الأصل الأول أيضًا ، وتلك هى طريقته فى معجمه المشهور : « لسان العرب » . كما حذف من نص « الدرة » الاستطرادات والحكايات الكثيرة التى توجد بها .

وعنوان الكتاب كما فى المخطوطة : « كتاب تهذيب الخواص من درة

---

(١) انظر ترجمته فى كتاب بروكلمان GAL II 21; S II 14 .

الغواص ، لابن مكرم الأنصارى الكاتب » . وتحته عبارة : « وهو بخطه رحمه الله » .

ويبدأ الكتاب بالمقدمة التالية : « بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين . الحمد لله واقى ألسنة العلماء من التحريف والتبديل ، ومخصص لسان العرب بالفصاحة والتفضيل ، والمرشد بهدايته إلى التيسير والتسهيل ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الهادى إلى خير سبيل ، وعلى آله وأصحابه أولى الغرر والتحجيل ... أما بعد فإن الشيخ أبا محمد القاسم بن على الحريرى رحمه الله صنف كتاب : « درة الغواص فى أوهام الخواص » وذكر عن جماعة أهل الأدب أنهم وهموا فى مواضع شاركوا العامة فى لحنهم فيها ، وأتوا بما وضع من قدرهم ، وإن كان نبيها ، فأنف لهم فوضع هذا الكتاب للتنبيه على ما وقعوا فيه ، وتحذير من يقف عليه ويتفهم معانيه . غير أنه وضعه بغير تبويب ، وتركه على غير ترتيب ، فضاع فيه المطالع ، واشتبهت عليه المطالع . وقد رتبته أنا على حروف المعجم ليسهل الكشف فيه على ما استعجم . وسميته : « تهذيب الخواص من درة الغواص » ، وبالله المستعان ، وعليه التكلان ... ولم أترك من الكتاب إلا ما كان تعليل لغة ، وهى فى الكتب المبسوطة ، أو حكاية ليست بهذا الغرض منوطة » .

ثم يلى بعد هذا نص الكتاب بحرف الهمزة : « برأ : يقولون تبريت من فلان بمعنى برئت ... بطأ ... ثدأ ... خطأ ... إلخ » .

وآخر الكتاب : « تم الكتاب بحمد الله وعونه ، فرغ منه مهذبه عبد الله محمد بن المكرم ... الأنصارى عفا الله عنه ... سنة اثنتين وسبع مائة ، حامداً الله تعالى ومصلياً على نبيه » .

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٢٦- لحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام
لأبي علي التونسي (٧١٧ هـ)

ليس هذا الكتاب فى اللحن اللغوى ، وإنما هو فى الأخطاء التى تمس العقيدة وتوحيد الله تعالى فى كلام الناس ، فالتراكيب صحيحة ، غير أنها توهم عدم تنزيه الله تعالى عما لا يليق بعظمته جل وعلا .

وقد ذكرنا هذا الكتاب هنا ليأخذ القارئ فكرة صحيحة عن كتاب عدّه كل من حسن حسنى عبد الوهاب (فى الجمانة صفحة ى) وريزيتانو (فى قائمته رقم ٣٠) من كتب لحن العامة ، وما هو منها .

أما مؤلفه فهو أبو على عمر بن محمد بن خليل السكونى الإشبيلى ، المهاجر إلى تونس ، والمتوفى بها سنة ٧١٧هـ(١) .

ومن هذا الكتاب مخطوطتان إحداهما فى برلين رقم ٢٠٨١ والثانية فى المكتبة العبدلية الزيتونية بتونس رقم ٢٢٢٩ . وقد نشره الأستاذ عبد القادر زمامة، فى مجلة معهد المخطوطات العربية ـ المجلد السابع عشر (نوفمبر ١٩٧١م) .

وقد اعتمدنا فى الوصف هنا على مخطوطة برلين :

ونلخص ملاحظاتنا على هذا الكتاب فيما يلى :

١ ـ يبدأ الكتاب بالمقدمة التالية بعد الحمد لله والصلاة على الرسول ﷺ (ا ب) : « أما بعد ، فإنه لما وجب نصح الإسلام والمسلمين قلت : قال الله تعالى : ﴿ وَلِله الأَسْمَاءُ الحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فى

---

(١) انظر الجمانة صفحة ى وبروكلمان GAL II 250 .

أسْمَائِه سَيُجْزَوْنَ ما كانُوا يَعْمَلُون ﴾ . والحسن على التحقيق ما حسنه الشرع ، والإلحاد فى أسمائه تعالى هو الخروج فيها عن الشرع . ولا خلاف بين أهل السنة والجماعة فى منع كل إطلاق لم يرد به توقيف شرعى ، إذا كان يوهم ما لا يجوز فى حق الله سبحانه وتعالى أو حق رسوله وأنبيائه عليهم السلام أو حق دينه ، فأحرى أن يمنع التصريح بما لا يجوز معناه فى حقه تعالى » .

٢ ـ يضم الكتاب فى معظمه عبارات صحيحة من الناحية اللغوية . إلاّ أنها ـ كما يرى المؤلف ـ لا يصح أن تقال ؛ لأنها توهم كفراً بالله ، أو تمجيداً لغير الأنبياء بألفاظ لا تقال إلا فى حق الأنبياء . وفيما يلى مثال لذلك (٢ أ) :

« وقولهم فى حق الله تعالى : يا من يَرَى ولا يُرَى ، ويا من يراني ولا نراه. ألا ترى أن هذا الإطلاق معاند لقوله تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إلى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ وقوله ﷺ فى الصحيح : « ترون ربكم عيانا » . فإن قال صاحب هذا الإطلاق الممنوع : أردت ولا أراه فى الدنيا . قيل : أطلقت فى موضع التقييد ، والإطلاق فى موضع التقييد خطأ من قبل المكلفين ، نعم إن ورد ذلك شرعًا أطلقناه كما ورد وتأولنا ؛ لأننا متعبدون بذلك ، وهذا حكم جميع المتشابهات الواردة فى الشريعة ، أما فى حقنا نحن فلا سبيل لنا أن نطلق إلا ما ليس بصريح ممتنع فى الدين ، ولا يوهم ذلك ، وهذا مجمع عليه ، فتأملوه وفقكم الله ترشدوا . والله ولى التوفيق » .

٣ ـ ورد فى موضع واحد من الكتاب إشارة ـ عن غير قصد ـ إلى بعض التطورات الصوتية فى لهجة تونس العربية ، وذلك فى قول أبى على

التونسى (٦ ب) : « ويقول قائلهم فى التكبير فى الصلاة : الله أَكْبَار ، بزيادة ألف بعد الباء ، وذلك لا يجوز » . ففى هذا المثال أطيلت حركة المقطع الثانى فى كلمة : « أكبر » لوقوع النبر عليه .

وكذلك قوله (٦ ب) : « ويقول قائلهم فى التكبير أيضًا : الله وَكْبَر ، بإبدال واو من الهمزة ، وذلك لا يجوز فى حق الله تعالى أيضًا ؛ لأن الوَكْبَر فى اللغة : دُوَيبَّة صغيرة ، ولو قصد المعنى هنا لكان كافرًا ، وهو إن لم يقصد المعنى مخطىء ، ولفظه الكفر إذا قصد معناه » . ففى هذا المثال سهلت الهمزة فى « أكبر » وتحولت إلى واو بسبب تجاورها مع الضمة قبلها فى هاء « الله » . وقد يقع النبر على المقطع الأول فى كلمة « الله » فيطول ، وتصير الجملة كأنها استفهام ، يقول أبو على التونسى (٦ ب) : « ويقول قائلهم أيضًا : آلله أكبر ، على صيغة الاستفهام ، ولو قصد المعنى هنا لكان كافرًا أيضًا ؛ لأنه يستفهم ، ولا يقع الاستفهام على الحقيقة إلا من غير معتقد ما يستفهم عنه ، والشك فى كبرياء الله تعالى كفر صريح » .

وأبو على التونسى لا يمنع اللحن فى هذه الأمثلة ، لأنه مخالف لنظم العربية الفصحى فى أصواتها أو أبنية كلماتها ومقاطعها ، وإنما لأنه لا يتفق مع العقيدة الإسلامية ، ويؤدى فى نظره إلى الإشراك بالله تعالى ، فهو لا يلاحظ اللحن إلا من هذه الناحية فقط .

٤ ـ وإنه على الرغم من أن أبا بكر الزبيدى قد منع فى كتابه : « لحن العوام » (١١ / ٣) أن يكون فى اللغة كلمة : « الأزلى » ؛ فقال : « قولهم : هو الله الأزلى قبل خلقه ، ولم يزل واحدًا فى أزليته ، وكان هذا فى الأزل ... ذلك كله خطأ ، لا أصل له فى كلام العرب . وإنما يريدون

المعنى الذى فى قولهم : لم يزل عالمًا ، ولا يصح ذلك فى اشتقاق ولا تصريف » ـ أقول : على الرغم من ذلك يقول أبو على التونسى (١١ أ) : « ويقول قائلهم : سبحان الطائق الأزلى ، والطائق لفظ ممنوع إطلاقه فى حق الله تعالى بالإجماع . والأزلى يصح إطلاقه فى حقه تعالى شرعًا ؛ للإجماع المنعقد على ذلك أيضًا . ويجوز فى حقه تعالى عوضًا عن الطائق : القادر والمقتدر والقوى وذو القوة » .

٥ ـ سمى التونسى فى كتابه هذا كتابين آخرين هما (١ ب) عيون المناظرات (١٩ ب) والتمييز لما أودعه الزمخشرى من الاعتزال فى تفسيره للكتاب العزيز . كما حكى عن والده مرتين (١٠ ب ؛ ١٩ ب) ونقل عن الكامل للمبرد (١٣ أ) والهداية لأبى بكر بن الطيب الباقلانى (١٧ ب) والروض الأنف فى شرح السيرة للسهيلى (١٧ ب) .

٦ ـ ويبدو من كلام أبى على التونسى أنه رجل من أهل السنة المتشددين الذين لا يفتئون يردون على المعتزلة ويفندون آراءهم ، يقول مثلاً (١٤ أ) : «ويقول قائلهم إذا رأى طفلاً صغيراً متألما : هذا الطفل أصابه هذا الألم بذنوب والديه ، وهى نكتة اعتزالية . ومن مذهب أهل السنة جواز إيلام البرىء ، وذلك مما يجوز من أحكامه تعالى فى خلقه ، وكيف يعاقب الطفل بذنوب والديه وهو غير مكلف ؟ ثم لو كان مكلفًا ، فقد قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ .

٧ ـ وبعض هذه الأخطاء التى يعالجها التونسى فى كتابه قد وقعت فى شىء من تصانيف العلماء ، فنبه على ذلك فى قوله (١٩ أ) : « ويقع فى تسمية الكتب أسماء غير جائزة ، مثل تسمية بعض الكتب : « الإسراء »

وتسميـة بعضها : « المعـراج » وبعضهـا : « المعارج » وتسمية بعضها : « الآيات البينات » وتسمية بعضها : « مفاتيح الغيب » فليتجنب ذلك ، وليحترز من مواضع فى كتاب إحياء علوم الدين لأبى حامد الغزالى ، ومن مواضع فى كتاب النفخ والتسوية له أيضاً ... وليحترز أيضًا من مواضع فى كتاب قوت القلوب لمكى ، ومن مواضع نقلت فى كتاب الهداية لمكى فى التفسير لا يعول عليها ... وليحترز أيضًا من مواضع فى كتابه من كلام منذر بن سعيد البلوطي ، فإنه دخل المشرق في زمانه هيجان الفتنة بآراء المعتزلة ، فرجع إلى الأندلس وقد اعتل كلامه بالاعتزال ... وليحترز من مواضع كثيرة فى خطبة تبع فيها مذاهب المعتزلة ... ومن تفسير الزمخشرى ، فأكثره اعتزال ، وفيه مواضع هى كفر صريح ... وليحترز أيضًا من كتاب رسائل إخوان الصفا ، فإن مؤلفها من رءوس المدلسين للدين ، والمجانبين لطريق الإسلام والمسلمين ، ومن كتب الفلاسفة الملحدين ، ومن كلام الجاحظ وإبراهيم بن يسار والنظام وابن الراوندى والناشيء ومعمر بن المثنى ... وليحترز من كلام ابن حزم ، إذا تكلم فيما يتعلق بأصول الدين وقواعد العقائد ... ولحترز من كلام ابن رشد الحفيد، لأن كلامه فى المعتقد فاسد ، وجدّه من علماء أهل السنة ... وليحترز من كلام ابن العربى الطائى ، صاحب الفتوحات المكية ، والفصوص ، فى مواضع كثيرة فى قصائده ، وليحترز من مواضع كثيرة من كلام ابن الفارض ، وأمثال ذلك مما يشير كلامهم فيه إلى الاتحاد والحلول ، لأنه باطل بالبراهين القطعية ... » .

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٣٧- الفوائد العامة في لحن العامة
لابن جُزَيّ الكلبي (٧٤١ هـ)

هذا الكتاب مفقود ، وصاحبه محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله ابن يحيى بن عبد الرحمن بن يوسف بن جُزَي الكلبي أبو القاسم ، من أهل غرناطة ، وذوى الأصالة والنباهة فيها ... وهو أحد شيوخ لسان الدين بن الخطيب ، ولد في سنة ٦٩٣ هـ وتوفي سنة ٧٤١ هـ[١] .

أما كتابه : « الفوائد العامة في لحن العامة » فقد ذكره المقّري في كتابه نفح الطيب ٣/ ٢٧١ وابن حجر في الدرر الكامنة ٣/ ٣٥٦ .

* * *

(١) انظر ترجمته في كتاب بروكلمان : GAL II 264; S II 377 ونفح الطيب للمقري ٢٧٠/٣ والدرر الكامنة لابن حجر ٣٥٦/٣ رقم ٩٤٢ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٣٨- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدى (٧٦٤ هـ)

مؤلفه هو أبو الصفاء صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدى ، المولود فى صفد عام ٦٩٦هـ . تلقى العلم فى دمشق على ابن نباتة الشاعر ، وأبى حيان اللغوى ، وابن جماعة والمزى الفقيهين . وتنقل بين القاهرة وحلب حتى توفى بالطاعون ، وهو وكيل لبيت المال فى دمشق ، عام ٧٦٤هـ[١] .

ومن كتابه : « تصحيح التصحيف » نسخة مصورة بالفوتوغراف فى المكتبة الزكية بدار الكتب المصرية برقم ٣٧ لغة ، ونسخة أخرى ناقصة من أولها تبدأ بحرف السين المهملة فى مكتبة الإسكوريال بأسبانيا رقم ١٢٣ وتنسب خطأ للصفى الحلى ، وفى أولها عبارة : « هذه مسائل للصفى الحلى ، ومن خطه نقلت من كتابه الموسوم بأغلاطى » . وقد حصلت على ميكروفيلم من هذه المخطوطة ، وبمقارنته بمخطوطة المكتبة الزكية تبين لى أن ما يسمى «بأغلاطى»[٢] للصفى الحلى ليس إلا نسخة أخرى ناقصة من كتاب : « تصحيح التصحيف وتحرير التحريف » للصفدى .

وهنا يأتى سؤال آخر : أليس من الممكن أن يكون الكتاب فى الأصل من تأليف الصفى الحلى[٣] ، وأن تكون نسبته إلى الصفدى غير صحيحة ؟ نقول

---

(١) انظر ترجمته فى كتاب بروكلمان : GAL II 31; SII 27 وكتاب النجوم الزاهرة ، لابن تغريبردى ١٩/١١ .

(٢) هكذا فى المخطوطة وكتالوج ديرنبورج ص ٧٦ رقم ١٢٣ وهو صواب . أما ما ذكره بروكلمان (GAL II 160) وعيسى المعلوف (مجلة المجمع ٣٥٣/٣) وريزيتانو (فى قائمته ٣١) من أن اسم المخطوطة : « الأغلاطى » فهو خطأ .

(٣) هو صفى الدين عبد العزيز بن سرايا الحلى ، ولد فى عام ٦٧٧هـ . وتوفى عام ٧٤٩هـ وكان من شيوخ الصفدى (انظر ترجمته فى النجوم الزاهرة ٢٣٨/١٠ وبروكلمان GAL II 159; S II 199)

نحن : إن فى نصوص الكتاب نفسه ما ينطق بنسبته إلى الصفدى ونفيه عن الصفى الحلى ؛ ففى مقدمة الكتاب (ص ١٤) : « وقد ذكرت فى كتابى : فض الختام عن التورية والاستخدام ، الأماكن التى صحفها حماد الراوية فى القرآن العظيم » . وكتاب : « فض الختام » هذا للصفدى ذكره بروكلمان فى ترجمته (انظر GAL II 41; Nr. 33; S II 29; Nr. 25) ونبه إلى وجود مخطوطات منه فى الإسكوريال وكوبريلى والقاهرة .

وفى المقدمة كذلك (ص ٢٩) : « وأما تصحيف (خليل) فكنت أنا قد كتبت إلى القاضى جمال الدين عبد الله بن الشيخ علاء الدين بن غانم رحمهما الله تعالى ، وقد توجه من دمشق إلى بعلبك ، وطالت غيبته ، وصحفت اسمى فى عدة مواضع من أبيات أولها ... » . ونحن نعرف أن اسم الصفدى : « خليل » أما الحلّى فاسمه : « عبد العزيز » .

كما يروى فى الكتاب عن الحافظ المزّى ، والمزى من شيوخ الصفدى ؛ من أمثلة ذلك (الزكية ص ٣٢٧ = الإسكوريال ١٣/ ٩) : « ما رأيت فيه من يحقق لفظه غير شيخنا الحافظ جمال الدين المزى رحمه الله تعالى » .

أما نسبة الكتاب إلى « الصفى الحلى » فى مخطوطة الإسكويال ، فيبدو أن السبب فيها أن الصفدى يروى فى الكتاب كثيراً عن شيخه « الحلى » ، فخيل للناسخ حين رأى هذا الاسم يتردد فى المخطوطة كثيراً أن الكتاب للحلى ، ولعله كان ملحقا بكتاب آخر بخط الحلى يسمى : « أغلاطى » ! يقول الصفدى مثلاً فى صفحة (ص ٢٢) : « وللشيخ صفى الدين عبد العزيز بن سرايا الحلى رحمه الله رسالة رويتها عنه بالإجازة » . ويقول فى صفحة (ص ٣١) : «ومن التصحيف اللطيف ما أنشدنيه لنفسه إجازة الشيخ الإمام صفى الدين عبد العزيز بن سرايا الحلى رحمه الله تعالى » . ويقول فى صفحة (٣٨) :

« وأنشدنى إجازة لنفسه صفى الدين عبـد العزيز الحلى » . ويقول فى صفحة (٤٣) : « ومن ذلك ما أنشدنيه لنفسه إجازة الشيخ صفى الدين عبد العزيز ابن سرايا الحلى رحمه الله تعالى » .

هذا ومن الأدلة كذلك على صحة نسبة الكتاب إلى الصفدى أن فيه إجازة بخطه (فى صفحة ١٢) يقول فيها : « قرأ علىّ كتابى هذا الموسوم بتصحيح التصحيف وتحرير التحريف فى ستة عشر ميعاداً ، من أوله إلى آخره فى مدة كان آخرها يوم الاثنين عاشر ذى القعدة سنة تسع وخمسين ، المولى الإمام الفاضل الماجد البليغ شمس الدين أبو عبد الله محمد ... وقد أجزتهم أجمعين رواية ذلك ورواية ما يجوز لى تسميعه ، بشرطه المعتبر عند أهل الأثر . وكتب خليل بن أيبك الصفدى بحلب المحروسة ، حامداً الله تعالى ومصليًا على نبيه ومسلماً » .

ويدلنا تاريخ هذه الإجازة ، وترحّمه على شيخه الحلى فى كل مرة يذكره فيها على أن تأليف الكتاب تم بين سنتى ٧٤٩ (عام توفى الحلى) و٧٥٩هـ (عام تأريخ الإجازة السابقة) .

وكتاب : « تصحيح التصحيف » مرتب ترتيبًا أبجديًا بحسب الحرف الأول للكلمة ، وهو كبير يقع فى ٣٣٧ صفحة من الحجم المتوسط فى مخطوطة المكتبة الزكية .

وقد حققه تلميذى الدكتور السيد الشرقاوى ، تحت إشرافى ، ونال درجة الماجستير ، ونشره بمكتبة الخانجى بالقاهرة سنة ١٩٨٧ م.

ويذكر الصفدى فى مقدمة الكتاب أن جماعة من علماء اللغة من البصريين والكوفيين قد وقعوا فى التصحيف ، وأن اللاحقين ازداد تصحيفهم ،

وأن التصحيف « فشا فى المحدثين والفقهاء وفى النحاة وفى أهل اللغة وفى رواة الأخبار وفى نقلة الأشعار ، ولم يسلم من ذلك غير القراء ؛ لأنهم يأخذون القرآن من أفواه الرجال » .

وأنه « قد وقع فى القرآن العظيم أحرف احتمل هجاؤها لفظين ، وهو قراءتان » . ثم يذكر « أن السبب فى نقط المصاحف أن الناس غبروا دهراً يقرءون فى مصاحف عثمان رضى الله عنه إلى أيام عبد الملك بن مروان ، ثم كثر التصحيف وانتشر بالعراق ، ففزع الحجاج إلى كتّابه وسألهم أن يضعوا لهذه الحروف المشتبهة علامات ، فيقال إن نصر بن عاصم قام بذلك ، فوضع النقط أفراداً وأزواجًا ، وخالف بين أماكنها بإيقاع بعضها فوق بعض الحروف وبعضها تحت الحروف ، وغبر الناس بذلك زمانا لا يكتبون إلا منقوطًا ، وكانوا أيضًا مع النقط يقع التصحيف منهم ، فأحدثوا الإعجام ، فكانوا يتبعون النقط بالإعجام ، فإذا أغفل الاستقصاء على الكلمة ، ولم توف حقوقها اعترى هذا التصحيف ، فالتمسوا حيلة فلم يقدروا فيها إلا على الأخذ من أفواه الرجال » .

وأخذ الصفدى بعد هذا كله يذكر بعض ألفاظ يحتمل هجاؤها أكثر من وجه ، وبعض هذه الألفاظ كانت من إنشاء الصفدى نفسه .

وتنتهى المقدمة بأن يذكر الصفدى أنه اعتمد على تسعة كتب فى تأليفه لتصحيح التصحيف ، ويرمز لكل كتاب منها برمز معين ، على النحو التالى :

١ ـ (ح) درة الغواص ، للحريرى .

٢ ـ (ق) التكملة ، للجواليقى .

٣ ـ (ص) تثقيف اللسان ، للصقلى .

٤ ـ (ز) ما تلحن فيه العامة ، للزبيدى .

٥ ـ (و) تقويم اللسان ، لابن الجوزى .
٦ ـ (ك) ما صحّف فيه الكوفيون ، للصولى .
٧ ـ (ث) حدوث التصحيف ، لحمزة الإصفهانى .
٨ ـ (س) التصحيف ، لأبى أحمد العسكرى .
٩ ـ (م) الأوراق ، للضياء موسى الناسخ الأشرفى .

ولم يفرغ الصفدى هذه الكتب تفريغاً كاملاً فى كتابه ، بل كان يقتبس بعض ما فيها ، ويعلق عليه أحيانًا ، وكان من عادته فى كتابه أنه إذا اشتركت بعض هذه الكتب فى مسألة معينة ، ذكر رموزها كلها جاعلاً رمز صاحب العبارة التى ينقلها آخر الرموز ، وقد نبه على ذلك فى المقدمة (٤٤ / ١) .

ونحن نعرف هذه الكتب التى رجع إليها الصفدى فيما عدا السادس والتاسع منها ، وقد سبق أن درسنا السبعة الباقية فيما مضى ، فلا داعى للتعرض لها هنا مرّة أخرى . أما كتاب : « ما صحف فيه الكوفيون » للصولى ، فهو للإمام محمد بن يحيى الصولى صاحب : « أدب الكتّاب » المشهور . وقد توفى سنة ٣٣٥ هـ [١] . والكتاب غير موجود . ويبدو من اقتباسات الصفدى منه أنه يشبه كتابى حمزة : « التنبيه على حدوث التصحيف » والعسكرى : « شرح ما يقع فيه التحصحيف » . فمن أمثلة هذه الاقتباسات قوله (١٠١/ ١٥) : « ك : صحف ابن الأعرابى فى أول قصيدة عبيد الله بن قيس الرقيات التى رثى بها مصعبا :

أتاك بياسر نبأ جليل فليلك إذ أتاك به طويل

فقال هو : أتاك بنا سر نباء جليل . فسئل عن السر نباء ، فقال : دابة من دواب البحر » .

---

(١) انظر ترجمته فى كتاب بروكلمان : GAL I 143; S I 128 .

ومن أمثلة ذلك أيضا قوله (١٢٣/ ٤) : « ك : الكسائى صحف : جحمرشا ، فقال فيه بالسين المهملة ، وإنما هو بالشين المعجمة » .

أما « الضياء موسى الناسخ » فلم أعثر له على ترجمة حتى الآن ، فيما بين يدى من المصادر . وقد قال الصفدى عن كتابه : « جمع أوراقًا فى هذا الباب » ، ولم يذكر اسمه ، أو لعله : « الأوراق » كما سميناه بذلك فيما مضى تسهيلا لذكره والتحدث عنه . ومن أمثلة الاقتباسات لدى الصفدى (٦٧/ ٩) : « م : ويقولون : اسطبل . والصواب : اصطبل بالصاد ، وجمعه أصاطب ، وتصغيره أصيطب » .

ومن أمثلة ذلك أيضا (١٠٧/ ٧) : « م : ويقولون : تخلَّقت ثيابه والصواب : أخلقت » .

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٣٩- إيراد اللآل من إنشاد الضوال
لابن خاتمة الأنصاري (٧٧٠هـ)

صاحبه أبو جعفر أحمد بن علي بن محمد بن خاتمة الأنصاري ، ولد بالمرية سنة ٧٢٤ هـ . وتوفي حوالي سنة ٧٧٠ هـ[١] .

وكتاب ابن خاتمة مختصر من كتاب آخر اسمه : « إنشاد الضُّوَّالِّ وإرشاد السُّؤَّال »[٢] ، لأبي عبد الله محمد بن علي بن هانيء اللخمي السبتي الإشبيلي الأصل المتوفى سنة ٧٣٣ هـ[٣] .

وقد رتب ابن هانيء اللخمي في كتابه : « المدخل إلى تقويم اللسان » لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن هشام اللخمي السبتي المتوفى سنة ٥٧٧هـ الذي سبق أن تحدثنا عنه هنا .

ومن هذا الكتاب نسخة كاملة ، مخطوطة في الخزانة الحسنية (القصر الملكي بالرباط) برقم ١٢٣١٥ وعندي منها صورة ، أهداها إليَّ مالكها الأصلي الأستاذ الجليل « بوخبزة » المغربي . وتقع في ١٥١ صفحة ؛ أولها : « بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم . قال الشيخ الإمام المتقن المدقق ، وحيد دهره ، أبو جعفر أحمد بن خاتمة

---

(١) انظر ترجمته في كتاب بروكلمان GAL II 259 .

(٢) يسميه بروكلمان : « إرشاد الضوال وإنشاد الاهمال » ، وضبطه حسن حسني عبد الوهاب في مقدمة تحقيقه لكتاب : « الجمانة في إزالة الرطانة » هكذا : « إنشاد الضوآل وإرشاد السوآل » .

(٣) انظر ترجمته في كتاب بروكلمان GALS II 371 وقال عنه في البغية ١٩٢/١ « وله من التصانيف لحن العامة » .

الأنصاري، رحمه الله تعالى ، ونفعنا به وبعلومه ، آمين . الحمد لله الذى خص هذه الأمة باللسان العربى والبيان الأدبى ، من بين كافة الأمم ، وجعل الإيجاز فى النطق ، والاقتصاد إلى الحق ، المنهج القصد والطريق الأمم ، والصلاة التامة على مولانا محمد المبعوث بجوامع الكلم ، ونواصع الحكم ، والرضى عن آله الكرام وصحبه الأعلام ، الذى قضى بتفضيلهم التنزيل وحكم ، وسلم كثيرا . فالمأمول فى هذا المقول اختصار كتاب : (إنشاد الضوالّ وإرشاد السؤّال) للأستاذ العلَم الأعرف أبى عبد الله بن هانئ ، اختصار تهذيب وتقريب . والله مرشد كل مسترشد ، وهو حسبنا فى كل ما نؤمل ونقصد » .

وآخرها : « انتهى ما أوردته مما أمّلت تهذيبه من الكتاب وقصدته ، وقد ضربت بأوائله أواخره ، ولخصت لآلئه وجواهره ، وأغفلت منه ما خلا عن فائدة ، ولم تكن العامة على اللحن فيه يداً واحدة . وسميته : إيراد اللآل من إنشاد الضوال وإرشاد السؤّال . ونرجو من فضل الله ورحماه ، أن يكون اسما وافق مسماه ... وكان الفراغ من نسخة ضحوة يوم الخميس من شهر الله جمادى الأولى ، خلت منه عشرون يوما ، عام خمسة وخمسن ومائتين وألف. والحمد لله رب العالمين . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم » .

وفيما يلى باب الثاء منه :

« **ثمان** فى عدد المؤنث ، يقال بإثبات الياء نصبا ، وحذفها خفضا ورفعا . وحكمه حكم المنقوص فى كافة أحواله ، وبحذفها جملة والإعراب فى النون ، وكذلك ثمانى عشرة ، يقال بإثبات الياء وحذفها .

« ثردة وثريدة وثرودة ، ثلاث لغات بمعنى .

« ثيب يقع على الذكر والأنثى . تقول : رجل ثيب وامرأة ثيب .

« ثأر بالهمزة ساكنة ، وقد تسهل .

« ثدى المرأة بياء معربة . والجمع : الثُّدِىّ .

« ثَفَر الدابة ، بفتح الفاء . وسمى ثفرا لمجاورته ثفرها بلا ركاب ، وهو حياؤها .

« ثؤلول بالهمز على وزن فُعلول للخُرَاج . والجمع ثآليل ، وإن شئت خففت الهمزة ، فقلت : ثولول ، وجمعه ثواليل .

« ثوم ، والواحدة : ثومة بضم الثاء فيهما .

« ثَمِل ، مثل حَذِر للسكران ، والثَّمَل : السكر . فأما الذى يصيب الشارب من صداع وكسل ، فهو الخُمار .

« ثريا بالقصر : منزلة القمر ، وكذلك التى تسرج ، واسم المرأة .

« ثلاثة أربعة فى العدد ، تقال بإثبات همزة أربعة . ويجوز نقل حركتها إلى الهاء من ثلاثة . وكان ابن الأنبارى يقيس على هذا قول المؤذن : الله أكبرِ ، فيجر الراء من (أكبر) لحركة الهمزة من (الله) وهذا عند البصريين خطأ .

« ثلاثة الدنانير وأربعة الدراهم ، وكذلك إلى العشرة ، يقال بحذف الألف واللام من أسماء الأعداد ، فى حالة إضافتها إلى المفسر المعرف بالألف واللام ، وهو المختار عند جميع النحاة ، كوفيهم وبصريهم . وأجاز الكوفيون مع ذلك قياسا ، إثباتهما ، فنقول : الثلاثة الدراهم ، والأربعة الدنانير ، وهو كثير عندهم. وحكى عن بعضهم إجازه الثلاثة دنانير ، والأربعة دراهم » .

وكتاب ابن خاتمة مرتب كله ترتيبا هجائيا على طريقة المغاربة المعروفة ،

على النحو التالى : ا ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز ط ظ ك ل م ن ص ض ع غ ف ق س ش هـ و ى .

وقد وصل إلينا من كتاب ابن خاتمة الأنصارى ، مختصر لشخص مجهول، وقد طبع هذا المختصر الأخير بعناية المستشرق الفرنسى « كولان » G. S. Colin فى مجلة Hospéris, Tome XII سنة ١٩٣١ (ص ٨ - ٣١).

ويبدأ هذا المختصر بالعبارة التالية : « الحمد لله . ومن إيراد اللآل من إنشاد الضوال ، لابن خاتمة الأنصارى رحمه الله ، اختصر فيه كتاب : إنشاد الضوال وإرشاد السؤّال ، للأستاذ أبى عبد الله بن هانىء السبتى ، الذى رتب فيه لحن العامة ، للأستاذ النحوى أبى عبد الله بن هشام ، رحم الله الجميع بمنه » .

ويحتوى هذا المختصر على حوالى ١٥٠ كلمة مرتبة ترتيبا أبجديًا على طريقة المغاربة كذلك . إلا أنه ليس فيه أمثلة لباب التاء والذال والظاء والغين .

والكتاب فى غاية الاختصار ، يكتفى فى معضم الأحيان بذكر الكلمة مع الضبط الفصيح لموضع اللحن منها ،ومن أمثلة ذلك :

* جير وجيّار : لغتان بمعنى ، وهو الذى تلاط به البيوت .
* جَدَرِىّ : يقال بضم الجيم وفتح الدال ، وبفتحهما معا .
* جَسْر : للقنطرة ، يقال بفتح الجيم وكسرها .
* جِزّة الصوف : بكسر الجيم ... إلخ .

* * *

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٤٠ - الجمانة في إزالة الرطانة
لابن الإمام (٨٢٧ هـ)

هذا الكتاب نشره « حسن حسنى عبد الوهاب الصمادحى » فى عام ١٩٥٣م. وطبع بمطبعة المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة .

ومؤلف هذا الكتاب مجهول . يقول عنه الناشر (صفحة م) : « بعد بحث طويل وتنقيب فى كتب طبقات الرجال والتراجم لم نتوصل بعد إلى معرفة مؤلف رسالة الجمانة فى إزالة الرطانة ... وغاية ما نعلمه من أمره أنه يلقب « بابن الإمام » وأنه كان يعيش بحاضرة تونس أواخر القرن التاسع أو أوائل العاشر للهجرة ، ويستدل على ذلك من استشهاده بكلام الطبيب التونسى محمد بن عثمان الصقلى ، ونقله عن كتابه « المختصر الفارسى » . ومات هذا الحكيم فى حدود سنة ٨٢٥ هـ . وكذلك ذكره لشعر بدر الدين الدمامينى المصرى المتوفى فى سنة ٨٢٧ هـ » .

أما أن المؤلف روى فى كتابه عن الطبيب الصقلى ، وبدر الدين الدمامينى[١] فهذا حق . وأما أنه يلقب « بابن الإمام » فلست أدرى من أين أتى بذلك ناشر الكتاب !

ويقدم المؤلف لكتابه بالمقدمة الآتية : « ... أما بعد فهذه أوراق ذكرت فيها ما حضرنى مما غُير من كلام العرب ، مما يكثر فى الأشعار والأخبار دوره ويقبح جهله ، وأردفته بذكر ما أهملوه من الأسماء الفصيحة فى المعانى المتداولة والألفاظ العربية ، وسميته لذلك بالجمانة فى إزالة الرطانة . ولا يعترض علينا بإنشادنا فيه بعض شعر المولدين ، لأنا لم نسقه للاستشهاد به ، بل تلميحا

---

(١) روى عن الأول فى صفحات ٥/٣٦ ؛ ٢/٣٨ وعن الثانى فى صفحة ٨/٦ .

وتحلية ، إذ بعض ما ذكر فيه أشهر من أن يستشهد عليه ... » .

والكتاب مقسم بعد ذلك إلى ١٥ بابًا هي : ما جاء مفتوحاً والعامة تضمُّه (ص ١) . ما جاء مفتوحا وهم يكسرونه (٥) . ما جاء مكسوراً وهم يفتحونه (١٠) ما جاء مضموما وهم يكسرونه (١٢) . ما جاء مكسورا وهم يضمونه (١٣) . ما جاء مضموما وهم يفتحونه (١٤) . ما جاء مفتوحا وهم يسكنونه (١٤) . ما جاء ساكنا وهم يفتحونه (١٥) . ما جاء مخففًا وهم يشددونه (١٧) . ما يبدلون فيه بعض الحروف ببعض (٢٠) . التقديم والتأخير(٢٧) . ما يزيدون فيه بعض الحروف (٢٨) . ما ينقصون منه (٣٢). ما جاء مذكراً وهم يؤنثونه (٣٥) . ما يضعونه غير موضعه (٣٥) .

ولم يكن صاحب هذا الكتاب أصيلاً فى ملاحظة كل الأخطاء التى جمعها فى كتابه ، فهو وإن كان قد صرح بسماع اللحن مرة حيث يقول (٦/ ١) : « ومن ذلك قولهم : السَّنام لحدبة البعير ، وهو بفتح السين ، وكسرها خطأ . وقد سمعت بعض من يُظَنُّ به الضبط يكسر سينه . وهو لحن » ـ إلا أنه كان ينقل فى بعض الأحيان فقرات كاملة من « أدب الكاتب » لابن قتيبة . وينص على ذلك ؛ مثل ٧/ ١٣ = أدب الكاتب ٣٤/ ١٤ : « ومن ذلك : الكتَّان بفتح الكاف ، وكسرها خطأ من العامة . قاله فى أدب الكاتب . ومما أورد فى هذا الباب : ثَدْى المرأة بفتح الثاء . والجَدْى بفتح الجيم وتسكين الدال ، واليمين واليسار بفتح ياءيهما » . ومثل ١٦/ ٤ = أدب الكاتب ١٣٢/ ٥ ؛ ١٢/١٩ = أدب الكاتب ١٣١/ ١٣ ؛ ٣٧/ ١ = أدب الكاتب ١٠/ ٧ .

كما أنه نقل من كتاب الزبيدى : « لحن العوام » كذلك ؛ مثل ١٣/ ١٠ = لحن العوام ٣١/ ٥ ؛ ١٣/ ١٢= لحن العوام ١٥٠/ ٤ ؛ ٢١/ ١٠

= لحن العوام ٢٠/ ٨ : « ومما ذكر الزبيدى فى هذا الباب قولهم لما طحن غليظًا : الدشيش . قال : والصواب الجشيش بالجيم » .

وهو يستطرد أحيانًا فيذكر أخبارًا لا صلة لها باللحن ؛ مثل ٣/٣ : « ومن ذلك قولهم : سُكُر ، بضم الكاف . والصواب فتحها ، فتقول : سُكَّر . وابن سكَّرة شاعر معروف . وقد أنشد له فى المقامات فى كافات الشتاء البيتين المشهورين . وهو القائل يصف حَمَّامًا دخله ، فسرق مداسه وخرج حافيا :

إليك أذمّ حَمَّام ابن موسى   وإن فاق المنى طِيبًا وحَرًّا
تكاثرت اللصوص عليه حتى   ليَحْفَى من يطيب به ويَعْرَى
ولم أفقد به ثوبًا ولكن   دخلتُ مُحَمَّدًا وخرجت بِشْرًا

أراد بقوله : « بِشْرًا » أبا نصر بشر بن الحارث الحافى ، وكان من كبار الزهاد وأولياء الله ، وكان يمشى حافيًا لا يلبس نعلاً ولا مداسًا ، فاشتهر بالحافى » .

وهناك استطرادات أخرى فى ٩/٥ ؛ ٨ /٧ ؛ ١٣/٨ ؛ ٥ /٢٣

وقد اعتمد المؤلف على كثير من اللغويين المعروفين أمثال : ثعلب ٣/ ١٢ والجوهرى ١٤/٩ ؛ ١ /١٠ ؛ ٢ /١٢ ؛ ٥ /١٢ ؛ ٩ /١٢ ؛ ١١ /٢٤ وابن جنى ١١/ ١ ؛ ٢٢/ ١٠ وأبى بكر الزبيدى ١٣/ ١٠ ؛ ١٣/ ٢ ؛ ٢١/ ١٠ والبطليوسى ١٦/ ٢ وابن بابشاد ٣/١٦ وأبى عمرو الشيبانى ٥/١٦ وابن عصفور ١٦/ ٧ ؛ ٦/٣٢ وسيبويه ١٦/ ٩ ويعقوب بن السكيت

١٠/١٦ والثعالبى ٢٧/ ١ والشريشى ٢٧/ ٨ والمبرد ١٣/٣٨ وغيرهم .

كما ذكر بعض الكتب مثل : الحلة السيراء ٥/٤ وأدب الكاتب (فى أكثر من موضع) والخلاصة لابن مالك ٨/٩ وفقه اللغة للثعالبى ٤/١٣ وشرح أدب الكتاب للبطليوسى ١٦/ ٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١٦/ ٨ والمقامات ١٨./ ١ وشرح المقامات ٢٧/ ٨ وتأليف الشريف الصقلى فى الطب ٣٨/ ٣ ورحلة التيجانى ٣٦/ ١١ والإحاطة ٤٠/ ١٢ وغيرها .

والكتاب ملىء بالشواهد الشعرية ، كما استشهد بالقرآن أكثر من ١٥ مرة وبالحديث فى ثلاثة مواضع . ولم يكرر إلا فقرة واحدة هى ٨/٨: « ومن ذلك قولهم : حِلْقَة الباب وغيره بكسر الحاء ، والصواب : فتحها ولا تفتح اللام » = ٣/١٠ : « ومن ذلك قولهم : حِلْقَة الحديد والناس ـ بكسر الحاء ـ والصواب حَلْقَة بفتحها » .

وتخضع الأمثلة التى ذكرت فى الكتاب لقوانين التطور اللغوى بشكل مطرد . وفيما يلى تفصيل القول فى هذه الناحية :

١ ـ من أمثلة الانسجام الصوتى بين الحركات : « عُمُر » فى « عُمَر » ٣/٢ «رُطُب» فى « رُطَب » ٥/٢ « سُكُّر » فى « سُكَّر » ٣/٣ « دمشْق » فى « دمَشْق » ٨/٧ « شرَبْت » فى شَرِبْت » ١١/١٠ « قَمَع » فى « قِمَع » ٨/١٢ .

٢ ـ ومن أمثلة انكماش الصوت المركب وتحوله إلى ضمة طويلة ممالة أو كسرة طويلة ممالة : « اللُوح » فى « اللَّوْح » ٧/٢ « فُوق » فى « فَوْق » ٢/٥ «جُوف» فى « جَوْف » ٤/٥ « قِيح » فى « قَيْح » ٢/٩ « الغِيرَة » فى «الغَيْرَة» ١٢/٩ « مِيعَة » فى « مَيْعَة » ١٣/٩ .

٣ - يطرد تحول صيغة « فَعْلَة » إلى « فعلَة » مثل : « جبهَة » في « جَبْهَة » ١٤/٥ « بضعَة » في « بَضْعَة » ٣/٦ « بصرَة » في « بَصْرَة » ٥/٧ « شتوَة » في « شَتْوَة » ٧/٨ « حلقَة » في « حَلْقَة » ٨/٨ ، ١٣/١٠ « كنَة » في « كَنّة » ١/١٠ بعكس : « سَلْعَة » في سِلعَة » ١/١٢ « ضَفَّة » في « ضِفَّة » ٥/١٢ .

٤ - ويطرد تحول : « فَعَال » إلى « فُعَال » مثل : « رُماد » في « رَماد » ١٤/١ « نُعام » في « نَعام » ١/٤ « رُصاص » في « رَصاص » ١٠/٤ بعكس « سِنام » في « سَنام » ١/٦ .

٥ - كما يطرد تحول : « فَعْل » إلى « فعْل » مثل : « سِبْت » في « سَبْت » ٧/٥ « ثغْر » في « ثَغْر » ٤/٦ « ثدْى » في « ثَدْى » ١٤/٧ « جدْى » في « جَدْى » ١٤/٧ « جِدّ » في « جَدّ » ٩/٨ « مِلْك » في « مَلْك » ١٠/٨ « نسْر » في « نَسْر » ١١/٨ بعكس « بَكْر » ١١/١١ « تَبْن » ٤/١٢ « زَىّ » ٧/١٢ في « بِكْر » و « تِبْن » و « زِىّ » .

٦ - كما تحول : « فَعَلّ » المعتل اللام إلى « فِعَل » مثل : « نِوَى » في « نَوَى » ٨/٥ « رِحَى » في « رَحَى » ٣/٧ « نِدَى » في « نَدَى » ١٢/٨ .

٧ - وكذلك نابت صيغة : « فَعْلَلّ » عن « فِعْلِل » و « فُعْلُل » مثل : « كَرْكَرَة » في « كِرْكِرَة » ١٠/١٠ « دَمَّلَج » في « دُمْلُج » ٤/١٤ « جَمْجَمَة » في « جُمْجُمَة » ٨/١٤ .

٨ - وهناك ميل إلى كسر عين المضارع ، مثل : مَلَّهُ يَمِلُّه ٤/٩ وعَافَهُ يَعِيفُه ٦/٩ وهَابَهُ يَهِيبُه ٧/٩ ونعاه ينّعيه ٩/٩ وغارَت المرأة تَغير ١٠/٩ .

٩ - ومن آثار قانون المخالفة : « قرْنب » في « قنّب » ٤/٢٥ « لارنج » في

« نارنـج » ١/٢٦ « بشيمة » فـى « مشيمـة » ٢/٢٧ « رَدَّيت » فـى « رَدَدْت» ٥/٢٩ .

١٠ ـ ومن انقلابات الأصوات المائعة : « الخَيْل والبُسْلُ » فى «الخَيْر والبُسْر» ٧/٢٠ « كـذَّال » فى « كـذَّان » ١٠/٢٤ « مِعْوَن » فى « مِعْوَل » ٣/٢٧ « ماجِن » فى « ماجِل » للصهريج ٤/٢٧ .

١١ ـ ومن أمثلة القلب المكانى : « رنْجِس » فى « نَرجِس » ٦/٢٧ « نَوْرَق » فى « رونق » ١١/٢٧ .

١٢ ـ وق ترك الهمز فى « ألية » فصارت « لِيَّة » ٩/٣٢ و « أساس » فصارت « ساس » ١/٣٤ و « أفاقَ » فـصارت « فـاقَ » ٥/٣٤ و « عائشـة » فصارت « عَيْشَة » ٨/٣٢ و « مائدة » فصارت « مَيْدَة » . ويظهر أن الكلمتين الأخيرتين كانتا تنطقان : « عِيشَة » و « مِيدَة » تبعا لقانون انكماش الصوت المركب ومثل ذلك كلمة : « نورق » السابقة .

١٣ ـ وفـى الصيـغ كانـوا يشـددون ياء التصغيـر ؛ فيقولـون : « جُمَيَّـل » و «كلَيِّب» ٩/٢٨ ويأمرون المخاطبة كأمرهم المخاطب ؛ فيقولون : « قُمْ » بدلاً من « قُومِى » ١٠/٣٣ أما الأمر الأول فسببه القياس الخاطىء على ما ثالثه حرف مد ؛ مثل : « غُلَيِّم » فى « غُلام » و « حُمَيِّم » فى «حمَام» . وقد لعب القياس الخاطىء دوراً كذلك فى جمع : «وصيف» على « وُصْفَان » (٣/٢٢) ؛ فقد قيس الوصف على الاسم مثل : رغِيف ورُغْفان ؛ لأن الأصل أن يجمع « فَعيل » على « فُعْلان » إن كان اسماً ؛ وعلى « فُعَلاء » إن كان وصفًا ، نحو كريم وكرماء [1] .

(١) انظر شذا العرف ٤/٧٣

ومن أمثلة القياس الخاطيء كذلك : تصغيرهم « يد » على « يُدَيْدَة » ٥/٢٢ وذلك لأنهم يشددون الدال ، فتقاس على كلمة « سِنّ » مثلاً . وقد تنبه لذلك المؤلف ، فقال : « وإنما بنوا هذا التصغير على قولهم في المكبر : يَدٌّ بالتشديد ، فيجعلون لامها دالا » .

ومن القياس الخاطيء كذلك : « إلحاقهم الفعل المبدوء بنون المضارعة واواً إذا أرادوا المشاركة ، كقولهم : نحن نخرجوا ونضربوا ونحوه » (١٢/١٣٠) ؛ فقد قيس المضارع للمتكلمين على المضارع للمخاطبين والغائبين ؛ لأنهم يقولون : أنتم تكتبوا وهم يكتبوا ، بحذف النون (٨/٣٣) . ويقول حسن حسني عبد الوهاب في تعليقه على ذلك (هامش ١ من صفحة ٣١) : « ويلوح أن المغاربة قاسوا صيغة المضارع للمتكلمين بصيغة المخاطبين ، فكما أنهم قالوا : تضربوا وتشربوا ، قالوا : نضربوا ونشربوا ، بزيادة الواو في الحالين بالسوية» .

وهذه الظاهرة الأخيرة توجد في لغة أهل الإسكندرية أيضاً .

١٤ ـ وسقوط النون من : « يكتبون وتكتبون » وما أشبههما يندرج تحت ظاهرة عامة ، هي سقوط النون من آخر الكلمة بسبب انتقال النبر إلى أولها ، مثل : « نِسْرِى » في « نِسْرِين » ١١/٣٢ و « جِنى » في جِنين » ١٠/٣٤ .

أما سقوط المد من : « طاوس » و « داود » في النطق (١٢/٣٤) فإنه لا يخضع لأى قانون صوتي ، وليس إلا تأثراً بالخط العربي في النطق . ولو كانت هاتان الكلمتان تكتبان : طاووس وداوود ما احتاج صاحب الكتاب إلى أن يقول: « ... ينطقون بهما بواو واحدة . والصواب : أن ينطق بهما بواوين ويكتبان بواو واحدة » .

١٥ - ومن نتطور الدلالة تلك الأمثلة التى وضعت تحت باب : « ما يضعونه غير موضعه » . فمن تعميم الدلالة قوله (٨/٣٩) : « ومن ذلك قولهم: الثنيّة يطلقونها على الطريق مطلقًا ، وهو خلاف كلام العرب . وإنما الثنية فى كلامهم : الطرق فى الجبل خاصة » .

ومن انتقالها بسبب سوء الفهم قوله (١٤/٣٥) : « ومن ذلك قولهم : غَانِيَةٌ للمرأة المغنية ، فيضعون هذا اللفظ غير موضعه ؛ لأن الغانية إنما هى المرأة الجميلة ، كأنها غنيت بجمالها عن الزينة ، أى استغنت » . فقد خلطوا بين الفعلين « غَنِىَ » بمعنى استغنى ، و « غَنَّى » من الغناء .

١٦ - ونختم حديثنا عن هذا الكتاب بما لاحظه صاحبه من أن الخط العربى وضع على أساس أن كل كلمة مستقلة بنفسها ، وتكتب كما يبتدأ بها ويوقف عليها ، فقال (٧/٣٠) : « ومن ذلك إثباتهم همزة الوصل مع لام التعريف ، فيقولون : الإسم ، الإبن ، الإستغاثة . والصواب حذفها وكسر اللام لالتقاء الساكنين ؛ فيقال : ألِسْم ، ألِبْن ، ألِسْتغَاثة . وهكذا كان القياس فى كتبها إلا أنه يكتب بالهمزة ؛ لأن الخط على حكم الابتداء » .

ويقول فى ذلك السيوطى فى رسالته فى علم الخط (٩/٥٤) : « الأصل رسم اللفظ ، أى كتابته بحروف هجائية يلفظ بها ، مع تقدير الابتداء به والوقف عليه » .

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٤١- غلطات العوام
المنسوب للسيوطي (٩١١ هـ)

السيوطى هو العالم المشهور جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر بن محمد السيوطى . ولد سنة ٨٤٩ هـ . وتوفى سنة ٩١١ هـ .

وقد عدَّ له بروكلمان : (GALS II 178) فى حوالى عشرين صفحة ما تبقى لنا من مؤلفاته فى فنون : التفسير وتعلقاته والقراءات ، والحديث وتعلقاته ، والفقه وتعلقاته ، والأجزاء المفردة فى مسائل مخصوصة على ترتيب الأبواب ، والعربية وتعلقاتها ، والأصول والبيان والتصوف ، والتأريخ والأدب . وقد بلغت هذه المؤلفات الباقية عند بروكلمان ٣٣٣ مؤلفاً .

ولم يذكر واحد ممن ترجموا للسيوطى أن له كتاباً فى « غلطات العوام » ، غير أن « ريزيتانو » ذكره فى قائمته بناء على ما ذكر فى فهرس المخطوطات المصورة بالجامعة العربية ، كما نشر فى مجلة معهد المخطوطات (نوفمبر ١٩٥٧ ص ٢٢٠) أن فى مكتبة طلعت بدار الكتب المصرية نسخة من هذا الكتاب أيضا .

ويصف « فهرس المخطوطات المصورة » النسخة (تحت رقم ١٨٩ لغة) بقوله : « غلطات العوام : تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى ، المتوفى سنة ٩١١ هـ . نسخة كتبت سنة ٩٨١ هـ * كبريللى ١٢٤٠ * ٢٨ ورقة ١٢× ٢٠ سم » .

ومن نسخة كبريللى هذه مصورة بالمجمع اللغوى المصرى ، عن معهد المخطوطات برقم ٦٩٢ لغة . وبفحص هذه النسخة تبين لى أنها نسخة أخرى من كتاب : « تقويم اللسان » لابن الجوزى . وقد كتب بآخرها خطأ :

« قد انتهت هذه الرسالة الموضوعة فى أغلاط العوام ، لجلال الدين الأسيوطى ، بعد العصر من يوم السبت ، الحادى عشر من شهر ربيع الأول ، من شهور سنة إحدى وثمانين وتسعمائة » . وبأولها فى صفحة العنوان : « غلطات العوام للسيوطى » .

أما نسخة مكتبة طلعت فهى فيها برقم ٣٤٨ لغة ، وتصفها البطاقات بما يلى « أغلاط العوام للسيوطى : ضمن مجموعة فى مجلد . مخطوطة بقلم تعليق معتاد . أوائل الكتب محلى باللازورد ، وباقيها مجدول بالذهب والألوان ، وبهامشها تقييدات فى ١٣٥ ورقة ، ومسطرتها ٢١ سطراً فى حجم الثمن » .

وقد فحصت هذه المجموعة فتبين لى أنها تضم أربعة كتب ، وهى :

١ ـ درة الغواص ، للحريرى ١ ب ـ ٨٤ أ

٢ ـ تكملة درة الغواص ، للجواليقى ٨٤ب ـ ١٠٠ ب .

٣ ـ تقويم اللسان ، لابن الجوزى ١٠١ ب ـ ١٢٥ أ وهو بدون عنوان ، وفى خاتمته ما يلى : « قد انتهت هذه الرسالة الموضوعة فى أغلاط العوام ، لجلال الدين الأسيوطى ، بعد العصر من يوم الجمعة السادس والعشرين من شهر ذى الحجة ، سنة سبع وثمانين وتسعمائة » .

٤ ـ التنبيه على غلط الجاهل والنبيه ، لابن كمال باشا ١٢٦ ب إلى آخر الكتاب وهو بدون عنوان كذلك ، غير أن المؤلف سماه فى صفحة ١٢٧ب /٦ .

وهكذا نرى أن ما ينسب للسيوطى من أغلاط العامة ، ليس فى مخطوطتيه إلا نسخًا جديدة من كتاب : « تقويم اللسان » لابن الجوزى المتوفى سنة ٥٩٧هـ وقد سبق أن تحدثنا عنه .

ولعل السبب فى نسبة هاتين النسختين خطأ إلى السيوطى أنهما ربما نقلتا عن نسخة بخط السيوطى من كتاب : « تقويم اللسان » ضاع منها العنــوان ، وأمهرها السيوطى بتوقيعه فى آخرها ، فترتب على ذلك أن وهم النساخ فنسبوا ما نسخوه منها فى عامى ٩٨١هـ / ٩٨٧ هـ إلى السيوطى رحمه الله تعالى فى مخطوطتى « كبريللى » و « طلعت » السابقتين .

* * *

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٤٢- التنبيه على غلط الجاهل والنبيه

لابن كمال باشا (٩٤٠ هـ)

لم يحظ كتاب من كتب لحن العامة بمثل ما حظى به هذا الكتاب فى كثرة مخطوطاته فقد عَدَّ له بروكلمان ١٢ مخطوطة فى برلين وميونخ وباريس والجزائر وأبسالا والقاهرة والإسكندرية وتركيا والموصل ، وهناك مخطوطات أخرى منه تحمل اسم : « إصلاح السقطات » فى ليدن وكبريللى وكمبردج ، كما ذكر بروكلمان . وهناك مخطوطتان منه تنسبان لمجهول ، إحداهما باسم : « سقطات العوام » فى مكتبة حسين چلبى فى بروسة برقم ٢٣ مجاميع ، وميكروفيلم فى معهد المخطوطات بالجامعة العربية ، ومصورة عنه بالمجمع اللغوى فى القاهرة برقم ٦٩١ لغة . أما الثانية فهى بعنوان : « أغلاط العوام والخواص » فى مكتبة شهيد على باستانبول برقم ٢٧٢٥ وميكروفيلم فى معهد المخطوطات بالجامعة العربية برقم ٢٠ لغة . وقد فحصت هاتين المخطوطتين فوجدتهما نسختين من كتاب : « التنبيه على غلط الجاهل والنبيه » لابن كمال باشا ، وقد ورد هذا الاسم فى داخل النص فى بداية الكلام .

وقد طبع هذا الكتاب مرتين من قبل ، إحداهما بعناية « لاندبرج » Landberg فى كتاب : « طرف عربية » Primeurs Arabes ونشره فى ليدن سنة ١٨٨٩م / ١٣٠٣هـ . والثانية بعناية الشيخ عبد القادر المغربى فى دمشق سنة ١٣٤٤ هـ/ ١٩٢٥ م. وقد حقق الأخير اسم الكتاب وأثبت أنه هو : « التنبيه على غلط الجاهل والنبيه » لا « غلطات العوام » كما كتب فى بعض نسخه [1] .

---

(١) انظر مقال عيسى اسكندر المعلوف فى مجلة مجمع اللغة الملكى ٣/٣٥٥ .

ومؤلف هذا الكتاب هو شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا ، خدم وهو صغير في جيش السلطان بايزيد ، وتعلم في دار الحديث بتركيا ، وترقى في المناصب حتى عين شيخًا للإسلام ، إلى أن وافته المنية في عام ٩٤٠هـ [١] .

وعلى الرغم من أن مؤلف هذا الكتاب متأخر في الزمن فإنه لم ينقل ممن تقدمه ممن ألف في لحن العامة ، بل لاحظ بنفسه أخطاء معاصريه ، وصححها في هذا الكتاب . وفيما يلي ملاحظتنا على منهج الكتاب ، وتحليل بعض الأمثلة الواردة فيه :

١ - وضع ابن كمال باشا لكتابه مقدمة ترينا كيف أنه لاحظ بعض الأخطاء بنفسه من أصحابه ، فحاول أن يقوّمها بكتابه هذا ؛ يقول (٩/٢) [٢] : « وقد شاع بين الأصحاب من السقطات ، إما لعدم الالتفات ، أو لميل النفوس إلى العادات ، أو لقلة الإلف باللغات ، ما هو أجدر بالوأد من البنات، وأولى بالستر من السيئات . ولولا حدبي على الإخوان ، وميلي إلى الخلان ، لضربت عن ذكره صفحًا ، وطويت عن شرحه كشحًا ، آنفا من التعرض للألفاظ السخيفة ، وحذرًا عن التحكك بالعقول الضعيفة .. فقلت : أي خطب أدهى وأفظع ، وأمرّ وأوجع ، من شيوع الأغاليط ، ووقوع التخاليط ، في اللسان العربي المبين ، مرقاة مراتب علوم الدين ، بين المدعين في العلوم شمولاً ، وأن فيها لهم يدًا طولى ... ثم إني لما رأيتهم لا يحومون حول الرشاد ، ولا يذرون ما هم عليه من العناد .. شمرت عن

(١) انظر ترجمته في كتاب بروكلمان GAL II 449; S II 668 .

(٢) اعتمادنا في دراسة هذا الكتاب على نشرة لاندبرج في كتاب : طرف عربية ٢٤/١ .

ساق الاجتهاد ، وكحلت الناظرين بكحل السهاد ، فتتبعت ما شاع بينهم وذاع ، وقلبته كما يقلب السماسرة المتاع ، فجمعت الأغلاط المتداولة إلا ما لم يصل إلى السمع ، أو غاب عن الخاطر وقت الجمع ... فحصل لى ما أربى على مائة لفظ من السقط ، وبعضها للخاصة وبعضها للعامة فقط ، وذكرت مراعياً ترتيباً للحروف الأصلية فى الأول والثانى ، دون الآخر الذى هو أساس المعانى ، إذ لو اعتبرت لزادت عدة الفصول والأبواب على حجم هذا الكتاب . وسميته : التنبيه على غلط الجاهل والنبيه .. » .

٢ ـ وبعد هذه المقدمة يقسم ابن كمال باشا الأخطاء اللغوية إلى ثلاثة أقسام : « فقسم جوزه بعض أهل اللسان مطلقًا أو فى حال من الأحوال ، وقسم لم يجوزه أحد منهم ، ولكن شاع بين أهل التصنيف استعماله ، وقسم لم يجوزه أحد ولا استعمله إلا من لا خبرة له بالكلام » (١٠/٤) .

ويعد ابن كمال باشا من القسم الأول : الضِّفْدَع بفتح الدال ، والجَنازة بفتح الجيم ، والحلَقة بفتح اللام ، والتُّخْمة بسكون الخاء . كما يعد فى القسم الثانى : الإيذاء ، والتكفير من الكفر . ويقول (١٥/٥) : « لكن شاع بين المصنفين استعمال هذين اللفظين بلا نكير . إذا تقرر هذا فنقول : لا نخطِّئ الأصحاب فى القسمين الأولين ، بل نعذرهم ، وإنما نخطئهم فى القسم الثالث ؛ إذ لا أصل له ولا مستند ، بل يتفوهون به إما اختراعًا محضاً أو تحريفاً » .

ويلى بعد هذا كله القسمُ الثالث ، وهو الذى لم يجوزه أحد ولا استعمله إلا من لا خبرة له بالكلام ، فيرتبه ترتيبًا أبجديًا على حسب الأصل الأول والثانى ، كما نبه على ذلك فيما ذكرناه من مقدمته سابقاً .

٣ ـ وينبه ابن كمال باشا فى بعض الأحيان على وقائع للحن حدثت أمامه ؛ مثل قوله (٩/٧) : « التَّرْجَمَة بفتح الجيم مصدر على وزن الفَعْلَلة من تَرْجَمَ ؛ يقال : ترجمه وترجم عنه : أى فسَّره . وما شاع بين الناس من ضم الجيم خطأ . وقد سمعت هذه اللغة من بعض الأماثل فشددت النكير عليه ، فتفكر طويلاً ثم أدى رأيه إلى أنها بوزن التَّفْعِلَه كالتَّبْصِرَة ، فاستحييت ، ووددت أنى لم أسأله عنها » .

٤ ـ وأحياناً يصنع ابن كمال شعراً لضبط الصواب والتنبيه على الخطأ ، مثل قوله (٦/٢) : « لفظ الإباء : يزيدون فيه ياء فيقولون : الإيباء ، وكأنهم يظنونه من الإفعال . وقد نظمت فى هذا ما يدلهم على الصواب ، ويعين بابه من بين الأبواب ، فقلت :

أخو الجهل الموفر لا يبالى أينطق بالخطا أم بالصواب

وأما من له عقل سليم أَبَى يأبَى إباءً فهو آبِى

ومثل قوله (٧/٣) : « لفظ الأوان ، وهو كزمان لفظاً ومعنى . وبعض الناس يمد همزته ، فقلت فى هذا :

أتنكر لحن أبناء الزمان ووهم الناس فى لفظ الأوان

ولو حاولت للأوهام عدا إذن ضاقت عن البعض الأوانى »

٥ ـ وهو لا يفتأ يسب العامة وينحى عليهم باللائمة ؛ فيقول (٧/٢١) : «ولا ينقضى عجبى من هؤلاء القوم ، يشددون المخفف ، ويخففون المشدد ، كأنهم جبلوا معكوسين » . ويقول (٢١/١٢) : « ... لعدم زوال الكزازة عنهم بتحصيل طرف من العلم ، بل ربما يسمعون الحق فلا يتنبهون له ؛ لأن ترك المألوف صعب » .

٦ ـ ونلاحظ من الأمثلة التى أوردها ابن كمال باشا فى كتابه أن الحركة القصيرة فى مقطع مفتوح قبل مقطع مغلق كانت غير مستحبة فى عصره عند العوام . ولذلك نجد أن هذا المقطع المفتوح يغلق بتشديد الحرف التالى له ؛ مثل : « البُصَّاق » فى « البُصاق » ١٥/٧ و « أَدْوِيَّة » فى « أَدْوِيَة » ١٩/١٣ و « مَرْثِيَّة » فى « مَرْثِيَة » ٢٠/١٤ و « الرَّفاهِيَّة » فى الرَّفاهية » ٤/١٥ و « قُضَّاة » فى « قُضاة » ١٩/٢١ و « الكَراهِيَّة » فى الكَراهِيَة » ٧/٢٢ . وقد حدث مثل هذه الظاهرة فى السريانية (انظر كتابى : التطور اللغوى ٩٨) .

٧ ـ كما نلاحظ أن النبر كان يقع على المقطع الأول ؛ ولذلك كانت تطول حركته ؛ مثل : « الإيباء » فى « الإباء » ٢٠/٥ و « الآوان » فى «الأَوَان» ٢/٧ .

٨ ـ ومن أمثلة سقوط الهمز : « مغيلان » فى « أم غيلان » ١٤/٦ و «بن» فى « ابن » ٦/٨ غير أن العجيب أنهم كانوا يقولون « ابن يامين » فى «بنيامين» ١٣/٨ وهو مظهر من مظاهر المبالغة فى التفصح .

٩ ـ هذا ويشيع استعمال صيغة : « فَعِيل » بدلاً من صيغة « فَعِل » فى الأوصاف مثل : « خجيل » فى « خَجِل » ٤/١٣ « خشين » فى «خَشِن» ٧/١٣ « سَلِيس » فى « سَلِس » ٣/١٦ .

١٠ ـ ومن أمثلة القلب المكانى : « دأَب » فى « أَدَبّ » ١٣/٣٣ « دناية » فى « ديانة » ١٧/١٣ « توفيض » فى « تفويض » ٥/٢١ .

١١ ـ ومن أمثلة الانسجام بين أصوات العلة « السُّحور » فى « السَّحور » ٩/١٦ « المَعْدَن » فى « المَعْدِن » ١٥/١٨ « عَيَان » فى « عِيَان » ٢٠/١٩ « مَنْبَر » فى « مِنْبَر » ١٩/٢٢ .

١٢ ـ والمثـال التـالى مـن أمثلة انكمـاش الصـوت المركب : « العِيش » فى العَيْش » ٣/٢٠ .

١٣ ـ وهناك مثال ذكره « خسرو زاده » فيمـا بعد أيضًا ، لانقلاب القاف غينا؛ وهو : الغَزّاز » فى « القـزّاز » ١٤/٢١ وهذه الظاهرة يبـدو أنهـا كانت شائعةعند العوام فى الأناضول ، كما هى شائعة فى السودان اليوم، وعندنا منها فى لهجتنا المصرية مثال واحد هو : « غادر » فى « قادر » ومشتقاتها نحو : « ما اغدرش » بمعنى « لا أستطيع » .

١٤ ـ وهناك ظاهرة لها مثيل فى لهجتنا العامية فى بعض الكلمات ، تلك هى ظاهرة إدخال تاء التأنيث على بعض المؤنثات السمـاعيـة ؛ مثل قـوله (٩/١٠) : « الثَّيِّب : يزيدون فى هذا اللفظ تاء ، ويقولون : ثيِّبة . وهو خطأ ؛ لأنها وردت مجردة عن التاء .

ومثل هذه الظاهرة توجد عندنا ، إذ يدخل المصـريون تاء التـأنيث على بعض المؤنثات السماعية ، فيقولون فى : خمر ، وسكين ، وعقرب ، وكبد ؛ مثلاً : خمرة ، وسكينة ، وعقربة ، وكبدة [١].

* * *

---

(١) انظر للمؤلف : التذكير والتأنيث فى اللغة ١٦/٦ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٤٣ـ عقد الخلاص في نقد كلام الخواص
لرضي الدين بن الحنبلي (٩٧١ هـ)

وهذا كتاب آخر له علاقة « بدرة الغواص في أوهام الخواص » للحريرى. ومؤلفه هو رضى الدين محمد بن إبراهيم بن يوسف بن عبد الرحمن الحنبلى، المتوفى سنة ٩٧١هـ[١].

وقد خطأ رضىُّ الدين بن الحنبلى صاحبَ درة الغواص فى بعض ما جاء به، وذلك فى مؤلف مفقود سماه : « الدر الملتقط فى تبيين الغلط » ، ثم أراد أن يفصل القول فى ذلك ، ويضم إليه تدعيم ما وافق فيه الحريرى فى كتابه الدرة ، فصنف لذلك كتاب : « عقد الخلاص فى نقد كلام الخواص » ، الذى نتحدث عنه هنا .

وهذا الكتاب لا يزال مخطوطا ، ومنه نسخة بمكتبة شهيد على باستانبول رقم ٨/٢٧٤٦ كتبها فى حياة المؤلف : « أحمد بن الملا محمد الشافعى » سنة ٩٦٣هـ عن نسخة بخط المؤلف ، كتبها سنة ٩٥٨هـ . ومن مخطوطة شهيد على هذه ميكروفيلم بمعهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية برقم ١٧٥ لغة . وتقع هذه المخطوطة فى ٥٣ورقة ، مقاس ٢١/١٥سم وبالصفحة الواحدة ٢٣ سطراً فى كل سطر ١٥ كلمة فى المتوسط .

وعنوان الكتاب كما فى المخطوطة : « عقد الخلاص فى نقد كلام الخواص » تأليف شيخنا الإمام العلامة المحقق المفنن ، تفتازانى زمانه ، وشريف أقرانه ، شيخ الإسلام مولانا رضى الدين محمد بن الحنبلى الحنفى ، عظم الله شأنه بمنه وكرمه » .

---

(١) انظر ترجمته فى كتاب بروكلمان : GAL II 368; S II 495 .

وفى مقدمة الكتاب ، بعد البسملة والتحميد : « قد كنت فى غابر الزمان، وسالف الأوان ، التقطت نبذًا يسيرة ، واستخرجت لمن كان له الأرب ، إلى شمس علم الأدب ، أكسيراه من كتاب درة الغواص فى أوهام الخواص ، للأديب الأصمعى ، والأريب الألمعى أبى محمد القاسم بن على الحريرى ... وسميته بالدر الملتقط فى تبيين الغلط . وقد عنّ لى الآن ، والقلب من دميم حميم الهموم ملآن ، أن أتعقب ما التقطت ، وأبسط من الكلام ما إن بسطته لك انبسطت ، جاعلا ما التقطته فى بابين ، هما بمثابة كتابين : الباب الأول فى رد بعض مما حصله صاحب الأصل فأصّله . الباب الثانى فى قبول شىء مما أجمله هناك أو فصّله ، ضامًا إلى كليهما ، لترتاح النفوس إليهما ، من مجمل الكتب اللغوية ما هو لمن فضّل أنفع مفصل ... مسميا ما ألفته بعقد الخلاص فى نقد كلام الخواص » .

والكتاب مرتب فى البابين على ترتيب درة الغواص . وأوله : « جاء سائر الناس ... » . وقد رجع فيه مؤلفه فى كثير من الأحيان إلى كتاب : تهذيب درة الغواص ، لمحمد بن المكرم الأنصارى ، وشرح ابن برى لدرة الغواص .

وفى آخر النسخة ما يلى : « فرغ من كتابة هذا المؤلف الميمون أضعف العباد أحمد بن الملا محمد الشافعى الكلبى لطف الله به وبالمسلمين ، نقلاً من خط شيخنا المؤلف أدام الله النفع به ، ومبيضته المؤرخة بأوائل صفر الخير من شهور ستة ثمان وخمسين وتسع مائة ، نهار الثلاثاء خامس عشرين شهر جمادى الآخرة ، من سنة ثلاث وستين وتسع مائة من الهجرة » .

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٤٤ - بحر العوام فيما أصاب فيه العوام
لرضي الدين بن الحنبلي (٩٧١ هـ)

لم يكتف رضى الدين بن الحنبلى في الرد على أوهام الحريرى فى درة الغواص بكتابه السابق : « الدر الملتقط فى تبيين الغلط » الذى ذكرنا من قبل أنه مفقود ، بل ألف هذا الكتاب : « بحر العوام فيما أصاب فيه العوام » ، ليرد على أوهام من ألف فى لحن العامة من قبله ، حين اعتبروا بعض الكلمات لحنًا ، وهى صواب أو لغة من اللغات ، ومن بينهم الحريرى وابن قتيبة ، فقد تردد اسم هذين المؤلفين فى لحن العامة كثيراً فى كتاب : « بحر العوام » . وقد اعتمد رضى الدين بن الحنبلى فى نقده للحريرى على كتاب ابن برى : « الرد على الحريرى فى درة الغواص » وكتاب ابن منظور : « تهذيب الخواص من درة الغواص » الذى سبق الحديث عنه هنا .

وكتاب : « بحر العوام فيما أصاب فيه العوام » لرضى الدين بن الحنبلى مطبوع ، نشره عز الدين التنوخى في مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق سنة ١٩٣٧م فى المجلد الخامس عشر (ص ٨٥ ـ ١٣٩ ؛ ص ١٦٥ ـ ٢١٥) عن نسخة اقتنتها دار الكتب الظاهرية بالشراء من الشيخ حمدى السفرجلانى ، مكتوبة فى العشرين من رجب سنة ١٠١١هـ .

وقد بدأ التنوخى نشرته تلك بمقدمة ترجم فيها للمؤلف ، فذكر حياته ودراسته وتصوفه وأدبه ، ثم عدّد مؤلفاته ، وختمها بوصف لمخطوطة بحر العوام، قال فى آخره (١٨/٩٣) : ولقائل أن يقول : إن المصنف ليقوى برسالته هذه الضعيف ، ولا يداوى المريض ، أو يقوّم المعوجّ من لغة العامة . وكان هذا يرِدُ لو أن المؤلف لم ينص على درجات اللهجات ، فيبين القوى والأقوى ، والضعيف

واللغيّة التى تروى ، وبذلك يتمكن دارس الكتاب من معرفة مراتب الخطأ فى لغة الشام والصواب . ويستشهد مؤلف هذه الرسالة على صحة ما يبينه بأقوال أئمة اللغة والنحو ؛ كيونس بن حبيب ، وسيبويه ، وابن هشام ، والشيخ الرضى ، وابن منظور صاحب اللسان ، وابن برى وغيرهم . ومن فوائد هذه الرسالة إطلاعنا على لهجة بلاد الشام الشمالية فى القرن العاشر ، وكثير من هذه اللهجة لا يزال دائراً على الألسنة إلى يوم الناس هذا ، فى حلب ودمشق وقراهما ، وبعضها حى فى فلسطين بلاد الشام الجنوبية » .

ويقول المؤلف بعد البسملة والتحميد ، مبينا سبب تأليفه الكتاب (١٢/٩٥) : « قد عَنَّ لى ... أن أضع تأليفا هو نفسه درة غواص ، وبالنظر إلى سعفه خوّاص ، مشتملا على ما يعتقد الجاهل أو الناسى ، أنه من أغلاط عوامّ الناس . وليس فى شىء من الغلط ، ولا هو فى نفس الأمر من ذلك النمط ، موسوماًبحر العوام فيما أصاب فيه العوام . والذى حملنى على تأليفه ، وتنضيده وترصيفه ، فرط الحمية والغضب ، وتوفر العصبية لهذا الجيل من العرب ، وإن علك عوامهم الكلام علك اللجام ، أو فرت عنهم العربية فرار السهام » .

وهو لا يصحح كلام العامة تحكمًا ، بلَ يعتمد فى هذا على أقوال العلماء؛ مثل قوله (١/١٠٤) : « ومن ذلك سعيد وبعيد بكسر أولهما ، ففى شرح الشافية للشيخ الرضى : أن كسر فاء فَعِيل جائز فى كل ما كانت عينه حرف حلق » . ومثل قوله (٨/١٢٩) : « ومن ذلك قولهم خَبَطُّ بتشديد الطاء فى خَبَطْتُ ، وفحصط بالطاء فى فحصت ؛ ففى التسهيل : وقد تبدل تاء الضمير طاء بعد الطاء والصاد » .

والمؤلف خبير باللهجات العربية يرجع إليها كثيراً من كلام العامة ، فهو

يصحح : « عطشانة » (٣/٩٨) ؛ لأنها لغة بنى أسد . ويصحح كسر حرف المضارعة فى : « يشرب ويطرب » (١٠/٩٩) ؛ لأن ذلك لغة غير الحجازيين . ويصحح قول الناس : « مشاء الله » (٨/١١٧) ؛ لأن ذلك لخلخانية أعراب الشحر وعمان الذين يحذفون الألف من ما . كما يصحح الوقف على المنصوب المنون بالسكون ، مثل : « أكلت كبابْ وشربت شرابْ » (١١/١٢٥) ؛ لأن ذلك لغة ربيعة التى لا تقف عليه بالألف ، كما هو لغة غيرهم ، ولكن بالسكون كالمرفوع والمجرور بلا فرق .

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٤٥ - سهم الألحاظ فى وهم الألفاظ
لرضى الدين بن الحنبلى (٩٧١ هـ)

يذيل ابن الجنبلى بهذا الكتاب على : « درة الغواص » للحريرى ، وهو كتاب صغير لا يزال مخطوطاً ، ومنه نسخة بمكتبة شهيد على باستنبول ، فى مجموع برقم ٢٧٤٦ وهو عبارة عن عشر ورقات يبدأ من ورقة ١٢٦ وينتهى بورقة ١٣٥ ومنه ميكروفيلم بمعهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية برقم ١٥١ لغة .

وفى صفحة العنوان بهذه النسخة : « سهم الألحاظ فى وهم الألفاظ . تأليف شيخنا العلامة شيخ الإسلام رضى الدين بن محمد بن الحنبلى الحنفى، نفع الله تعالى بعلومه » .

ويبدأ الكتاب بالمقدمة التالية : « نحمدك يا من نور مقامات البلغاء بمصابيح المعانى ، وزين ألسنة الفصحاء بجواهر اللغى ويواقيت المبانى ... أما بعد فيقول الفقير الواهى والحقير اللاهى ، من المقصور على القصور الجلى ، محمد بن إبراهيم بن الحنبلى ، الحلبى مولداً ، الربعى محتداً ، القادرى مشرباً ، الحنفى مذهبًا .. لما احتاج أهل الأدب ، وطمح نظر مَن تأدب ، إلى كتاب : درة الغواص فى أوهام الخواص ، للأديب الأصمعى ، والأريب الألمعى ، أبى محمد القاسم بن على الحريرى الربعى ، كسى فى دار النعيم حريرا ، ولا برح طرفه فى مقام النعيم بها قريراً ... أحببت أن أذيله تذييلا ، وأضم إلى استعارته المكنية منى تخييلا ، فشمرت الذيل ، ووضعت بإذن الله تعالى هذا الذيل ، تذكرة لإخوانى ، وتبصرة لجلة خلانى ، وسميته : سهم الألحاظ فى وهم الألفاظ ... » .

ويعالج الكتاب أكثر من مائة وخمسين كلمة يعتمد المؤلف فى معظمها على : « أدب الكاتب » لابن قتيبة ، و « الصحاح » للجوهرى ، و « الفاخر » للمفضل بن سلمة ، و « القاموس المحيط » للفيروزابادى ؛ كقوله : « ومن ذلك قولهم : فى سبيل الله عليك . قال فى أدب الكاتب : وهو خطأ ، إنما هو فى سبيل الله أنت » . وكقوله : « ومن ذلك قولهم : الكتان لما يتخذ من الخيوط ، بكسر الكاف ، وإنما هو بفتحها على ما فى الصحاح وأدب الكاتب » . وكقوله : « ومن ذلك قولهم : جاءوا على بِكرة أبيهم ، بكسر الموحدة ، والمنقول فى الفاخر فتحها » . وكقوله : « ومن ذلك : انعدَم . قال فى القاموس : وقول المتكلمين : انعدم لحن » .

ونعرف من العبارة الأخيرة أن المبنى للمجهول من الثلاثى كان قد فقد من الكلام فى ذلك الوقت وحل محله صيغة انفعل ، بل إننا نعرف من موضع آخر فى الكتاب أن ذلك قد حدث منذ زمن قديم ، وأن الصغانى المتوفى سنة ٦٥٠هـ قد سجله فى كتاب له ؛ يقول ابن الحنبلى : « ومن ذلك قولهم : انحفظ وانقرا وانكتب ؛ ففى ديباجة كتاب الانفعال للإمام الصغانى أن انحفظ وانقرا وانكتب مستحدث استحدثه المولدون » .

وتنتهى النسخة بالعبارة التالى : « وفى هذا المقام ، قد اتفق الإتمام ، بعون الملك العلام ، والحمد لله وحده ، وصلى الله تعالى على سيدنا ونبينا محمد وآله وصحبه . وافق الفراغ من تعليق هذا التأليف المبارك ، منقولا من خط المؤلف شيخنا العلامة المحقق ، نهار الثلاثاء رابع شهر ذى الحجة الحرام ، سنة سبع وستين وتسع مائة ، على يد أضعف العباد أحمد بن محمد الشهير بابن الملا الشافعى ، عفا الله عنه وعن والديه والمسلمين أجمعين » .

و « أحمد بن الملا » هذا هو نفس ناسخ مخطوطة : « عقد الخلاص فى نقد كلام الخواص » السابقة ، وهو أحد تلامذة رضى الدين بن الحنبلى ، الذين كانوا يسارعون فى نسخ مؤلفاته وروايتها .

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٤٦ - خير الكلام فى التقصّى عن أغلاط العوام
لابن بالى (٩٩٢ هـ)

مؤلف هذا الكتاب هو على بن بالى القسطنطينى الأديب الحنفى[١] نشأ بالآستانة ، وتولى قضاء مرعش . وكانت ولادته سنة ٩٣٤ هـ كما كانت وفاته سنة ٩٩٢هـ.

وقد ترك لنا حوالى عشرة مؤلفات ، منها : ذيل على الشقائق النعمانية ، لطاش كبرى زاده ، وهذا الكتاب الذى نقدمه هنا : « خير الكلام فى التقصّى عن أغلاط العوام » .

وكان هذا الكتاب مخطوطا فى تسع ورقات ، فى أول مجموع تحتفظ به المكتبة الظاهرية بدمشق رقم ٦٣٨٦ ثم نشره محققا الأستاذ الفاضل الدكتور حاتم الضامن سنة ١٩٨٧م . والمخطوطة بخط المؤلف على بن بالى ، فرغ من كتابتها فى ربيع الأول سنة ٩٧٨هـ ، أى قبل وفاته بأربع عشرة سنة .

وقد عالج المؤلف فى هذا الكتاب حوالى ٢٢٣ لفظة تخطىء العامة فى ضبطها ، أو فى معناها ، وذكر صوابها فى ذلك بالاعتماد على كتب لحن العامة والمعجمات العربية . ورتبها على حروف الهجاء ، فجعل لكل حرف بابا، ووضع الكلمات على أساس الحرف الأول من الكلمة ، بصورتها الحالية ، بصرف النظر عن أصلها الاشتقاقى ، مثل كلمة : « المأتم » التى نجدها فى الكتاب فى حرف الميم لا الهمزة . كما أن المؤلف لم يرتب الكلمات داخل الأبواب ، بل وضع فى كل باب جميع الكلمات المبدوءة بالحرف المعقود له الباب ، من غير ترتيب داخلى .

---

(١) انظر : كشف الظنون ١٠٥٧ .

وقد نسب المؤلف أكثر الأقوال إلى أصحابها ، ولم يستشهد بالشعر إلا فى مواضع قليلة جدا . ويذكر المؤلف فى مقدمته أنه جمع كتابه من المؤلفات فى لحن العامة ؛ فيقول : « وبعد فهذه أوراق سودتها ، وكلمات أوردتها ، من كتب اللغات ، ورسائل الأئمة الثقات ، التى صنفت فى الرد على من ارتكب فى كلامه الغلط ، وركب فى صحاصح الأوهام مطية الشطط ، وفتح بالخرافات فاه ، واعتز بترهاته وتاه ، إظهاراً للحق والصواب ، وإفصاحا عما نطق به أولو الألباب ، وسمّيتها خير الكلام فى التقصّى عن أغلاط العوام » .

ويظهر فى كتابه أن ما ينطق به عوام عصره ، يرجع فى أصله إلى اللغات السامية القديمة ؛ مثل كلمة : « ابن » التى توجد بغير الألف فى العبرية والآرامية ؛ يقول ابن بالى : « أقول : وقد شاع فى ديارنا لحن قبيح ، لا يسلم عند العامة وأكثر الخاصة ، وهو أنهم يسكنون ما قبل لفظ (الابن) من العَلَم، ويكسرون باءه ، ويسكنون آخره » (١٤) .

ومن المماثلة الصوتية فى الكتاب قول العامة : « خَيْزَران » ، بفتح الزاى . والصواب ضمها ، وهذا من نوع التأثير التقدمى الكلى فى حال الانفصال (٢٥) .

ومن المماثلة كذلك قول العامة : « مَنْبَر » بفتح الميم . والصواب كسرها . وهذا من نوع التأثير الرجعى التام فى حال الانفصال (٤٧) .

وللقياس عند العوام أمثلة متعددة عند ابن بالى ، فهم يشددون الياء المخففة فى آخر الكلمة ، قياسا لها على ياء النسب ؛ يقول ابن بالى : « ما كان من بلاد الروم ، وفى آخره ياء مكسورة بهاء ، فهى مخففة ، كأنطاكية ، وملطيَة ، وقونيَة ، وقيسارِيَة ، والعامة تشدد الياء » (١٦) . ومثله أيضا قوله : « ومن أغلاطهم : المرثيَّة ، بتشديد الياء . والصواب تخفيفها . نص عليها فى

القاموس » (٤٥) . ومثله كذلك : « تشديدهم ياء (الرفاهيّة) فإنها مخففة . ومثلها : الصلاحية والكراهية » (٢٧) .

ويبدو التشدد فى القياس ، حين تحكم القاعدة فى الواقع اللغوى ، ويحكم بشذوذ هذا الواقع لذلك ، كما فى قوله : « يقولون : انضاف الشيء إليه ، وانفسد الأمر عليه . ووجه القول : أضيف إليه ، وفَسَدَ الأمر عليه ؛ **لأن انفعل مطاوع الثلاثية المتعدّية** ، كجذبته فانجذب . وضاف وفسد إذا عُدِّيا بهمزة النقل ، فقيل : أضاف وأفسد ، صارا رباعيين ؛ فلهذا امتنع بناء انفعل منهما . فإن قيل : **قد نُقل عن العرب** ألفاظ من أفعال المطاوعة ، بنوها من أفعل ، فقالوا : **انزعج ، وانطلق ، وانقحم ، وانجحر** ، وأصولها : أزعج ، وأطلق ، وأقحم، وأحجر . فالجواب عنه أن هذه شذت عن القياس المطرد ، والأصل المنعقد ، كما شذ قولهم : انسرب الشيء من سرب ، وهو لازم . والشواذ تقتصر على السماع ، ولا يقاس عليها بالإجماع ! » (١٧) .

ومثله أيضا قوله : « هذا المعنى منفهم من هذا اللفظ . وقد قال صاحب القاموس : وانفهم لحن » (٤٨)

ومن مظاهر قانون السهولة والتيسير فى أداة التأنيث ، وتطورها إلى جعل كل المؤنثات بالتاء ، وإلغاء الألف المقصورة والممدودة من الكلام ، قول ابن بالى : «العامة تقول : هذه النعمة الأولة . والصواب : الأولى . ولم يسمع فى لغات العرب إدخال الهاء على (أفعل) لا على الذى هو صفة ، مثل أبيض وأحمر، ولا على الذى هو للتفضيل ؛ نحو : أفضل ، وأول » (١٧) .

ومن المعروف فى أخبار اللهجات القديمة أن الحجازيين كانوا يسقطون الهمزة فى غير أول الكلمة . أما العوام فى عصر ابن بالى ، فإنهم كانوا يسقطون الهمزة من أول الكلمة كذلك ؛ يقول : « ومنها قولهم : (مُغّيلان)

للشجرة التى تنبت فى بوادى الحجاز . والصواب : أمّ غَيْلاَن . وفى القاموس : وأم غيلان : شجر السَّمُر . ومنها قولهم : رمان (مَلّيسى) . والصواب : إمليسى . وفى القاموس : الإمليسىّ ، وبهاء : الفلاة ليس بها نبات . والرمان الإمليسى كأنه منسوب إليه » (١٨ ـ ١٩) .

ومن انتقال النبر ، وتطويل حركة المقطع المنبور ، قول ابن بالى : « ومن أغلاهم الفاضحة : الخَجِيل ، والخَشِين ؛ فإن الصواب ترك الياء » (٢٦) .

ومن التبادل الصوتى قولهم : « العامة تقول : هذه لغة عمرانية . والصواب : عبرانية » (٣٤) .

ومن امتداد اللهجات القديمة فيما بعدها ، قول ابن بالى : « ومن أغلاطهم الفاضحة قولهم : (علانيا) بألف بعد ياء . والصحيح : علانية ، بهاء بعد ياء » (٣٤) . ومنه كذلك قوله : « ويقولون للآلة المصنوعة من الحديد لتحريك النار : ماشة . والصواب : محَشّة . فى القاموس : المحَشّ : حديدة تُحش بها النار ، أى تحرك ، كالمحَشّة » (٤٧) . ومثله أيضا قوله : « ومن أوهامهم الفاضحة قولهم : عِرْقَ النِّسا ، للمرض المعروف ، ويكسرون النون ويمدون الألف . والصواب : فتحها وقصر الألف » (٥٠) ، وهذا يعنى أن صواب الكلمة : عِرْق النَّسا .

ومن هذا الامتداد كذلك قوله : « يقولون : مبيوع ومعيوب . والصواب : مبيع ومعيب » (٤٢) . وتصحيح اسم المفعول من الأجوف المعتل لغة لبنى تميم (شرح شواهد الشافية ٤/ ٣٨٨) .

ومن اختراع العامة للكلمات قوله : ومن أشنع أقوالهم : الفَلاكة ، بمعنى : ضيق الحال ، والنَّزَاكة ، بمعنى : الظرافة ؛ فإنه لا أصل لهما فى كلام العرب » (٣٢) .

ومن البلى اللفظى ، وهو قصّ بعض أطرافها ، قوله : ويقولون : فِرْز الشطرنج . وصوابه : فرزان » (٣٦) .

ومن الفروق الدلالية بين الألفاظ ، تلك الفروق التى تجاوز عنها العامة قول ابن بالى : « يقولون للقائم : اجلس ، والاختيار أن يقال له : اقعد . وللمضطجع وأمثاله : اجلس ، فإن القعود هو الانتقال من علو إلى أسفل ، والجلوس بالعكس » (١٥) .

ومن تخصيص الدلالة قوله : « يظنون أن لفظ (الثيب) يختص بالمرأة التى يطلقها زوجها . وهو يقع على الذكر أيضا » (٢٣) .

ومن تعميم الدلالة قوله : « تذهب العامة إلى أن (اليتيم) : الصبى الذى مات أبوه وأمه ، وليس كذلك . إنما اليتيم من الناس الذى مات أبوه خاصة ، فإذا ماتت أمه يقال له : عَجِىّ » (٥٢) .

ومن انتقال الدلالة قوله : « العامة تقول : الجبين ، لما يسجد عليه الإنسان . والصواب : أنه الجبهة . والجبينان ما يكتنفانها » (٢٣) .

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٤٧ ـ نفائس عرائس الكلام
لخسرو زاده (٩٩٨ هـ)

مؤلفه هو مصطفى بن محمد البروسوى ، الشهير بخسرو زاده ، أحد علماء الأتراك ، له في العربية تصانيف ، وتوفى سنة ٩٩٨ هـ [١] .

وكتاب : « نفائس عرائس الكلام » مفقود ، غير أن مجهولاً انتخب منه بعضه وسماه : « تنبيه الأنام فى توجيه الكلام » . ومنه نسخة خطية فى مكتبة برلين رقم ٧٠٩٩ وقد نسبها أهلورت Ahlwardt فى فهارس مخطوطات برلين خطأ إلى خسرو زاده ، وتابعه على ذلك بروكلمان وريزيتانو .

وقد نسب إلى خسرو زاده خطأ كذلك نسخة من كتاب : «تقويم اللسان» لابن الجوزى بمكتبة رئيس الكتاب باستانبول رقم ١/٣٨٠ ومنها ميكروفيلم بمعهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية . وعنوان هذه النسخة : « غلطات العوام » ورقمها بفهرس المخطوطات ١٩١ لغة . ويصفها الفهرس بقوله : «غلطات العوام ، تأليف مصطفى بن محمد خسرو زاده ، اختصره مما كتبه الفراء والأصمعى وأبو عبيدة وأبو حاتم وابن السكيت وابن قتيبة وثعلب وأبو هلال العسكرى ... إلخ . نسخة كتبت سنة ٩٧١ هـ بخط تعليق » .

وقد فحصت هذا الفيلم بمعهد المخطوطات و تبين لى أنه نسخة أخرى من كتاب : « تقويم اللسان » لابن الجوزى ، كما سبق أن ذكرنا ذلك .

ونعود إلى : « تنبيه الأنام فى توجيه الكلام » ، المختصر من : « نفائس عرائس الكلام » فنلاحظ عليه ما يلى :

---

(١) انظر كتاب بروكلمان : GAL II 423 .

١ - على صفحة العنوان : « تنبيه الأنام فى توجيه الكلام تأليف مصطفى خسرو زاده » . ويبدأ النص بعد ذلك دون مقدمة ، غير أنه فى نهاية المخطوطة توجد الخاتمة التالية : « هذه مجموعة من تصحيح ألفاظ الغلطات ، انتخبتها من نسخة مصنفها المرحوم والمغفور له المولى مصطفى بن محمد البروسه وى ، الشهير بخسرو زاده من تأليفه الذى سماه : بنفائس عرائس الكلام ، وهو مدرس حين تأليفه بمدرسة أورخان بالمدينة المزبورة فى تاريخ سنة اثنتين وتسعين وتسعمائة » .

ومن هذه الخاتمة نعرف أن خسرو زاده ألف كتابه : « نفائس عرائس الكلام » فى عام ٩٩٢ هـ أى قبل وفاته بست سنوات .

٢ - وكتاب « تنبيه الأنام » مرتب على الحروف الأبجدية بحسب الحرف الأول للكلمة ، وليس بحسب الأصل الأول فيها ؛ فقد وضعت فى (باب الألف) منه مثلاً الكلمات الآتية : إحجاف - أعراب - أيتام ... إلخ.

٣ - كثيراً ما يذكر الصواب ثم يعقب بذكر غلط العامة ؛ مثل قوله : شَبَهٌ : بالشين والباء المفتوحتين ؛ تقول : بينهما شَبَهٌ . والعامة تقول : بشاهة ، وهو غلط فاسد » .

٤ - نقل المؤلف فيه كثيراً من الآراء عن : درة الغواص للحريرى ، والصحاح للجوهرى ، والقاموس المحيط للفيروز ابادى ، وديوان الأدب للفارابى ، وأدب الكاتب لابن قتيبة ، والكافية لابن الحاجب ، وفقه اللغة لابن فارس، والمزهر للسيوطى ، وحياة الحيوان للدميرى ، والمفصل للزمخشرى، وليس لابن خالويه ، وغيرها من الكتب .

٥ - صحح المؤلف كثيراً من عبارات الكتب عند معاصريه وغيرهم ؛ كقوله

مثلاً : « دَعَاوَى ، بفتح الواو لا غير ، وفتاوى . كذا حققه جدى الفاضل الشهير بمنلا خسرو فى الدرر والغرر ؛ فقول الناس : دَعَاوِى بالكسر غلط . وما وقع فى بعض الكتب الشافعية من التصحيح بالكسر ليس بصحيح » .

٦ ـ هذا ، والكتاب مليء بالأمثلة التى يمكن تعليلها بقوانين التطور اللغوى ؛ فمن انسجام الحركات : « مَرْوَحة » فى « مِرْوَحة » و « مَفْرَش » فى « مِفْرَش » و « مَنْبَر » فى « مِنْبَر » .

ومن انكماش الصوت المركب : « إيتام » فى « أيتام » و « عِيش » فى « عَيْش » و « يُونانى » فى « يَوْنانى » . أما « غَيْبَة » فى « غِيبة » بمعنى الاغتياب، فهو تحذلق .

ومن القلب المكانى : « إحجاف » فى « إجحاف » و « مأيوس » فى «ميئوس» و « بشاهة » فى « شبه » .

ومن أمثلة التطور الغريبة انقلاب الخاء حاء فى نحو : « بحور » فى «بخور» و « حَفَقَان » فى « خفقان » و « زمحشر » فى « زمخشر » .

وهناك مثال لانقلاب القاف غيناً وهو : « غَزَّاز » فى « قَزَّاز » بمعنى بائع القزّ . وهذه الظاهرة شائعة فى السودان و عندنا منها فى لهجتنا المصرية مثال واحد هو : « غادر » فى « قادر » ومشتقاتها ، نحو : « ما اغدَرْش » بمعنى : « لا أقدر » .

ومن أمثلة تتابع التطور على مراحل عدة قوله : « مَنْلاَ كلمة عامية يطلقونها على الرجل العالم إذا عظموه . وأصله مَوْلى بمعنى السيد فحرَّف

أعجام أهل فارس الواو وشددوا اللام ، فقالوا : مَلاًّ فلان . وزاد في تحريفه عوام الروم فصاروا يقولون : منْلاَ فلان ، فيصير كأنه مركب من (مَنْ) الموصولة ولا النافية ، فبعد أن كان للتعظيم صار آيلاً إلى التحقير ، فرحم الله من أعاده إلى موضوعه الأول ، وتلفظ به : المَوْلَى » .

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٤٨ - دفع الإصر عن كلام أهل مصر
للشيخ يوسف المغربي (١٠١٩هـ)

الشيخ يوسف المغربي ، هو أبو المحاسن يوسف جمال الدين بن زكريا بن حرب ، المغربي المصري الأزهري[١] ، تنحدر أسرته من أصل مغربي ، وقد ولد هو بالقاهرة في النصف الثاني من القرن العاشر الهجري ، وتوفي بها في سنة ١٠١٩ هـ.

وكتابه : « دفع الإصر عن كلام أهل مصر » وثيقة لغوية مهمة ، سجل فيه صاحبه كثيرا من ظواهر العامية المصرية ، في القرن الحادي عشر الهجري . وقد وصل إلينا في نسخة مكتوبة بخط المؤلف ، انتهى منها في منتصف جمادى الأولى سنة ١٠١٥هـ ، أي قبل وفاته بأربع سنوات ، ثم انتقلت بعد ذلك بمدة إلى أبي عبد الله محمد شمس الدين بن أحمد بن أبي السرور البكري الصديقي ، المتوفى سنة ١٠٨٧ هـ ، والذي اختصرها في كتابه الذي سماه : « القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغات العرب »[٢] . ثم انتقلت المخطوطة بعد ذلك إلى يوسف الملوي ، الشهير بابن الوكيل ، الذي نسخ مختصر ابن أبي السرور السابق[٣] ، وانتقلت بعد ذلك إلى الشيخ محمد عياد الطنطاوي ، المعلم الأول للغة العربية في روسيا ، وبعد وفاته في عام ١٢٧٨هـ ، دخلت المخطوطة في حوزة الكلية الشرقية بجامعة بطرسبورج /

(١) انظر ترجمته في : ريحانة الألبا للخفاجي ٣٢/٢ ، وخلاصة الأثر للمحبي ٥٠١/٤ وهدية العارفين ٥٦٦/٢ ، وبروكلمان GAL II 285; SII 394 .

(٢) حققه السيد إبراهيم سالم ، وطبعته المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٦٢م .

(٣) انظر مقدمة القول المقتضب ص ٢ ـ ٧

لينتجراد ، ولا تزال هناك ، وتحمل رقم Ms. O. 778 .

وقد ظهر الكتاب مصورا عن هذه النسخة فى عام ١٩٦٨ م بموسكو ، فى سلسلة آثار الآداب الشرقية ، وذلك بعناية الدكتور عبد السلام أحمد عواد ، الذى قدم له ببحث عن المؤلف بالعربية والروسية وذيله بفهارس كثيرة متنوعة نافعة .

ومخطوطة الكتاب ليست كاملة ، بل تنقص إحدى عشرة كراسة ويبدأ النقص من أول الكراسة الثالثة ، أى فى باب فصل القاف (مادة : قطرب) ، حتى نهاية الكراسة الثالثة عشر ، أى باب الفاء فصل الراء (مادة : ردف) . وإذا كان عدد أوراق الكراسة عشر ورقات ، فالناقص ١١٠ ورقات تقريبا . وقد حدث هذا النقص ، بعد اختصار ابن أبى السرور للمخطوطة ، وبعد نسخ ابن الوكيل لهذا المختصر ؛ لأن نسختى المختصر كاملتان .

وهذه المخطوطة هى مسوّدة المؤلف ، ففيها ثغرات وإضافات وتنقيحات بخطه، مثلما وقع فى صفحة (١٣ ب / ١٠) عند قوله : « ويقولون : لبن رايب ، ولم أر فى اللغة ما يناسبه ، ولا فى رأب المهموز ، ولا فى راب بالألف اللينة » ، فقد ضرب المؤلف على عبارة : « ولم أر فى اللغة ... بالألف اللينة » ، وكتب على الهامش : « وهو صحيح قال المجدى : راب اللبن روبا خثر ، ولبن رايب . أو هو ما يمخض ويخرج زبدة . وروّبه وأرابه » . كما قال فى آخره (١٣٣أ / ٢١) : وكتبه مؤلفه يوسف المغربى ، عفى عنه والمسلمين آمين » .

وقد بدأ المؤلف بالعمل فيه فى منتصف شوال سنة ١٠١٤هـ ، وانتهى منه فى ليلة النصف من جمادى الأولى سنة ١٠١٥هـ ؛ فقد ورد فى آخره قوله (١٣٣/أ/٢) : « فإن هذا الكتاب حصل فى مدة يسيرة ، يسّر الله عسيره ،

فإن ما فيه من المنظوم نظم حال الكتابة مع جريان القلم ، وكأنه نقل من نسخة ثَم . وكانت البداية فيه في نصف شوال عام أربعة عشر وألف ، والختام ليلة النصف من جمادى الأولى عام خمسة عشر وألف ، مع الاشتغال بسواه من أمور المعاش والمعاد ، والقيام بأمور العيال والأولاد » .

وفى البداية سمى المغربى كتابه : « الفضل العام وقاموس العوام » ، فقال فى مقدمته (٢أ / ٧) : « فقصد الفقير يوسف المغربى ، أدخله الله فى شفاعة النبى العربى، أن يرتب هذا الكتاب على أبهج ترتيب ، ويهذب ما وقع من عوام أهل مصر بأن يرجعه للصواب ، وهذا هو التعريب، مغترفا من القاموس والعباب، مبينا لما حكم بخطئه أنه صواب . وسميته: الفضل العام وقاموس العوام» .

ثم تردد بعد هذا فى تسميته بتسميات أخر ، إلى أن استقر عل تسميته : « دفع الإصر عن كلام أهل مصر »[(١)] .

وقد عين المغربى فى النص السابق مراجعه ، فحصرها فى القاموس والعباب، وإن كان اعتماده على القاموس أكثر من اعتماده على العباب ، وقد تأثر به فى ترتيب مادة كتابه ، ونبه على ذلك فى قوله (٣ أ / ١٨) : « وهو على حروف الهجاء كالقاموس مع تسامح فى الأصل والزوائد » .

ومع ذلك لم يسلم من التصحيف والتحريف فى نص القاموس ؛ مثال ذلك قوله (٥٩ ب / ٨) : « فلان زَعْلُوك ، يعنون أنه فقير . وكثيرا ما يقع هذا من المغاربة ، يقولون على الفقراء الحجاج منهم : زعاليك . والذى فى القاموس: زِعلوك كعصفور : السمين من الإبل ، والقصير اللئيم ، وجمعه زعالك وزعاليك » .

---

(١) انظر فى ذلك مقدمة الناشر : ص ١١ ـ ١٢ .

والذى فى القاموس : « الزُّعْكُوك » بكافين ، فى باب الكاف فصل الزاى (٣/ ٣٠٥) . ولم يرد فه : « زعلوك » بتاتا . ويظهر أن النسخة التى كانت بيده من القاموس قد أهملت وضع شرطه الكاف الأولى ، على عادة كثير من المخطوطات القديمة ، فاشتبهت لذلك باللام ، مع أن وضع الكلمة فى باب الكاف ، كان من الممكن أن يجنبه الوقوع فى هذا التحريف .

وقد أشار المغربى إلى هذه الكلمة مرة أخرى فى صفحة (٦١ أ / ١) فقال : « الصُّعلوك كعصفور : الفقير ، وتصعلك : افتقر . وهذا الذى تقول (العامة) فيه زعلوك . وقد تبدل الزاى صادا ، فلا يكون لحنا . ولكن لم ينص عليه فى القاموس » . فهو هنا يصر مرة أخرى على ورود كلمة : « زعلوك » فى القاموس بغير هذا المعنى ، وإن كان قد فطن هنا إلى العلاقة بينهما وبين كلمة : « صعلوك » ، فقد رققت الصاد ، وجهرت لتأثرها بالعين المجهورة ، فصارت زايا ، غير أنه عكس الكلام فقال : « وقد تبدل الزاى صادا ، فلا يكون لحنا » .

ويحكى المغربى فى كتابه كثيرا عن نفسه ، ويروى لنا بعض ما أصابه فى مراحل حياته المختلفة ؛ فهو يقول مثلا (٥١ أ / ١١) : « قلت : قد مرضت بهذا المرض ، أى الفُواَق ، حتى التبس على بعض من عادنى بالفُواق عند النَّزْع ، فظن أنى أفوق بنفسى ، أى أجود بها ، وهى على الخروج ، فذهب من وقته لقاضى البلد ، يسأله فى وظيفة لى ، وقال : قد مات يوسف المغربى الآن ، وبذل فيها دنيا ، وكتبت الحجة ، فكان الشفاء فى ذلك اليوم ، ففى عقبه عادنى الأخ الأكرم سيدى محمد أبو الصواب ، ويسر الأمر ، ووصف لى المصطكى والعود الماوردى ، فاستعملته فبرأت ، ثم اتفق أننى سرت فى جنازة بنت من سعى علىّ ، ومشيت بالعسر ؛ لأنه لم تكتمل صحتى ، فقال لى

بعض الأصحاب : عجبت منك ! هو يشيع موتك ، ويأخذ وظيفتك ، وأنت تمشى فى جنازة بنته ... القصة ، فتعجبت وقلت : أنا لا أتشوش منه ؛ لأنى بعد الفقد لا أبالى بمن تكون فى يده ، بل كونها مع بعض الأصحاب أولى من الأجنبى ، ولم أعاتبه ، وقطعت حجته ، وذهبت رشوته » .

كما يروى قصة أخرى طريفة فى سبب تعلمه النحو ، وصيرورته من العلماء ، فيقول (٧٠ أ / ٢) : « قال الفقير مصنف الكتاب : إن من التحدث بالنعمة ما سأقوله ، وهو أننى كنت أصنع حمائل السيف فى حال الصغر ... وذلك بعد موت الوالد ، ودفن فى البقيع الشريف وجئت لمصر ، رأيت أخوالى يصنعونها ، وعلمونى ففتح الله علىّ فيها ... ومع شغلى أتلو القرآن العظيم ، وأقرأ فى سبع بجامع طولون ، من المغرب إلى العشاء ، فكنت فى أثناء القراءة أتأمل اختلاف الحركات فى الكلمات ، ولِمَ تكون هذه الكلمة مرفوعة ، والأخرى منصوبة ؟ إلى غير ذلك . فسألت عن ذلك إمام الجامع ، وهو مولانا الشيخ شعيب جزاه الله عنى ، فقال لى : إذا اشتغلت بالنحو نصف سنة ، علمت ذلك ، خصوصا إن حفظت شيئا من متن ألفية ابن مالك ، وأعطانى إياها فكتبت منها لوحا ، وصرت أقرأ فيه ليلا ، فمنعنى أحد أخوالى عن ذلك ، وقال : ما فى أقاربنا علماء ، تطلع عالم لمن ؟ وصار ينهرنى ، ويقيمنى من القراءة ليلا ؛ لئلا أنعس نهارا ، فلا أشتغل كثيرا ، فإنه غلب عليه حب الدنيا ، فلا زلت[1] أقرأ خفية بعد نومه ، حتى حفظت الألفية تماما . فقدر الله أنهم جمعوا من عملهم ما يساوى ألوفا من الدنانير .. فعزموا على السفر للسودان لأجل بيعها .... واتفق أن ساعدنى جمع من الناس على أنهم

---

(١) هذا من اللحن . انظر كتابنا : فى أصول اللغة .

يتركونني بمصر أشتغل بالعلم ، وكان خالي يوسف رحمه الله يحب لي ذلك، فقام على أخيه إبراهيم ، فاحتج بكوني صغير السن ، وكيف نتركه وحده ، إلى أن سمحوا لي بالجلوس في دكان لهم ملآنة بالقماش من سائر الأنواع ، وأن أبيع فيها ، وأصرف الفائدة عل زوجاتهم وعيالهم إلى أن يحضروا ، فوافقت على ذلك ظاهرا ، ثم بعد مدة يسيرة بعت السلعة ، وأخليت الدكان ، وأبنت الزوجات عنهم ؛ لأنهم وكلوني في ذلك إن طالت غيبتهم ، واشتريت كتبا ، وجئت الأزهر والحمد لله » .

ومع أن الكتاب مؤلف في الدفاع عن لغة أهل مصر ، فقد كثرت فيه الاستطرادات لأدنى مناسبة ، كقول المغربي مثلا (٩٥ أ / ١٤) : « ويقولون : فلان يبرجم : إذا أكثر كلامه . ويستعملونه في صوت الحمام ، ويقولون : الحمام يبرجم . والذي في اللغة : البرجمة غلظ الكلام . والبراجم : مفاصل الأصابع . والبراجم : قَوْم ، في المثل : إن الشقي وافد البراجم ؛ لأن عمرو بن هند أحرق تسعة وتسعين رجلا من بني دارم ، وحلف ليحرقن منهم مائة ، فمر رجل فاشتم رائحة فظن شواء اتخذه الملك ، فعدا إليه ليرزأ منه ، فقيل له : ممن أنت ؟ فقال : من البراجم ، فكمل به مائة » .

كما يظهر في الكتاب اهتمام مؤلفه بذكر فوائد الأعشاب والنباتات والثمار، فمثلا (٩٦ أ / ٩) الثوم إذا كان مسخنا « مخرج للنفخ والدود ، جيد للنسيان والربو والسعال المزمن ، والطحال والخاصرة والقولنج ، وعرق النسا والورك والنقرس ، ولسع الهوام والحيات والعقارب والكَلْب الكَلِب ، والعطش البلغمي وتقطير البول » . وهو إذا شوى مفيد « لوجع الأسنان المتآكلة ، حافظ لصحة الممبرودين والمشايخ ، ردىء للبواسير والزحير والحبالى والمرضعات والصداع » .

بل قد يذكر المغربى ثمرة من الثمار ، ليتحدث عن فوائدها الطبية فحسب، كقوله (١١٤ ب/ ١) : « ويقولون : الرمان ، وهو معروف الواحدة بهاء . فائدة : جلده ملين للطبيعة والسعال ، وحامضه بالعكس ، ومُزُّه نافع من التهاب المعدة ووجع الفؤاد . وللرمان ستة طعوم كما التفاح وهو محمود لرقته وسرعة انحلاله ولطافته » .

ويبدو من نصوص الكتاب أن صاحبه يعرف التركية ، وينظم فيها شعرا[1] . كما يعرف الفارسية كذلك ؛ إذ يقول مثلا فى صفحة (٢٣ أ/ ١٠) : « ومما ترجمته فيه من أبيات كلستان الشيخ سعدى » ، كما قال بعد أن ذكر اشتقاق كلمة بالفارسية (١٠ أ/ ١٤) : « وإنما ذكرت مثل هذا هنا ، حتى يعلم أن هذا الكتاب اسم على مسمى ، وأنه الفضل العام ، لا يخص العربى ، إلا أننى لا أكثر من ذلك ؛ لئلا يصعب على من لا يعرف الفارسى ، وكثير ما هم » .

وفى الكتاب مادة نافعة لاستنباط كثير من الأحكام عن لغة مصر فى القرن الحادى عشر الهجرى ، وعوامل تطورها من العربية الفصحى ، فى ضوء القوانين اللغوية ، التى أرسى قواعدها المحدثون من علماء اللغات . وقد اجتهد المغربى فى تعليل تطور الكلمات التى أتى بها فى كتابه ، فأصاب المحزّ فى بعضها ، وخانه التوفيق فى الكثير منها ؛ لأنه كان فى كثير من الأحيان يجهل أصل الكلمة ، ويخدعه ما آلت إليه حالها فى شكلها الأخير ، فيربط بينها وبين مادة أخرى لا صلة لها بها .

---

(١) انظر مثلا : ص ٦ أ / ٨ ؛ ٦ أ / ١٥ .

ومن ذلك قوله (١) : « يقولون : فلان استنّا حتى زهق ، أو استنّيته كذلك. وتأويله بعيدا جدا . قال(٢) : الأُسْتَن ،والأُستان : أصول الشجر البالية ، واحدتها: أسْتَنَة ، وأستن : دخل فى السنة ، قلب : أسنت ، فيمكن أن يحمل قولهم : فلان استنّانى على ذلك ، مبالغة ، أى كأنه انتظر سنة . ولا يخفى ما فيه من البعد » .

فهو من هذا المثال يربط بين كلمة : « استنّى » فى العامية المصرية و « أستن » مقلوب : « أسنت » التى أوردها صاحب القاموس . ولو بحث قليلا لعلم أن أصل الكلمة هو : « استأنى » بمعنى : انتظر (٣)، فسقطت الهمزة ، وأغلق المقطع بتشديد النون ، أو بعبارة أخرى استغنى عن المد بالتضعيف ، وتلك ظاهرة تعرفها اللغة العربية ، وبعض اللغات السامية فى تطورها ، كقولهم فى : « بالوعة » : بلُّوعة » ، وهى الكلمة التى تطورت عندنا الآن إلى : « بلاّعة » تبعا لقانون المماثلة الصوتية بين الحركات ، وفى السريانية يقال مثلا : ܠܶܫܳܢܳܐ Leššānā بتشديد الشين فى مقابلة كلمة : « لسان » فى العربية (٤).

ويحار المغربى حين يكشف عن كلمة من الكلمات العامية فى القاموس ، فيجدها فى شكلها الأخير تماثل كلمة أخرى ، لا صلة بينهما فى المعنى ؛ كقوله (٣٠ أ / ٤) : « ويقولون على معلم الأولاد : فقى ، ولم تعلم ؛ لأن الفقى واد باليمامة ، ونخل لبنى العنبر » . وأصل هذه الكلمة ، كما هو

(١) دفع الإصر ١١٤ب / ٢٠ .

(٢) يقصد : صاحب القاموس ، كعادته . والكلام فيه ٢٣٣/٤ .

(٣) انظر : لسان العرب (أنى) ٥١/١٨ .

(٤) انظر لهذه الظاهرة أمثلة أخرى فى كتابنا : لحن العامة والتطور اللغوى ١٢٣ ، ٣١٦ وانظر كذلك : التطور اللغوى مظاهره وعلله وقوانينه ٩٨ .

معروف : « فقيه » سقطت منها الهاء ، وهى من الأصوات الخفية التى تسقط كثيرا من أواخر الكلمات فى العامية ، مثل هاء الغائب فى قولنا : « كتابه وقلمه » ، ثم حركت الفاء بالكسر ، تبعا لقانون المماثلة الصوتية بين الحركات.

ولكنه كان فى بعض الأحيان يتوقف ، إذا لم يكن على علم بأصل الكلمة ، كقوله (١٤ أ/ ٨) : « ويقولون للبرسيم : رِبَّة ، ولم أعرف فيه شيئا الآن » . والذى لم يعرفه المغربى يوجد فى لسان العرب ، وهو لم يرجع إليه . قال ابن منظور : « والرِّبَّة بالكسر نبتة صيفية . وقيل : هو كل ما اخضرّ فى القيظ من جميع ضروب النباتات . وقيل : هو ضرب من الشجر أو النبت ، فلم يحد . والجمع : الرِّبَب »[1] . ومثل ذلك أيضا قوله (٣٥ب / ١٤) : «ويقولون : هفّ طلع النهار ، يريدون : سرعة الشىء . وكنت أفهم أن هفّ حكاية صوت من يطفىء السراج ولم أنظر فيه شيئا فانظرها » .

وأحيانا يقطع المؤلف بأن الكلمة لا أصل لها ، كقوله (١٣٢ أ / ٢) «يقولون : ورّيت فلانا كذا ، يريدون : أطلعته عليه ، أى أريته له . وليس له أصل » . ويبدو أن أصل هذا الفعل هو : « رأى » بتضعيف الهمزة ، وعندما سقطت الهمزة أصبح الفعل : « روّى » وهو ما يستعمله العراقيون حتى اليوم ، فقولون : « روّيته إياه » بمعنى : أريته إياه . أما لهجة مصر ، فقد حدث فيها قلب مكانى بين الراء والواو ، فصار الفعل : « ورّى » .

وهناك أمثلة أخرى كثيرة للقلب المكانى منتشرة فى ثنايا الكتاب ؛ كقوله (٢٣ ب / ١٢) : « ويقولون : زِحْلِفَة ، على الدابة المسماه سلحفاء » . فقد

(١) لسان العرب (ربب) ٣٩٢/١ .

جهرت السين فى هذا المثال ، بسبب مجاورتها للام المجهورة ، ثم حدث القلب المكانى بين اللام والحاء ، وقصرت حركة الفاء بسبب انتقال النبر .

وكقوله (٢٥ ب/ ٧) : « ويقولون : سقّف على يديه ، أو بيديه . ولم أنظره » . فأصل هذا الفعل : « صَفَّق » ، فحدث قلب مكانى بين الفاء والقاف ، ورققت الصاد فصارت سينا ، وأغلب الظن أن القاف كانت قد قلبت كذلك همزة ، كما يحدث الآن فى معظم بلاد مصر ، غير أن الكتابة التقليدية المحافظة كانت تستر مظهر هذا التطور [1] .

ومثل ذلك القلب المكانى الذى نعرفه فى كلمة : « مِلْعَقَة » وتطورها إلى : « مَعْلَقَة » ـ هذا القلب المكانى كان معروفا كذلك فى أيام المغربى ؛ يقول (٤٩ب / ١٢) : « ويقولون : معلقة لآلة يؤكل بها ويشرب . ولم أرها فى القاموس ، والذى فيه : رجل ذو معلقة كمرحلة : يتعلق بكل ما أصابه ، انتهى . ويمكن بالقياس أن تكون الآلة : مِعْلَقَة بالكسر ، تعلق الطعام والشراب . أو يقال : إنها ملعقة ، بتقديم اللام ، من اللعق » . وما سبق أن قلناه فى قاف « صفّق » ، يمكن أن يقال هنا فى قاف « ملعقة » . وانظر كذلك عنده (٥٤ب / ٣) .

وكما أن القلب فى هذه الكلمات قديم منذ أيام المغربى ، أو ربما قبل ذلك ؛ فإن ضياع أصوات ما بين الأسنان من العامية المصرية قديم كذلك ، نجد له أمثلة كثيرة عند المغربى ؛ فمن أمثلة ضياع « الذال » وتحولها إلى « دال » قوله (٩٢ب/ ١) : « يقولون فى السبّ : فلان نَدْل ، بالإهمال ، وإنما هو :

(١) انظر هنا كذلك : لحن العامة والتطور اللغوى ص : ٦٥ (الهامش الأول) وصفحة ٣٥٦ (دراسات وتعليقات ـ ٧) .

نذل ، بالمعجمة » . وقوله : « الهذرمة سرعة الكلام والقراءة ، إلا أنه بالمعجمة » . وقوله (١٢٥أ/ ١١) : « يقولون : فلان جلس حِداَ فلان ، أى قريبا منه . وهو تصحيف عن حذائه ، بالذال المعجمة » .

ومن أمثلة ضياع « الثاء » وانقلابها « تاء » قوله (٦٣أ/ ١٩) : « يقولون على الشجر : أتل بالمثناة ، وإنما هو أثل بالمثلثة ، واحده أثلة » . وقوله (٦٧أ/ ١٨) : « ويقولون : أكلنا الشيء ورمينا تِفْله . والصواب : الثُّفْل ، بالمثلثة وبالضم » . وقوله (٩٦أ/ ٧) : « ويقولون : توم بالمثناة ، وإنما هو ثوم بالمثلثة » .

ومن أمثلة ضياع « الظاء » وتحولها إلى « ضاد » قوله (٧١ب/ ١) : « ويقولون : حَنْضَل ، على الحنظل ، بالظاء المشالة . وليس له وجه ، فإن الحنْضَل : الغدير الصغير » !

ولم تكن العامة فى عصر المغربى تهمز كثيرا من الكلمات التى تهمزها الفصحى ، تماما كما ننطق اليوم : « رفا الثوب » بدلا من : « رفأ الثوب » (٩أ/١). ومثل ذلك أيضا قوله (٩٨أ/ ١٦) : « يقولون : يزوم عليه : إذا هم به أن يغلبه . وفى القاموس : زأم كمنع : أكل أكلا شديدا . وزأمه : ذعره : وهذا قد يناسب قولهم : فلان زام علىّ ، أى ذعرنى » . ومثل هذا الفعل كان مضارعه : « يزأم » بفتح العين كيمنع ، غير أنه لما ضاع منه الهمز من عينه ، تصرف كتصرف الأجوف ؛ مثل : قال يقول ، ومات يموت ، ورام يروم .

ويضرب قانون المماثلة بسهم وافر فى تطور معظم الأمثلة التى ذكرها المغربى، كقوله (٢٤أ/ ٢٠) : « ويقولون : عمل له الفرح بزَفّة . وليست الزفة بهذا اللفظ فى اللغة ... وأنسب من هذا أن الزُّفَّة بالضم تطلق على الزُّمْرة

والزُّفَّة دائما فى زمرة ، إلا أنهم حرفوها من الضم إلى الفتح . وفيه ما فيه » ، فتحول ضمة الزاى هنا إلى فتحة ، سببها المماثلة الصوتية مع فتحة الفاء .

ومن أمثلة ذلك أيضا قوله (٦٢أ/ ١٠) : « ويقولون : كحك العيد ، وإنما هو الكعك . خبز معروف ، فارسى معرب » ؛ فقد همست العين هنا فتحولت حاء ، بسبب المماثلة الصوتية بينها وبين الكاف المهموسة .

أما كلمة : « صُرْم » التى يطلقها المصريون على الدبر ، فلم يعرف المغربى أنها متطورة عن كلمة : « سُرْم » الواردة فى القاموس المحيط ٤/ ١٢٨ فى قوله: « الصُّرم بالضم : مخرج الثفل ، وهو طرف المعى المستقيم » ، فقال المغربى (١٠٢ب/ ٣) : « ويقولون على الاست : صرم ، ولم يعلم . قال : صَرَمه صَرْمًا ويضم : قطعه قطعا . وصرم الرجل : قطع كلامه . والاسم : الصرم بالضم» ؛ فقد خلط المغربى هنا بين كلمة : « صرْم » المتطورة عن « سُرْم » ، وكلمة : «صَرَمَ» بمعنى : قطع . والسبب فى انقلاب السين صادا هو المماثلة الصوتية بين السين والراء ؛ لأن الراء فى العربية ذات قيمة تفخيمية ، وهى تميل إلى تفخيم الأصوات المجاورة لها ؛ كقولنا : « طور » فى « ثور » و « صُور » فى «سور» و « أخرص » فى « أخرس » و « رَفَص » فى « رفس » و « ضَرْب » فى درب » ، وغير ذلك .

أما إذا حدثت هذه المماثلة فى الزمن القديم ، أى فى عصور الاحتجاج اللغوى ، فإن المغربى يعترف بها شأنه فى ذلك شأن سائر اللغويين ، كقوله (٤١ب/ ٨) : « ويقولون : فلان يزدق ، أى يصدق ، وهو يصدق . قال فى القاموس : الزدق بالكسر لغة فى الصدق ، وأنا أزدق منه » . فقد جهرت الصاد هنا بسبب مجاوراتها للدال المهجورة ، فتحولت زايا مفخمة ، وكتبت زايا لعدم

وجود رمز للزاى المفخمة فى الخط العربى ! .

والاعتراف بالتطور القديم فى الألفاظ ، وعدّة من الفصيح ، له أمثلة أخرى فى الكتاب ، كقوله (٤٣ب/ ١٣) : ويقولون لمن ولد له مولود : أىّ يوم سبوعه . وكان القياس : أسبوعه . ولكن قال (القاموس ٣/ ٣٦) : «والأسبوع من الأيام السُّبُوع بضمها » . وقوله (١٢٩أ/ ٩) : « ويقولون : علوان الكتاب، باللام وهو صحيح كالعنوان بالنون ، فمما لا شك فيه أن الأصل هنا هو كلمة: « عنوان » ، وأن الثانية متطورة عنها ، بسبب تأثير قانون المخالفة الصوتية بين النونين فى هذه الكلمة غير أن ذلك قد وقع من العرب ، فى عصور الاحتجاج ، ولذلك روى لنا على أنه جائز وصحيح ، إذ مقياس الصواب والخطأ هنا عند اللغويين ، هو السماع من العرب أو عدمه .

أما السبب فى تطور كلمة : « نصف » فى العامية إلى : « نُصّ » فى قوله (٣٤أ/ ١٠) : « ويقولون : نُصّ فضّة ، وإنما هو نصف . قال (القاموس ٣/ ٢٠٠) : النصف مثلثة : أحد شِقّى الشىء » ـ فهو أن الفاء من الأصوات المهموسة التى تخفى أحيانا عند النطق ، فيبدو كأن الصوت السابق عليها مضعف .

وأما إطلاقهم : « أتانة » على أنثى الحمار ، بدلا من : « أتان » (١٠٩أ / ٨) فهو متفق مع الاتجاه العام إلى إلحاق تاء التأنيث بمعظم المؤنثات السماعية ، إن أريد الاحتفاظ بالتأنيث فيها ؛ مثل قولنا : « خَمرة » فى « خمر » و « كبْدة» فى « كَبِد » و « عقربة » فى « عقرب » و « سكِّينة » فى « سِكِّين » ، وما إلى ذلك .

ويبدو من بعض أمثلة الكتاب شىء من التطور فى لغتنا الحالية ، لغة

التخاطب في مصر ، عنها في عصر المغربي . ومن أمثلة ذلك : انقلاب القاف غينا في قولنا : « زَغْزَع » بدلا من : « زقزق » التي كانت ماتزال مستعملة في عصر المؤلف ؛ إذ يقول (٤٢ب/ ١٦) : « ويقولون : زقزقه ليضحك . وقال في المختصر : الزّقزقة : ترقيص الطفل . وفي القاموس : الزقزقة الضحك الضعيف والخفة وصوت طائر عند الصبح ، وترقيص الصبي ... ولكن خلاف المشاهد ، فإن الزقزقة الآن : العبث باليد ، وتحريكها في خاصرة الصبي ليضحكه . وهذا خلاف الترقيص ، فانظر فيه » .

فالتطور الحادث في هذا اللفظ في عصر المؤلف ، كان في معناه لا في صوته ، ولكن الذي حدث عندنا الآن بالإضافة إلى ذلك هو تحول القاف إلى غين . وانقلاب القاف غينا أمر يعرفه السودانيون ، وبعض قرى جنوبي العراق . وعندنا من هذه الظاهرة في عاميتنا المصرية مثال آخر هو قولنا : « مش غادر » بمعنى : لا أقْدِر .

وقد عرف المغربي أصل كلمة : « فين » (١٢٠أ / ٦) وأنها كانت في الأصل : « في أين » فسقطت الهمزة . وهذا ما يوافقه عليه العلماء المحدثون[١] . غير أنه ضل في البحث عن أصل كلمة : « إيمتا » في قوله (٣ب/ ٩) : « ويقولون إذا وعد أحد بشيء مثلا ، فيقول له : إيمتا يكون ؟ وليس له وجه ، إلا أن تكون (إى) زائدة ، ومتى للسؤال عن الوقت ، أو أن (إى) وحدها حرف جواب ، فكأنه يقول إذا قيل له : نعم ، ما أشرتم به متى ؟ » . والحقيقة أن هذه الكلمة ليست مركبة من (إى) و (متى) كما يبدو في الظاهر ، بل الذي حدث هو أن « متى » سكنت ميمها للسرعة في

(١) انظر : أصول الكلمات العامية ٦٠ والتطور اللغوى مظاهره وعلله وقوانينه ٨٠ .

النطق ، فجيء بهمزة الوصل ؛ لئلا يبتدأ ساكن ، وعندما انتقل النبر إلى هذه الهمزة طالت حركتها بعض الشيء ، فلذلك كتبها المغربى بالياء : « إيمتا » .

وعلى الرغم من عدم معرفة المغربى باللغة العبرية ، فإنه استطاع أن يصحح إلى حد ما التعبير العبرى الشائع عن من يشتغلون بالسحر من العامة ، وهو אֶהְיֶה אֲשֶׁר אֶהְיֶה (ʾehyé ʾašer ʾehyé) أكون الذى أكون (يعنى : أنا من أنا) ؛ إذ تقوله العامة : « أهيا شراهيا » ، وقد جعله المغربى : « أهيا أَشَر أهيا » وهو قريب من النطق العبرى الصحيح ، وهو : « إِهْيَهْ أَشِرْ إِهْيَه » ، وإن كان المغربى قد ظن أن هذا التعبير يونانى ، وهمًا منه ؛ فقال (١٢١ب/ ١٣) : « يقولون : أهيا شراهيا . قال : وهو خطأ ، وإنما هو : إهيا ـ بكسر الهمزة ـ أشرّ إهيا ، بفتح الهمزة والشين ، أى الأزلى الذى لم يزل ، يونانية » .

وهناك فى الكتاب أمثلة كثيرة لتطور الصيغ فى العامية المصرية ، فمن أمثلة تطور صيغة (فُعْلُول) بضم الفاء إلى (فَعْلُول) بفتحها ، قوله (١٩٦أ/ ٣) : « يقولون : صاحب بلعوم ، أى كثير الأكل ، فيفتحون الباء ، وإنما هو بالضم: مجرى الطعام فى الحلق » . وقوله (٩٦ب/ ١٥) : « ويقولون : الخَرْطوم بالفتح، وإنما هو الخُرطوم بالضم كُزنبور : الأنف أو مقدمته » . وقوله (١١٦ب/٨) : « ويقولون : أعطاه العَرّبون ، بفتح العين ، مع أنه بضمها » .

ومن أمثلة تطور (فِعْليل) بكسر الفاء إلى (فَعْليل) بفتح الفاء قوله (٦٥ب/ ١) : « ويقولون : البَرْطيل شيخ كبير ، فيفتحون الباء ، وإنما هو البِرْطيل بالكسر » . وقوله (٤٢ب/ ١٠) : « يقولون : فلان زَنّديق ، فيفتحون الزاى ، وإنما هو بكسرها » . وقوله (٩٠ب/ ١) « ويقولون : قَنديل بفتح القاف ، وإنما هو بكسرها » .

ومن أمثلة تطور صيغة (مِفْعَلَة) بكسر الميم إلى (مَفْعَلَة) بفتح الميم ،

قوله (١١٣ب/ ٥) : « ويقولون لما يوضع فيه القنديل : مَدْخَنة ، بفتح الميم ، وإنما هى مِدْخنة ، كمِكْنَسة » .

ومن أمثلة تطور (فَعُول) بفتح الفاء وضم العين إلى (فُعُول) بضمها قوله (٢٥أ / ٢٠) : « ويقولون لما يسف : سُفُوف ، بضم السين ، وهو سَفُوف كصبور » . وقوله (٥٤ب/ ١) : « ويقولون : لُعُوق ، بضم اللام ، وإنما هو بفتحها . قال فى القاموس : لَعُوق كصبور : ما يلعق » .

أما تطور دلالة الألفاظ فى عامية مصر فى عصر المغربى ، فلها أمثلة كثيرة كذلك فى الكتاب ؛ فمن أمثلة تخصيص الدلالة استعمالهم كلمة : «الطرب» فى معنى الفرح ، كما نستخدمها فى أيامنا هذه ، وهى تدل فى الأصل على حركة الفرح والحزن ؛ يقول (١٦أ / ١٨) : « ويقولون : حصل لفلان الطرب ، يخصونه بحركة الفرح ، وهو يطلق على حركة الفرح والحزن من الأضداد . ورجل مطراب وطروب . وقد ظهر الآن أن قولهم : لو اتفق حماران لأطربا ، أى حركا حركة حزن ، لا حركة فرح ؛ إذ صوت الحمار بمفرده يحرك حركة الحزن ، ويستفاد منه ، فكيف مع الازدواج » .

ومن أمثلة انتقال الدلالة بسبب إحدى علاقات المجاز المرسل ، استعمالهم : « تشنيف الآذان » بمعنى إسماعها ما حسن من الأصوات ، وهو فى الأصل يعنى إلباسها الشنف ، وهو القرط . ويقول المغربى (٢٦ب/ ١٥) : « ويقولون عند السماع : شنفتم المسامع ، فلو مشى معهم أحد فى تشنيف المسامع لما شنَّفُوا المسامع . ومعنى ذلك أن الشِّنْف بالكسر وسكون النون ... هو القرط للأذن ، وشَنَّف الجارية فتشنفت : جعل لها شنْفًا ، مثل : قَرَّطها القرط فتقرطت . فكأن المسمع بحسن سماعه ألقى فى المسامع شنوفا وجواهر ، فصح

قولهم : شنفتم المسامع » .

أما « تقطيع فروة » الإنسان ، فمعناه فى عصر المغربى : ذكره بالمحاسن ؛ يقول (١٢٩ب/ ١٣) : « يقولون : كنا نقطع فروتك ، أى كنا نذكرك بالمحاسن، ولكن لا يخفى ما فيه من الإبهام ، فإن الفروة للخروف ، والفروة جلد الرأس » . وقد تطور هذا المعنى فى عاميتنا الحالية ، فأصبحنا لا نفهم من هذا التعبير إلا ذكر مساوئ الإنسان لا محاسنه » .

هذا هو تحليل بعض الظواهر اللغوية التى يفيض بها هذا الكتاب الممتاز ، وهو وثيقة لغوية نادرة فى دراسة اللهجات العربية . وكم كنا نتمنى لو جاد علينا التراث العربى بالكثير من أمثال هذه الوثيقة فى عصور العربية المختلفة ، وبقاعها المتعددة ، لتلقى بعض الضوء على مراحل التطور اللغوى لكثير من الظواهر اللغوية فى العربية .

* * *

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٤٩ - القول المقتضب
لابن أبى السرور البكرى (١٠٨٧ هـ)

لا يبحث هذا الكتاب فى « لحن العامة » بحثا مباشراً . وإنما يحاول أن يرد طائفة من الكلمات التى كان يستعملها العامة فى مصر فى القرن الحادى عشر الهجرى - إلى أصل عربى ، غير أنه كان فى بعض الأحيان يذكر خطأ يجرى على الألسنة ، ويبين وجه الصواب فيه .

واسم الكتاب بالكامل : « القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغات العرب » . وقد اختصره صاحبه : « شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبى السرور البكرى الصديقى » المتوفى سنة ١٠٨٧هـ(١) من كتاب آخر هو : « دفع الإصر عن كلام أهل مصر » أو « دفع الإصر عن لغة أهل مصر » . وسُمى أيضا : « الفضل العام وقاموس العوام » . وقد ألفه عالم لغوى مصرى يدعى : « يوسف المغربى » وقد توفى سنة ١٠١٩هـ(٢) . كما ذكرنا من قبل .

وقد ذكر بروكلمان من كتاب « المغربى » نسخة خطية فى « بلغراد » وأخرى منقولة عنها فى « هالة » Halle بألمانيا . أما كتاب : «القول المقتضب» فقد طبعته المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر فى سلسلة : « تراثنا » بتحقيق السيد إبراهيم سالم ومراجعة إبراهيم الإبيارى سنة ١٩٦٢م.

وتعتمد هذه النشرة على نسختين أضاف ناسخ إحداهما ، وهو يوسف

---

(١) انظر مقدمة إبراهيم الإبيارى لتحقيق كتاب : « القول المقتضب » . وكذلك انظر كتاب بروكلمان GAL II 297; S II 408 .

(٢) انظر كتاب بروكلمان GAL II 285; S II 394 .

الملَّوى الشهيـر بابن الوكيـل ، بعض ما حذفه ابن أبى السرور ، وهو يختصر : « دفع الإصر » للمغربى ، وقد أشار « ابن الوكيل » إلى ما فعله والدافع إليه بقوله فى مقدمة الكتاب (٦/٧) : « قال كاتبه العبد الفقير إلى الله سبحانه وتعالى يوسف الملوى الشهير بابن الوكيل ، بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسوله ﷺ أفضل نبى اختاره لرسالته واصطفاه . فإنى لما شرعت فى كتابة هذا المنتخب ، منَّ الله علىَّ - وله الحمد - بأصل النسخة المنتخبة منها هذه ، وهى المسماة : « برفع الإصر عن كلام أهل مصر » بخط مؤلفها شيخ الأدب، ومن سبقت له فنون الفصاحة من كل حدب ، الإمام العلامة يوسف المغربى ، فوجدته كتابا مشتملاً على شفاء الصدور وبهجة النفوس ، مرتباً على حروف الهجاء ، كترتيب القاموس ، حاوياً من الأشعار الرائقة والنكات الفائقة ، ما يشهد لصاحبه بطول اليد فى اللغات ، واستكماله من العلوم لسائر الأدوات ، وأن المرحوم الشيخ ابن أبى السرور البكرى قصّر فى الانتخاب ، ولم يثبت فى كتابه إلا ما أصّل فى كتب اللغة خوفًا من الإسهاب ، ورأيت ذلك أخل بالمقصود فى وضع الأصل ، وأن ما أتى به لا فائدة منه لوجوده فى كتب اللغة المشهورة عن أهل الفضل ، فأحببت أن أضم له ما تفرد به أهل مصر من اللغة التى لا يستعملها أحد من الأمم سواهم كما فعل صاحب الأصل ، وتوجيه ما استعملوه مما لم يوجد فى نقل ، ليكون نافعًا للمستفيد وباعثًا لمطالعته ؛ لأن النفس مولعة بكل غريب وجديد ، فاخترت كتابة ما تركه صاحب المختصر (ابن أبى السرور) بالأسود ليمتاز بذلك عن كتابه (القول المقتضب) وأثبت كل شىء بإزائه تاركًا ما أتى به الشيخ يوسف المغربى من الاستطراد ؛ ليكون أسهل فى فهم المعنى المراد » .

من هذه المقدمة نعرف أن كتاب المغربى كان يضم طائفتين من الكلمات التى تكلم بها عامّة أهل مصر فى القرن الحادى عشر الهجرى : طائفة توافق

الكلام الفصيح ، وطائفة أخرى تفرَّد بها أهل مصر ، فحذف ابن أبى السرور الطائفة الثانية من مقتضبه ، ورد إليه بعضها « ابن الوكيل » . ويتضح ذلك أيضا من مقدمة ابن أبى السرور التى يقول فيها (٨/٩) : « فإنى لما طالعت كتاب : رفع الإصر عن كلام أهل مصر ، للإمام الكامل شيخ أهل الأدب ، الراقى إلى أعلى الرتب ، الشيخ يوسف المغربى ، فرأيته أتى فيه بالعجب العُجاب . غير أنه أسهب فيه غاية الإسهاب ، باستطراده لبعض الألفاظ اللغوية التى ليست من شرط الكتاب ، مع ذكره أشعاراً وعبارات من قسم الاستطراد لا معنى لها فى هذا التصنيف ، ولا مدخل لها فى هذا التأليف . فخطر لى أن ألخص من محاسنه ، وألتقط دره من مكامنه ، ولم أذكر فيه إلا كل لفظ له أصل فى اللغة العربية ، الناطق بها أهل الديار المصرية ، مرتباً على ذلك ترتيب القاموس كأصله. وسميته : القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغات العرب » .

والكتاب مرتب على الحروف الأبجدية على حسب الأصل الأخير مع مراعاة الأصل الأول للكلمة أيضاً ، كترتب الصحاح واللسان والقاموس المحيط . وقد ترجم للأصل الأخير بقوله : (حرف كذا) وللأصل الأول بقوله : (فصل كذا) . ونعرف من مقدمة ابن أبى السرور السابقة أن كتاب : « دفع الإصر » للمغربى كان مرتبا على هذا النحو كذلك .

وينقل مؤلف الكتاب كثيراً عن صاحب القاموس ، ويسميه المجدى ، كما ينقل كثيرا أيضًا عن الزاهر لابن الأنبارى ، والمجرد لكراع النمل ، ومختصر الصحاح للرازى ، كما نقل عن الصحاح للجوهرى ، ولسان العرب لابن منظور[1] . كما ذكر كل كتاب من الكتب التالية مرة واحدة : إحياء علوم

---

(١) من الطريف قوله (٩/٧٢) : « يقولون : شاش . رأيت فى كتاب لسان العرب بعد تعب أن الشاش هو ما يلف فوق الرأس » !! .

الدين للغزالى ١/٣٩ والفتاوى الكبرى للجلال السيوطى ٥/٥١ والمعرّب للجواليقى ٣/٧٢ والجامع الصغير للسيوطى ١١/٩٥ وحياة الحيوان للدميرى ١٢٨/ ٣ وتفسير ابن قرقماش ١٣٧/ ٢ كما ذكر ابن سيدة ٢/٨٩ والطبرانى ١٢٠/ ٦ والجلال السيوطى فى بعض مصنفاته ٧/٤٥ .

كما ذكر ابن أبى السرور كتاباً ألفه هو : « رسالة فى إثبات نبوّة الخضر ، ووجوده إلى آخر الزمان » ١٥٦/ ١٥ .

ولما كان الكتاب فيما وافق الفصيح من كلام العامة قلَّ فيه عبارة مثل : « ويقولون : كذا . والصحيح : كذا » فقد أحصيت حوالى عشرة مواضع لا غير هى :

٨/١٥ : « ويقولون : سندال . والصحيح : سنداب . قال المجد : هو الصلب من كل شيء » .

١/١٦ : ويقولون : طَرِب . ومنه قولهم : حصل لفلان الطَّرب ، يخصونه بحركة الفرح ، وهو يطلق على حركة الحزن (أيضا فهو) من الأضداد » . وهذا من تخصيص العام فى الدلالة .

١/٢٨ : « يقولون : سهريج . والصواب اللغوى : صهريج بالصاد » .

٢/٤٠ : « يقولون : يوم الحدّ . والصواب : الأحد ، كما ورد فى كتب اللغة » . وهذا التطور فى حذف الهمزة من كلمة : « الأحد » قديم حدث عند الأندلسيين فى القرن الرابع الهجرى . انظر لحن العوام للزبيدى ٥/٢٦٦ وقد أشرنا إلى ذلك من قبل .

١٣/٤٢ : « ويقولون : سِندال . والصحيح الوارد فى كتب اللغة : سَندان، بنون أخيرة ، وفتح السين » .

١/٥٧ : « يقولون : فلانة عجوزة . قال المجدى : تطلق على الشيخ والشيخة . والصواب : فلانة عجوز » .

١٠/٨٢ : « ويقولون : يمسك النبض ، ويعتقدون أنه نفس العرق وليس بصحيح . قال فى مختصر الصحاح : النبض حركة العرق لا العرق نفسه ؛ لأن العرق اسمه الشريان » .

٥/٩٤ : « ويقولون : فلان جيعان . والصواب : جوعان ، كما قاله بعض أئمة اللغة » .

١٠/٩٥ : « ويقولون : يوم الأربع . قال فى مختصر الصحاح : والصواب الأربعاء . والأربعاء من الأيام مثلثة الباء ممدودة . روى الجلال السيوطى فى الجامع الصغير عن النبى ﷺ أنه قال : آخر أربع فى الشهر يوم نحس مستمر » !!

ومع هذا فالكتاب يفيض بالأمثلة الكثيرة التى يظهر فيها التطور ؛ فمن أمثلة ترك الهمز : « طاطا راسه » فى « طأطأ رأسه » ٧/١١ « عبا » فى « عباءة » ٨/١١ « قتا »[1] فى « قثاء » ٩/١١ « الملا » فى « الملاءة » ١٣/١١ « ورا » فى «وراء» ٥/١٢ « فاس » فى « فأس » ١/٦٦ « دَها » فى « دهاء » ٤/١٦٤ « شِوا » فى « شِواء » ٦/١٦٤ « رَدى » فى « ردىء » ٢/١٦٧ الخ .

كما نرى أثر قانون السهولة والتيسير واختصار الجهد العضلى فى تحول الثاء تاء فى : « الخبيت » فى « الخبيث » ١٤/٢٠ « اللتّ » فى « اللثّ » بمعنى الإلحاح ١٠/٢٥ « بعتر » فى « بعثر » ٨/٤٩ وكذلك فى تحول الذال دالا فى مثل « سادج » فى « ساذج » ٦/٢٧ « بدر الحب » فى « بذر الحب »

(١) أعتقد أن وجود القاف سببه محافظة الكتابة ، لا أنها كانت موجودة فى النطق .

٥/٤٩ « بردعة » فى برذعة » ٦/٩٢ « ندل » فى « نذل » ١٢/١٤١ .

ويرينا المثال التالى كيف يتم التطور على مراحل أحياناً ؛ فكلمة : « غيط » ١٣/٨٦ أصلها : « غائط » بمعنى المطمئن الواسع من الأرض ، وبعد أن سهلت الهمزة صارت « غايط » . ثم سقطت كسرة الياء للسرعة فى الكلام ، وقفل المقطع بالياء ، فأصبح من المقاطع التى لا تجوز فى العربية ، وعندئذ قصرت حركته الطويلة ، فصارت الكلمة : « غَيْط » . ثم انكمش الصوت المركب ، فصارت « غِيط » كما ينطق بها الفلاحون حتى يومنا هذا .

وتشيع فى الكتاب عبارات لا تزال تستعمل حتى اليوم ؛ مثل : ياما عمل ٥/١٢ كَباب ١٢/١٨ كَرْكَبَة ١٥/١٨ لِبْلب ١/١٩ هفت من الجوع ١/٢٤ دَحْ (لزجر الولد الصغير) ١٤/٣١ طَرْحَة ٦/٣٣ بَخَّه بالماء ٨/٣٦ زِنِخ ٨/٣٧ أنت لنا ردّ ٩/٤١ ما أحد قدّ فلان[1] ١٠/٤٥ وفلان مقنْفد [1] ١٩/٤٥ نجّد القطن[1] ٥/٤٧ هاود ١٧/٤٧ عاوز ٦/٥٧ فزّ من عندى ١٣/٥٧ أنيسْتنَا ٦/٦٠ دِرْباس الباب (الآن : ترباس) ٩/٦٣ فلان وَالس ٨/٦٩ خَضَّنى ٩/٨٠ فلان شَحْط ١٣/٨٥ تّف على وجهه ٩/١٠٦ فلان من صُفى ١٦/١١١ بَلا عَجْرَفَة ٣/١١٣ عَفّ عليه الذباب ٦/١١٣ فى وجهه حسنة (بمعنى الخال فى الوجه) ٦/١٥٢ بَعَوّ (لتخويف الصغار) ٣/١٦٣ فلان جُوًّا ١٠/١٦٣ الخ .

* * *

(١) يلاحظ فى الهمزة فى « أحد » والقاف فى « قد » و« مقنفد » و « القطن » ما لاحظناه من قبل من محافظة الكتابة على القديم !

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٥٠ - أصول الكلمات العامية
لحسن توفيق العدل (١٣٢٢ هـ)

صاحب هذا الكتاب حسن توفيق بن عبد الرحمن العدل ، من رجال التربية والتعليم . ولد بالإسكندرية فى رمضان عام ١٢٧٨هـ/١٨٦٢م . ودرس بالجامع الأزهر ودار العلوم ، وسافر إلى ألمانيا ، حيث قام بتدريس اللهجة العربية المصرية بالمدرسة الشرقية ببرلين ، كما درّس بمصر التربية وتاريخ أدب اللغة بمدرسة المعلمين العربية بالقاهرة ، كما زار سويسرا وإنجلترا ، وتوفى بالأخيرة فى الثالث من يونية ١٩٠٤م / ١٣٢٢هـ[1] .

ومن مؤلفاته : كتاب فن التربية ، ورسائل البشرى فى السياحة بألمانيا وسويسرا ، والرحلة البرلينية ، والحركات الرياضية البدنية ، ومرشد العائلات إلى تربية البنين والبنات ، وتاريخ آداب اللغة العربية ، وحياة العرب قبل الإسلام ، وأصول الكلمات العامية المصرية ، وهو هذا الكتاب الذى يهمنا هنا ، وقد طبع بالقاهرة سنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م على أن يكون جزءاً من كتاب ضخم اعتزم مؤلفه إخراجه على فترات ، وسمى هذا الذى طبع : « الرسالة الأولى » ، ثم طبع طبعة أخرى كاملة ، نشرت سنة ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م .

ويحسن بنا أن ننقل هنا مقدمة المؤلف ، لكى تلقى ضوءاً على منهجه والسبب الذى من أجله ألف الكتاب ؛ يقول (ص ٢ـ ٤) : « الحمد لله الذى خلق الإنسان ، علمه البيان ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفصح ولد عدنان . وبعد ، فإن أيام عهدى بتدريس اللهجة العربية المصرية بالمدرسة الشرقية ببرلين ، قد دعتنى إلى البحث فى الألفاظ والتراكيب التى يستعملها

(١) انظر ترجمته ومصادرها فى معجم المؤلفين ٣: ٢١١ .

المصريون فى التحاور ـ فكنت أجد الكلمات التى نلهج بها إما عربية محضة ، ولكن اعترى الكثير منها القلب والإبدال والتصحيف والتحريف ، أو غير عربية ، وهى التى تناولها العربى من أفواه القبط منذ فتح البلاد على يد العرب ، أو التى أدخلها الدخلاء على اختلاف لغاتهم ، والتى جاءت بها الدول التى حكمت مصر بعد العرب ، وليس عدد هذه الكلمات بالنزر اليسير . وقد حال بينى وبين نفوذى فى هذا البحث وقتئذ الاشتغال بدراستى الخصوصية فى فنون أخرى .

« ولما عدت إلى مصر وجدت من نفسى نزوعًا إلى متابعة التنقيب فى هذا الموضوع ، لإرجاع الألفاظ إلى أصولها سواء العربى منها والدخيل ، وشد من عزمى هذا ما ألفيته من النهضة اللغوية نهضة شبابنا الذين أراهم الآن قد شدوا بعض الشدو فى لغتهم ، وشغفوا بعض الشغف بإقامة معالمها وتقويم ألسنتهم . وقد اختلست أوقات الراحة التى سمحت لى بها الأشغال للقيام بهذا الموضوع الوعر الطريق . وبعد زمن ليس بالقليل وجدتنى قد وقفت على كثير من أصول هذه الكلمات إلا أن بعضها يحتاج إلى زيادة التحقيق والتدقيق .

« وكان بودى لو أنشرها جميعا فى كتاب ضخم بعد تتبع كل الكلمات إلا أن كثيراً من الإخوان والطلاب رغبوا إلىّ أن أنشرها تباعًا فى رسائل متتالية تعجيلاً بالفائدة وتسهيلاً للتداول ، ولم يسعنى سوى إيثارى رغبتهم وإبلاغهم أمنتيهم ، فأنفذت هذه الرسالة الأولى جامعة لأصول (مائة) كلمة مرتبة على حروف المعجم ، علها تكون داعية للشبان ولناشئة المدارس إلى تقويم ألسنتهم ، وباعثة لهمم الإخوان للبحث معى فى هذا الموضوع الذى تكاد تقصر دونه همة الفرد الواحد . وكلما نفذت رسالة أتبعها تاليتها إن شاء الله ، حتى إذا أتينا على جميع الكلمات حسن بنا أن نجعلها فى معجم كبير يقوّم

اللسان ويقيم البيان » .

ويعد المؤلف فى نهاية تلك « الرسالة الأولى » أن يتبعها بغيرها ، فيقول (ص٤٦) : « تم طبع هذه الرسالة الأولى فى أصول الكلمات العامية المصرية ، وسأتبعها بمثلها إن شاء الله راجيا من الأدباء أن يمدونى بما يعّن لهم من الملاحظات ، وما يعثرون عليه من أصول مثل هذه الكلمات ، خدمة للغة العربية الشريفة وتقويما لهذا اللسان العربى المبين » .

وقد كان لثقافة المؤلف ، وإلمامه بالفارسية والتركية وبعض اللغات الأوربية الحديثة ، أثر فى اهتدائه إلى الكثير من أصول الكلمات العامية ، كما كان يعلل للتطور تعليلاً مصيباً فى بعض الأحيان .

وقد حرص المؤلف على الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث الشريف والأشعار القديمة . وكان من مراجعه : لسان العرب ، والصحاح ، وشفاء الغليل للخفاجى ، والقاموس المحيط ، وتهذيب الألفاظ لابن السكيت ، وألف باء للبلوى ، والنوادر لأبى زيد ، ومجمع الأمثال للميدانى ، ورحلة ابن بطوطة، والمزهر للسيوطى وغيرها .

ونستطيع أن نلخص دراستنا للكتاب فى الملاحظات التالية :

١ ـ ترجع بعض الكلمات المستعملة فى العامية المصرية إلى الاستعارة من التركية والفارسية واللغات الأوربية الحديثة ؛ مثل : بوش ٢/١٢ من التركية . بوظ ٥/١٢ من التركية (بوز) . شويش ٩/٢٢ من الفارسية (شاباش) . عفارم ٦/٢٧ من الفارسية (آفَرين » . مَمّة ١/٣٩ من التركية (مَمَة) . ننّة ١/٤٢ من الفارسية التركية (ننى) . ورشة ١٤٤/ ١ من الإنجليزية Workshop . يغْمة ١٢/٤٥ من التركية (يغما) بمعنى سلب ونهب .

٢ ـ وترجع بعض الكلمات العامية فى نظرنا إلى فترة أقدم من الفصحى ، وذلك مثل كلمة : « تقصَّع » التى تنطق الآن « تأصَّع » ٩/١٢ بقلب القاف همزة ؛ فيرى المؤلف أن الأصل فيها : « تَقَرْصَع » . ويستشهد على ذلك بقول الراجز الذى نقله ابن السكيت فى كتابه تهذيب الألفاظ:

إذا مشت سالت ولم تقرصع   هز القناة لدنة التهزَّع

ونحن نرى أن الأصل هو « تقصَّع » الذى تقوله العامة بالهمز بدل القاف، وأن « تقرصع » صيغة جديدة فى العربية الفصحى ، ناتجة بسبب تأثير قانون المخالفة فى إبدال أحد المتماثلين راء . ومن أمثلة المخالفة فى العامية المصرية : « مهرْدِم » فى « مُهَدَّم » ٤/٣٩ .

٣ ـ وإذا كانت القاعدة قلب القاف همزة فى نطق القاهريين ، فإن الكاف قد قلبت هى الأخرى همزة فى أربعة أمثلة هى : « حَاءْ فيه النصح » ١٣/١٦ بدل « حَاكَ فيه النصح » . و « فلان طَأ من الغيظ » ٥/٢٥ بدل « فلان تَكَ » . و « فلان عايىء » ٧/٢٦ بدل « فلان عائك » . و«بلاش مأْوَحَة» ٥/٣٤ بدل « مكاوحة » . ويظهر أن الكاف فى هذه الأمثلة كانت تنطق نطقا قريبًا من نطق القاف ، وإلا فإن الكاف المتطورة عن ترقيق القاف لا تزال باقية فى الكلام مثل : سَكَع » ٤/٢٠ بدل « صَقَعَ » بترقق القاف والصاد .

ويقول المؤلف : «وبعض المتقعرين يقولون : مقارحة ، بالقاف وهو خطأ» . وسبب هذا التقعر فى نظرنا القياس الخاطىء على تلك الألفاظ الكثيرة التى تنطق بالهمزة ، وأصلها فى العربية الفصحى بالقاف .

٤ ـ وقد لعب هذا القياس الخاطىء دوراً فى نطق القاهريين للفعل : جَمَّرَ

الخبز » بالهمزة هكذا : « أمر » ١/١٠ فإن نطق القاف جيما في بعض بلاد الوجه القبلي أدى إلى توهم أن الجيم في « جَمّر » من هذا النوع ، وأنها تقابل القاف في الفصحى ، ولذلك نطقت همزة في لهجة القاهرة .

٥ - والهمزة والعين من الأصوات المتقاربة في المخرج ، ولذلك نرى بعض أهالي الوجه القبلي يقول مثلا : « لع » بدلاً من « لأ » . ومثل ذلك قول العامة « تلكّع » ١٠/١٣ في « تلكّأ » . و « فأع » = « فَقَع » ٩/٢٩ في « فقأ » ومن أمثلة انقلاب العين همزة قولهم : « دألج » ١٤/١٧ في « دعلج » .

وقد حدث مثل ذلك في القديم كذلك . انظر مثلا كتاب « القلب والإبدال » لابن السكيت (باب العين والهمزة) ٢٢ - ٢٤ .

٦ - وتطور صوت الجيم الفصيح من صوت مزدوج فيه صفة الشدة وصفة الرخاوة إلى صوت رخو بسيط وضياع الجهر منه ، كما في قول عامة الأندلس في القرن الرابع الهجري : « اشترت الدابة » بدل « اجترت الدابة[1] » - هذه الظاهرة لها أمثلة كثيرة في العامية المصرية ؛ مثل : « شخّ » في « جخّ » ١/٢٢ « فشر » من الفشر والكذب ١٥/٢٩ من « فَجَر » بمعنى « كَذَبَ » ، «وشّ» ٦/٤٤ من « وجه » . ويقول المؤلف «فكأنهم أرادوا أن يحفظوا نطق الجيم العربية ، فزادوا فيها إلى أن جعلوها شينا كما هو ظاهر » ! ومن أمثلة هذه الظاهرة كذلك تحول كلمة : « جوال » إلى « شوال » .

٧ - وقد تجتمع على الكلمة الواحدة عدة تطورات مختلفة ، مثل : « اطّربأ »

(١) انظر لحن العامة للزبيدي ٢/٣٩٣ وقد سبقت الإشارة إلى ذلك .

٧/٨ فى « تَطبَّق » ؛ ففى هذه الكلمة تطورت صيغة « تفعَّل » إلى « اتفعَّل » ، وتطورت القاف فأصبحت همزة ، وأثر قانون المخالفة فى إبدال أحد صوتى الباء راء .

ومن أمثلة ذلك أيضًا : « ألس » ٩/٩ فى « لَقِس » ، ففيه القلب المكانى وإبدال القاف همزة ؛ ومثل : « سِبان » ١٢/١٩فى « صِئْبَان » ، ففيه حذف الهمزة وتقصير الحركة وترقيق الصاد .

وقد تحدث هذه التطورات على مراحل فى الكلمة الواحدة ؛ فمثلاً : «نتع» ٢/٤٠ فى عبارة نحو : « ربنا ينتعها بالسلامة » للمرأة التى تلد . هذا الفعل أصله فى العربية الفصحى : « نَتَق » والقاف تقلب همزة فى العامية المصرية ، ثم تبدل الهمزة عينا فى بعض الأحيان ، كما سبق أن ذكرنا . وقد فطن المؤلف إلى هذه الخطوات من التطورات فقال : « نطقوا أولا القاف همزة كعادتهم ، ثم جعلوا الهمزة عينا ؛ لما فى صوتها من الحدة والشدة » !

٨ ـ ومن مظاهر التطور فى العامة المصرية اختصار الكلمة ؛ فيقال مثلاً للطفل : « بحْ » ٧/١٠ بمعنى « لم يبق شىء » . وأصل الكلمة فى الفصحى : « بحباح » . ومن أمثلة ذلك أيضًا قولنا : « لسَّه » بمعنى «للآن» ١٠/٣١ وأصلها : « للساعة » . ويسوق المؤلف الأدلة على ذلك ، فيقول : « ويؤيد ذلك أن أهل المغرب ينطقون بها : « للسَّعْ » فيثبتون العين، وبعض سكان الصعيد يقولون : « للساتى » يسقطون العين ويظهرون حركة الإعراب » .

٩ ـ ويرى المؤلف أن « شُوَيَّة » ١٤/٢٢ بمعنى « قنيل » ليس تصغير «شىء» كما يزعم الكثير ، وإنما أصلها : « شُوَايَة » ، وهى الشىء الصغير من الكبير . وعنده الحق ، لأن التاء لا تجد لها مبررًا إذا قلنا بالتصغير . أما

الاستغناء عن المد بالتضعيف ؛ فقد سبقت له أمثلة في باب : « ما خالفت العامة فيه لغات العرب » من : « الغريب المصنف » لأبى عبيد ؛ مثل : «بلُّوعَة» فى « بالُوعة » و « قاقُزَّة » فى « قاقوزة » و « عيَّرت المكاييل » فى « عايرت المكاييل » .

١٠ ـ وأخيراً ، فمن الأشياء الدقيقة التى التفت إليها المؤلف إرجاع كلمة «صَهْين» بمعنى : « لا تُبال » إلى اسم الفعل القديم : « صَهٍ » ٦/٢٤ .

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٥١ - لغة الجرائد
للشيخ إبراهيم اليازجي (١٣٢٤ هـ)

الشيخ إبراهيم اليازجي هو ابن الشيخ ناصيف اليازجي ، اللغوى اللبنانى المعروف . وقد ولد إبراهيم فى بيروت فى ٢ مارس سنة ١٨٤٧م ، ورحل إلى القاهرة فى عام ١٨٩٥ ، وأنشأ بها جريدة « البيان » فى عام ١٨٩٧م و«الضياء» فى عام ١٨٩٨م وظل يذود فى الأخيرة عن اللغة العربية الفصحى ونقائها حتى توفى بالقاهرة فى عام ١٩٠٦م / ١٣٢٤هـ [١].

و « لغة الجرائد » عنوان لمقالات فى أخطاء الجرائد اللغوية ، كان الشيخ إبراهيم اليازجى ينشرها تباعًا فى مجلة : « الضياء » ، وقد جمعها فى حياته : مصطفى توفيق المؤيدى ، ونشرها فى كتب بعنوان : « لغة الجرائد » . وقال فى آخره (٢/٦٨) : « يقول جامع هذه النبذة ومتولى طبعها مصطفى توفيق المؤيدى : هذا آخر ما جاء فى مجلة الضياء الغراء من الكلام على لغة الجرائد ، وتصحيح ما تداولته فيها الأقلام من الأوهام . وقد عثرت على تصحيحات أخر لبعض ألفاظ الكتّاب ، ذكرت متفرقة فى بعض فصول مجلة البيان ، وفى باب الأسئلة وأجوبتها من مجلة الضياء ، فرأيت أن أزيدها هنا توفية للفائدة ، بعد استئذان المؤلف الفاضل فى صياغتها على نسق ما ذكر فى هذه المقالة » .

وفيما يلى نلخص دراستنا لهذا الكتاب فى النقط الآتية :

١ ـ فى مقدمة الكتاب يثنى الشيخ إبراهيم اليازجى على الجرائد ويشيد بدورها فى إحياء اللغة الفصحى « مما آذن بانتعاش اللغة من كبوتها ، وأحيا الآمال

(١) انظر ترجمته ومصادرها فى كتاب بروكلمان GALS II 766 .

في عودتها إلى قديم رونقها » ، غير أنه يرى شيئًا من اللحن والخطأ في عبارات تلك الجرائد « شذت عن منقول اللغة ، فأنزلت في غير منازلها ، واستعملت في غير معناها ، فجاءت بها العبارة مشوهة ، وذهبت بما فيها من الرونق وجودة السبك ، فضلا عما يترتب على مثل ذلك من انتشار الوهم والخطأ ، ولا سيما إذا وقع في كلام من يوثق به ، فتتناوله الأقلام بغير بحث ولا نكير » .

ويرى اليازجي كذلك أن « الغلط في اللغة أقبح من اللحن في الإعراب ، وأبعد عن مظان التصحيح ؛ لرجوعها إلى النقل دون القياس ، فيكون الغلط فيها أسرع تفشيًا ، وأشد استدراجا للسقوط في دركات الوهم » .

٢ ـ ويبدو من أسماء الكتب التي تتردد في : « لغة الجرائد » للاستشهاد بما فيها تارة ، ولعرضها على ميزان النقد اللغوي تارة أخرى ـ مقدار سعة علم اليازجي ، وكثرة اطلاعه ؛ فقد رجع إلى تاج العروس للزبيدي ، ولسان العرب لابن منظور ، والأساس للزمخشري ، ومقامات الحريري ، وفوات الوفيات لابن شاكر الكتبي ، ومروج الذهب للمسعودي ، ونفح الطيب للمقري ، وألف باء للبلوي ، وخزانة الأدب لابن حجة الحموي ، والمصباح المنير للفيومي ، وتفسير البيضاوي ، ورحلة ابن بطوطة ، وتاريخ أبي الفداء ، وشرح رسالة ابن زيدون لابن نباتة ، ويتيمة الدهر للثعالبي ، والأغاني لأبي الفرج الإصفهاني ، وعقلاء المجانين لابن الجوزي ، وألف ليلة وليلة ، ومقدمة ابن خلدون ، والمقامة الوردية للسيوطي .

ومن أمثلة تتبعه لبعض ما في هذه الكتب من عبارات يعدُّها مولدة ومخالفة للفصحى ؛ قوله (١٤/٣٤) : « ويقولون : واروا الميت التراب ، أي واروه في

التراب ، فيحذفون الحرف ، ويبقون التراب مفعولا فيه ، وهو خطأ ؛ لأن التراب من أسماء المكان المختصة ، فلا يصلح للظرفية . وقد ورد مثل هذا للحريرى فى مقامته الكوفية ، وهو قوله : وخلدوها بطون الأوراق .. » .

ومثل قوله (١٥/٢١) : « ويقولون : لا يخفاك أن الأمر كذا ، فيعدون الفعل بنفسه . والصواب : لا يخفى عليك ... ومن الغريب أن هذا الوهم وقع لقوم من أكابر الكتاب ، كقول صاحب نفح الطيب فى المجلد الثانى ... ولا يخفاك حسن هذه العبارة » .

ومثل قوله (١/٤٣) : « ويقولون : هل لا يجوز أن يكون الأمر كذا وكذا؟ وهل لم نزر زيداً ؟ وهل ليس عمرو فى الدار ؟ فيدخلون (هل) على النفى ، وهى مخصوصة بالإثبات . وأكثرهم يكتب : (هل لا) كلمة واحدة على حد كتابة : (هلا) التحضيضية . وقد وقع مثل هذا لابن الجوزى فى كتاب عقلاء المجانين حيث قال : هلا يدل هذا على نقصان العلم؟ والصواب : استعمال الهمزة فى كل ذلك » .

ومثل قوله (١٠/٥٦) : « ويقولون : الأعجب من ذلك أن الأمر كذا وكذا ، وهذا أخى الأكبر منى . ومن هذا قول السيوطى فى المقامة الوردية : «والأشرف من كل ريحان فخراً » . والمقرر فى كتب النحاة أن (أل) و (من) لا تجتمعان مع أفعل التفضيل ، فالصواب أن تحذف أحدهما ؛ فيقال : والأعجب أن الأمر كذا ، أو أعجب من ذلك أن الأمر كذا . وهذا أخى الأكبر ، أو أخى هو أكبر منى » .

٣ ـ ونعرف من كلام اليازجى أن بعض الكلمات أصابها التطور فى معناها منذ زمنه حتى الآن مرّةً أخرى ؛ مثل : « هذا أمر عتيد » ٦/١٩ فمعناها فى العربية الفصحى قديما : « الحاضر المهيأ » ، كما ورد فى القرآن الكريم

في قوله تعالى : ﴿ وقالَ قَرِينهُ هذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾ [١] . وكما ورد في قول نفيل بن عبد العُزَّى :

وكيف أخافُ أو أخشى وعيدًا ونَصْرُهمُ إذا أدعو عتِيدُ [٢]

ومعنى كلمة : « عتيد » في زمن اليازجي : « المنتظر » ؛ يقول اليازجي :

« ويقولون : أمر عتيد ، ويوم عتيد ، أى منتظر ، فيغلطون فيه ؛ لأن العتيد بمعنى الحاضر المهيَّأ ، وقد أعتد الأمر ، أى أعدَّه ، وأمر معتد وعتيد » .

أما الآن فمعنى هذه الكلمة : عتيق ، أو قوى ، أو عنيد ، كما ذكرنا في فصل القياس الخاطئ في بداية هذا الكتاب[٣] .

كما نرى من كلام اليازجي كذلك أن بعض التعبيرات لا تزال حيَّة وشائعة على ألسنة الكتاب ؛ مثل قوله (١٧/٤١) : « ويقولون : اعتدوا على بعضهم البعض ، وظلموا بعضهم البعض . ولا يتحصل لهذا التركيب معنى إلا بعناء وتكلف بعيد . وربما قالوا : تقاسموا بين بعضهم البعض ، وهو أغرب وأبعد عن التأويل . والوجه : اعتدوا بعضهم على بعض ، وظلموا بعضهم بعضاً ، وتقاسموه بينهم » .

وكذلك مثل قوله (١٧/٥٤) : « ومن هذا قولهم : سرتنى رؤياك ، بالألف .. وإنما الرؤيا في النوم خاصة . وأما في اليقظة فيقال : الرؤية ، بالهاء وهي اللغة الفصيحة »[٤] .

---

(١) سورة ق ٥٠/٢٣ وانظر مجاز القرآن ٢٧٣/١ .

(٢) حماسة ابن الشجرى ٦/٤ والحماسة البصرية ٨١/١ .

(٣) انظر فيما مضى صفحة ١١/٤٣ .

(٤) انظر بيتا للراعى في لسان العرب (رأى) ١٩/١٩ فيه : فكبر للرؤيا وهش فؤاده . وانظر كذلك آراء المفسرين في قوله تعالى : ﴿ وما جعلنا الرؤيا التى أريناك إلا فتنة للناس ﴾ .

ونحن نسمع فى أيامنا هذه السيدة أم كلثوم تغنى لكبار أرباب القلم أغنية : « عوِّدت عينى على رؤياك » وتقول فيها أيضاً : « وان مرّ يوم من غير رؤياك » !

ومن أمثلة العبارات الشائعة فى الاستعمال : استخدام « طالما » بمعنى «مادام» . يقول اليازجى (٥/٦٣) : « وقول الآخر : لا يصلح أن يؤخذ حجة **طالما** أن كتب اللغة لم تحط بكل الألفاظ ، يريد : **ما دامت** كتب اللغة لم تحط . فجعل (طالما) ظرفا . وهى من قبيح أغلاط العامة » .

ويبحث اليازجى ، ويقلب فى الكتب والدواوين عن لفظة : « هاته » التى يستخدمها الناس كثيراً حتى الآن بمعنى : « هذه » فلا يجدها إلا عند المتأخرين من كتاب تونس ؛ يقول اليازجى (١٦/٣٠) : « ومن تهافتهم فى النقل ما أولع به أكثرهم من استعمال لفظة : (هاته) فى مكان : (هذه) ذهاباً منهم أنها أفصح منها ؛ وما هى بالفصحى ولا الفصيحة . وهذه معلقات العرب ، بل قصائدهم التسع والأربعون[1] ، وهذه دواوين شعرائهم من مثل : عنترة والنابغة وحاتم وعروة بن الورد والفرزدق وجرير وغيرهم ، وهذه خطب الإمام على ، والمنقول عن وفود العرب كلهم ، بل هذا القرآن نفسه ، هل يجدون فى ذلك كله لفظة : (هاته) ، فلو كانت بهذه المنزلة التى يتوهمونها لم تفت أولئك كلهم على مكانهم من اللغة وتحققهم من فصيحها . ولقد قلبنا كثيراً من صحف الكتاب فى كل عصر من أعصار الإسلام فلم نجد هذه اللفظة فى شىء من كتب المتقدمين ، ولا نذكر أننا رأيناها قبل شيوعها بين كتابنا إلا فى كلام بعض متأخرى التونسيين ، بل لعلها لم ترد إلا فى كتاب خير الدين باشا المسمى بأقوم المسالك ، فإنها شائعة فى الكتاب كله ، لا يكاد

---

(١) يقصد القصائد الموجودة فى كتاب جمهرة أشعار العرب ، لأبى زيد القرشى .

يستعمل غيرها ، وهو من غريب الذوق فى اخيار الألفاظ » (١) .

٤ - ويرى اليازجى أن ضياع الفعل المزيد بالألف من كلام العامة والاستعاضة عنه بالفعل الثلاثى مثل : « خرج الزكاة » بدلا من : « أخرج » - كان سببًا فى مزالق الخاصة حتى فى الزمان القديم ؛ يقول (١٨/٣٩) : «ويقولون : هذا أمر مثبوت ، أى ثابت أو مُثْبَت . وهو من تعبيرات العامة ؛ لأنهم لا يكادون يفرقون بين فَعَل وأَفْعَلَ ، بل الغالب فى كلامهم الاقتصار على فَعَلَ المجرد ، ويميزون بين اللازم منه والمعتدى بالحركة . وهذا أعظم مزالّ الخاصة ، لكثرة هذه الأفعال واشتهارها ، حتى لا يكاد يداخلهم ريب فى صحتها ، وقد استدرج بها أناس من متقدمى الكتاب ، كما وقع لأبى الفداء حيث يقول فى مقدمة تاريخه : وأما التوراة العبرانية فهى أيضًا مفسودة . وكما فى قوله فى هذه المقدمة : فصار المثبوت فى الجدول كذا وكذا سنة ، مع أنه يقول فى السطر الذى قبله : وهو الذى اخترناه وأثبتناه فى جدولنا هذا » .

٥ - ويفطن اليازجى إلى أثر الترجمة فى العربية الحديثة ، فيرى أن بعض العبارات ليست إلا ترجمة حرفية عن الإفرنجية ؛ مثل قوله (٢/٣٦) : «ويقولون : انظر إن كان زيد فى داره ، وسله إذا كان الأمر كذا ، فيأتون بإن وإذا فى هذا الموضع ، وهو من التعريب الحرفى عن الإفرنجية ، وكأن

---

(١) أسماء الإشارة للمؤنثة فى العربية هي :

ذى - ذهْ - ذهِ - ذهى - ذات

تِى - تهْ - تهِ - تهى - تا

ويجوز دخول هاء التنبيه عليها . راجع مثلا : شذور الذهب لابن هشام ، فلا وجه لتعجب اليازجى من هاته !!

الذى استدرجهم إلى ذلك ما يرى فى الكلام الفصيح من نحو قولنا : افعل هذا إن استطعت . وشتان ما بين الصيغتين ، وإن تشابهتا فى بادئ الرأى؛ لأن قولنا : افعل هذا ، هو فى معنى الجواب ، لأن العبارة على تأويل إن استطعت فافعل ، وهذا بعيد فى نحو المثالين المذكورين ؛ لأنهما ليسا على معنى : إن كان زيد فى داره فانظر ، وإذا كان الأمر كذا فسله . والصواب : أن تبدل أداة الشرط فى مثل هذا بهل ، تقول : انظر هل هو فى داره ؟ وسله هل الأمر كذا ؟ » .

وكذلك مثل قوله (١٠/٤٩) : « ويقولون : أزوره رغما عن هجره لى ، ولا معنى للرغم هنا ، إنما هو من التعريب الحرفى . والذى يقال فى هذا المقام : أزوره مع هجره لى ، أو على هجره . وهو المعنى المراد من التعبير الإفرنجى » .

٦ ـ ويلعب القياس الخاطىء دوراً كبيراً فى معظم الأمثلة التى عالجها اليازجى فى : « لغة الجرائد » ؛ فإن تعدية الفعل : « ينبغى » بحرف الجرّ : « على » هو قياس خاطىء على الفعل : « يجب » الذى يقترب منه فى المعنى . وقد فطن اليازجى إلى ذلك ، فقال (١١/٦) : « ومن ذلك قول بعضهم: ينبغى عليك أن تفعل كذا ، فيُعَدُّونه بعلى ؛ لظنهم أنه بمعنى وجب ، وليس كذلك » .

وكذلك تشديد فاء : « حافّة » (٧/١٠) إنما هو قياس خاطىء على : « كافّة » مثلا .

وتأنيث : « وَضّاء » فى قولهم : « صحيفة وَضّاء » إنما هو قياس خاطىء على : « غَرّاء » مثلاً . وقد فطن اليازجى إلى ذلك فقال (١٩/١٤) : « ويقولون: صحيفة وَضّاء ، وفلان ذو طلعة وَضّاء ، فيؤنثون لفظ وَضّاء ، ذهاباً إلى أن ألفه للتأنيث ، على حدّ ألف غرّاء مثلاً » .

ويرى اليازجي (٧/١٥) « أن مثل هذا الوهم قد جاء حتى في كلام بعض الجاهليين ؛ لأنه من المواضع التي تلبس على غير اللغوى ! قال الحارث ابن حازة :

أجمعوا أمرهم بليل فلما   أصبحوا أصبحت لهم ضوضاء »

غير أنه يمكن أن يقال إن الحارث بن حلزة ضمّن كلمة : « ضوضاء » معنى كلمة : « جلبة » وهي مؤنثة . والتضمين إن لم يكن مقصوداً هو أيضاً عملية من عمليات القياس الخاطىء .

وصيغة : « تمعّن في الأمر » صيغة جديدة ، قيست قياساً خاطئاً على مثل: تدبّر وتأمّل . واليازجي نفسه يقول (١٧/١٦) : « وأما تمعن فلم يثبت وروده في شيء من كلام العرب ، وكأنما بنوه على تأمّل وتدبّر وتفرّس ، وما أشبه ذلك » .

وعبارة : « باع طولى » في قوله (١٢/١٩) : « ويقولون : له في هذا الأمر باع طولى ، فيؤنثون الباع وهو مذكر » ـ هذه العبارة قيست قياساً خاطئاً على نحو : « يد طولى » .

ومن فطنة اليازجي إلى القياس الخاطىء وتسميته إياه بالتوهم قوله (١٤/٢٤) : « ويقولون : مرّتْ عليه كُرُور الزمان ، فيؤنثون لفظ الفعل على **توهم** أن الكُرور جمع ، وإنما هو مصدر كرّ » .

والقياس الخاطىء على : صحائف ورسائل قديم جداً منذ أيام سيبويه ـ كما عرفنا من قبل في فصل القياس الخاطىء ـ غير أنه لا يزال يقع ؛ ومن أمثلته عند اليازجي قوله (١٠/٣٢) : « ويقولون في جمع المغارة : مغائر بالهمزة . وصوابه : مغاور بالواو . كما يقال في جمع مفازة : مفاوز ، لأن

حرف المد إذا كان أصلا لا يهمز . ومثله قولهم : معائب ومشائخ ومكائد بالهمزة أيضاً ، وصوابهن بالياء » .

وانقلاب : « الوضوح » إلى « الوضاحة » (١١/٣٤) من القياس الخاطىء على مثل كلمة : « صراحة » .

والمسئول عن عبارة : « ليس زيد ليفعل كذا » (٩/٣٥) هو القياس الخاطىء على نحو : « لم يكن زيد ليفعل كذا » ... إلى آخر الأمثلة العديدة التي يمكن أن تعلل بظاهرة القياس الخاطىء فى كتاب : « لغة الجرائد » .

٧ ـ وقد تغيرت دلالة بعض الألفاظ عما كانت عليه فى الفصحى ، فمن أمثلة تعميم الدلالة استعمال كلمة : « التحوير » بمعنى « التعديل والتهذيب » ، وهى فى الأصل بمعنى « التبييض » (٧/٣) .

ومن أمثلة التعميم كذلك عبارة : « إرْبًا إرْبًا » التى كانت تستخدم لتقطيع ماله أجزاء كالذبيحة مثلاً ، فأصبح الكتّاب يستخدمونها فى تقطيع أى شىء ، فيقولون : مزّق الكتاب إرْبًا إرْبًا » (١٩/٤) .

ومن أمثلة تخصيص الدلالة استعمال كلمة : « الصحيفة » لأحد وجهيها وهو ما يسمى « بالصفحة » . وإنما « الصحيفة » فى اللغة الفصحى : الورقة بوجهيها (١٩/١٦) .

ومن أمثلة انتقال الدلالة استعمال كلمة : « اقتصد » بمعنى « وفّر » وهى فى الأصل بمعنى اعتدال وتوسط فى الأمر (٢/١٢) .

* * *

رَفَعَ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٥٢ - تهذيب الألفاظ العامية
للشيخ محمد على الدسوقى

نشر هذا الكتاب لأول مرة بالقاهرة سنة ١٣٣١هـ ١٩١٣م ، وكان يقع فى حوالى مائتى صفحة من القطع الصغيرة . ثم نشره صاحبه للمرة الثانية فى جزأين كبيرين ، يقع أولهما فى ٣٢٨ صفحة ، ونشر بالقاهرة سنة ١٣٣٨هـ/ ١٩٢٠م ، كما يقع الثانى منهما فى ٣٨١ صفحة ، ونشر بالقاهرة سنة ١٣٤١هـ/ ١٩٢٣م . وهذه الطبعة الثانية هى التى نرجع إليها هنا فى العرض والتحليل .

ومما قاله المؤلف فى التمهيد الذى صدر به هذه الطبعة : « وقد حلّيت جيد هذا الكتاب بصور كثير من الأدوات والآلات والحيوان والنبات ، واستعنت بسعادة النطاسى (أحمد بك عيسى) على تحرير ألفاظه الطبية والتشريحية ، لما له من الباع الطولى والقدم الراسخة فى الطب والتعريب ، والبحث والتنقيب . وقرأت كثيراً من كتب الطب والمفردات والتشريح ، كتذكرة داود الأنطاكى ، ومفردات ابن البيطار ، فكانت هذه الكتب لى قنطرة بين اللغة العربية واللغة العامية ، ونبراسا اهتديت به لحل كثير من معمى الألفاظ العربية ، التى انقطعت الصلة بيننا وبين واضعيها فى القواميس » (١/٥) .

ويبدأ الكتاب بمقدمة طويلة ، يحاول فيها مؤلفه أن يشخص أدواء اللغة العربية ، ويصف لها الدواء . وهو يرى أن أدواء اللغة العربية ثلاثة :

الداء الأول : هو اللحن . ويقصد به المؤلف الخطأ فى الإعراب ، ويرى أنه أول داء أصاب اللغة العربية « لأن حركات الإعراب متغيرة ، من الرفع إلى النصب إلى الجر إلى الجزم ، فكان يعسر على من ليس بعربى صميم تمييز

مواضعها » (١/١٠) .

ودواء هذا الداء عند المؤلف ، هو تعلم علم النحو .

والداء الثاني : هو التحريف . ويقصد به ، كما يبدو من أمثلته ، تغيير بعض أصوات الكلمة ، سواء أكانت أصواتا صامتة ، أم من أصوات العلة . ويرى المؤلف أن دواء هذا الداء فى قراءة الكتب المؤلفة فى لحن العامة ، مثل كتاب : « أدب الكاتب » لابن قتيبة .

والداء الثالث : هو الدخيل . ويرى المؤلف أن هذا الداء أخف الأدواء بشرط ألا يتعدى أسماء المسميات التى ليست لها أسماء فى اللغة العربية ، كما يرى أن العربية لم تسلم من هذا الداء فى زمن شبابها ، وقد ورد كثير من الأسماء المعربة فى القرآن الكريم وأشعار العرب ، وأن ما وضعته المجامع العلمية الحديثة من أسماء مبتكرة للمخترعات الجديدة « لم يتعد ما سطروه من الكتب، وإن تعدّاه فإلى بعض الصحف . أما العامة المعنيون بهذا الوضع ، فلم يستعمل أحد منهم كلمة من هذه الكلمات قاطبة ، بل عربوا ما سمعوا ، بعد أن اختصروا من تلك الأسماء الأعجمية ما اختصروا ، وحرّفوا منها ما حرّفوا ، كما فعل أسلافهم العرب من قبل . ولم يصغوا لقول داعٍ ؛ لانصراف أسماعهم إلى أولئك الأوربيين أصحاب الوضع العملى لا القولى ... وقد حذف العامة من بعض الأسماء الأعجمية حروفا لتخف على ألسنتهم . وهذا هو التعريب بعينه الذى كان فاشيا فى العرب منذ الجاهلية الأولى ، يدلك على هذه الحقيقة ما فعلوه فى : (السينما توغراف) المركب من ١٣ حرفا ، يكلّ عن النطق بها أوسعُ الناس فمًا وأذربُهم لسانا ، حيث اقتصروا منه على : (سيما) . فما أبرع العامة فى الاختصار ! » (١/١٦) .

ويرى المؤلف (١/١٧) أن « الدواء الذى يقف سريان هذا الداء ، هو أن يؤلف مجمع لغوى (وقد ألف والحمد لله ، ولكن لم يصنع شيئا إلى الآن) ، ويكون من أعضائه أكابر علمائنا وأدبائنا ، لتهذيب أسماء المخترعات الأجنبية واختزالها ، على وجه يسوغ به تعاطيها . هذا إذا لم يوجد لها أشباه فى العربية ، وإلا وضعت لها أسماء مبتكرة ، بشرط أن تعنى الحكومة بذلك ، وتبلغه لجميع فروعها فى الأقاليم وجميع الصحف السيارة ، فمتى استعملها الحكام تبعتهم العامة . والناس على دين ملوكهم » !

وفى البحث عن علاج عام شامل لهذه الأدواء ، يذكر المؤلف أن مجلسا ضمه مع بعض الرفاق ، فناقشوا مسألة فساد كلام العامة ، واقتراح أحدهم تنشئة جيل جديد على الفصحى ، بإبعاده عن الأب والأم والإخوة منذ نعومة الأظافر ، وتلقينه العربية الفصحى . كما اقترح الثانى أن يكلف المعلمون فى المدارس النطق بالعربية أمام التلاميذ ، ويمتنع هؤلاء عن مخاطبة العامة . واقترح الثالث أن يلتزم المعلمون النطق بالعربية الصحيحة ، لا فرق بين معلمى اللسان العربى وغيره من ترجمة وحساب وتقويم بلدان وغيرها من بقية المواد ، كما يجب أن يكون التعليم إجباريًا لجميع الأطفال .

غير أن مناقشة هذه الاقتراحات أثبتت أنها خيالية ، فذكر المؤلف رأيه ، وأن « الذى فى استطاعتنا عمله الآن ، هو تأليف الكتب ، التى ترد العامى إلى أصله العربى ، ونشرها بين طبقات الأمة » (١/٥٢) .

وتحقيقا لهذا الغرض ، شرع المؤلف فى وضع هذا الكتاب . وقد بدأ بعد المقدمة الطويلة فى ذكر أخطاء العامة ، فعقد فصلا بعنوان : « الأعراض التى ظهرت عن داء التحريف » (١/٥٧) . وهو يقسم هذه الأعراض إلى أعراض عامة وأعراض خاصة ، فالعامة هى التى تكون شاملة لنوع من أنواع الكلام ،

والخاصة هى التى تكون فى كلمة واحدة ، سواء أكان تحريفها بحرف أم بحركة . ثم يقول (٥٧/١) : « وقد ارتأينا أن نذكر الخطأ العام ، ونضرب له طائفة من الأمثلة كالعنوان لما عداها ، ليرجع العامة عن ذلك الخطأ وما شاكله، إلى الصواب للاختصار . أما فى الأعراض الخاصة ، فنذكر كل كلمة ظهر فيها عرض التحريف ، ونرد فيها بالصواب » .

ثم يلخص المؤلف الأعراض العامة فى عشرة أعراض هى :

(١) إبدال القاف همزة أو جيما ، كقولهم فى « القمر » : « أَمَر » أو «جمَر» .

(٢) إلحاق الشين بأواخر بعض الكلمات ، مثل : « ما سافرتش » و «عليكش دين ؟» . ويضع المؤلف يده على مفتاح هذه الشين ، والسبب فى وجودها ، وأنها مختصرة من كلمة : « شىء » . غير أنه سرعان ما يفقد هذا المفتاح ، وهو يقول (٦٠/١) : « وقد تجعل العامة هذه الشين بدل (شىء) فى قولهم : ماعلهش ، أى : ما عليه شىء . وقولهم : مافيش، أى : مافيه شىء . وأما أقوالهم : ما أكلتش شىء ، ولا أخذتش شىء ، فيتعين أن تكون الشين زائدة ؛ لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه . وقولهم : ماركبتش ، ولا عرفتش ، يحتمل الأمرين ، أى الزيادة أو التعويض عن لفظ شىء » ، فهو ينسى هنا أثر القياس الخاطئ ، وطرد الباب على وتيرة واحدة فى تعميم الظاهرة ، وجعل الشين فى نهاية المطاف من أدوات النفى فى العامية .

(٣) كسر أحرف المضارعة ما عدا الهمزة : يقول المؤلف (٦٠/١-٦١) إن «هذا العَرَض يشبه التلتلة فى لغة بهراء ، وهم بطن من تميم » . ويرى أنه

عرض « مقبول لوجود نظيره فى لغة العرب إلا الحجازيين » . غير أنه يرى أن « الأولى بالعامة أن يتبعوا لغة الحجازيين ، التى نزل بها القرآن الكريم » !

(٤) كسر أول الماضى إذا كان ثانيه مكسورا ، نحو : فِهِم وعِرِف وشِرِب . ويضع المؤلف يده مرة أخرى على مفتاح هذا التطور . وهو الميل إلى انسجام الحركات ؛ فيقول (٦١/١) : « وكأنهم استثقلوا الانتقال من الفتح إلى الكسر ، فضلوا سواء السبيل » !

(٥) حذف أواخر الكلمات ، وقال عنه إنه هو القُطعة ؛ مثل : « رَشِى » فى : «رشيد» ، و « ما » فى « مات » . وهذا التطور حدث فى القديم كذلك فى حالة النداء ، وهو ما يسمى بالترخيم ، « والقطعة تشارك الترخيم فى أنها حذف آخر الكلمة ، إلا أن الحذف فى الترخيم وارد على آخر الاسم المنادى ، وهذا وارد على كل كلمة ، حرفا كانت أو فعلا أو اسما ، منادى وغير منادى » (٦١/١ ـ ٦٢) .

(٦) حذف الحركات من أواخر الكلمات : ويرى المؤلف أن هذا العرض أقبح الأعراض وأشنعها . ويحاول أن يعلل لظهوره بأن السكون أخف من الحركة ، وأن بعض العرب كانوا يسكنون المتحرك استخفافا ، فيقولون فى: عَلِمَ وكَرُمَ : عَلْمَ وكَرْمَ ؛ ولهذا السبب وقف العرب على الاسم المنون بالسكون فى غير المنصوب، ووقفت ربيعة عليه بالسكون مطلقا . ويمضى المؤلف فيرى أن حالة الوقف انتقلت إلى الوصل أيضا فى كلام العامة ، وعندئذ يشتد غضبه عليهم ، فيقول (٦٣/١) : « لكن عامتنا لم يسكنوا أواخر الكلمات فى الوقف فقط ، بل التزموا السكون فى كل حال ، فالوقف والوصل عندهم سواء ؛ فيقولون : ذهب محمدْ ومحمودْ وعَلِىْ ،

فكأن الله سبحانه وتعالى ضرب عليهم الذِّلَّة والسكون حتى فى منطقهم ، فوقف أعضاءهم وألسنتهم عن الحركة بالنافع ، فتراهم لا تتحرك أعضاؤهم إلا إلى الوارء ، ولا ألسنتهم إلا بالفاسد من النطق . فلخفة السكون على ألسنتهم وميلهم إلى الكسل ، تركوا الإعراب ، ورموا به عرض الحائط » .

(٧) إسكان أول الفعل الماضى المبدوء بالتاء ، وإدخال همزة وصل عليه ؛ مثل : « اتْكلّم » فى : « تَكلّم » و « اتْعلّم » فى : « تَعلّم » . وقد عرف المؤلف أنه « قد ورد هذا الإدغام فى بعض الأفعال المبدوءة بالتاء ، كقوله تعالى : ﴿ بل ادَّارَكَ علمهم ﴾ وأن أصله : تدارك » (٦٤/أ) .

وهذا التطور فى رأينا حدث أولا فى مضارع صيغتى : تَفَعَّل وتَفاعَل ؛ إذ تتأثر التاء بعد تسكينها للتخفيف ، بفاء الفعل إذا كان صوتا من أصوات الصفير أو الأسنان ، فتقلب صوتا من جنس هذه الأصوات ، وهو من نوع التأثر المدبر الكلى فى حالة الاتصال . وقد قيست على ذلك صيغة الفعل الماضى ، فالفعل : « اذَّكَّر » مقيس على : « يَذَّكَّرُ » وأصله : « يَتْذَكَّر » بتسكين التاء للتخفيف من : يَتَذَكَّرُ » .

ولعل هذه الظاهرة كانت فى سبيل التطور فى العربية الفصحى عندما جاء الإسلام ؛ ولذلك نجد أمثلتها فى القرآن الكريم جنبا إلى جنب مع الصيغ القديمة التى لم يحدث فيها تطور . ونحن نَعُدُّ هذا دليلا على أن التطور اللغوى فى أية ظاهرة لغوية لا يحدث فجأة ، فيقضى بين يوم وليلة على كل أثر للقديم؛ ففى القرآن الكريم أمثلة كثيرة للصيغ القديمة ؛ مثل : ﴿ وما يَتَذَكَّرُ إلا مَنْ يُنيبُ ﴾ (غافر ١٣/٤٠) ، بل إن الآية الواحدة لتحتوى فى بعض الأحيان على الصورتين معا؛ كقوله تعالى: ﴿ لِيَدَّبَّرُوا آياته ولِيَتَذَكَّرَ أُولو الألْباب ﴾ (ص ٢٩/٣٨) .

وقد ظل هذا التطور سائرا فى طريقه الطبيعى على ألسنة المتكلمين بالعربية، حتى ساد وحده ، وقضى على الظاهرة القديمة فى اللهجة العامية المصرية ؛ ففيها نقول مثلا : فلان اضّعْضَع ، واصّدّعت دماغه ، واسّرّع فى كلامه ، واشّهّى الأكل ، واطّوّع فى الجيش . كما نقول أيضًا فى (تفاعل) : فلان اطّاوِل على فلان ، واشّاتِم هُوّ وهُوّ ، واسّاهِل معَاه ، واصّالحوا سوَا .

بل لقد سادت صيغتا : (اتفعّل) و (اتفاعل) فى العامية المصرية ، حتى وإن خلت الكلمة من أصوات الصفير أو الأسنان ، مثل : اتعلّم، واتكلّم ، واتفرّج ، واتبهدل ، واترازِل عليه . وغير ذلك .

(٨) دخول حروف الجر على الأفعال : يقصد المؤلف بذلك نحو : «فلان بياكل وبيشرب وبيلعب » . وهو لا يعرف أن هذه الباء بقية الفعل : « بقى » (انظر : التطور اللغوى ، مظاهره وعلله وقوانينه ، للدكتور رمضان عبد التواب ١٠١) ، فيراها فى صورتها الحالية مشبهة لباء الجر ؛ فيقول (٦٤/١) : «لقد فقد العامة أهم قواعد اللغة ، وقوضوا أعظم أركانها ، وهو أنه لا يجوز دخول أى حرف من حروف الجر على الأفعال، فعكسوا هذه القضية ، واستباحوا حمى اللغة العربية ، وصاروا يخبطون بها فى ليل أليل ، واختلط الحابل بالنابل ، فتبلبلت ألسنتهم ، وصارت فى حالة الاحتضار ، فلا هى حية فترجى ، ولا هى ميتة فتنسى، فلا حول ولا قوة إلا بالله » ! .

(٩) حذف ثلاثة أحرف من الحروف الهجائية ، وهى : الذال والثاء والقاف . وقد سها المؤلف فى هذا المقام أن يذكر (الظاء) كذلك !

(١٠) ضم ما قبل هاء الضمير وابدالها واوا ؛ مثل : « ردُّو » و « عَضُّو » و « قتلُو » و « ضربُو » فى : « ردّه » و « عَضّه » و « قتله » و «ضربه».

ويقول المؤلف (٦٦/١) : إن « هذا العرض له أصل فى اللغة ، ولكن ذلك في الأمر من المضاعف فقط ، حيث يقول بعض العرب : (مُدُّه وعَضُّه) فعِلَىْ أمر، والأفصح : مُدَّهُ وعَضَّهُ . فانظر هذا التوسع الغريب من العامة ، الذى أودى باللغة وأوردها موارد الهلاك » .

وفى نهاية الأعراض العشرة يقول المؤلف (٦٦/١ ـ ٦٧) : « وليست هذه كل الأعراض العامة بل غيرها كثير ؛ مثل استعمال « الواو » و « هم » لغير جماعة الذكور العقلاء ؛ فيقول العوام النقود صُرِفُوا ، والكتب قرأتهم . ومعاملة المثنى معاملة الجمع ، فيقول أحدهم عن الكتابين : « قرأتهم » أى : «قرأتهما» . وعدم التفرقة فى المثنى والجمع بين حالة الرفع وحالتى النصب والجر. والتسوية بين جمع الذكور وجمع الإناث ، فيقولون : النساء رأيتهم ... أما اعوجاج ألسنة العامة عن إخراج الحروف من مخارجها فحدِّث عنه ولا حرج، فهم لا يخرجون ألسنتهم فى النطق بالظاء حتى مسخت عن أصلها . وكذلك الجيم ، فإن الجيم التى ينطق بها عامة المصريين ما عدا أهل الوجه القبلى ، حرف بين الجيم العربية والقاف ... وكذلك إبدال بعض الحروف ببعض آخر ... فقد يبدلون الثاء صادا فى نحو : عثمان ، فيقولون : عصمان ، والضاد دالاً ، فيقولون فى : ضِرْس : دِرْس » .

وينتقل المؤلف بعد ذلك إلى الحديث عن بعض اللهجات الموروثة عن العرب ؛ وذلك مثل : الطمطمانية فى حمير ، وإبدال الميم باء والباء ميما فى مازن ، والوقف على هاء التأنيث بالتاء فى طيئ ، وتصحيح عين اسم المفعول من الأجوف عند تميم ، وغير ذلك (٦٧/١ ـ ٦٩)

وقد قسم المؤلف كتابه بعد ذلك عدة أقسام ، الأول : لما تنطق به العامة صحيحا ويظن أنه عامى (٧٠/١) ، والثانى : للمحرف بالحركات (١٣٣/١)

وقد سار فيه المؤلف على طريقة ابن السكيت فى إصلاح المنطق ، وابن قتيبة فى أدب الكاتب ، فعالج ما هو مضموم الأول والعامة تغيره ، وما هو مفتوح الأول والعامة تغيره ، وما هو مكسور الأول والعامة تغيره ... إلخ . غير أن ما يميز طريقته أنه رتب الكلمات فى كل ذلك ترتيبا هجائيا فى جداول ، مبينا فيها الخطأ والصواب بلا استشهاد على ما يقول إلا فى النادر . وقد سار المؤلف فى القسم الثالث ، وهو : المصحف بالحروف (١٦٧/١) على طريقته هذه بلا أدنى فرق .

وأما الجزء الثانى من الكتاب ، فإنه يكاد يكون وقفا على موضوع : «العامى ومرادفه العربى من أقوال الناس وحروفهم ومراتبهم » (٣٠/٢ ـ ٣٧٦)، وقد رتب فيه المؤلف الكلمات العامية بحسب الموضوعات فى جداول، ذاكرا اللفظ العربى ، والمرجع الذى وردت فيه الكلمة العربية المقابلة . ومراجعه هى : القاموس ، والمخصص ، وفقه اللغة ، ومختار الصحاح ، ولسان العرب ، والمصباح المنير ، وشفاء الغليل ، وتاج العروس ، وتذكرة داود الأنطاكى ، وأدب الكاتب، ونوادر القالى ، والمعرب للجواليقى ، ومبادئ اللغة، وأساس البلاغة ، وحياة الحيوان ، والعقد الفريد ، والكامل للمبرد ، وخاص الخاص للثعالبى ، وأقرب الموارد ، وغيرها . وقد رتبت الكلمات فى داخل الجداول ترتيبا هجائيا بحسب الأول ، ولم يورد المؤلف شواهد إلا فى النادر

وفيما يلى أمثلة لبعض مظاهر التطور فى العامية المصرية ، كما تبدو فى كتاب تهذيب الألفاظ :

١ ـ فمن أمثلة ضياع الأصوات الأسنانية ، وهى التى تتطلب إخراج اللسان بين الأسنان : « تعبان » فى « ثعبان » ١٦٨/١ « تخين » فى « ثخين » ١٦٨/١ « تفل » فى « ثفل » ١٦٨/١ « توم » فى « ثوم » ١٦٩/١ «دخيرة» فى « ذخيرة » ١٧٠/١ « دبّان » فى « ذبّان » ١٧٠/١

«جدع» فى « جذع » ١٧٩/١ « ديب » فى « ذئب » ١٧٠/١ « دم » فى « ذَمّ » ١٧١/١ « حدف » فى « حذف » ١٧٩/١ « بعطر » فى «بعثر» ١٧٨/١ مع تفخيم التاء بقلبها طاء بسبب الراء فى المثال الأخير .

ومن أمثلة أثر الراء فى تفخيم الأصوات المجاورة لها : « طربة » فى « تُربة » ١٧٣/١ « صور » فى « سور » ١٧٤/١ « أخرص » فى « أخرس » ١٨٦/١ « رفص » فى « رفس » ١٨٩/١ .

٢ - وإذا كانت الجيم فى العربية صوتا مزدوجا ، أى جامعا بين الشدة والرخاوة، بمعنى أنه عبارة عن دال مخرجها من الغار يعقبها شين مجهورة، فلا عجب إذا وجدنا هذا الصوت يتطور فى العامية المصرية أحيانا إلى دال (وتلك صفة الشدة) فى مثل : « دَشَع » فى « جشع » ١٧٠/١ أو إلى شين (وتلك صفة الرخاوة) فى مثل : « اشْتَرّت الدابّة » فى « اجترّت الدابّة » ١٧٨/١ هذا إلى جانب الاتجاه العام فى تحول الجيم إلى كاف مجهورة فى لهجة القاهرة ، فى مثل نطق الجيم فى كلمة : « جمل » عند القاهريين .

٣ - ومن أمثلة انكماش الصوت المركب وتحوله إلى إمالة : « أرض بُور » فى « بَوْر » ١٤٢/١ « حيرة » فى « حَيّرة » ١٤٣/١ « ريحان » فى «رِيّحان» ١٤٤/١ « غيرة » فى « غَيّرة » ١٤٥/١ .

٤ - ومن أمثلة الانسجام الصوتى : تحول صيغة اسم الآلة : (مِفْعَل) إلى : (مَفْعَل) بفتح الميم ، فى مثل : « مَبْخَرة » ١٥٥/١ « مَرْوَحة » ١٥٥/١ « مَسْطَرة » ١٥٥/١ « مَخْنَقة » ١٥٥/١ « مَدْخَنة » ١٥٥/١ « مَغْرَفة » ١٥٦/١ ومن أمثلة الانسجام الصوتى كذلك قولهم : « زَعْتَر » فى «سَعْتَر» ١٧١/١ فقد تأثرت السين ، وهى صوت مهموس ، بالعين وهى صوت

مجهور ، فقلبت إلى نظيرها المجهور وهو الزاى . وهذا من نوع التأثر المدبر الجزئى فى حالة الانفصال .

٥ ـ ومن أمثلة المخالفة الصوتية : « بشيمة » فى « مشيمة » ١٦٨/١ «سنْكَر» فى « سكّر » ١٨١/١ « قرنبيط » فى « قنّبيط » ١٨١/١ « تَمَدْين » فى « تمدّن » ١٩٣/١ .

٦ ـ ومن أمثلة القلب المكانى : « أهبل » فى « أبله » ٢٤٧/١ « جنزبيل » فى « زنجبيل » ٢٤٧/١ « جَواز » فى « زواج » ١٤٨/١ « خَفَس به الأرض » فى « خسف » ٢٤٨/١ « معلنة » فى « ملعقة » ٢٤٩/١ .

٧ ـ وأخيرا نرى أثر النبر فى اختفاء بعض أصوات الكلمة فى المقاطع التى لا تحمل هذا النبر ؛ مثل : « إيش » فى « أى شىء » ٢٧٣/١ « بِدّى » فى بودّى » ٢١٣/١ « لِسّه » فى « للساعة » ٢٧٣/١ وهذا يشبه قول أهل العراق : « هَسّه » بمعنى : « الآن » . وأصلها : « الساعة » .

* * *

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٥٣ - تذكرة الكاتب
لأسعد داغر (١٣٥٤ هـ)

أسعد بن خليل داغر ، أديب لغوى شاعر صحافى . ولد فى بلدة كفر شيما بلبنان عام ١٢٧٧هـ / ١٨٦٠م . وتعلم فى الجامعة الأمريكية ببيروت ، واشتغل بالتدريس فى اللاذقية ، ثم انتقل إلى مصر ، فعمل فى تحرير المقطم ، ثم انقطع للأدب ، وانتخب عضوا بالمجمع العلمى العربى بدمشق . وتوفى بالقاهرة عام ١٣٥٤هـ/١٩٣٥م [١].

ومن مؤلفاته : منظومة تاريخ الحرب الكبرى ، ومثلث خراب الديار السكر والزنا والقمار ، وتذكرة الكاتب فى أغلاط الكتاب والمحررين وتصحيحها . وندرس هذا الكتاب الأخير فى النقط التالية :

١ ـ يبدأ كتاب : « تذكرة الكاتب » بتمهيد فى ٢٧ صفحة يشتمل على عشر فقرات هى : **الفقرة الأولى** عنوانها : (أنا واللغة) . وقد تحدث فيها المؤلف عن ميله إلى الكتابة شعراً ونثراً منذ طفولته ، وذكر أن هذا الميل أخذ يقوى فيه على توالى السنين ، مصحوباً برغبة شديدة فى توخى الصحيح الفصيح واجتناب السقيم الركيك ، وأن ذلك ظل دأبه مدة أربعين عامًا قضاها فى خدمة اللغة ، مشتغلاً بها فى التعليم والنظم والترجمة وكتابة المقالات فى كثير من الصحف والمجلات . ويقول فى كتابه (١٤/٤) : « ومع كل ما طالعته فى أثناء هذه السنين الطويلة من الرسائل والمقالات التى وضعها النقاد ، وأشاروا فيها إلى الخطأ الشائع المستفيض فى أقلام الكتاب والشعراء وعلى ألسنة المتكلمين والخطباء ، كنت أرى بعين

---

(١) انظر ترجمته ومصادرها فى معجم المؤلفين ٣٤٦/٣ .

الحزن والأسف ، أن الفائدة المرتجاة من نقد الناقدين وإصلاح المصلحين ، ضعيفة الأثر قليلة الشيوع ، وأن الخطأ اللغوى يتسع كل يوم نطاقه ، ويرتفع فوق أرباب اليراع رواقه » .

الفقرة الثانية عنوانها : (لغة الدواوين ولغة الصحف) . فى هذه الفقرة تحدث أسعد داغر عن انتداب حكومة السودان له للعمل فى وكالتها بالقاهرة ، وأنه عين فى القسم القضائى ، فوقف فى هذه الفترة على مالا يقل عن أربعين ألف كتاب ورسالة ، كلها سواسية فى كثرة اللحن وقلة التدقيق فى اختيار الألفاظ الصحيحة والتراكيب الفصيحة ، ثم قال (٥/٦) : « وفى خريف سنة ١٩٢١ أصدر ابناى : خليل وحبيب مجلة المضمار الأسبوعية المصورة ، للألعاب الرياضية والفنون الجميلة ، فعنيت بتهذيب ما ينشر فيها من الأنباء والمباحث ، وفى أثناء اشتغالى بإصلاح ما يرد من المقالات قبل نشره فى المجلة ، كنت أرى غلطات تكاد تكون محدودة محصورة ، تتكرر هى بنفسها من وقت إلى آخر ، ويكثر ورودها على أقلام كتاب الصحف والمجلات وغيرهم ، من الأدباء المنصرفين إلى الترجمة والتأليف فى هذه الأيام » .

الفقرة الثالثة عنوانها : (تذكرة الكتاب) . ذكر فى هذه الفقرة أنه رأى الاقتداء بمن تقدمه فى وضع كتاب فى تصحيح الأخطاء ، ينشره فى مجلة المضمار فصولا متوالية ، ثم يقول (٣/٧) : « فشرعت فيه فى أواخر سنة المضمار الأولى، وفى الأجزاء التى صدرت منه فى سنته الثانية ، بعنوان : تذكرة الكاتب » . وحين توقفت (المضمار) عن الصدور ، ألحّ عليه غير واحد أن يتابع ما كتبه فى هذا الموضوع ، فكان هذا الكتاب بعنوان تلك المقالات : «تذكرة الكاتب» . وطبع بمطبعة المقتطف والمقطم بمصر سنة ١٩٢٣ .

الفقرة الرابعة عنوانها : (خطة الإصلاح فى هذا الكتاب) . ذكر أسعد

داغر فى هذه الفقرة أن بعض الذين تقدموه فى هذه الخدمة ، كانوا يقتصرون فى الغالب على ذكر الخطأ ، من غير أن يبينوا وجهه ويشفعوه بصوابه ، ثم يقول (١٢/٩) : « وقد بذلت جهدى فى تدارك هذا النقص ، فلم أشر إلى خطأ إلا أبنت سببه ، وقرنته بإصلاحه » .

الفقرة الخامسة عنوانها : (لماذا كثر وقوع الخطأ ؟) . يرى أسعد داغر أن ذلك يعود إلى أربعة أمور : اللغة العامية ، وكثرة السماعى فى اللغة ، والنقل والتقليد ، وإهمال اللغة .

الفقرة السادسة عنوانها : (خوارج الأدب) ويعنى بهم المؤلف (١٥/١٨) : « هؤلاء الخوارج الذين قاموا على اللغة ، يطعنون فى قواعدها وأحكامها ، ويتزاهدون حماتها الذائدين عن حرماتها ، ويبالغون فى ازدرائهم ، وتضليل آرائهم ، وتسفيه أحلامهم » .

الفقرة السابعة عنوانها : (شدة خطرهم على اللغة) . يرى المؤلف (٩/٢١) « أن خطر خوارج الأدب على اللغة شديد جدا ؛ لأنهم لا يفتئون يناصبونها العداء ، ولا ينفكُّون يكيدون لها المكايد ، ويخفون فى سبيل تحصيلها الفخاخ والمصايد وهم يسلطون عليها معاول تقويض وتهديم ، أشد تخريبًا وتدميراً من المعاول التى يسلِّطها الفوضويون على الحكومات ، والإباحية المعطلة على الأديان ، فإذا لم يهبَّ سدنة اللغة وحفاظها ، فى جميع الأقطار العربية ، هبَّة رجل واحد لدرء هذه المفاسد ، تفاقم الخطب ، واستطار الشر ، واتسع الخرق على الراقع »

الفقرة الثامنة عنوانها (اللغة وسيول اللهجات العامية) . يقرر المؤلف فى هذه الفقرة حقيقة واقعة . وهى أن اللهجات العامية قد اتسع نطاق شيوعها ،

وذاع دورانها فى ألسنة جميع الناطقين بالضاد فى كل أمور حياتهم .

الفقرة التاسعة وعنوانها : (إنما الحاجة إلى واحد) . ذلك هو - كما يقول المؤلف (٥/٢٥) : « إنشاء مجمع لغوى يتألف من صفوة علماء اللغة ، فى مصر وسورية والعراق وغيرها من الأصقاع العربية ، على وجه تراعى فيه الجدارة الصحيحة والأهلية الحقيقية ، بحيث يكون كل عضو متضلعاً من معرفة اللغة ، وله إلمام كاف بمبادئ أحد العلوم العصرية ؛ ليتمكن من وضع الكلمات والتعاريف المختصة بذلك العلم ، ويسمى هذا المجمع : مجمع ترقية اللغة العربية » .

الفقرة العاشرة عنوانها : (من لهذا الأمر ؟) . بهذه الفقرة يختم أسعد داغر هذا التمهيد ، فيحث الأغنياء الذين يغارون على اللغة ، أن يتبرعوا بوقف ما يكفى ريعه للإنفاق على هذا المجمع .

٢ - بعد هذه الفقرات العشر يأتى نص الكتاب ، ويبدأ بمقدمة قصيرة تقول (٣/٢٧) : « بهذا العنوان عزمنا أن ننشر فى المضمار ما نعثر عليه فى مطالعتنا ، من الكلمات التى يخطىء بعض الكتاب فى استعمالها ، فنصلحها بإثبات ما نظنه صوابًا ، وسنفعل ذلك على سبيل التذكرة ، معترفين بأننا فى مقدمة من يسهو وينسى ، وأن العصمة لله وحده ، ومتوخين بهذا العمل زيادة التوفر على خدمة لغتنا الشريفة ، حتى ينقى جوهر مفرداتها ومركباتها خالصًا من صدأ الخطأ والإهمال ، ويبدو كمال جمالها آية فى جمال الكمال ، وعلى الله الاتكال » .

وبعد هذه المقدمة تأتى المادة اللغوية فى ٤٣٦ فقرة لا رابط بينها ، وليس هناك منهج معين فى ورود الفقرات بعضها إثر بعض ، كما فعل من قبله إبراهيم اليازجى تماماً .

٣ ـ وكانت بين أسعد داغر والأب أنستاس الكرملي خصومة حادة ، نشبت بسبب هجوم الأول على الثاني في مقالة له بجريدة الأهرام في ١١ مايو سنة ١٩٣٣ ومحاولة إلزامه ببعض التصحيحات التي أوردها في : « تذكرة الكاتب » . وقد أثار هذا الهجوم كلا من الأستاذ مصطفى جواد ، والدكتور بشر فارس ؛ فنشر الأول دفاعاً عن الكرملي ، وهجوما على أسعد داغر ، في جريدة السياسة الصادرة في ١١ يولية سنة ١٩٣٣ قال فيه : « وإذا علمت أن الأستاذ أسعد خليل داغر ، صاحب تذكرة الكاتب ، أيقنت بأنه يريد أن يتبع الناس ماسنّه فيها ، وأن يذكرهم ما أنسوه منها .. ولولا استيقاني أن نية صاحبها سليمة ، وغيرته على العربية صادقة ، لاتهمته فيما كتب ، ولعددته من المأجورين على تكريه العربية إلى الناس ، وتعجيزها بين لغات العالم . وكراريس نقضنا لتذكرته عتيدة عندنا نهتبل لها فرصتنا » .

كما نشر الدكتور بشر فارس مقالة في جريدة الجهاد بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٣٣ وقد جمع ذلك كله الأب أنستاس الكرملي في كتابه : « أغلاط اللغويين الأقدمين » ، وزاد عليه فصلا بعنوان : « الخرافات والأغلاط الداغرية » (صفحة ٥٠ ـ ٧٩) .

٤ ـ وقد تأثر أسعد داغر باليازجي تأثراً كبيراً في بعض الفقرات ، فعالج حوالى ٣٥ فقرة متشابهة مع ما في : « لغة الجرائد » وبأسلوبها تقريبا ، وهذه هي أرقام الفقرات : ٢٤ ـ ٤٥ ـ ٥٢ ـ ٦٧ ـ ٨٩ ـ ٩٨ ـ ١٠٤ ـ ١٢٢ ـ ١٥٤ ـ ٢٢١ ـ ٢٢٢ ـ ٢٢٩ ـ ٢٣٠ ـ ٢٣٤ ـ ٢٣٨ ـ ٢٤٠ ـ ٢٤٣ ـ ٢٤٤ ـ ٢٤٩ ـ ٢٥٠ ـ ٢٦١ ـ ٢٧٦ ـ ٢٧٨ ـ ٢٧٩ ـ ٢٨٢ ـ ٢٨٣ ـ ٢٨٥ ـ ٢٨٧ ـ ٢٨٩ ـ ٣٠٠ ـ ٣٠٦ ـ ٣٤٥ ـ ٣٧٩ ـ ٤٢٧ .

٥ - والمؤلف لا يذكر كثيراً من المراجع فى كتابه ، فلم يذكر فيه إلا شرح ابن عقيل على الألفية (١٤/٦٠ ، ١٤٠/ ٥) ولسان العرب (٤/٨٣) وديوان ابن الفارض (٩/٨٧) . وقد ذكر فى موضع واحد (١٢/١٠١) كتاب ابن الجواليقى البغدادى : « تتمة درة الغواص » وكتاب : «التهذيب» لأبى منصور الأزهرى ، ولم ير المؤلف هذين الكتابين فى الواقع، وإنما نقل النص من كتاب « المصباح المنير » للفيومى، مادة (عرم) دون أن يشير إلى ذلك [١].

٦ - وتعالج معظم الفقرات أخطاء استعمالات حروف الجر والصيغ والدلالة ، وليس فيها من أخطاء الأصوات إلا القليل ؛ فمن أمثلة الأخطاء الأولى استعمال حرف الجر : « عن » مكان حرف الجر « على » فى مثل قولهم: « أنافت الدراهم عن المائة » بدلا من « ... على المائة » (٣/٤٩) ومثل قولهم : « لا يخفى عن القراء » بدلا من : « ... على القراء » (١٤/٤٩) . وعكس ذلك وهو استعمال : « على » مكان « عن » له أمثلة كذلك ، مثل : « أجاب على سؤاله » بدلا من : « أجاب عن سؤاله» (١٠/٣٢) . ومثل : « ذهب يفتش عليه » بدلا من : « ذهب يفتش عنه » (١٠/٣٢) .

ومن أمثلة أخطاء الصيغ : الميل إلى استخدام صيغة « فَعَالَة » فى المصادر ، مثل قوله (١٥/١٠٩) : « ويقولون فلان شديد النزاقة ، وكثرة الطياشة ، وأمضوا عقد الشراكة ، ودخل فى النقاهة ، وهو دليل على عدم اللياقة ، واضطراب الفكر وقلاقة البال . والصواب فى الأول : النزق والنزوق ، والثانى :

---

(١) انظر فى ذلك مقالة مصطفى جواد فى كتاب أنستاس الكرملى : أخطاء اللغويين الأقدمين ٩ .

الطيش ، والثالث : الشركة ، والرابع : النقه والنقوه ، والخامس : الليق ، والسادس : القلق » .

ومن أمثلة التطور فى الصيغ : ضياع المتعدى بالهمزة من الكلام ، مثل : « عَتَقَ العبيدَ » بدلا من « أعتق العبيد » (١٧/٥٢) . ولا يزال هذا شائعا فى كلامنا فى مثل : « كَرَمْة » و « تَعبه » و « خَرَجَه » فى « أكرمه » و « أتعبه » و « أخرجه » ... إلخ .

ومن أمثلة تطور الدلالة بالتعميم : استعمال كلمة : « التعريب » فى معنى النقل إلى العربية مطلقًا . وأصلها نقل الكلمة بلفظها من لغة أجنبية إلى العربية (٥/٢٩) .

والمثال التالى هو المثال الوحيد للتطور الصوتى فى الكتاب ، وهو قولهم : « يسحف » بدلا من « يزحف » (١٥/٨٥) فقد تأثرت الزاى المجهورة بالحاء المهموسة ، فانقلبت إلى النظير المهموس وهو السين . وذلك من أنواع التأثر الرجعى الناقص فى حال الاتصال .

٧ ـ وينبه المؤلف إلى أن بعض الكلمات مستعارة من اللغات الأوربية مثل : مارش ٤/٤٧ كنتراتو ٨/٨٢ ألماس ٣/١٤١ كما عرف أن بعض التعبيرات لا أصل لها فى العربية ، وإنما هى منقولة عن اللغات الأجنبية مثل : «زيد صادق **بكل معنى الكلمة** » ١/٤٠ ومثل : « **لعب الفقيد دورًا** مهمّا فى عالمى السياسة والأدب » ١٤/٤٣ ومثل : « كان بخيلا بهذا المقدار حتى إنه كان يقتر على نفسه » ١١/١٢٣ .

وهو وإن كان قد تنبه إلى أن تعبيراً مثل : «لا أدرى إذا كان زيد قد حضر» (٣/٥٩) تعبير غير جائز فى العربية الفصحى ـ لم يفطن إلى أنه منقول عن

اللغات الأوربية ، كما ذكر ذلك اليازجى من قبل .

غير أن العجيب فى الأمر أنه يصحح : (الكاف) المنقولة عن اللغات الأجنبية بمعنى as فى الإنجليزية و als فى الألمانية مثلا ، ويسميها : « كاف الاستقصاء » .

ويعيب التعبير البديل ، وهو استعمال صيغة : « بصفته كذا » أو « بصفة كونه كذا » ؛ فيقول (٧/٣٣) : « ويقولون : أمضى فلان عقد الاتفاق ، بصفته وزيراً للداخلية ، وافتتح فلان الجلسة بصفة كونه نائب رئيس الجمعية . وهذا الاستعمال ـ بصفة ، وبصفة كونه ـ دخيل فى اللغة ليس منها بشىء ، وهى فى غنى عنه بما هو ألطف وأعذب وأصح وأصوب ؛ ففى المثال الأول يستغنى عن (بصفته) بحرف الجر الكاف ؛ فيقال : أمضى عقد الاتفاق كوزير للداخلية . وهى هنا للتمثيل بما لا مثيل له ، ويقال لها : كاف الاستقصاء . وفى المثال الثانى يستغنى عن (بصفة كونه) بالكاف نفسها ؛ فيقال : افتتح فلان الجلسة كنائب رئيس الجمعية ، أو بأن يقال : نائبًا عن رئيس الجمعية ؛ أو بالنيابة عن رئيس الجمعية » .

ولست أدرى أين عثر أسعد داغر على هذه الكاف التى يقال لها : « كاف الاستقصاء » عنده ؟ فلم أجد لها أثراً فى كتب النحو ، ولم أعثر لها على مثال فى الأدب العربى القديم على طول تقليب .

٨ ـ ومن الأخطاء القديمة قولهم : « أعطيته الستة كتب ، وأخذت السبعة الأقلام ، وقبضت التسعة وعشرين جنيها » (١٥/٩٥) ؛ فإن هذا يذكرنا بقول الحريرى فى درة الغواص (٢٢/٥٦) : « ويقولون : ما فعلت الثلاثة الأثواب ... إلخ » .

ومن الأخطاء القديمة كذلك استعمالهم : « قرايا » جمعًا لقرية ، فيقولون: « وهو يجول فى القرايا والضياع » . والصواب : « قُرَى » (٨/١٠٣) ؛ فإن هذا يذكرنا بقول الزبيدى فى لحن العوام (١/١٧٣) : « ويقولون لجمع القرية : قرايا » .

٩ ـ ومن الأخطاء التى ذكرها : أشياء لا تزال شائعة على ألسنة المثقفين والكتاب ؛ مثل استخدام : « طالما » بمعنى « مادام » (٤/٣٦) وهى بمعنى « كثيراً ما » . وعبارة : « تشارك زيد مع عمرو » (٢/٤٥) وأصلها: تشارك زيد وعمرو » بحذف « مع » . ومثل عبارة : « جاء نفس الرجل [1]» (٧/٥٣) وأصلها : « جاء الرجل نفسه » . ومثل عبارة : «كلما زاد اجتهاده كلما عظم نجاحه » (١٦/١٠٢) والصواب بحذف «كلما» الثانية . ومثل عبارة : « تَعَشَّم فيه خيراً » (٥/١٠٨) فالعَشم هو الطمع ، وليس الأمل ، كما يفهم من كلامهم .

١٠ ـ وأخيراً فإن القياس الخاطىء يضرب بسهم وافر فى كثير من الأخطاء التى ذكرها أسعد داغر . وقد تنبه هو نفسه إلى ذلك فى بعض الأحيان ، مثل: قوله (١/٣٩) : « ويقولون : أخذ عليه ضمانة ، وطالبه بالضمانة ، كأنهم يقيسون الضمانة على الكفالة » . ومثل قوله (١٥/٣٩) : «ويقولون : لا يكترث بهذا الأمر ، فيعدون اكترث بالباء قياسًا على عَبَأَ وبَالَى . والصواب أن يعدّى باللام ، فيقال : لا يَكْتَرِث للأمر ، أى لا يعبأ

(١) هذا التعبير قديم وإن لم أعثر عليه فى نص من عصور الاحتجاج : فقد رأيته فى كتاب الرد على النصارى للجاحظ (١٧/١٤) فى قوله : « وفى نفس الآية أعظم الدليل » . كما وجدته فى كتاب الاقتضاب للبطليوسى (٢/١٦٧) فى قوله : « حذفوا فى مواضع ما هو فى نفس الكلمة » . كما يوجد كذلك فى المقتضب لابن أبى السرور (١٠/٨٢) فى قوله: « ويعتقدون أنه نفس العرق » .

به ولا يبالى » . ومثل قوله (١٠٠/١٠) : « ومما يخطئون فى استعماله محجة الصواب : كلمة (ثمان) مؤنث ثمانية ، فيمنعونها من الصرف متوهمين أنها مجموعة على صيغة الجمع الأقصى . ويقولون : فكانت المعلقات ثمانى . والصواب : ثمانياً ، لأنها اسم مفرد وليست جمعاً » .

ومثل قوله (١٠٤/٧) : « ويقولون : جاءوا عن بكرة أبيهم ، أى جميعا كأنهم يقيسونه على القول : عن آخرهم ، والصواب : على بكرة أبيهم » . ومثل قوله (١١٦/٧) : « ويقولون : هو من المدمنين على شرب الخمر ، فيعدون أدمن بعلى ، وكأنهم يقيسونه على واظب . والصواب أن يقال : من مدمنى شرب الخمر ، لأن أدمن يتعدى بنفسه . تقول : أدمن فلان الشىء إذا أدامه » .

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٥٤ - أخطاؤنا فى الصحف والدواوين
لصلاح الدين الزعبلاوى

صاحب هذا الكتاب سورى معاصر هو صلاح الدين سعدى الزعبلاوى وقد طبع كتابه فى المطبعة الهاشمية بدمشق سنة ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م .

ويبدأ الكتاب بتوطئة يبين فيها المؤلف أن كتابه « ليس طريفاً فى موضوعه أو نهج تأليفه فى الجملة » ؛ فقد ألف فى مثله القدماء والمحدثون ، وكان بعضهم متشدداً وبعضهم الآخر متسامحاً ، « وجماع القول فيما يؤخذ على المتأخرين ، انصرافهم عن الفكرة العلمية والبحث الجدى الخالص » .

ويذكر المؤلف فى هذه التوطئة أنه عرض فى مواطن من كتابه إلى الرد على طائفة من هؤلاء وتأييد نفر منهم ... منهم الشيخ إبراهيم اليازجى ، والشيخ إبراهيم المنذر ، والأستاذ أسعد خليل داغر ، والشيخ مصطفى الغلايينى ، والأستاذ معروف الرصافى ، والأستاذ أحمد العوامرى . أما الشيخ إبراهيم اليازجى فهو على إحاطته ورسوخ قدمه ، وتقصيه فى التدقيق ـ يجازف حيناً فى كثير من أقواله ، فيمنع صحيحاً لا شبهة فيه لناظر ... وأما الشيخ إبراهيم المنذر فقد ألف كتاباً أسماه : « المنذر » وهو كتاب لم تحكم أداته ، ولم يعمد فيه إلى إحاطة أو تقصٍّ أو تدقيق ... وأما الأستاذ أسعد خليل داغر مؤلف « تذكرة الكاتب » فكتابه فى الجملة جامع ، جم الفوائد ، واضح التعبير ، لكن حرصه على تكثير مواده صرفه عن الاستدلال والاستثبات ... وأما الشيخ مصطفى الغلايينى فمؤلفه : « نظرات فى اللغة والأدب » . وهو قد تتبع فيه سقطات الشيخ إبراهيم المنذر ، وكتابه هذا على صغر حجمه ، وقلة موارده ، محكم الوضع ناهض الحجة ، مبسوط العبارة ، قريب المنال ... وأما الأستاذ معروف الرصافى فمؤلفه : « دفع الهجنة فى ارتضاخ اللكنة » . وقد وضعه للكشف

عما حرفه الترك من معانى الكلم العربية وألفاظها وأوجه استعمالها ، وهو كتاب جامع جزيل الفائدة ... وأما الأستاذ العوامرى فله فى مجلة مجمع اللغة العربية الملكى فصول ، نبه فيها على بعض ما شاع على ألسنة الكتاب من الأوهام ، وفصوله هذه مشبعة بالبحث فى الجملة ، لكنه قد عول فى طرف مما بسط القول فيه على ظاهر النص ، ولم يتطاول إلى ما وراءه .

وبعد هذه التوطئة فصل بعنوان « نهج الكتاب » يقول فيه (١١/٨) : « **فالذى** اعتمدنا نصوصه من معاجم اللغة وأسفارها : ما قدم عهده منها ؛ كالصحاح ، والقاموس ، والأساس ، ومقدمة الأدب ، واللسان ، والتاج ، ومفردات الراغب ، والنهاية ، والمزهر ، والكشاف ، وأشباههما مع ملاحظة ما اشتهر من أخطائها ، ونبه عليه من تصحيفاتها . ولم نحفل بما صنفه المتأخرون؛ كمحيط المحيط ، وأقرب الموارد ، والبستان ، والمنجد ، والمعتمد ، وأضرابها .. فإذا تعارضت نصوص المعاجم عمدنا إلى التمحيص ، فآثرنا الأكثر والأشهر ، إذ كان المدار على الرواية ، ولم نمنع من غيره إلا أن ينص على أنه منكر أو ردىء أو مذموم أو مهمل ... **والذى** أقررنا من مذاهب النحاة : ما روته الأئمة على أنه مذهب جمهورهم ، ولم نمنع من غيره إذا اشتهر وشاع فى الأصل ... **ونحن** قد بنينا الحكم فيما عرضنا له من التحقيق على سماع أو قياس . ونقصد بالسماع ما كان محكيًا عن العرب ، وعمن يحتج بعربيته ، وما حمل على ذلك . وبالقياس ما أطبقت أقوال كثرة الأئمة على جواز إلحاقه بقاعدة عامة ، أو صياغته على مثال معلوم بنتيجة استقراء كلام العرب وحمل بعضه على بعض » .

وقد فطن الزعبلاوى فى هذا الفصل إلى شىء مهم ، ذلك هو حياة اللفظة ، وتغير معناها بتقدم الزمن ، واختلاف الظروف والمناسبات ؛ يقول

(٦/٢٦) : « وأنت لو تدبرت معانى الكلم فى اللغات ، ألفيتها فى تبدل وتجدد وتدرج على توالى الاستعمال ، كما تقتضيه سنة التعبير الطبيعية . ولنضرب لذلك مثلا قريبًا .. (تعالَ) بفتح اللام ؛ من الخاص الذى صار عامًا . وأصله أن يقول من كان فى مكان عالٍ لمن هو أسفل منه ، ثم كثر واتسع فيه حتى عم . كذا فى الكشاف » .

وبعد ذلك فصل بعنوان : « مضامين الكتاب » ، شرح فيه المؤلف مصادر المادة التى يعالجها فى كتابه ، وطريقة علاجه لها ، وترتيبه إياها ؛ فيقول (٢/٢٩)« جعلنا كتابنا بابين : باب أفردناه للموضوعات ، وباب عقدناه على المفردات . والذى عرضنا له فى البابين جميعًا أوهام لغوية شاعت فى الدواوين والصحف ... وباب الموضوعات قد ضم أحد عشر فصلا ...

الفصل الأول : فى إصلاح الأوجه التى يصدر بها الكتاب رسائلهم حين الإجابة ، وتصحيح الصيغ المأثورات فى الدواوين ...

والفصل الثانى : فى بيان خصائص هل والهمزة وأم وأو وسواء ...

والفصل الثالث : فى قياس النسبة فيما اشتهر اتجاه الوهم إليه ...

والفصل الرابع : فى العدد .

والفصل الخامس : فى قياس الصفة المشبهة والمصادر اليائية واستفعل ... وفرق ما بين أفعل وفاعل المهموز الأول فى المضارع والمصدر .

والفصل السادس : فى تصحيح بعض جموع التكسير .

والفصل السابع : فى صوغ اسم المكان من معتل العين الثلاثى ومكسورها السالم .

والفصل الثامن : فى صوغ اسم المفعول من الثلاثى والرباعى ، ومن اللازم والمتعدى ؛ ومن معتل العين بالواو والياء .

والفصل التاسع : فى تأنيث : أى ، والضوضاء ، والجموع الممدودة فى منعها من الصرف .

والفصل العاشر : فى حذف الجار قبل أن وأنْ ، وحذف حروف العطف ... إلخ .

والفصل الحادى عشر : فى بعض الأساليب الشائعة ؛ مثل : « وإلا لكان » و « لم يعد قادراً على التعليم أو صالحًا للعمل » .. وغير ذلك .

أما الباب الثانى ، وهو باب المفردات ، فقد توزعته الفصول على تتابع أحرف الهجاء ؛ بترتيب المواد ـ كما يقول ـ على طريقة الجمهور فى اعتبار أوائل الكلم ، دون طريقة الجوهرى فى اعتماده أواخره .

ويقول الزعبلاوى فى هذا الفصل بلهجة اليائس من حال الكتّاب ، الذين كثر خطؤهم حتى أصبح التنبيه على كل ما وقعوا فيه أمراً مستحيلاً (٤/٣٠) : « فتعقبنا هاهنا طائفة من الأخطاء ، ليست هى من جملة أوهامهم فى قليل أو كثير ، وعندى أن إصلاح كلام هذه الفئة لا يكون بالتنبيه على عثراتها ، والإشارة إلى ما ينبغى اطراحه من مصطلحاتها ومواضعاتها ، فهذا أمر يطول حديثه ، ولا يقنعه لو ألف فيه معجم كاللسان .. فلا سبيل لمعالجة الداء إلا بتعهد أسبابه الأولى ، وتدبر علله الأصلية ؛ فكتابنا من لغتهم على ما رأيت من البعد والغربة ، ومن الاعتزال والوحشة . فلا مندوحة إذاً عن اقترابهم منها ، بالتلطف لها ، والتوفر على دراستها » .

ونورد فيما يلى بعض أمثلة الكتاب مطبقين عليها قوانين التطور اللغوى ؛ فمن أمثلة معاملة الجمع معاملة المفرد ، لاشتباه صيغته بصيغة المفرد : « آنية » (١٢/١٥٧) و « آونة » (١٨/١٥٧) : فهما جمعان على صيغة : « أَفْعِلَة » لكلمتى : « إناء » و « أوان » ؛ غير أن اشتباههما بصيغة : « فاعلة » للمفرد ،

جعل الناس يستخدمونهما مفردين فيدخلون عليهما لفظ : «كل» . وهذا أحد مظاهر القياس الخاطىء ، يقول الزعبلاوى : « آنية جمع إناء كأردية جمع رداء .. ويظنه بعضهم مفرداً ، كما فى قولهم : أحضر معك كُلَّ آنية تجدها .. أما الأوانى على فواعل فهو الجمع . قال الفيومى : الإناء والآنية : الوعاء والأوعية ، وزنا ومعنى ، والأوانى جمع الجمع » . ويقول كذلك : « آونة جمع أوان كأزمنة جمع زمان ... ويظنه جماعة مفرداً ، فيدخلون عليه (كُلاًّ) كما حكاه اليازجى فى قولهم : هذا الأمر لا يتيسر كل آونة . وهو وهم » .

هذا . ومن أمثلة انكماش الصوت المركب فى الكتاب : « بيطار » فى «بَيطَار» ٣/١٦٠ « جُوعان » فى جَوْعان » ١٧/١٦٢ « الحِيرَة » فى «الحَيْرَة» ٤/١٧٠ « ظَهرانِيكم » فى « ظَهرانَيْكم » ١٥/٢١٤ .

ونعرف من كلام الزعبلاوى أن الناس كانوا يطلقون كلمة : « عتيد » على معنى : « المنتظر والمرقوب » . ويشبه ذلك تماماً ما حكاه اليازجى . وهذا معناه أن المدلول الذى يفهم الآن من هذه الكلمة ، وهو دلالتها على : «القديم» أو « القوىّ » ـ هذا المدلول حديث النشأة بعد زمن اليازجى والزعبلاوى . يقول الزعبلاوى (٣/٢١٦) : « العتيد : يحسبونه للمنتظر والمرقوب ، كما هو فى قولهم : يوم عتيد . وليس هو فى اللغة لمثل ذلك . وقد أشار إليه اليازجى ؛ فالعتيد المهيأ والحاضر والمعدّ ، ففى اللسان : أعتدت الشىء وأعددته ، فهو معتد وعتيد » .

ومن أمثلة المبالغة فى التفصح قولهم : « الغث والثمين » بدلا من : « الغث والسمين » ٣/٢٣٤ وكذلك استعمالهم : « نَفِذ الشىء » بمعنى « انتهى » بدلا من : « نَفِد الشىء » ٩/٢٧٢ .

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٥٥ - المحكم فى أصول الكلمات العامية
للدكتور أحمد عيسى (١٣٦٥ هـ)

مؤلف هذا الكتاب طبيب مصرى مؤرخ أديب ، له دراية عظيمة باللغة العربية وآدابها . ولد فى رشيد عام ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م ، وتعلم بها ثم بالمدرسة الخديوية ، فمدرسة الطب بالقاهرة ، وتخصص فى أمراض النساء ، واشتغل بالطب الباطنى ، وعمل فى بعض المستشفيات واستقال . ولم يقتصر فى دراسته على الطب ، فحضر دروس الجامعة المصرية الأولى كلها ، وتعلم بعض اللغات السامية واليونانية واللاتينية ، وكان كريم النفس مقلا من مخالطة الناس إلا خواص عشرته .

وكان عضواً بالمجمع العلمى المصرى ، وعضواً بالأكاديمية الدولية لتاريخ العلوم بباريس ، وعضواً بالمجمع العلمى العربى بدمشق ، وعضواً بالمجلس الأعلى لدار الكتب المصرية ، وعضواً باللجنة العليا لمتحف فؤاد الصحى ـ كما كتب هو بنفسه تحت اسمه فى صفحة العنوان من كتابه : « المحكم فى أصول الكلمات العامية » .

وقد خلف لنا الدكتور أحمد عيسى كثيراً من الكتب التى تدل على سعة اطلاع وصبر ودأب ؛ فمن ذلك : التهذيب فى أصول التعريب ، وآلات الطب والجراحة والكحالة عند العرب ، والترقيص أو الغناء للأطفال عند العرب ، وألعاب الصبيان عند العرب ، وتاريخ الأطباء من القرن السابع إلى وقتنا هذا ، وغير ذلك . وقد توفى الدكتور أحمد عيسى فى عام ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م بالقاهرة [١] .

---

(١) انظر ترجمته ومصادرها فى الأعلام للزركلى ١/ ١٨٣ .

أما كتابه « المحكم فى أصول الكلمات العامية » فقد نشر بالقاهرة عام ١٣٥٨/ ١٩٣٩م. وهو مرتب على الترتيب الأبجدى بحسب الحرف الأول من الكلمة . وقدم المؤلف لكتابه هذا بمقدمة فى ١٥ صفحة عالج فيها ابتداء اللحن فى العربية ، وتحدث عن تعدد اللهجات وأفصحها ، والردىء والمذموم من لغات العرب ، وأوجه الاختلاف فى لغات العرب ، ثم تحدث عن بعض خصائص العربية كالقلب والإبدال . ومن رأيه أن هذه الخصائص كان لها أثر فى نشوء اللغة العامية ؛ فإن الاتساع فى الجرى عليها ، والتسامح فى الشطط فيها ، أديا إلى التحريف والتغير فى كثير من حروف اللغة » .

كما يرى الدكتور أحمد عيسى كذلك أن « من أسباب تحريف اللغة وفسادها اختلاط العرب بالأعاجم بسبب فتوحاتهم العظيمة لمختلف البلدان شرقًا وغربًا » . وليست هذه القضية بمسلمة له ؛ لأن العرب المقيمين بالحجاز الذين لم يخرجوا إلى المناطق المفتوحة ولم يختلطوا بالأعاجم ، تطورت لغتهم هى الأخرى ، وتلك سنة الحياة وطبيعة الكائن الحى .

وأخيراً يرى المؤلف فى هذه المقدمة أن العامية المصرية ، التى نتكلمها الآن فى مصر « لست بعيدة كل البعد عن العربية الفصحى ، وهى تبتعد عن الفصحى فى شيئين : الإعراب ، وتركيب الحروف ؛ أما الإعراب وهو الإبانة عن المعانى بتغيير أواخر الكلم ، فالرجوع إليه يكاد يكون مستحيلا ؛ لأن اللغة تؤخذ اعتياداً يحفظها الخلف عن السلف ، وتستقى بالسماع ، فالصبى العربى يسمع أبويه أو غيرهما ، فيأخذ اللغة عنهم على مر الأوقات ، وهذا لا يمكن تحقيقه اليوم . أو تؤخذ تلقناً من ملقن ، وهذا إن تيسر للبعض فإنه يتعسر على الأكثرية . وأما تركيب الحروف فأكثر حروف اللغة ـ وإن أصاب بعضها تغير قد يكون عظيما ـ لا يزال يقرب من الأصل الفصيح . وإن التغيير والتبديل

الحاصلين فى هذه الحروف ، قد يسهل فى الكثير منها نسبتها إلى خصائص اللغة وسننها فى اللهجات المختلفة ».

وفيما يلى ملاحظاتنا على هذا الكتاب القيم مع عرض بعض ألفاظه على قوانين التطور اللغوى :

١ ـ أدت معرفة الدكتور أحمد عيسى بكثير من اللغات الحديثة شرقية وغربية إلى اكتشافه عدداً كبيراً من أصول كثير من الكلمات العامية فى تلك؛ اللغات ؛ فمن أمثلة الكلمات التركية الأصل : أبعادية ١١/١ أجنَة ١٢/٦ أزان ١/١٠ أزْمَة (آلة من آلات النجّار) . ٧/١٠ أوسْتيك ٣/١١ ألاضيش ١٩/١٥ أوزى ٧/٢٠ أويمْة ١٠/٢٠ آيش ٢٠/٢٠ بُرْش ١٧/٢٨ بُرْمَة ٧/٣٠ برْوَاز ١٩/٣٠ بَشَاوْرَة ١١/٣٢ بُريك ١٧/٤١ جَرْدَل ١٥/٥٤ جَزْمَة ١٣/٥٥ سَرْكى ٣/١١١ شَلْتَة ٤/١٢٨ طابور ٤/١٣٩ كانى مانى ١٤/١٨٢.

ومن أمثلة الكلمات الفارسية : برْجَل ٧/٢٨ بُرْغُل ٥/٣٠ بَسْ ١٢/٣١ بَشْكير ١/٣٣ بَفْتَة ٩/٣٧ بَهْلَوان ٨/٤١ بُوز ١٩/٤١ تختة ١٥/٤٥ ترزى ٢/٤٦ تنْبَل ١٦/٥١ دَشْت ١٨/٨٤ دُغْرى ١٨/٨٥ شُوبَش ١/١٣١ كار ٨/١٨٢ كُهْنَة ١/١٩١ جديد لَنّج ٢٠/٢٠٠ .

ومن أمثلة الكلمات اليونانية الأصل فى العامية المصرية : طين إبليز ٢٠/١ فَنْطزيَّة ١٨/٣ أُرْغُول ٢٠/٨ أزميل ٩/١٠ أَسْتيكة ٧/١١ أمينة طوب ١٤/١٧ ترابيزة ١٦/٤٥ دَرَابزين ١٦/٨٢ طاجن ٦/١٣٩ .

ومن أمثلة الكلمات الإيطالية الأصل : أُسْطُبَّة ١٨/١١ بُمْبَة ٣/٤٠ تراسينة ١٨/٤٥ خرطُوش ١٤/٧٤سكُرْتُو ١٣/١١٢ طُرُنْبَة ٧/١٤٣ فاتورة ٢/١٦١ كَتِينَة ٢/١٨٤ كمبيالة ٥/١٩٠ لوكاندة ١٦/٢٠١ إلى غير ذلك .

٢ ـ جل أمثلة الكتاب فى التطورات الصوتية ، وليس فيها للتطور الدلالى سوى بضعة أمثلة ؛ فمن أمثلة انتقال الدلالة : استعمال « الشَّنَب » بمعنى «الشارب» وهو فى الأصل : « ماء الثغر » ٦/١٣٠ ومن أمثلة تخصيص الدلالة : استعمال كلمة « الصينية » بمعناها المعروف الآن ، وكانت تطلق فى الأصل على كل ما يرد من بلاد الصين . وقد حدث هذا التطور الدلالى منذ الزمن البعيد فى تلك الكلمة ؛ يقول الثعالبى (المتوفى سنة ٤٢٩هـ) فى كتابه : « ثمار القلوب فى المضاف والمنسوب » (١١/٥٤٣) : « كانت العرب تقول لكل طُرفة من الأوانى وما أشبهها صينية . وقد بقى هذا الاسم إلى الآن على هذه الصوانى المعروفة » .

٣ ـ فطن الدكتور أحمد عيسى إلى أصل (الحاء) التى تدل على معنى الاستقبال فى الفعل المضارع فى العامية ؛ مثل : « حَاكُل وحَشْرَب » ؛ فذكر أنها مختصرة من كلمة : « رايح » التى اختصرت إلى : « راح » ثم بقى منها الحاء فقط (٢/٥٩) . كما فطن إلى أصل (الشين) التى هى علامة النفى فى العامية ، فى مثل : « ماكلتش » فذكر أنها مختصرة من كلمة : « شىء » ، ولكنه ضلّ فى البحث عن أصل (الباء) الدالة على الحالية فى المضارع ، فى مثل : « بَشْرَب وبَاكُل » ، فظن أنها مختصرة من كلمة : « بيت » كما فى السريانية والحبشية والعبرية ، فى مثل : «بيسان» المختصرة من : « بيت شان » أو أنها من « با » التى للتمليك فى الفارسية . وأغلب الظن أنها بقية الفعل : « بقى »[1] .

---

(١) انظر كتاب جورج كمفماير :

G. Kampffmeyer, Die arabische Verbalpartikel b (m).

وكتاب الدكتور إبراهيم أنيس : « فى اللهجات العربية » ٢١٨/١٦٦ .

غير أننا أفدنا من كتاب الدكتور أحمد عيسى أن هذه الزيادة قديمة ؛ يقول (٥/٢١) : « وهذه الزيادة على فعل المضارع قديمة العهد جداً ، فقد قرأت هذا التحريف فى كلام أناس من القرن الثالث الهجرى ، وذلك فى كتاب : درر التيجان وغرر تواريخ الزمان ، لأبى بكر بن عبيد الله بن أيبك ، صاحب صرخد، ومن علماء القرن الثامن ، ولكن الكلام منقول فيه عن أناس من القرن الثالث الهجرى ».

٤ ـ وعلى الرغم من أن القاف قد تحولت فى نطق كثير من المصريين إلى همزة ، وفطنة الدكتور أحمد عيسى إلى ذلك ، وذكره الأمثلة الكثيرة لذلك ؛ مثل : « أدِّد العيش » فى « قَدِّد » ١٧/٧ « الأرّ » فى « القرّ » ٢٠/٧ « إرارى » فى قَرارى » ٤/٨ « أرأم » فى « أرقم » ١٠/٨ « أرَف» فى « قرَف » ٢٣/٨ « أرنبيط » فى « قَنَّبيط » ١٦/٩ ـ نقول نحن إنه على الرغم من كل ذلك ، فقد ذكر أمثلة كثيرة تحتوى على حرف القاف فيها ؛ مثل : « طعام أُرْديحى » وهو المصنوع من غير لحم ولا إدام ، فكتبها : « قُرْديحى » بالقاف . وكذلك فصل القاف كله ، فى حين أنه لا وجود للقاف فى كلام العامة ، إلى درجة أن بعض المتفصحين من الكتاب يظن أن بعض الكلمات التى تُعدّ فيها الهمزة أصلية قديمة ، منقلبة عن قاف مكانها ؛ مثل : « أرَم » بمعنى عَضّ ٧/٩ « عَلأَة » وأصلها « حَلأَة » ٧/٦٦ ، ١٥٥/ « مأروض » ١/٢٠٤ فيكتبونها : قَرمَ وعَلقَة ومَقْروض .

٥ ـ وقد أخطأ الدكتور أحمد عيسى فى البحث عن أصول بعض الكلمات ؛ فمثلا (٤/٥٥) يربط عبارة : « جرا إيه ؟ » فى العامية بقول العرب : « لا جرم ! » مع وضوح ارتباطها بنحو : « أى شىء جرى ؟ » . كما يعدّ

كلمة : « كِخ » التى تقال لزجر الطفل غير فصيحة ، ويحاول إرجاعها إلى كلمة : « الأخ » بمعني القذر (١٠/١٨٤) وينسى أنها وردت فى الحديث الشريف ، قالها الرسول ﷺ للحسن أو للحسين عندما أكل من تمر الصدقة [١] .

وفى تفسير كلمة : « التقاوى المستعملة عند الفلاحين بمعنى البذور ، يرى الدكتور أحمد عيسى (١٣/٤٨) أنها من « التقاوى بين الشركاء : أن يشتروا سلعة رخيصة ، ثم يتزايدون بينهم حتى يبلغوا غاية ثمنها ». فاستعارها العامة للبذور التى تبذر للأرض لتنبت مثلها أضعافاً مضاعفة » . وفى الحقيقة لا توجد مناسبة بين المعنيين . ويبدو أن الكلمة جمع لكلمة : « تقوية » وأن « البذور » كانت تصرف للفلاحين من قبل السلطان ، تقوية لهم على الزراعة ، فسميت البذور : « تقوية » وجمعها : « تقاوى » . وقد عثرت على ما يؤيد هذا فى كتاب : أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم (١٤/٢١٢) للمقدسى ، أحد علماء القرن الرابع الهجرى ؛ يقول فى حديثه عن دخل إقليم مصر : « يعمد الفلاح إلى الأرض فيأخذها من السلطان ويزرعها ، فإذا حصد ودرس وجمع رشمت بالعرام وتركت . ثم يخرج الخازن وأمين السلطان، فيقطعون كرى الأرض ، ويعطى ما بقى للفلاح . قال : وفيهم من يأخذ من السلطان **تقوية** ، فيزاد عليه فى كرى الأرض بمقدار ما اقتطعه » .

فكلمة : « التقاوى » بهذا المعنى المستعمل اليوم قديمة ، لا كما يظن الشيخ إبراهيم حمروش من أنها ترجع إلى عهد محمد على باشا ؛ ففى كتاب: « لغويات » يقول مؤلفه محمد على النجار (١٢/٨٥) : « تطلق كلمة التقاوى فى لسان عامة المصريين على البذور تبذر للزرع ، ولا تراهم ينطقون لها

---

(١) انظر النهاية فى غريب الحديث ، لابن الأثير ١٥٤/٤ .

بواحد ، فما سمعنا لها منهم مفرداً . وقد حرصت منذ دهر على أن أقف على حقيقة هذه الكلمة ومأتاها اللغوى ، فلم يرد لى فيما وقفت عليه من المعاجم شيء يشفى الغلة وينقع الصدى ؛ ففى المعاجم أن التقاوى مصدر تقاوى الشريكان إذا تزايدا فى الشرك بينهما ، وذلك أن يكون بين الرجلين دار مثلا فيقوماها ، ليشترى أحدهما نصيب الآخر . ومناسبة هذا لما عرف فى هذه الأيام لا تكاد تبين . وقد جرى عرضاً فى بعض حديث أستاذنا الحجة الثقة الشيخ إبراهيم حمروش ذكر التقاوى ، فذكر أن هذا الاستعمال يرجع إلى عهد رأس الأسرة العلوية التى كانت تحكم مصر ، وهو محمد على الكبير ، ذلك أنه كان يعطى الفلاحون من أهراء السلطان ومخازن الولاية ما يعينهم على الزرع من البذور . وكان ذلك يخرج من الديوان ، ويكتب فى كتب الأعطية : يعطى فلان كذا كليجة أو إردبًا تقوية له . فلما كثر قرن عطاء البذر بالتقوية ، وكان بينهما هذا التحالف ، غلبت التقوية على البذر وعرفت فيه . فكان إذا قيل : أخذت التقوية، فإنما يعنى أخذ البذر . وجمع التقوية على التقاوى ، وغلب هذا اللفظ : «التقاوى» على البذور ما قل منها وما كثر . على أنى رأيت فى خطط المقريزى : «التقاوى» بهذا المعنى ، ففيه فى الكلام على رباط الآثار : حتى احتاج إلى إحضار تقاوى النواحى المرصدة بها للتحضير » .

وفى حوادث الدهور ٢٧٤/١ : « واتسعت الأراضى بالرى ، واحتاجت الفلاحون إلى التقاوى ، لزراعة الأراضى » .

٦ ـ ومن أمثلة الاشتقاق الشعبى[١] Volksetymologie ، أو بعبارة أخرى المفهوم الشعبى عند العامة لكلمة من الكلمات ، بربطها بكلمة أخرى شائعة ، والظن بأنها مشتقة من هذه الكلمة : ربطهم بين « الحانوتى »

(١) انظر : اللغة لفندريس ٢٣٣ .

و « الحانوت » ؛ يقول (١٤/٦٠) : « يقولون لمن يجهز الموتى للغُسل والدفن : حانوتي ، منسوبة إلى حانوت خطأ . والحَنُوط : طيب يُخْلَط للميت خاصة ، والحَنُوطِيُّ نسبة إليه » .

ومن أمثلة ذلك أيضًا قوله (١٤/١٥٥) : « ترى شخصًا مضطرب النفس وبه غثيان وقيء ، فتقول : راح عَلَى بُولاق . (عَلَق بُولَق أُلْمَق) : جملة تركية بمعنى بلا نظام ، تَلَبُّك ، وقع في حيص بيص ، التبك ، فنطقها العامة ؛ على بولاق ».

٧ ـ ومن أمثلة الفصل الخاطئ (Fälsche Trennung) : قول العامة « عقبال عندكم » ١٤/١٥٤ بدلا من « عقبى لكم » ، وقد اقتطع العامة اللام الجارة وضموها إلى كلمة : « عقبى » فصارت : « عُقبال » . وقد حدث مثل ذلك في قول العامة : « فلان جاب كذا » . وأصلها « فلان جاء بكذا » فضاعت الهمزة ، واقتطعت الباء الجارّة وضمت إلى « جا » فصارت « جاب » . وأغلب الظن أن ذلك قد حدث في العربية الفصحى في كلمة : « مَالٌ » وأن أصلها مركب من « ما » الموصولة ، واللام الجارة في مثل: « مالي » بمعنى « الذي لي » فاقتطعت اللام وضمت إلى « ما » فصارت « مال » [1] . ومثل ذلك تماما كلمة : « ويْل » في العربية الفصحى ، في نحو قوله تعالى : ﴿ وَيلٌ للمطففين ﴾ (المطففين ١/٨٣) ، فأصل هذه الكلمة : (وَيْ + ل) في عبارات مثل : وَيْ لكَ ، وَيْ لَهُ .. إلخ . ثم حدث فصل خاطئ ، فضمت اللام إلى (وَيْ) واعتبرتا كلمة واحدة ، فاستخدمت معها اللام مرة أُخرى . وقد فطن إلى

---

(١) انظر : الفلسفة اللغوية ٢٢/١٠٥ .

ذلك المفضل بن سلمة ؛ إذ يقول في كتابه الفاخر (٦/٢٠) : « قولهم : وَيْلَهُ وعَوْلَهُ ، فويله أصلها : وَىْ وصلت بِلَهُ ـ ومعنى وَىْ حُزْنٌ »[1] .

ومن الأدلة على هذا أيضا قول العرب : « وَيْلُمِّه » ، بمعنى : «وى لأمه». وإن كان ابن الشجرى يدعى أن الأصل هنا : « ويلَ لأمه » ؛ ويحاول أن يعلل للحذف هنا فيقول [2]: « ومما حذفوا منه إحدى اللامين قولهم : ويلمه . الأصل : وَيْلٌ لأمه ؛ فحذفوا تنوينه وأدغموا اللام التى هى لام الكلمة ، فى اللام الجارة ، فصار التقدير : ويلُ أمه ، ثم حذفوا اللام المدغمة ، وهمزة (أُمّ) ، فصار : ويلمه » .

٨ ـ ومن أمثلة المخالفة الصوتية : « أرنبيط » فى « قنّبيط » ١٦/٩ «اتفنجص» فى « تفجّس »٤/٤٨ « دَرْفـة » فى دَفَّـة ٩/٨٣« طَرْباً » فى « طبّق » ٥/١٤١ «قَرْوَط » فى « قَرَّط » ٥/١٧٦ « اتكرمش » فى « تكمّش » ٧/١٧٦ «كـعْبِل » فى « كـبل » ١٥/١٨٨ « لَسْوَع » فى « لَسَّع » ٦/١٩٦ .

٩ ـ ومن أمـثلة القلب المكانى : فـلان « مَلْوُوق » فى « مَلْقُـوّ » ٣٣/٤ «التـأليس» فى « التلقـيس » ٤/١٦ « بحلق » فى « حـملق » ٢/٢٦ «بعْل» فى « عـبل » ٢٠/٣٦ « شنيطة » من « أنشـوطة» ١٠/١٣٠ «فـعص» فى « فـصع » ١٣/١٦٨ « هبّـو النار » فى « هوب » ٥/٢٠٨ «فلان مدائر » فى « مدارئ » ٥/٢٠٨ .

١٠ ـ ومن أمثلة ضياع أواخر الكلمات بسبب انتقال النبر قولهم : « إخص » بدلا من « اخْسَأْ » ١٧/٦ « امبارح » فى « البارحة » ١/١٧ « لسَّه » فى

---

(١) وانظر كذلك الفلسفة اللغوية ١٧/١٠٦ .

(٢) أمالى ابن الشجرى ٥/٢ .

« لِلسّاعة » ١٠/١٩٦ « أُمّال » فى « إمالا » ٢١/١٦ .

وفى هذه الكلمة الأخيرة يقول صاحب لسان العرب (إمالا) ٣٥٨/٢٠ :
« قال أبو حاتم : والعامة تقول أيضاً : أُمّالِي ، فيضمون الألف ، وهو خطأ أيضا.
قال : والصواب : إمّالا ، غير ممال ؛ لأن الأدوات لا تمال » .

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٥٦ - عثرات اللسان فى اللغة
لعبد القادر المغربى (١٣٧٥ هـ)

صاحب هذا الكتاب سورى الأصل ، كان نائبًا لرئيس المجمع العلمى العربى بدمشق ، كما كان فى أخريات حياته عضواً بمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، وله بحوث ممتعة فى اللغة ، نشرها بمجلة مجمع اللغة ، وتوفى بدمشق فى ٢٧ شوال سنة ١٢٧٥هـ الموافق ٧ يونية ١٩٥٦م [(١)] .

وأصل هذا الكتاب محاضرة ألقاها المؤلف بالمجمع العلمى ، بعنوان : «عثرات الأفمام» ثم نشرها بهذا العنوان فى مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق فى المجلد الثامن عشر (١٩٤٣) فى عدة أجزاء منه ، ثم أضاف إليها ونقحها ورتبها ونشرها فى هذا الكتاب بالمطبعة الهاشمية بدمشق سنة ١٩٤٩م ؛ يقول المؤلف فى مقدمة الكتاب (ص٣) : « بسم الله الرحمن الرحيم ، هذه محاضرة كنا ألقيناها فى ردهة المجمع العلمى بعنوان : (عثرات الأفمام) فى ١ شباط (فبراير) سنة ١٩٢٤ ثم أضفنا إليها ألفاظًا كثيرة من بابها تعثر بها الأفمام ، حتى بلغت أكثر من ٣٠٠ كلمة ، فجعلناها أقسامًا ، ورتبنا كلمات كل قسم على حروف المعجم ، بعد أن لم تكن كذلك فى أصل المحاضرة ، فجاءت رسالة لطيفة الحجم سهلة الفهم حسنة الترتيب والنظم وقد ألحقنا بها فهرسًا للألفاظ الواردة فيها كلها ، ليسهل به الرجوع إليها . والله الموفق للصواب » .

وبعد المقدمة تمهيد (ص٤ ـ ١٠) شرح المؤلف فى بدايته المراد بالعنوان :

---

(١) انظر : الشيخ عبد القادر المغربى : جانب مجهول من سيرته ، بقلم محمد رضا الشبيبى فى مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق ـ المجلد ٤٠/٢ (أبريل سنة ١٩٦٥)

«عثرات اللسان» ؛ فقال : « أريد بقولي : عثرات اللسان الأغلاط اللغوية التى إنما يظهر خطؤها حين نطق الأفواه بها ، وهى لو كتبتها الأقلام لما كان بين خطئها وصوابها فرق نحو كلمة : (أَزْمَة) بمعنى الضيق والشدة ... فإن الأقلام لا تغلط بكلمة (أزْمَة) إذا كتبتها ، حتى إذا تناولتها الأفواه بالنطق غلطت بها ، فبدل أن تنطقها (أزْمَة) بالتخفيف كما هى فى اللغة الفصحى، تعثر وتقول (أزِمَّة) بالتشديد ... والألفاظ التى يعثر بها اللسان كثيرة ، وهى تختلف باختلاف الحركة والسكون والتخفيف والتشديد » .

كما يرى الشيخ المغربى فى هذا التمهيد (١/٦) أن التزام حركات الإعراب فى الكلام الدارج أمر غير ميسور « وإنما المستطاع هو تطهير كلامنا من الكلمات العامية المبتذلة ، واستعمال كلمات فصيحة مكانها » . كما يرى (١/٧) أن كلمات اللغة قسمان : كلمات أدبية ، وكلمات يومية ، وأن اهتمامه فى الكتاب بكلمات القسم الثانى المتداولة على لسان الجمهور .

وينبه المؤلف (٨/٨) إلى أنه يعالج الكلمات التى ينطق بها أهل الشام (لبنان وسوريا) ؛ لأنه قضى شطر حياته الأول في طرابلس ، والشطر الثانى فى دمشق، ويقول (٦/٩) : « وعلى هذا فلا بد من الاعتراف بأن فائدة كتابنا هذا فى تصحيح عثرات اللسان تكاد تنحصر فى بلادنا الشامية ، بل فى أكثر مدنها وفى أكثرية سكانها » .

وفى ختام التمهيد يشير المغربى إلى اقتدائه فى مؤلفه هذا بالعلماء الأولين؛ كصاحب المزهر ، وأدب الكاتب ، وفصيح ثعلب ، والتنبيه على غلط الجاهل والنبيه .

ويأتى بعد ذلك نص الكتاب وقسمه المؤلف على عشرة أقسام ، ورتب الكلمات فى داخل كل قسم على الحروف الأبجدية

فالقسم الأول : ما كان أوله مفتوحًا فيعثر به اللسان ويضمه (ص ١١ - ١٩) :

وفي هذا القسم أمثلة كثيرة لانكماش الصوت المركب؛ مثل : « جُوعان » في « جَوعان » ١/١٢ « حُوران » في « حَوران » ٩/١٢ « دير الزور » في «دير الزُّوْر» ٣/١٣ « فُوضى » في « فَوْضى » ٣/١٥ « الموصِل » « المُوصِل » ٤/١٧ ومن التحذلق والمبالغة في التفصح : « بُحَيْرا الراهب » في « بَحِيرا » ٣/١١ « حُزَّيران » في « حَزِيران » ٥/١٢ « عُبَيْد بن الأبرص » في « عَبِيد » ٨/١٤ .

والقسم الثاني : ما كان أوله مفتوحًا فيعثر به اللسان ويكسره (ص٢٠-٢٨) :

وفيه أمثلة لانكماش الصوت المركب كذلك؛ مثل : « الرِّيع » في « الرَّيْع » بمعنى غلة الأرض ٥/٢٤ « الشِيرَج » في « الشَّيْرَج » ٧/٧٥ « الغِيرة » في «الغَيْرَة» ٥/٢٦ « الحِيرة» في « الحَيْرَة » ٥/٢٦ .

القسم الثالث : ما كان أوله مضمومًا فيعثر به اللسان ويفتحه (ص٢٩-٤٣) :

ويحتوي على الكثير من أمثلة الحذلقة والمبالغة في التفصيح ؛ مثل : «بَوْرَق» في « بُورَق» وهو معدن معروف من الأملاح المركبة ٧/٢٩ « حَوْشى الكلام » في « حُوشِى » ٣/٣٠ « رَوْعِى » في « أُلْقِى في رُوعِى كذا » ١١/٣٢ « شَوْرَى » في « شُورَى » ١/٣٤ « النُّوْتى » في « النَّوتى » ٤/٤٣ .

القسم الرابع : ما كان مضموم الأول فيعثر به اللسان ويكسره (ص٤٤ - ٤٨) :

وفيه نرى أمثلة كثيرة لتحول صيغة « فُعْلة » بضم الفاء إلى : « فعلة » كما هو الحال فى اللهجة العامية المصرية ؛ فمن أمثلة ذلك : « خلَسة » فى « خلْسَة » ٨/٤٤ « زبْدة » فى « زُبْدَة » ٦/٤٥ « عجَّة » ٩/٤٥ فى «عُجَّة» « عدَّة » فى « عُدَّة » ١/٤٦ « فرقة » فى « فُرقة » ١٢/٤٦ « لعبة » فى « لُعبة » ١٠/٤٧ .

القسم الخامس : ما كان مكسور الأول فيعثر به اللسان ويضمه (ص٤٩ـ٥١) :

وذلك مثل : « خُذلان » فى « خِذلان » ٤/٥٠ « دُبّان » فى « دِبّان » ٦/٥٠ « غُزلان » فى « غِزلان » ٨/٥٠ .

القسم السادس : ما كان مكسور الأول فيعثر به اللسان ويفتحه (ص٥٢ـ٦٢) :

وفيه نرى تحول صيغة « فِعْليل » إلى « فَعْليل » كما هو الحال فى اللهجة المصرية وذلك مثل : « برْسيم » فى « بِرْسيم » ٥/٥٣ « برْطيل » فى «برْطيل» للرشوة ١٠/٥٣ « بَطْريق » فى « بِطْريق » ١٢/٥٣ « بَلْقيس » فى «بِلْقيس» ٥/٥٤ « تلْميذ » فى « تِلْميذ » ٨/٥٤ « جَرْجير » فى « جِرْجير » ٩/٥٤ « قَنْديل » فى « قِنْديل » ٧/٥٨ .

كما نرى تحول صيغتى اسم الآلة (مِفْعَلَة ومِفْعَل) إلى : (مَفْعَلَة ومَفْعَل) بفتح الميم . يقول المغربى (٩/٥٩) : « مجرفة ، محبرة ، معلقة ، منطقة ، ملقط ، منبر ، مخلب : يخطىء الناس فيفتحون ميماتها ، مع أنها هى وأمثالها مما كان اسم آلة على وزن مفْعَل ومفْعَلة ، قاعدته المطردة كسر أوله » .

القسم السابع : ما كان متحرك الوسط فيعثر به اللسان ويسكنه (ص٦٣ـ٦٧)

وذلك مثل : « الذَّقْن » فى « الذَّقَن » ٣/٦٤ « الصَّبْر » فى « الصَّبر » ١٠/٦٤ .

القسم الثامن : ما كان ساكن الوسط فيعثر به اللسان ويحركه (ص٦٨ـ٧٢) :

وذلك مثل : « جنة عَدَن » فى « جنة عَدْن » ١٠/٧٠ وهذا فى الواقع قياس على مدينة : « عَدَن » إحدى مدن اليمن .

القسم التاسع : ما كان مشدداً فتعثر به الأفمام وتخففه (ص٧٣ـ٨٣) :

وذلك مثل : « أُغْنيَة » فى « أُغْنِيَّة » ٣/٧٥ « دُوَيْبَة » فى « دُوَيبَّة » ٦/٧٨ .

القسم العاشر: ما كان مخففاً فتعثر به الأفمام وتشدده (ص٨٤ـ١١٤):

وفيه أمثلة كثيرة للميل إلى غلق المقاطع المفتوحة قصيرةً كانت أم طويلة ؛ مثل : « الجَعَّة » فى الجَعَة » ٣/٨٧ « حافَّة النهر » فى « حافَة » ٧/٨٧ « خُرَّاج » فى « خُرَاج » للدمّل الكبير ١٠/٩٠ « دخَّان » فى « دُخَان » ٥/٩١ « قَدُّوم » فى « قَدُوم » ٧/١٠٦ « لِثَّة » فى « لِثَة » ٣/١٠٨ «مَرْثِيَّة» فى « مَرْثِيَة » ١١/١٠٨

ومن ملاحظات الشيخ عبد القادر المغربى الممتازة ملاحظته لحتمية القوانين اللغوية فى قوله (٣/٩٢) . « واعلم أن طبيعة اللغة العربية فى تركيب الاسم المفرد أن يكون على ثلاثة أحرف ؛ فإذا عرض له من العلل ما صيره حرفين عاد بعض العرب بحكم سلائقهم أو بحكم الانزلاق مع طبيعة لغتهم إلى تشديد الحرف الأخير . فيصبح الاسم ثلاثة أحرف كما رأيت فى تشديد [illegible]

وفمّ ويدّ) ، وكما يأتى فى تشديد واو (هُوّ) ضمير الرفع الغائب . ومن العجيب أن عامة زماننا ينساقون أحياناً بهذه الطبيعة المركوزة فى اللغة العربية ، فيشددون بعض الكلمات ؛ كقولهم فى (أبٌ) المخفف الباء بمعنى الوالد : (أبّ) بالتشديد » .

* * *

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٥٧ - حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتّاب
لأحمد أبو الخضر منسي

هذا الكتاب ، وإن كان آخر كتب لحن العامة ظهوراً ، فإنه فى الواقع عبارة عن مقالات قصيرة لصاحبها ظهرت فى الصحف منذ عام ١٩١٥م . وقد جمعها صاحبها وأصدرها فى كتيّب صغير فى عام ١٩٦٣م بالقاهرة .

ويشير المؤلـف فى مقدمتـه إلى جهد الشيخ إبراهيم اليازجى فى مقالاته : « لغة الجرائـد » فى مجلتى البيان والضياء ؛ غير أنه يرى أن الخطأ لا يزال منتشراً ، وأنه (١١/٣) « قد جدَّ من الأمر ما لم يكن فى زمان الإمام اليازجى » مما دعاه إلى وضـع هذا الكتاب . وقد قسمه على قسمين رئيسيين : الأول فى « الخطأ والصواب » ، ذكر فيه ما يراه خطأ لا ريب فيه . وهذا القسم هو معظم الكتاب، أما القسم الثانى فإنه فى : « المـخطَّأ الصحيح » ، وهو دفاع عمّا عدّه بعض الكتّاب والنّقاد خطأ ، وليس خطأ فى نظر المؤلف . هذا القسم الثانى عبارة عن ست كلمات فحسب ..

ويقول صاحب الكتاب فى مقدمته فى تواضع العلماء (١٤/٣) : « فإلى هاتين الشعبتين نشير وفى الغرضين نجيل مع الجائلين لا كمن قال :

أنا ابن جَلاَ وطَلاَّع الثنايا   متى أضع العمامة تعرفونى

ولكن كمهتد حق عليه أن يهدى أخاه إلى ما اهتدى إليه ، أو كمن ارتأى رأيًا بعد رويّة وإجالة فألقاه إلى مستمع ، أو علم علماً فأخبره به وحدَّث . وحاشا أن ندّعى إمامة وعصمة ، وإنما هو اجتهـاد ، وذلك سبيل غيرنا إذا اجتهد ، والفضل لمن أخلص ، وابتغى باجتهاده الخير والمصلحة » .

ونعرف من مقدمة الكتاب أنه كان فى أصله عبارة عن عِدّة بحوث نشرت

فى الصحف ؛ نشر المؤلف بعضاً منها تحت عنوان : « حول الغلط والفصح على ألسنة الكتاب » فى جريدة الأفكار عام ١٩١٥ وبعضاً فى جريدة السفور عام ١٩١٦ وبعضاً فى صحيفة الأهرام عام ١٩٢٨ وبعضاً آخر فى جريدة المقطم عام ١٩٥٠ ويقول المؤلف (٤/٦) : « وقد رأينا جمع الأبعاض مما نشر ، وضم جديد إليها ، وإخراج ذلك كله فى كتاب يجمع الأشتات ويلأم شعوبها ، فيتمثل جسماً سوياً ، ومرجعاً بيد المستقصى موحداً ، وسفراً متلواً محفوظاً » .

ونلخص فيما يلى بعض ملاحظاتنا على هذا الكتيب ، فنقول :

١ ـ يعتمد المؤلف فى هذا الكتيب الصغير على مصادر عدة ؛ مثل : فقه اللغة للثعالبى ، وأساس البلاغة للزمخشرى ، ولسان العرب لابن منظور ، والقاموس المحيط للفيروزابادى ، وتاج العروس للزبيدى ، والصحاح للجوهرى ، وأمالى القالى ؛ والأغانى للإصفهانى ، ونهج البلاغة للشريف الرضى، والمزهر للسيوطى ، والخصائص لابن جنى ، والمخصص لابن سيده.

٢ ـ وهو يسب العامة ويلعنهم فى كل فقرة من فقرات الكتاب فى حماسة منقطعة النظير ، وغيرة عظيمة على اللغة الفصحى ؛ ومن أمثلة ذلك قوله (١١/٩) « وتلك جرأة على اللغة وعدوان على الفصاحة توليك العجب» .
وقوله (٢/١٤) : « وذلك خطأ شنيع واستعمال فى غير معناه ولا مبناه » .
وقوله (١٧/١٦) : « عذيرى من هؤلاء الكتاب الذين فرعوا منابر الصحافة، وبرزوا فى صفوف المنشئين ، واللغة والأدب بضاعتهم وأداة معاشهم وسمة صناعتهم، إذا هم فقئوا عيوننا بمثل هذه الألفاظ المنكرة » .
وقوله (٩/١٩) : « يا ويح العربية والويل لها من أبنائها العاقين الغافلين » .
وقوله (٥/٢٠) : « يا قوم ، ماذا أصابكم ؟ ما دهاكم ؟ ما دعاكم إلى

هذه الفوضى ؟ وما حملكم على أن لا تتورعوا فى الهجوم على لغتنا المبينة ، لغة القرآن والفصاحة المضرية ، فتعيثون فيها فساداً وتحطيماً » .

وقوله (٥/٢٥) : « ما لهم يوغلون فى الأذى والإفساد ! لو ضاقت العربية بالأقلام ولم تُغْنِ ، أصابوا عذراً وسقط عنهم اللوم . ألا إن للعربية لدَرَجاً تَزل عنه أقدام لغات العالمين . لقد جاءت لكل معنى ، بل لكل لطيف معنى وخفيه ، بأعجب الألفاظ وأدقها ، فما بها عوز ولا فقر إلى هذا اللفظ الأعجمى » . وقوله (١٣/٣٨): « ولا يزال كتاب هذا الجيل يكثرون عجبنا . جريدة سيارة فى الصف الأول من صحافتنا ، يكتب كاتبها ومحررها كلاماً مقلوباً ، ويخاطبنا بلغة كلغة أكلونى البراغيث » ... إلخ .

٣ ـ وليس فى الكتاب منهج معين فى ترتيب الكلمات التى يعالجها وهناك اتفاق كبير بينه وبين « اليازجى » فى المنهج وبعض الفقرات ؛ مثل : تعرَّفت بـ (٣/٧= عند اليازجى ٧/٤٣) . الرضوخ (٤/١٢= ١٤/٣٧) . أغراب (١٢/١٢= ١٧/٣٣) . نوَال (١/١٤= ٣/٢٠) . النَّوَادى (٦/١٨= ١/٣٢) . عائلات (١٧/١٨= ١٧/٦٨). أصدقاء ألداء (٨/٢٠= ٨/٢٤) بُرْهَة (١٤/٢٢= ١٢/٦٨). سميك (١٤/٢٣= ٤/٤٢) . نوَّه بكذا (٤/٢٧=٤/١٤) . تخرَّج من (١١/٤١= ٢/٥٤) . نَوَايَا (٨/٤٣= ٦/١١). عَتيد (٧/٤٤= ٦/١٩) . تقدم إليه بكذا (١٦/٤٤= ١٧/٣). رؤياك (٤/٤٥= ١٧/٥٤). تعيس (١٧/١٣/١٣/٤٥).

٤ ـ وقد ذكر المؤلف كثيراً من الألفاظ المنقولة من اللغات الأوربية تدور على ألسنة الكتاب ؛ مثل ريبورتاج (١٤/٢٤) تابلوهات (١٠/٢٦) مانْشِتّ

(١٢/٣٤) جونلة (٣/٤٦) باروكة (٧/٤٧) روب دوشنبر (٤/٤٩) كَواليس (١٠/٤٩) إشارْب (٥/٥١) .

كما نبه إلى أن بعض التعبيرات منقولة عن الإفرنجية ؛ مثل تعبير : « اعتنق الديانة الإسلامية » (١٦/١٢) وتعبير : « زينة صارخة » (٥/٤٧) .

٥ ـ ويبدو من بعض أمثلة الكتاب أن حرف الجر : (عن) أقصى زميله : (من) في بعض التراكيب ؛ مثل قول بعض الكتاب : « بالرغم عن » (٥/٢٤) « بدلا عن » (١٢/٢٩) . « عن كثب » (١٤/٣٩) .

٦ ـ وللقياس الخاطئ أثر ظاهر في بعض الأمثلة ، لا سيما بين اللفظين المتلازمين في الأذهان ؛ فاستعمال الثلاثي : (فَتَح) ومصدره : (الفتّح) هو المسئول عن استعمال اسم المفعول : (مَغْلُوق) في الزمن القديم [1] ، بدلاً من (مُغْلَق) قياسا خاطئا على (مَفْتوح) . كما أنه هو المسئول عن استعمال المصدر (قَفْلٌ) في العبارة التي ذكرها مؤلف : « حول الغلط والفصيح » في قوله (١٢/٧) : « ويقولون مثلا : هل من المصلحة قفْل جدول المحامين والعجب أن القفل بمعنى الإقفال كاد شرها يعم ويطمُّ ويبيض ويفرخ ! » كما أنه المسئول كذلك عن استعمال المصدر : (غَلْقٌ) في عبارة « غلق المكتب والأبواب » (١٤/٤١) .

والقياس الخاطىء هو المسئول كذلك عن استخدام عبارة : « الأصدقاء الألدّاء » (٨/٢٠) ، فالألدُّ واللدود هو الشديد الخصومة ، وهو لذلك وصف للعدو فقط ؛ غير أن التلازم الضِّدِّي بين العداوة والصداقة سَهَّل عملية استعارة الوصف الخاص بالعداوة للصداقة أما الجمع : « أَلِدَّاء » ، وهو أيضا جديد ،

---

(١) انظر مثلا في لسان العرب (غلق) ١٩ : ٣٧١ قول أبي الأسود الدؤلي :
ولا أقول لقدر القوم قد غليت ولا أقول لباب الدار مغلوق

فالمسئول عنه صيغة « أفْعِلاء » في « أصدقاء » . وأصله في القديم : « لُد » .

والقياس الخاطىء هو السبب كذلك في شيوع استخدام عبارة : « لا يفعله قط » (١٤/٣٥) قياسا على عبارة : « لم يفعله قط » . وهي في الأصل مختصة بالنفي مع الفعل الماضي ، أما المستقبل فيستعمل معه كلمة : « أبداً » ، فيقال : « لا يفعله أبداً » .

٧ ـ أما القسم الثاني من الكتاب ، وهو قسم « الخطأ الصحيح » فأمثلته هي :

تلامذة (٣/٥٤) : يخطئها بعض الكتاب[١] ، ويطلب : « تلاميذ » . ويصححها المؤلف اعتمادا على ما جاء في الأغاني (١٩٩/٣) في أخبار بشار بن برد من قوله : « غضب بشار على سلم الخاسر ، وكان من تلامذته ورواته » ! .

أميال (١٢/٥٤) جمع « مَيْل » بمعنى الهوى والرغبة : يخطئها بعض الكتاب ، ويطلب : « ميول » . والمؤلف يرى أن جمعها على: « أميال » قياسي.

نيِّف (٢/٥٥) : يرى بعض الكتاب وجوب تقدمها على العدد[٢] . ويرى المؤلف أن ذلك ليس بلازم فيجوز تقدمها وتأخرها ، ويستشهد على ذلك بعبارة للجوهري في الصحاح ، والقالي في ذيل الأمالي !

قدامى (١٣/٥٥) : يرى « محمد حسين جبرة » في مقال له بجريدة الأهرام في مارس سنة ١٩٥٠ أنه ليس جمعا قديما ، بل من وضع العامة . ويرى المؤلف أنه « جمع ثابت في اللغة والاستعمال ثبوت شم الصياخيد ،

---

(١) لعله يعني أسعد داغر في مذكرة الكاتب ٣٥

(٢) على عكس ما يراه اليازجي ٢٥ . وأسعد داغر ٦١ د

يطالعك فى معاجم اللغة ، وتتلوه فى منظوم الشعراء الخناذيذ ، ومنثور البلغاء الحذاقين » .

همس فى أذنه (١٥/٥٧) : يخطئها بعض الكتاب ، ويرى أن الصواب «همس صوته» ، ويرى أنه متعدٍّ بنفسه ، وينسى أنه فى عبارة : « همس فى أذنه » ليس متعدياً بحرف الجر (فى) بل مفعوله محذوف تقديره : « صوته » ؛ كما تقول : « كتب فى البيت » فإن « المفعول هنا مقدر ، أى : الكتابَ أو المقال أو الدرس مثلا . و (فى البيت) جار ومجرور متعلق بالفعل ؛ فقولنا : (فى البيت) لم تؤثر على تعدية الفعل ، أى لم تجعل فعل (كتب) المتعدى لازماً ، ويقال كذلك : جعل القوم يهمسون بعضهم إلى بعض » .

رأَس (٧/٥٨) : يرى بعض الكتاب أن مضارعها يَرْئِس ، وأن يرْأَس خطأ . ويردّ المؤلف على هذا بأن عين الفعل همزة ، وذلك حرف من حروف الحلق التى توجب فتح العين !

* * *

خاتمة

والآن ، وقبل أن نضع القلم ، نَوَدُّ هنا أن نلخّص أهم ما انتهينا إليه فى هذا البحث . وفكرته الأساسية أن اللغة ـ أية لغة ـ عرضة للتطور والتغير ، وأنها فى تطورها وتغيرها تخضع لقوانين مختلفة ، رأينا آثارها فى كل ما سلف من كلام العامة على مرّ العصور .

إن ذلك يصدق على اللغة العربية فى العصر الجاهلى كذلك ، فإنها لم تكن لغة جامدة ، أو لغة مرّ عليها آلاف السنين ، وهى لم تتطور أو تتغير ، كما يظن بعض الناس ؛ بل هى ـ فى نظرنا ـ على العكس من ذلك ، تمثل فى تلك الفترة مرحلة من مراحل تطور العربية ونموها تسبقها مرحلة أقدم منها ، ضاعت ولم يصل إلينا من أمرها شىء محدد واضح ؛ غير أننا نستطيع بمقارنة اللغات السامية المختلفة ، واللغة العربية منها ، أن نعثر فى بعض الظواهر على أمثلة قديمة فى تلك اللغات تعد أصولاً لما يوجد فى العربية ؛ فكلمة « ليس » فى العربية مثلا يعدُّها أكثر النحاة العرب فعلا جامداً من أخوات « كان » ؛ فيقول ابن هشام فى مغنى اللبيب (٢٩٣/١) : « وهى فعل لا يتصرف وزنه فَعِل بالكسر ، ثم التزم تخفيفه، ولم نقدره فعَل بالفتح ؛ لأنه لا يخفف ، ولا فَعُل بالضم ؛ لأنه لم يوجد فى يائى العين إلا فى هَيُؤ » .

وإننا إذا نظرنا إلى ما يقابلها فى اللغات السامية الأخرى ، عرفنا أنها مركبة من حرف النفى : (لا) وكلمة : « أَيْسَ) التى لا وجود لها الآن فى اللغة العربية إلا فى بعض التعبيرات القديمة ؛ كقول العرب : « ائتنى به من حيث أَيْسَ ولَيْسَ . ومعناه : من حيث هو ولا هو[1] » . وفى حالة تركيبها مع (لا)

---

(١) انظر تهذيب اللغة للأزهرى ٧٢/١٣

ضاع منها الهمز ، فصارت الكلمة : (لاَيْسَ) وهى مكونة من مقطعين ، الأول منهما طويل مغلق حركته طويلة ، وهو غير جائز فى العربية إلا بشروط سبق أن ذكرناها[1] ، وهى ليست موجودة هنا ، فتخلص العرب منه بتقصير حركته ، فصارت الكلمة « لَيْسَ » .

وقد فطن إلى هذا الخليل بن أحمد الفراهيدى ؛ يقول الأزهرى فى تهذيب اللغة (٧٢/١٣) : « قال الليث : (ليس) كلمة جحود . قال : وقال الخليل معناه : (لا أَيْسَ) ، فطرحت الهمزة وألزقت اللام بالياء » .

أما ما يقابل كلمة (أَيْسَ) فى اللغات السامية فهو it فى الآرامية ، وأصلها ʾitay . وفى العبرية yēš . وفى الأكادية ʾišu ومعناها فى الجميع : «يوجد» . ونفيها فى الآرمية layt وأصلها lā ' īt ومعناها : « لا يوجد » . غير أن « برجشتراسر » يرى أن التاء الآرامية التى تقابل الشين فى العبرية والأكادية ، لا تقابل فى العربية السين بل الثاء ؛ يقول برجشتراسر[2] : « فمعنى : layt (لا يوجد) . وهذا هو عين معنى : (ليس) الأصلى ، غير أن حروفهما لا تتطابق تماما ، فإنا كنّا بينّا أن السين العربية لا يقابلها فى اللغات السامية الشمالية إلا السين بعينها أو الشين ، ولا يقابلها التاء أو الثاء الآراميتان . ولا يوجد بين الحروف العربية حرف يقابله فى الآرامية التاء أو الثاء ، وفى العبرية والأكادية الشين ، إلا الثاء ، فكان يلزم أن تكون layt فى العربية layta (لَيْثَ) . وقيام السين فى : (ليس) مقام الثاء نقض لقوانين الأصوات السامية ، لا بد له من سبب ولا نعرفه » .

---

(١) انظر فيما سبق هنا صفحة ١٠/٥٠

(٢) التطور النحوى ٧/١١١ وانظر كذلك : الفعل زمانه وأبنيته ، للدكتور إبراهيم السامرائى ٦٤ ـ ٦٦ والفلسفة اللغوية ٣/١٠٧

وقد حاول بروكلمان[١] أن يحل هذه المشكلة ، فقال : « يبدو أن العربية تحتفظ بالصوت القديم الذى تحول فى الآرامية إلى تاء بسبب اللام ! ثم حملت الصيغة الموجبة على الصيغة المنفية » .

وهذا مثال آخر يتبين لك منه كيف أن ما وصل إلينا ، مما يسمى بعربية الجاهلية هو مرحلة من مراحل تطور العربية . ذلك هو ما وصلت إليه العربية فى ذلك الوقت بشأن الفعل (الأجوف) ؛ مثل : قال وباع وخاف وطال ، والفعل (الناقص) ؛ مثل دعا وقضى ، و (اللفيف المقرون) ؛ مثل : روى وهوى ... إلخ ، فإن ذلك كله يمثل آخر مرحلة من مراحل التطور .

وأولى هذه المراحل كانت : قَوَلَ وبَيَعَ وخَوِفَ وطَوُلَ ودَعَوَ وقضيَ ورَوَيَ وهَوَيَ على نمط الصحيح تمامًا . وهذه المرحلة توجد فى اللغة الحبشية فى بعض الأفعال الجوفاء ، وفى كل الأفعال الناقصة ، أو من نوع اللفيف المقرون. مثال الأجوف : sawe'a « نادى » bayana « تحقّق » dayana « دان » . ومثال الناقص : ṣaḥawa « صحا الجو » ṣalawa « صلّى » ramaya «رمى» re'ya « رأى » talawa « تلا ـ تبع » . ومثال اللفيف المقرون : dawaya « مرض » rawaya « روى » . وقد بقى من الأجوف عدة أفعال فى العربية ؛ مثل : « عوِر » و « حوِر » وأمثالهما .

أما المرحلة الثانية ، فهى مرحلة التسكين ، أو ضياع الحركة بعد الواو والياء للتخفيف ، فيصبح الفعل : قَوْلَ وبَيْعَ وخَوْفَ وقَضَيْ ... إلخ . وهذه المرحلة توجد فى اللغة العربية فى مثل قول الشاعر :

يمنعهن الله ممن قد طَغَيْ[٢] .

---

(١) فى كتابه : Grundriss I. 235, 20 .

(٢) انظر لابن جنى : المحتسب ١ : ٦/٧٧ والمنصف ١ : ١٦٠/ ١٠ .

كما أن قبيلة طيئ تقول : حُبْلَىْ وأَفْعَىْ ، وغير ذلك مما شابه فى الوصل والوقف[١] .

كما أننا نلاحظ أن تسكين الوسط للتخفيف روى لنا فى العربية كثيراً ؛ فقد روى لنا فى كَتِف وكَبِد مثلا : كتْف وكبْد .

والمرحلة الثالثة هى مرحلة انكماش الصوت المركب ، وتحوله مع الواو إلى ضمة طويلة ممالة (ō) ومع الياء إلى كسرة طويلة ممالة (ē) . وهذه المرحلة هى الشائعة فى اللغة الحبشية فى الأجوف الثلاثى ؛ ففيها مثلا : ʿōra « عَوِرَ » qōma « قام » šēṭa « باع » . كما توجد هذه المرحلة كذلك فى اللهجات العربية التى تميل ، فى مثل قوله تعالى : ﴿ والضُّحَى وَاللَّيل إذَا سَجِي ، مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلِى ﴾[٢] .

أمَّا المرحلة الرابعة والأخيرة ، فإنها التحول من الإمالة إلى الفتح . وهذا ما يوجد فى العربية والآرامية والعبرية[٣] .

وقد حدث مثل ذلك فى لغة طيئ ، فى الأفعال المعتلة المكسورة العين فى الماضى ؛ كقولهم : رَضَا فى : رَضِىَ ، وفَنَا فى : فَنِىَ[٤] .

ومن هنا نرى أن ما يقوله النحاة من أن (قال) أصلها (قَوَلَ) صحيح بصرف النظر عن تعليلهم هذا بتحريك الواو وانفتاح ما قبلها[٥] ، وإن كان «ابن جنى» مثلاً يزعم أن ذلك الأصل لم يوجد فى العربية يوماً ما ؛ فيقول فى

---

(١) انظر : سيبويه ٢٨٧/٢ .

(٢) انظر التيسير فى القراءات السبع للدانى ١٧/٢٢٣ .

(٣) انظر كذلك ما سبق هنا : صفحة ٧/١٨٧ .

(٤) انظر : التنبيه على مشكلات الحماسة ٦٧ .

(٥) يقول ابن جنى فى المنصف ١/ ٩/٢٣ : « انقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وليس أصل العين السكون ، ولو كان الأمر كذلك لصحت الواو ولم تنقلب » ! .

الخصائص فى « باب فى مراتب الأشياء وتنزيلها تقديراً وحكماً لا زماناً ووقتاً » (٢٥٦/١) : « هذا الموضع كثير الإبهام لأكثر من يسمعه ، لا حقيقة تحته . وذلك كقولنا : الأصل فى قام قَوَم ، وفى باع بَيَع ، وفى طال طَوُل ، وفى خاف ، ونام ، وهاب : خَوِف ، ونَوِم ، وهَيِب . وفى شَدَّ شَدَدَ ، وفى : استقام استَقْوَمَ ، وفى : يستعين يستَعْوِن ، وفى : يستعدّ يستَعْدِد . فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها ـ مما يدعى أن له أصلا يخالف ظاهر لفظه ـ قد كان مرّة يقال ، حتى إنهم كانوا يقولون فى موضع قام زيد : قَوَمَ زيد ، وكذلك نَوِم جعفر ، وطَوُل محمد ، وشدَدَ أخوك يده ، واستعدد الأمير لعدوه ، وليس الأمر كذلك ، بل بضده وذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه. وإنما معنى قولنا : إنه كان أصله كذا : أنه لو جاء مجىء الصحيح ، ولم يعلل ، لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا ؛ فأما أن يكون استعمل وقتاً من الزمن كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ ، فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر » .

ويحاول ابن جنى أن يؤكد فكرته تلك مرة أخرى فى كتابه سر صناعة الإعراب (١٩٤/١) غير أنه يعود ، فيعترف بأن الظاهرة اللغوية القديمة قد تبقى منها أمثلة تعين على معرفة الأصل ، وهو ما نسميه نحن : « بالركام اللغوى للظواهر المندثرة فى اللغة » ؛ يقول ابن جنى فى تفسير قول الشاعر :

حتى إذا ما أمْسَجَتْ وأمْسَجَا

« يريد : أمست وأمسى . وهذا أحد ما يدل على ما ندعيه من أن أصل رَمَتْ : رَمَيَتْ ، وغَزَتْ : غَزَوَتْ ، وأعْطَتْ : أعطَيَتْ ، واستقصَتْ : استقصَيَتْ، وأمسَتْ : أمسَيَتْ ؛ ألا ترى أنه لما أبدل الياء من أمسَيَتْ جيما ، والجيم حرف صحيح يحتمل الحركات ، ولا يلحقه الانقلاب الذى يلحق الياء

والواو ، صححها كما يجب في الجيم ، فدلَّ أمسَجَتْ على أن أصل أمْسَتْ أمسَيَتْ . وكذلك قال أيضا : أمْسَجَا ، فدلَّ ذلك على أن أصل أمْسَى : أمْسَيَ، وأن أصل رَمَى : رَمَيَ ، وأصل غزَا : غَزَوَ ، وأصل دعا : دَعَوَ ... فبهذا ونحوه ما[1] استدل أهل التصريف على أصول الأشياء المغيرة ، كما استدلوا بقوله عز اسمه؛ ﴿ استحْوذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾ على أن أصل استقام : استقوم وأصل استباع استبيع ، ولولا ما ظهر من هذا ونحوه لما أقدموا على القضاء بأصول هذه الأشياء ولما جاز ادعاؤهم إياها »[2] .

وهكذا نرى ابن جنى لا يريد أن يعترف بوجود الأصل القديم لهذه الظاهرة فى الواقع اللغوى ، غير أنه حين عثر على مثال من « الركام اللغوى » اضطر إلى الاعتراف به .

وهذا « الركام اللغوى » نتخذه نحن دليلاً على أن الظاهرة اللغوية الجديدة لا تمحو الظاهرة القديمة بين يوم وليلة ، بل تسير معها جنباً إلى جنب مدة من الزمن قد تطول وقد تقصر . وهى حين تتغلب عليها لا تقضى على كل أفرادها قضاء مبرماً ، بل يتبقى منها بعض الأمثلة التى تصارع الدهر وتبقى على مَرِّ الزمن . ومن أمثلة ذلك ما سبق أن شرحناه من تطور صيغتى (تَفَعَّلَ) و(تَفَاعَلَ) إلى (اتْفَعَّلَ) و (اتْفَاعَلَ) فى العربية الفصحى فى وقت نزول القرآن الكريم، الذى يشتمل على هاتين الظاهرتين القديمة والحديثة جنبًا إلى

---

(١) « ما » هنا زائدة . ويستخدمها ابن جنى كثيراً بعد اسم الإشارة. انظر مثلا « المنصف » ١ : ٤/٣ ؛ ١٣/٧ ؛ ٨/١٤ ؛ ١١/٣٣ ؛ ١٥/٧٣ ؛ ١٥/٢٢٤ وغير ذلك . وانظر فى زيادة (ما) للتوكيد : الأضداد لابن الأنبارى ١٩٥ وقد زيدت كذلك فى قول أبى هلال العسكرى فى الصناعتين ٢/٢٦١ : « ولهذا ما قال النبى ﷺ لرجل قال له : أندى من لا شرب ولا أكل ... » .

(٢) انظر كذلك المنصف لابن جنى ١ : ١٩/ ٧

جنب فى مثل قوله تعالى : ﴿ لِيَدَّبَّرُوا آياته وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الأَلْبَاب ﴾ (سورة ص ٢٩/٣٨) .

ومن أمثلة ذلك فى العربية أيضا : (السين وسوف) ؛ فإن معناهما واحد كما يظهر من أمثلتهما فى العربية ؛ وإن كان البصريون يرون أن مدة الاستقبال مع (السين) أضيق منها مع (سوف) . وهذه فلسفة ليست مستقاة من الواقع اللغوى ، بقدر ما تعتمد على التعليل المنطقى . يقول ابن هشام فى مغنى اللبيب (١٣٩/١) : « وكأن القائل بذلك نظر إلى أن كثرة الحروف تدلّ على كثرة المعنى ، وليس بمطرد » .

أما الكوفيون فيرون أن (السين) مرادفة (لسوف) فى المعنى تمامًا ، كما يرون كذلك أن الأولى مقتطعة من الثانية[1] . وهذه فكرة صائبة تمامًا ، يدل عليها أن (سوف) كانت قد بدأت تعانى قَصًّا لبعض أجزائها فى الفترة التى سبقت نزول القرآن الكريم ؛ فقد ورد أن العرب « قالوا : سَوْ يكون فحذفوا اللام ، وسَا يكون ، فحذفوا اللام وأبدلوا العين طلب الخفة ، وسَفْ يكون ، فحذفوا العين كما حذفوا اللام[2] » .

وعندما جاء القرآن الكريم سجل لنا إحدى صور التطور فى (سوف) ، أو قل المرحلة الأخيرة منه ، مع الأصل الذى كان لا يزال يعيش معه جنبًا إلى جنب ، كما روى لنا اللغويون صور التطور الأخرى ، التى لم يكتب لها ما كتب لغيرها من الخلود .

---

(١) انظر مغنى اللبيب ، لابن هشام ١٣٨/١ .

(٢) لسان العرب (سوف) ٦٥/١١ وانظر مغنى اللبيب ١٣٩/١ وفى إعراب ثلاثين سورة ١١٨/ ٣١ : « قال الفراء عن الكسائى : فى سوف أربع لغات ؛ يقال : سوف يعطيك، وسيعطيك ، وسويعطيك ، وسف يعطيك . وفى حرف ابن مسعود : ولسيعطيك ربك » . وفى الصاحبى لابن فارس ١٠/١٠٩ : « ويختصرون سوف أفعل ، فيقولون : سأفعل ». وانظر مجالس ثعلب ٣١٥/١ والمسألة ٩٢ من الإنصاف .

وكلمة (سوف) « كانت اسمًا معناه : النهاية والغاية . وكلمة sawpā بالآرامية لها هذا المعنى . فصارت أداة بعد أن كانت اسمًا . فرخمت [أى حذفت بعض حروفها] مع حط درجتها [من الاسمية إلى وظيفة الأداة] ومثله كثير فى تاريخ اللغات »[1].

هذه الأمثلة كلها تصدق ما ننادى به من أن اللغة كائن حى ، تخضع لعامل التطور فى أى زمان وفى أى مكان . إن اعترافنا بهذا المبدأ يفسر لنا الكثير من التناقض والشذوذ فى تلك الأمثلة التى سجلها لنا القدامى من اللغويين العرب .

إن هذا المبدأ هو الذى يفسر لنا ما روى عن امرأة من العرب أنها قالت : «رثأت زوجى بأبيات[2]» بدلاً من رثيت . وقول العرب : « مصائب ومعائش » فى مصاوب ومعايش .

كما يفسر لنا ما روى عن تميم من أنهم كانوا ينطقون الجيم شينا ؛ يقول الجوهرى فى الصحاح (شيأ) ٥٩/١ : « وأشاءه لغة في أجاءه ، أى ألجأه . وتميم تقول : شرٌّ ما يُشيئك إلى مُخَّةِ عُرقوب[3] ، بمعنى : يجيئك . قال زهير ابن ذؤيب العدوى .

فيالَ تميم صابروا قد أُشئْتُمُ إليه وكونوا كالمحرِّبة البُسْلِ »

وهو الذى يفسر لنا قول العرب : (عنونت الكتاب وعننته) ؛ ففى تهذيب اللغة للأزهرى (١١٠/١) : « قال أبو الهيثم : وسمى عنوان الكتاب عنوانا لأنه يعن له من ناحيته . قال : وأصله عُنَّان . فلما كثرت النونات قلبت إحداها واواً.

---

(١) انظر التطور النحوى لبرجشتراسر ٢٠/٤٥ .

(٢) انظر إصلاح المنطق ١٥٨ والصحاح (رثأ) ٥٢/١ .

(٣) وانظر كذلك : معانى القرآن للفراء ١٦٤/٢ .

قال : ومن قال : علوان جعل النون لامًا ؛ لأنها أخف وأظهر من النون » .

وفيه أيضًا (١١١/١) : « قال أبو عبيد : وقال الأحمر : عَنْوَنْتُ الكتاب وعَنَّنته . قال اللحيانى : عَنَّنْتُ الكتاب تعنينًا وعَنَّيْته . إذا عنونته » .

ويطول بنا المقام لو ذهبنا نعدِّد أمثلة التطور فى عربية القرون الأولى ، أو عربية الفترة التى عدَّها اللغويون معيارًا للفصاحة ، ونموذجا للصحة اللغوية وسنفرد لهذا الموضوع بحثًا آخر بتوفيق الله تعالى .

ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير .

* * *

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

(١) فهرس اللغة

* * *

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

(٢) مصادر البحث

١ ـ الإبدال ، لأبي الطيب اللغوى ـ تحقيق عز الدين التنوخي ـ دمشق ١٩٦٠م .

٢ ـ أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، للمقدسي ـ نشر دي غويه ـ مطبعة بريل ١٩٠٦م .

٣ ـ الأخطاء اللغوية الشائعة ، للشيخ محمد على النجار ـ القاهرة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠م .

٤ ـ أخطاء اللغويين الأقدمين ، لأنستاس الكرملي ـ بغداد ١٩٣٣م .

٥ ـ أخطاؤنا في الصحف والدواوين ، لصلاح الدين سعد الزعبلاوى ـ دمشق ١٩٣٩م .

٦ ـ أدب الكاتب ، لابن قتيبة الدينورى ـ القاهرة ١٣٢٨هـ .

٧ ـ أدب الكتاب ، للصولي ـ تصحيح محمد بهجة الأثرى ـ القاهرة ١٣٤١هـ .

٨ ـ أساس البلاغة ، للزمخشرى ـ نشره محمد نديم بالأوفست عن طبعة دار الكتب ١٩٢٢م .

٩ ـ إسفار كتاب الفصيح ، لأبي سهل الهروى ـ مخطوطة شهيد على باشا باستانبول (رقم ٢٥٩٢) .

١٠ ـ الأسماء العربية لمحدثات الحضارة والمدنية ، لحفنى ناصف ـ مطبعة جامعة القاهرة ١٩٥٦م .

١١ ـ الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ـ حيدر آباد بالهند ١٣٦١هـ .

١٢ ـ الاشتقاق ، لابن دريد ـ تحقيق عبد السلام هارون ـ القاهرة ١٩٥٨م .

١٣ ـ اصلاح غلط المحدثين ، للخطابي ـ تحقيق الدكتور حاتم الضامن ـ بيروت ١٩٨٧ .

١٤ ـ إصلاح المنطق ، لابن السكيت ـ تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون ، القاهرة ١٩٥٦م .

١٥ ـ الأصمعيات ، للأصمعى ـ تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون ـ القاهرة ١٩٥٦م .

١٦ ـ الأصوات اللغوية ، للدكتور إبراهيم أنيس ـ القاهرة ١٩٥٠م .

١٧ ـ أصول الكلمات العامية ، لحسن توفيق العدل ـ القاهرة ١٨٩٩م .

١٨ ـ الأضداد فى اللغة ، لابن الدهان النحوى ـ نشر الشيخ محمد حسن آل ياسين (ضمن نفائس المخطوطات) ـ بغداد ١٩٦٣م .

١٩ ـ الأضداد ، لمحمد بن القاسم الأنبارى ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ الكويت ١٩٦٠م .

٢٠ ـ إعجاز القرآن ، للباقلانى ـ تحقيق السيد أحمد صقر ـ القاهرة ١٩٥٤م.

٢١ ـ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لابن خالويه ـ مطبعة دار الكتب بالقاهرة ١٩٤١م .

٢٢ ـ إعراب القرآن ، المنسوب للزجاج ـ تحقيق إبراهيم الإبيارى ـ القاهرة ١٩٦٣ ـ ١٩٦٥م .

٢٣ ـ الأعلام ، لخير الدين الزركلى ـ القاهرة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٩م .

٢٤ ـ الأغانى ، لأبى الفرج الإصفهانى ـ مطبعة دار الكتب بالقاهرة ١٩٢٧ ـ ١٩٦٢م .

٢٥ ـ أغلاط اللغويين الأقدمين ، للأب أنستاس مارى الكرملى ـ بغداد ١٩٣٣م .

٢٦ ـ الاقتضاب فى شرح أدب الكاتب ، للبطليوسى ـ نشر عبد الله البستانى ، بيروت ١٩٠١م .

٢٧ ـ إلى طه حسين فى عيد ميلاده السبعين ـ مقالة للدكتور عبد العزيز الأهوانى فى مجلة معهد المخطوطات (المجلد الثالث) .

٢٨ ـ أمالى الزجاج ـ تحقيق عبد السلام هارون ـ القاهرة ١٣٨٢هـ .

٢٩ ـ الأمالى ، لابن الشجرى ـ حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٤٩هـ .

٣٠ ـ أمالى الشريف المرتضى ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ القاهرة ١٩٥٤م .

٣١ ـ الأمالى ، لأبى على القالى ـ بولاق ١٣٢٤هـ .

٣٢ ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطى ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ القاهرة ١٩٥٠ ـ ١٩٥٥م .

٣٣ ـ الإنصاف فى مسائل الخلاف ، لابن الأنبارى ـ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ـ القاهرة ١٩٥٣م .

٣٤ ـ إيراد اللآل من إنشاء الضوال ، لابن خاتمة الأنصارى ـ مخطوطة بالخزانة الحسنية (القصر الملكى بالرباط) رقم ١٢٣١٥ (مصورة بحوزتى) .

٣٥ ـ بهجة المجالس وأنس المجالس ، لابن عبد البر ـ تحقيق محمد مرسى الخولى ـ القاهرة ١٩٦٢م .

٣٦ ـ البارع ، لأبى على القالى ـ قطعة مصورة نشرت بعناية فولتون لندن ١٩٣٣م .

٣٧ ـ بحر العوام فيما أصاب فيه العوام ، لرضى الدين بن الحنبلى ـ نشر عز الدين التنوخى فى مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق (المجلد ١٥) سنة ١٩٣٧م .

٣٨ ـ بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى ـ القاهرة ١٣٢٩هـ .

٣٩ ـ بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحواة ، للسيوطى ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ القاهرة ١٩٦٤م .

٤٠ ـ البيان والتبيين ، للجاحظ ـ تحقيق عبد السلام هارون ـ القاهرة ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠م .

٤١ ـ تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدى ـ القاهرة ١٣٠٦هـ .

٤٢ ـ تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، للخطيب البغدادى ـ القاهرة ١٩٣١م .

٤٣ ـ تاريخ الطبرى = تاريخ الرسل والملوك ، لأبى جعفر بن جرير الطبرى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ القاهرة ١٩٦٠ وما بعدها .

٤٤ ـ تاريخ العلماء والرواة بالزندلس ، لابن الفرضى ـ تحقيق السيد عزت العطار ـ القاهرة ١٩٥٤م .

٤٥ ـ تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكى الصقلى ـ مخطوط بمكتبة مراد ملا باستنبول رقم ١٧٥٣ .

٤٦ ـ تحفة المجد الصريح فى شرح كتاب الفصيح ، لابن جعفر اللبلى ـ مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٠ ش .

٤٧ ـ تذكرة الحفاظ ، للذهبى ـ حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٥٥م .

٤٨ ـ تذكرة الكاتب ، لأسعد خليل داغر ـ القاهرة ١٩٢٣م .

٤٩ ـ التذكير والتأنيث فى اللغة ، مع تحقيق رسالة أبى موسى الحامض فى المذكر والمؤنث ـ للدكتور رمضان عبد التواب ـ مطبعة جامعة عين شمس بالقاهرة ١٩٦٧م .

٥٠ ـ تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ، للصفدى ـ مخطوط مصور بالمكتبة الزكية بدار الكتب المصرية ، تحت رقم ٣٧ لغة .

٥١ ـ تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ، للصفدى ـ تحقيق الدكتور السيد الشرقاوى ـ مكتبة الخانجى بالقاهرة ١٩٨٧م .

٥٢ ـ تصحيح الفصيح ، لابن درستويه (الجزء الأول) ـ نشر الدكتور عبد الله الجبورى ـ بغداد ١٩٥٥م .

٥٣ ـ تصحيح الفصيح ، لابن درستويه ـ نشر كاملا بتحقيق الدكتور محمد بدوى المختون ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب ، بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٩٩٨م .

٥٤ ـ التطور اللغوى ، مظاهره وعلله وقوانينه ، للدكتور رمضان عبد التواب ـ القاهرة ١٩٩٠م .

٥٥ ـ التطور النحوى للغة العربية ، لبرجشتراسر ـ قام على طباعته حمدى البكرى بالقاهرة ١٩٢٩م .

٥٦ ـ التطور النحوى للغة العربية ، للمستشرق برجشتراسر ـ نشر الدكتور رمضان عبد التواب ـ القاهرة ١٩٨٢م .

٥٧ ـ تقويم اللسان ، لابن الجوزى ـ مخطوط برلين ٦٥٢٨ .

٥٨ ـ التكملة لكتاب الصلة ، لابن الأبار ـ تحقيق السيد عزت العطار الحسينى ـ القاهرة ١٩٥٥م.

٥٩ ـ تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ، للجواليقى ـ تحقيق عز الدين التنوخى ـ دمشق ١٩٣٦م .

٦٠ ـ تمام فصيح الكلام ، لابن فارس اللغوى ـ نشر الدكتور إبراهيم السامرائى ـ بغداد ١٩٧١ .

٦١ ـ تنبيه الأنام فى توجيه الكلام ، منتخب من كتاب نفائس عرائس الكلام لخسرو زاده ـ مخطوط برلين ٧٠٩٩ .

٦٢ - التنبيه على حدوث التصحيف ، لحمزة الإصفهانى - ينشر بتحقيقنا قريباً .

٦٣ - التنبيه على حدوث التصحيف ، لحمزة الإصفهانى - نشر الشيخ محمد حسن آل ياسين بغداد ١٩٦٧م .

٦٤ - التنبيه على غلط الجاهل والنبيه ،لابن كمال باشا (وهو الطرفة الأولى من كتاب طرف عربية) - نشر لاندبرج - ليدن ١٨٨٩ .

٦٥ - التهذيب بمحكم الترتيب ، لابن شهيد الأندلسى - مخطوطة تشتستربتى رقم ٥١٨٦ .

٦٦ - تهذيب الألفاظ العامية ، للشيخ محمد على الدسوقى - القاهرة ١٩٢٠ - ١٩٢٣م .

٦٧ - تهذيب الخواص من درة الغواص ، لابن منظور الإفريقى - مخطوط بجامعة استانبول ١٤٢٩ .

٦٨ - تهذيب اللغة ، للأزهرى - تحقيق عبد السلام هارون وآخرين - القاهرة ١٩٦٥م .

٦٩ - التيسير فى القراءات السبع ، لأبى عمرو الدانى - استانبول ١٩٣٠م .

٧٠ - ثمار القلوب فى المضاف والمنسوب ، للثعالبى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٦٥م .

٧١ - الجمانة فى إزالة الرطانة ، لابن الإمام - تحقيق حسن حسنى عبد الوهاب - القاهرة ١٩٥٣م .

٧٢ - حروف تشبيه الحركات ، للدكتور إبراهيم أنيس - مقالة بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١٣/١٦) .

٧٣ - الحماسة البصرية لصدر الدين البصرى - حيدر آباد الدكن ١٩٦٤م .

٧٤ - حماسة الخالديين (أو الأشباه والنظائر) - تحقيق السيد محمد يوسف - القاهرة ١٩٥٨ .

٧٥ - الحماسة لابن الشجرى - حيدر آباد الدكن ١٣٤٥هـ .

٧٦ - حوادث الدهور فى مدى الأيام والشهور ، لابن تغرى بردى - تحقيق فهيم شلتوت - القاهرة ١٩٩٨م .

٧٧ - حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتاب ، لأحمد أبو الخضر منسى - القاهرة ١٩٦٣م .

٧٨ - الحيوان ، للجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٣٨ - ١٩٤٥م .

٧٩ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادى - بولاق ١٢٩٩هـ .

٨٠ - الخصائص ، لابن جنى - تحقيق محمد على النجار - مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٢ - ١٩٥٦م .

٨١ - خطأ العوام ، للجواليقى - نشر دير نبورج فى العدد التذكارى لفليشر من مجلة أبحاث مشرقية - ليبزج ١٨٧٥ .

٨٢ - خلاصة الأثر فى أعيان القرن الحادى عشر ، للمحبى - القاهرة ١٢٨٤هـ .

٨٣ - خير الكلام فى التقصى عن أغلاط العوام ، لابن بالى القسطنطينى - تحقيق الدكتور حاتم الضامن - بغداد ١٩٨٧م .

٨٤ - درة الغواص فى أوهام الخواص ، للحريرى - نشر توربيكه - ليبتسج ١٨٧١م .

٨٥ - دراسات وتعليقات فى اللغة ، للدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٩٤م .

٨٦ - الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر العسقلانى - حيدر آباد بالهند ١٣٤٩هـ .

٨٧ - دفع الإصر عن كلام أهل مصر ، للشيخ يوسف المغربى - تصوير وفهرسة عبد السلام عواد - موسكو ١٩٦٨م .

٨٨ - درة الغواص فى أوهام الخواص ، للحريرى - مطبعة الجوائب باستنبول ١٢٩٩ هـ . وبتحقيق توربيكه - ليبزج ١٨٧١م .

٨٩ - دلالة الألفاظ ، للدكتور إبراهيم أنيس - القاهرة ١٩٥٨م .

٩٠ - ديوان أبى محجن عمرو بن حبيب - تحقيق امتياز على عرشى - مستل من مجلة ثقافة الهند (المجلد الثالث - العدد الثانى) سبتمبر ١٩٥٢م .

٩١ - ديوان الحطيئة - تحقيق نعمان أمين طه - القاهرة ١٩٥٨م .

٩٢ - ديوان ذى الرمة - تحقيق كارليل هنرى هيس - كمبردج ١٩١٩م .

٩٣ - ديوان رؤبة بن العجاج - تحقيق أهلورت - ليبزج ١٩٠٣م .

٩٤ - ديوان الطرماح - نشر كرنكو - لندن ١٩٢٧م .

٩٥ - ديوان العجاج - نشر أهلورت - برلين ١٩٠٣م .

٩٦ - ديوان القتال الكلابى - تحقيق إحسان عباس - بيروت ١٩٦١م .

٩٧ - ديوان لبيد بن ربيعة العامرى - تحقيق إحسان عباس - الكويت ١٩٦٢م.

٩٨ - ديوان لبيد بن ربيعة العامرى - نشر هوبر / بروكلمان - ليدن ١٨٨١م.

٩٩ - ذيل الأمالى ، للقالى - بولاق ١٣٢٤هـ .

١٠٠ - الرد على الزبيدى فى لحن العوام - مخطوط الإسكوريال رقم ٤٦ .

١٠١ - الرد على النصارى ، للجاحظ (ضمن ثلاث رسائل للجاحظ) نشر يوشع فنكل - القاهرة ١٣٤٤هـ .

١٠٢ ـ رسالة فى علم الخط ، للسيوطى ـ (ضمن التحفة البهية والطرفة الشهية) ـ استانبول ١٣٠٢هـ .

١٠٣ ـ ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا ، للخفاجى ـ تحقيق عبد الفتاح الحلو ـ القاهرة ١٩٦٧م .

١٠٤ ـ السامى فى الأسامى ، للميدانى ـ القاهرة ١٩٦٨م .

١٠٥ ـ سر صناعة الإعراب ، لابن جنى ـ تحقيق مصطفى السقا وآخرين ـ القاهرة ١٩٥٤م .

١٠٦ ـ سمط اللآلى فى شرح أمالى القالى ـ تحقيق عبد العزيز الميمنى ـ القاهرة ١٩٣٦م .

١٠٧ ـ سهم الألحاظ فى وهم الألفاظ ، لابن الحنبلى ـ مخطوط شهيد على باستانبول ٢٧٤٦ .

١٠٨ ـ سير أعلام النبلاء ، للذهبى ـ تحقى شعيب الأناؤوطى وآخرين ـ بيروت ١٩٥٨م .

١٠٩ ـ سيرة ابن هشام ـ السيرة النبوية ، لابن هشام ـ تحقيق مصطفى السقا وآخرين ـ القاهرة ١٩٥٥م .

١١٠ ـ شذرات الذهب ، لابن العماد الحنبلى ـ القاهرة ١٣٥٠هـ .

١١١ ـ شذا العرف فى فن الصرف ، للشيخ أحمد الحملاوى ـ القاهرة ١٩٤٧م .

١١٢ ـ شذور الذهب ، لابن هشام الأنصارى ـ نشر محمد محيى الدين عبد الحميد ـ القاهرة ١٩٤٢م .

١١٣ ـ شرح ابن يعيش على المفصل للزمخشرى ـ القاهرة (بدون تاريخ) .

١١٤ - شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك - مطبعة عيسى الحلبى بالقاهرة (بدون تاريخ) .

١١٥ - شرح درة الغواص ، لشهاب الدين الخفاجى - مطبعة الجوائب باستانبول ١٢٩٩هـ .

١١٦ - شرح شافية ابن الحاجب ، للأستراباذى ، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادى - تحقيق محمد الزفزاف وآخرين - القاهرة ١٣٥٦هـ .

١١٧ - شرح شواهد المغنى ، للسيوطى - بتصحيح الشنقيطى - القاهرة ١٣٢٢هـ .

١١٨ - شرح الفصيح ، لابن هشام اللخمى - تحقيق الدكتور مهدى عبيد جاسم - بغداد ١٩٨٨م .

١١٩ - شرح الفصيح ، لابن الجبان - مخطوط بمكتبة رفاعة الطهطاوى (رقم ٣٧ لغة) .

١٢٠ - شرح الفصيح ، لأبى على المرزوقى - مخطوط بمكتبة كوبريللى باستانبول (رقم ١٣٢٣) .

١٢١ - شرح الفصيح ، لابن ناقيا - مخطوط بمكتبة داود چلبى بالموصل (رقم ١١٥) .

١٢٢ - شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، لأبى أحمد العسكرى - تحقيق عبد العزيز أحمد - القاهرة ١٩٦٣م .

١٢٣ - شرح المختارمن اللزوميات ، للبطليوسى - تحقيق الدكتور حامد عبد المجيد - القاهرة ١٩٩٨م .

١٢٤ - شرحان على مراح الأرواح ، لديكنقوز - القاهرة ١٩٣٧م .

١٢٥ - الشعر والشعراء ،لابن قتيبة - نشر دى غويه - ليدن ١٩٠٢م .

١٢٦ - الشوار فى اللغة ، لرضى الدين الصاغانى - تحقيق عدنان الدورى - بغداد ١٩٨٣م .

١٢٧ - الصاحبى فى فقه اللغة ، لابن فارس - تحقيق مصطفى الشويمى - بيروت ١٩٦٣م .

١٢٨ - الصاحبى ، لابن فارس اللغوى - تحقيق السيد أحمد صقر - القاهرة ١٩٧٧م .

١٢٩ - الصحاح ، للجوهرى (أوتاج اللغة وصحاح العربية) - تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - القاهرة ١٩٥٦م .

١٣٠ - صحيح البخارى - القاهرة ١٩٣٢م .

١٣١ - الصلة فى تاريخ أئمة اللغة ، لابن بشكوال - نشر السيد عزت العطار - القاهرة ١٩٥٥م .

١٣٢ - الصناعتين ، لأبى هلال العسكرى - تحقيق على البجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٢م .

١٣٣ - طبقات النحويين واللغويين ، لأبى بكر الزبيدى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٤م .

١٣٤ - عثرات اللسان فى اللغة ، لعبد القادر المغربى - دمشق ١٩٤٩م .

١٣٥ - العربية ، دراسات فى اللغة واللهجات والأساليب ، من عمل يوهان فك - ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار - القاهرة ١٩٥١ وبترجمة الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٨٠م .

١٣٦ - عقد الخلاص فى نقد الخواص ، لابن الحنبلى - مخطوط شهيد على باستانبول ٨/٢٧٤٦ .

١٣٧ - العقد الفريد لابن عبد ربه - تحقيق أحمد أمين وآخرين - القاهرة ١٩٤٨ - ١٩٥٣م .

١٣٨ - علم اللغة ، للدكتور على عبد الواحد وافى - القاهرة ١٩٦٢م .

١٣٩ - العمدة فى صناعة الشعر ونقده ، لابن رشيق القيروانى - القاهرة ١٩٠٧م .

١٤٠ - عنوان المعارف وذكر الخلائف ، للصاحب بن عباد - تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين (ضمن نفائس المخطوطات) - بغداد ١٩٦٣م .

١٤١ - عيون الأخبار ، لابن قتيبة الدينورى - القاهرة ١٩٢٨ - ١٩٣٠م .

١٤٢ - غاية النهاية فى طبقات القراء ، لابن الجزرى - تحقيق برجشتراسر وبرتسل - القاهرة ١٩٣٢ - ١٩٣٥م .

١٤٣ - الغريب المصنف ، لأبى عبيد القاسم بن سلام - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٨٩م .

١٤٤ - فائت الفصيح ، لأبى عمر الزاهد - تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد - مجلة معهد المخطوطات (١٢/١٩) سنة ١٩٧٣م .

١٤٥ - غلط الضعفاء من الفقهاء ، لابن برى - نشر تورى (بالكتاب التذكارى لنولدكه - الجزء الأول) جيتسن ١٩٠٦م .

١٤٦ - الفاخر ، للمفضل بن سلمة - نشر عبد العليم الطحاوى - القاهرة ١٩٦٠م .

١٤٧ - الفخرى فى الآداب السلطانية والدول الإسلامية ، لمحمد بن على بن طباطبا المعروف بابن الطقطقى - القاهرة ١٣١٧هـ .

١٤٨ - فصيح ثعلب والشروح التى عليه ، نشر محمد عبد المنعم خفاجى - القاهرة ١٩٤٩م .

١٤٩ - الفعل زمانه وأبنيته ، للدكتور إبراهيم السامرائى - بغداد ١٩٦٦م .

١٥٠ ـ فقه اللغة وسر العربية ، للثعالبى ـ مطبعة الاستقامة بالقاهرة (دون تاريخ) .

١٥١ ـ فقه اللغة للثعالبى ـ نشر جمال طلبة ـ بيروت ١٩٦٤م .

١٥٢ ـ الفلسفة اللغوية ، لجورجى زيدان ـ دار الهلال بالقاهرة (بدون تاريخ) .

١٥٣ ـ الفهرست لابن النيم ـ القاهرة ١٣٤٨هـ .

١٥٤ ـ فهرسة ما رواه عن شيخوخه من الدواوين المصنفة ، لابن خير الإشبيلى ـ القاهرة ١٩٦٣م .

١٥٥ ـ فوات الوفيات ، لابن شاكر الكتبى ـ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ـ القاهرة ١٩٥١م .

١٥٦ ـ فى اللهجات العربية ، للدكتور إبراهيم أنيس ـ القاهرة ١٩٥٢م .

١٥٧ ـ القاموس المحيط للفيروزابادى ـ القاهرة ١٩١٣م .

١٥٨ ـ قضية الإعراب بين أيدى الدارسين ـ مقالة للدكتور رمضان عبد التواب بمجلة المجلة (العدد ١١٤) يونية ١٩٦٦م .

١٥٩ ـ قلائد الجمان فى التعريف بقبائل عرب الزمان ، للقلقشندى ـ تحقيق إبراهيم الإبيارى ـ القاهرة ١٩٦٣م .

١٦٠ ـ القلب والإبدال ، لابن السكيت (ضمن كتاب الكنز اللغوى فى اللسان العربى) تحقيق هفنر ـ بيروت ١٩٠٣م .

١٦١ ـ قواعد الشعر ، لأبى العباس ثعلب ـ تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ـ القاهرة ١٩٦٦م .

١٦٢ ـ القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغات العرب ، لابن أبى السرور البكرى ـ تحقيق السيد إبراهيم سالم ـ القاهرة ١٩٦٢م .

١٦٣ ـ الكامل فى اللغة والأدب ، للمبرد ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة ـ القاهرة ١٩٥٦م .

١٦٤ ـ الكتاب ، لسيبويه ، وعلى هامشه شرح الشواهد للشنتمرى ـ بولاق ١٣١٦هـ .

١٦٥ ـ كتاب الفصيح ، لأبى العباس ثعلب ـ تحقيق ودراسة للدكتور عاطف مدكور ـ القاهرة ١٩٨٤م .

١٦٦ ـ كتاب الشوارد ، للصاغانى ـ تحقيق عدنان الدورى ـ بغداد ١٩٨٣م .

١٦٧ ـ كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ، لحاجى خليفة استانبول ١٩٤٣م .

١٦٨ ـ الكشكول ، لبهاء الدين العاملى ـ تحقيق طاهر أحمد الزاوى ـ القاهرة ١٩٦١م .

١٦٩ ـ الكلمات الفاخرة والأمثال السائرة ، لحمزة الإصفهانى ، تحقيق عبد المجيد قطامش ـ القاهرة ١٩٧١م .

١٧٠ ـ لحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام ، لأبى على التونسى ـ مخطوط برلين ٢٠٨١ .

١٧١ ـ لحن العوام ، لأبى بكر محمد بن حسن بن مذحج الزبيدى ـ تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ـ القاهرة ١٩٦٤م .

١٧٢ ـ لسان العرب ، لابن منظور الإفريقى ـ بولاق ١٣٠٠هـ . وبيروت ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦م .

١٧٣ ـ اللغة ، لفندريس ـ ترجمة عبد الحميد الدواخلى ومحمد القصاص ـ القاهرة ١٩٥٠م .

١٧٤ ـ لغة الجرائد ، للشيخ إبراهيم اليازجى ـ جمع مصطفى المؤيدى ـ القاهرة (بدون تاريخ) .

١٧٥ ـ اللغة والمجتمع ، للدكتور على عبد الواحد وافى ـ القاهرة ١٩٤٦م .

١٧٦ ـ لغويات ، للشيخ محمد على النجار ـ القاهرة (بدون تاريخ) .

١٧٧ ـ ليس فى كلام العرب ، لابن خالويه ـ تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ـ القاهرة ١٩٥٧م .

١٧٨ ـ ليس فى كلام العرب ، لابن خالويه ـ بتصحيح أحمد بن الأمين الشنقيطى ـ القاهرة ١٣٢٧هـ .

١٧٩ ـ ليس فى كلام العرب ، لابن خالويه ـ مخطوط شهيد على باستانبول ٢١٤٣ .

١٨٠ ـ ما تلحن فيه العوام ، للكسائى ـ تحقيق كارل بروكلمان ـ مجلة الآشوريات (الجزء الثالث ص ٣١ ـ ٤٦) ١٨٩٨م .

١٨١ ـ ما تلحن فيه العوام للكسائى ـ تحقيق عبد العزيز الميمنى (فى ثلاث رسائل) القاهرة ١٣٤٤هـ .

١٨٢ ـ ما تلحن فيه العامة ، للكسائى ـ تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ـ القاهرة ١٩٨٢م .

١٨٣ ـ مجاز القرآن ، لأبى عبيدة معمر بن المثنى ـ تحقيق فؤاد سزكين ـ القاهرة ١٩٥٤ ـ ١٩٦٢م .

١٨٤ ـ مجالس ثعلب ـ تحقيق عبد السلام هارون ـ القاهرة ١٩٦٠م .

١٨٥ ـ مجمع الأمثال ، للميدانى ـ القاهرة ١٣١٠هـ .

١٨٦ ـ المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جنى ـ تحقيق على النجدى ناصف وآخرين ـ القاهرة ١٣٨٦هـ .

١٨٧ ـ المحكم فى أصول الكلمات العامية ، للدكتور أحمد عيسى بك ـ القاهرة ١٩٣٩م .

١٨٨ ـ المحكم والمحيط الأعظم فى اللغة ، لابن سيده الأندلسى ـ تحقيق مصطفى السقا وآخرين ـ القاهرة ١٩٥٨م .

١٨٩ ـ مختصر إيراد اللآل من إنشاد الضوال ، لابن خاتمة الأنصارى ـ نشره كولان فى مجلة هسبريس (الجزء الثانى عشر) .

١٩٠ ـ مختصر الوجوه والنظائر ، للخوارزمى ـ نشر مصطفى الزرقا ـ حلب ١٣٤٥هـ .

١٩١ ـ المخصص فى اللغة ، لابن سيده ـ بولاق ١٣١٦ ـ ١٣٢١هـ .

١٩٢ ـ المذكر والمؤنث ، للفراء ـ تحقيق مصطفى الزرقا ـ بيروت / حلب ١٣٤٥هـ .

١٩٣ ـ المذكر والمؤنث ، للفراء ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ـ القاهرة ١٩٨٩م .

١٩٤ ـ المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطى ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين ـ القاهرة ١٩٥٨م .

١٩٥ ـ المصاحف ، لأبى داود السجستانى ـ تحقيق آرثر جفرى ـ ليدن ١٩٣٧م .

١٩٦ ـ المعارف ، لابن قتيبة ، تحقيق ثروت عكاشة ـ القاهرة ١٩٦٠م .

١٩٧ ـ معانى القرآن للفراء ـ تحقيق محمد على النجار ـ القاهرة ١٩٥٥ ـ ١٩٧٢م .

١٩٨ ـ معجم الأدباء ، لياقوت الحموى ـ تحقيق أحمد فريد رفاعى ـ القاهرة ١٩٣٦م .

١٩٩ ـ معجم البلدان ، لياقوت الحموى ـ مطبعة السعادة بالقاهرة ١٩٠٦م .

٢٠٠ ـ معجم الشعراء ، للمرزبانى ـ تحقيق عبد الستار فراج ـ القاهرة ١٩٦٠م .

٢٠١ ـ المعجم العربى ، نشأته وتطوره ، للدكتور حسين نصار ـ القاهرة ١٩٥٦م .

٢٠٢ ـ معجم ما استعجم ، للبكرى ـ تحقيق مصطفى السقا ـ القاهرة ١٩٤٥ ـ ١٩٥١م .

٢٠٣ ـ معجم المؤلفين (تراجم مصنفى الكتب العربية) لعمر رضا كحالة ـ دمشق ١٩٥٧م .

٢٠٤ ـ المعرب من الكلام الأعجمى على حروف المعجم ، للجواليقى ـ تحقيق أحمد شاكر ـ القاهرة ١٦٣١هـ .

٢٩٥ ـ مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام المصرى ـ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ـ القاهرة (بدون تاريخ) .

٢٠٦ ـ مقامات الحريرى ـ القاهرة ١٣٢٦هـ .

٢٠٧ ـ المقدمة ، لابن خلدون ـ القاهرة ١٣٢٧هـ .

٢٠٨ ـ الملاحن ، لابن دريد ـ نشر إبراهيم إطفيش الجزائرى ـ القاهرة ١٣٤٦هـ .

٢٠٩ ـ المنصف ، لابن جنى ـ شرح التصريف للمازنى ـ تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ـ القاهرة ١٩٥٤م .

٢١٠ ـ موطئة الفصيح لموطأة الفصيح ، لابن الطيب الفارسى ـ رسالة دكتوراه بتحقيق الدكتور عبد الستار عبد اللطيف ، ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب ـ القاهرة ١٩٩٢م .

٢١١ ـ المؤتلف والمختلف للآمدى ـ تحقيق عبد الستار فراج ـ القاهرة ١٩٦١م .

٢١٢ ـ النبات ، لأبى حنيفة الدينوى ـ نشر لوين ١٩٥٣م .

٢١٣ ـ النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ، لابن تغرى بردى ـ القاهرة ١٩٣٠م .

٢١٤ ـ نزهة الألباء فى طبقات الأدباء ، لأبى البركات بن الأنبارى ـ تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائى ـ بغداد ١٩٥٩م .

٢١٥ ـ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، للمقرى ـ القاهرة ١٣٠٢هـ .

٢١٦ ـ النهاية فى غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير ـ القاهرة ١٣٢٢هـ .

٢١٧ ـ النهاية فى غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير ـ تحقيق طاهر الزاوى ومحمود الطناحى ـ القاهرة ١٩٦٣ وما بعدها .

٢١٨ ـ نور القبس المختصر من المقتبس ، للمرزبانى ـ اختصار الحافظ اليغمورى ـ تحقيق رودلف زلهايم ـ فيسبادن ١٩٦٤م .

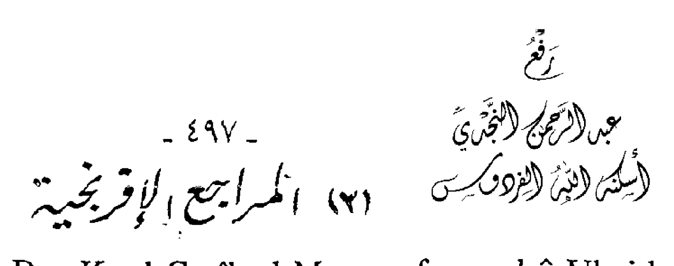
٢١٩ ـ هدية العارفين فى أسماء المؤلفين والمصنفين ، لإسماعيل باشا البغدادى ـ استانبول ١٩٥٥م .

٢٢٠ ـ الهمز ، لأبى زيد الأنصارى ـ نشر لويس شيخو ـ بيروت ١٨٩٤م .

٢٢١ ـ الواضح المبين ، لمغلطاى ـ تحقيق أوتو شبيز ـ شتوتجارت ١٩٣٦م .

٢٢٢ ـ الوزراء والكتاب ، للجهشيارى ـ تحقيق مصطفى السقا وآخرين ـ القاهرة ١٩٣٨م .

٢٢٣ ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان ـ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ـ القاهرة ١٩٤٨م .



(٢) المراجع الإفرنجية

R. Abdel-Tawab, Das K. al-Garîb al-Musannaf von abû Ubaid und seine Bedeutung für nationalabische Lexikographie; Diss. München 1962 .

G. Bergsträsser, Sprachatlas von Syrien und Palästina, Leipzig 1915 .

C. Brockelman = GAL (S) , Geschichte der arabischen Litteratur, Bd. I II. Leiden 1943-94 und Suppl. I-III, Leiden 1937 - 42.

C. Brockelmann, Grundriss der vergleichenden Grammatik der semitischen Sprachen, Bd. I. II , Berlin 1908 - 1913 .

C. Brockelmann, Semitisce Sprachwissenschaft,Leipzig 1906 .

C. Brockelmann, Syrische Grammatik, Leipzig 1955 .

J. Fück, Arabiya, Untersuchungen zur arabishen Sprach - und Stilgeschichte, Berlin 1950 .

G. Kampffmeyer, Die Verbalpartikel b (m) ; Marburg 1900 .

Th. Nöldeke, Zur Grammatik des classischen Arabisch, bearbeitet und mit Zusätzen versehen von Anton Spitaler , Darmstadt 1963 .

F. Praetorius , Aethiopische Grammatik, New York 1955 .

U. Rizzitano, Il Tatqîf al-Lisân wa talqîh al-Ganân, di Abû Hafs Umar b. Makkî , Cairo Centro di Studi orientali della Custodia Fracescana di Terra santa 1956 .

A. Spitaler , Al-hamdu lillâhi lladî und Verwandtes, ein Betrag zur Mittel - und Neuarabischen Syntax, Orieris (1962) Vol. 15, S. 97-114 .

S. Wild, Das K. al-Ain und die arabische Lexikographie, Wies baden 1965 .

ZDMG = Zeitschrift der Deutchen Morgenländischen Gesellschaft, Leipzig - Wiesbaden .

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

(٤) فهرس الموضوعات

رفع

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

مطبعة العمرانية للأوفست

الجيزة ت : ٥٨١٧٥٥٠